سوريا بين التقسيم وضياع البوصلة

صراع الهويات والمصالح في مرحلة ما بعد الحرب

تأليف : الدكتور عدنان بوزان

THE PARTITION OF SYRIA

آذار ٢٠٢٥

سوريا بين التقسيم وضياع البوصلة

صراع الهويات والمصالح في مرحلة ما بعد الحرب

تأليف

الدكتور عدنان بوزان

آذار ٢٠٢٥

إلى كل من يسعى لفهم تعقيدات السياسة وصراعاتها،
إلى من يرغب في قراءة ما بين سطور الوطن والتعمق في أبعاده،
إلى كل من يؤمن بأن الحقيقة تكمن في التفاصيل المخفية خلف الكلمات،
إلى أولئك الذين لا يكتفون بالظاهر بل يتطلعون لاكتشاف الأعماق،
إلى كل باحث عن إجابات لأسئلة لا تُطرح إلا في أوقات المحن،
إلى من يسعى لفهم التحديات التي تواجهنا ويؤمن بأن التغيير ممكن،
إلى كل من يرى في السياسة ليس مجرد لعبة، بل رسالة إنسانية،
إلى من يتطلع إلى المستقبل ويؤمن بأن الفهم العميق هو السبيل إلى الحلول.

المحتويات

العنوان ..... الصفحة

المقدمة ١٠

الملف الكوردي والثورة السورية: طريق إلى التقسيم والصراع المستمر ١٣

١- المحور الأول: سقوط النظام الأسدي وصعود القوى الجديدة ١٥
أولاً: انهيار نظام بشار الأسد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤: الأسباب والتداعيات ١٦
ثانياً: صعود أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) إلى السلطة في دمشق ١٩
ثالثاً: الجولاني من أمير جهادي إلى رئيس سوريا ٢٢

٢- المحور الثاني: التحولات العسكرية والمجازر الطائفية ٢٥
أولاً: الهجوم على الساحل السوري وإبادة الطائفة العلوية ٢٧
ثانياً: المجازر بحق العلويين: بين التطهير العرقي والانتقام السياسي ٣١
ثالثاً: الضغط على الجنوب السوري وزيارة الدروز إلى إسرائيل ٣٨

٣- المحور الثالث: القضية الكوردية والخيارات المطروحة ٤٣
أولاً: الاتفاق بين مظلوم عبدي وأحمد الشرع: هل هو تكتيك ٤٥
ثانياً: الدستور السوري الجديد وإقصاء الكورد: بداية فصل جديد ٤٧
ثالثاً: رد الفعل الكوردي على إقصائهم من الدستور: مقاومة أم انفصال؟..... ٥٠

٤- المحور الرابع: التدخلات الدولية وتقسيم سوريا ٥٥
أولاً: الموقف الأمريكي من التحولات السورية الجديدة ٥٨
ثانياً: التقسيم الحتمي لسوريا: السيناريوهات المحتملة لمستقبل البلاد ٦٠
ثالثاً: إسرائيل وإقليم الدروز: تحالف استراتيجي أم استغلال ظرفي؟ ٦٤

٥- المحور الخامس: مستقبل سوريا بعد ٢٠٢٤ ..... ٦٥
أولاً: هل تتحول سوريا إلى صومال جديد؟ السيناريوهات الأمنية والسياسية.... ٦٧
ثانياً: مصير المعارضة السورية بعد سقوط الأسد: من الثورة إلى التهميش؟ ٧٩
ثالثاً: هل انتهت الثورة السورية أم دخلت مرحلة جديدة من الحروب ٩١

٦- المحور السادس: إعادة تشكيل النظام السياسي السوري ٩٨
أولاً: مستقبل النظام السياسي في سوريا – مركزي، فدرالي أم لامركزي؟ ٩٩
ثانياً: مشاركة القوى السياسية في إعادة بناء النظام: بين التوافق والتناحر ١٠٢
ثالثاً: العدالة الانتقالية في سوريا: بين المحاسبة والاستقرار ١٠٥
رابعاً: الانتخابات في سوريا المستقبلية: بين الشفافية والتدخلات الخارجية.... ١٠٦

٧- المحور السابع: التحولات الاجتماعية في سوريا بعد الحرب ١٠٨
أولاً: إعادة بناء البنية التحتية: أولويات التعمير في سوريا ١١٠
ثانياً: التحديات الاجتماعية في سوريا: معالجة التشظي بين الطوائف و ١١١
ثالثاً: الهوية الوطنية السورية – نحو عقد اجتماعي جديد؟ ١١٣
رابعاً: العودة الطوعية للاجئين – بين الوعود والواقع المعقد ١١٦

٨- المحور الثامن: الاقتصاد السوري بعد الحرب ١١٨
أولاً: إعادة إعمار سوريا: من المسؤول؟ وما هي مصادر التمويل؟ ١٢٠
ثانياً: العقوبات الاقتصادية: تأثيرات طويلة الأمد وإمكانية التخفيف ١٢٢
ثالثاً: استثمار الموارد الطبيعية: هل ستتمكن سوريا من استغلال مواردها..... ١٢٤
رابعاً: تأثير الفساد: كيف ستواجه سوريا تحدي الفساد الذي تفشى ١٢٥

٩- المحور التاسع: الانتخابات المستقبلية في سوريا ١٢٦
أولاً: ضمان نزاهة الانتخابات: كيف سيتم ضمان النزاهة ومن سيشرف ١٢٧
ثانياً: دور القوى الإقليمية والدولية: تأثير القوى على الانتخابات ونتائجها ١٢٩
ثالثاً: مستقبل الحكومة السورية: حكومة وحدة أم تمثيل أطراف معينة؟ ١٣٢
رابعاً: مشاركة الأقليات السياسية: حقوق ومشاركة الأقليات في الانتخابات ١٣٤

١٠- المحور العاشر: الوجود العسكري الأجنبي بعد ٢٠٢٤ ..... ١٣٦
أولاً: الوجود الأمريكي: هل ستبقى القوات الأمريكية في سوريا؟ ١٣٧
ثانياً: الوجود الروسي: مصير قاعدة حميميم بعد التحولات الجديدة ١٣٨
ثالثاً: الوجود التركي: مستقبل النفوذ التركي في الشمال السوري ١٣٩
رابعاً: الوجود الإيراني: هل ستتراجع إيران أم تبقى قوة فاعلة؟ ١٤٠

١١- المحور الحادي عشر: حقوق الإنسان في سوريا بعد الحرب ١٤٢
أولاً: محاكمة الجرائم ضد الإنسانية بعد ٢٠٢٤ ..... ١٤٤
ثانياً: حقوق المرأة بعد الحرب: تحديات الحماية والمساواة ١٤٦
ثالثاً: حقوق اللاجئين وعودتهم إلى سوريا ١٤٧
رابعاً: الإصلاحات القانونية لضمان حقوق الإنسان ١٥٠

١٢- المحور الثاني عشر: الأمن القومي للدول المجاورة لسوريا ١٥٢
أولاً: أمن لبنان والأردن: تأثير التحولات السورية على استقرار الدول ١٥٣
ثانياً: العراق وتركيا: التحديات الإقليمية وكيفية التفاعل مع الأوضاع ١٥٥
ثالثاً: التهديدات الإقليمية: تداعيات الانفلات الأمني السوري على المنطقة.. ١٥٨
رابعاً: الأمن الحدودي: كيف سيواجه المجتمع الدولي التهديدات الأمنية ١٦٥

١٣- المحور الثالث عشر: الروابط بين سوريا والعالم العربي بعد ٢٠٢٤..... ١٦٦
أولاً: عودة سوريا إلى الجامعة العربية: الانعكاسات والتحديات ١٦٩

ثانياً: العلاقات السورية-الخليجية: بين القطيعة وإعادة التطبيع ١٧٢
ثالثاً: سوريا واستقرار الشرق الأوسط: الدور المحتمل بعد الحرب ١٧٤
رابعاً: التعاون العربي-السوري: آفاق الشراكة الاقتصادية والأمنية ١٧٧

خلاصة الكتاب ١٧٩
كلمة الباحث الأخيرة ١٨١

مقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات عميقة منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وكان للثورة السورية التي انطلقت عام ٢٠١١ أثرٌ بالغ في إعادة تشكيل التوازنات السياسية والاجتماعية في سوريا والمنطقة بأسرها. فقد شكلت الثورة لحظة فارقة في التاريخ الحديث، حيث حملت آمال السوريين في الحرية والعدالة والديمقراطية، لكنها سرعان ما تحولت إلى صراع مركب بين قوى متعددة، محلية وإقليمية ودولية، ما أدى إلى تعقيد المشهد السياسي والميداني إلى حد غير مسبوق.

وفي خضم هذه التحولات، برز الملف الكوردي كأحد أكثر القضايا تعقيداً وحساسية في المشهد السوري. فقد كان الكورد، وهم أحد أكبر المكونات القومية غير العربية في سوريا، يعانون من التهميش السياسي والثقافي لعقود طويلة، ضمن سياسات ممنهجة استهدفت وجودهم وهويتهم. ومع اندلاع الثورة، وجد الكورد أنفسهم أمام منعطف تاريخي: هل ينخرطون في الحراك الشعبي ضد النظام السوري؟ أم يسعون لبلورة مشروع سياسي خاص بهم في ظل الفوضى المتصاعدة؟

إن تعقيد القضية الكوردية في سوريا لا ينفصل عن السياق الأوسع للمسألة الكوردية في الشرق الأوسط، إذ إن الكورد في سوريا يتقاطعون سياسياً واستراتيجياً مع نظرائهم في العراق وتركيا وإيران، ما جعل قضيتهم تتجاوز حدود الدولة السورية، وتصبح عاملاً مؤثراً في السياسات الإقليمية والدولية. وقد شهدت سنوات الصراع السوري محاولات عدة لإعادة تعريف العلاقة بين الكورد والدولة السورية، فضلاً عن تأثير اللاعبين الدوليين مثل الولايات المتحدة وروسيا وتركيا، التي تعاملت مع الملف الكوردي بمنطق المصالح الاستراتيجية لا الاعتبارات الحقوقية.

في هذا الكتاب، نقدم دراسة معمقة حول المسألة الكوردية في سوريا في سياق الثورة السورية، متتبعين الجذور التاريخية للقضية، والتطورات السياسية والميدانية التي رافقت الثورة، بالإضافة إلى التفاعلات الإقليمية والدولية التي جعلت من القضية الكوردية نقطة تقاطع بين العديد من الصراعات المتشابكة. كما نسعى إلى تحليل استراتيجيات الفاعلين الكورد، سواء على المستوى السياسي أو العسكري، والخيارات المتاحة أمامهم في ظل التغيرات المتسارعة على الساحة السورية.

تتجاوز هذه الدراسة النظرة التقليدية التي تختزل المسألة الكوردية في البعد الإثني أو القومي، لتتناولها في إطار أوسع يشمل البنية السياسية للنظام السوري، وتركيبة المعارضة، والتدخلات الخارجية، والتحولات الاجتماعية التي أفرزتها الحرب. كما نحاول تقديم قراءة تحليلية لمستقبل الكورد في سوريا، في ظل التحديات التي تواجههم، سواء من جهة العلاقة مع النظام والمعارضة، أو من جهة التوازنات الإقليمية والدولية.

إن هذا الكتاب ليس مجرد عرض للأحداث، بل هو محاولة لفهم أعمق لمسارات القضية الكوردية ضمن السياق السوري، ودراسة للرهانات السياسية والجيواستراتيجية

التي تحكم هذا الملف، انطلاقاً من رؤية شاملة تستند إلى التحليل السياسي والتاريخي والاستشراف المستقبلي.

سوريا، البلد الذي شهد العديد من التحولات السياسية والعسكرية منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١١، تواجه اليوم تحديات سياسية واجتماعية معقدة لم تشهدها من قبل. في الوقت الذي كانت فيه الثورة السورية في بداياتها رمزاً للمطالبة بالحرية والكرامة، تطورت الأحداث لتصبح صراعاً طويلاً ومؤلماً، حيث تراوحت بين قوى داخلية وطائفية، وتدخلات إقليمية ودولية أدت إلى تحولات كبيرة في موازين القوى. ومنذ سقوط نظام بشار الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، بدأت سوريا تدخل مرحلة جديدة من الصراعات المعقدة، حيث أصبح مستقبل البلاد أكثر غموضاً من أي وقت مضى.

الكتاب الذي بين يديك يسعى إلى تسليط الضوء على أحد أكثر الأبعاد تعقيداً في هذه التحولات، وهو الصراع الكوردي في سوريا وتحدياته في ظل التحولات السياسية بعد سقوط النظام. القضية الكوردية، التي كانت لسنوات عديدة جزءاً مهماً من المعادلة السورية، تواجه اليوم خطر الإقصاء والتهميش في ظل محاولات إعادة تشكيل النظام السياسي في البلاد. فالتحولات التي شهدتها سوريا بعد ٢٠٢٤، والنزاع بين القوى المتعددة التي حاولت فرض سيطرتها على الأرض، أضافت تعقيداً على القضية الكوردية التي كانت تشكل أحد أبرز جوانب الصراع.

كما يناقش الكتاب الأثر الكبير للتدخلات الإقليمية والدولية، التي فرضت معادلات جديدة على الأرض السورية. فإيران وتركيا وروسيا والولايات المتحدة كلها أطراف فاعلة في هذه التحولات، وكل منها يحاول فرض نفوذه وتوجيه مستقبل البلاد بما يتناسب مع مصالحه الخاصة. ومن ثم، يبرز السؤال الأهم: هل ستتمكن سوريا من إيجاد طريقها نحو الاستقرار، أم أنها ستظل عالقة في حلقة مفرغة من الانقسامات والتدخلات الخارجية؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الواقع السوري الراهن، حيث يبدو أن البلاد تواجه تحدياً مزدوجاً: الأول يتمثل في خطر التقسيم الذي بات واضحاً من خلال النزاعات الإقليمية والمحلية؛ والثاني يتعلق بضياع البوصلة السياسية التي كانت توجهها سابقاً، الأمر الذي يهدد بتحويل سوريا إلى دولة فاشلة أو مجموعة من الكيانات المتناحرة.

إن تطور القضية الكوردية في هذا السياق ليس فقط مسألة سياسية، بل هو جزء من تاريخ طويل من الإقصاء والتهميش. كما أن مسألة التحولات السياسية في سوريا بعد ٢٠٢٤ تتجاوز السياسة المحلية لتشمل معركة على الهوية الوطنية وتوزيع السلطة في بلد متعدد الأعراق والطوائف.

من خلال دراسة هذا الموضوع، يتناول الكتاب محاور متعددة، منها التغيرات في موازين القوى العسكرية، التحولات السياسية في ما بعد الأسد، الصراع على السلطة بين القوى المحلية والإقليمية، وتداعيات التدخلات الأجنبية على مستقبل سوريا. كما

يبحث الكتاب في خيارات النظام السياسي الجديد، وما إذا كانت سوريا ستظل تحت قبضة القوى الدولية، أم ستتمكن من بناء نظام سياسي يحقق العدالة والمساواة لجميع مكوناتها.

في النهاية، هذا الكتاب لا يسعى فقط إلى تقديم تحليل نظري للأحداث، بل يهدف إلى استشراف المستقبل السوري في ظل التحديات الراهنة، ويطرح تساؤلات حاسمة حول إمكانية سوريا في تجاوز هذا الوضع المعقد نحو دولة موحدة ومستقرة أم أنها ستظل في دوامة من التقسيم والضياع.

الملف الكوردي والثورة السورية: طريق إلى التقسيم والصراع المستمر

المقدمة:
منذ اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، شهدت البلاد تحولات سياسية وعسكرية كبرى غيرت معالم المشهد الداخلي والإقليمي، وصولاً إلى لحظة مفصلية تمثلت في سقوط النظام الأسدي في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤. هذا الحدث، الذي كان متوقعاً من بعض الأطراف ومفاجئاً لآخرين، لم يكن إيذاناً بانتهاء الصراع بقدر ما كان مقدمة لمرحلة أكثر تعقيداً، حيث تصاعدت حدة الصراعات الطائفية والقومية، وبرزت قوى جديدة تتصارع على النفوذ، وسط انقسامات مجتمعية حادة دفعت سوريا نحو مشهد غير مسبوق من الفوضى وإعادة التشكل السياسي والجغرافي.

أحد أبرز اللاعبين الجدد في الساحة السورية كان هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، الذي نجح في فرض سيطرته على دمشق، محولاً نفسه من قائد لجماعة جهادية إلى رئيس أمر واقع لسوريا الجديدة. غير أن صعوده لم يكن سوى بداية لموجة من الأحداث الدموية، حيث شنت قواته هجوماً واسعاً على الساحل السوري، مستهدفة الطائفة العلوية التي كانت تُعتبر الحاضنة الأساسية للنظام السابق، ما أدى إلى مجازر كارثية هزت المنطقة، وأعادت إلى الأذهان سيناريوهات التطهير العرقي والتصفية الجماعية. في الجنوب، واجه الدروز ضغوطات هائلة دفعتهم إلى طلب الحماية الإسرائيلية، مما مهد الطريق لإنشاء إقليم درزي شبه مستقل، مدعوماً من تل أبيب، في خطوة تعكس مدى التداخل الإقليمي في الشأن السوري.

أما الكورد، الذين كانوا قد تمكنوا خلال سنوات الحرب من تأسيس إدارة ذاتية في الشمال الشرقي لسوريا، فقد وجدوا أنفسهم أمام واقع متغير بعد سقوط الأسد. في البداية، توصل مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، إلى اتفاق مع الجولاني، تحت ضغط أمريكي، يضمن لهم دوراً في المرحلة الجديدة. لكن هذا الاتفاق سرعان ما انهار، حيث أعلن أحمد الشرع دستوراً جديداً يقصي جميع المكونات غير العربية، وعلى رأسهم الكورد، مما أدى إلى صدمة سياسية كبرى في الأوساط الكوردية، وأعاد إشعال الخلافات بين الفصائل الكوردية حول أفضل السبل للتعامل مع النظام الجديد.

في ظل هذه التطورات، باتت بوادر التقسيم أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. فالتوترات المتصاعدة بين المكونات العرقية والطائفية، والتدخلات الإقليمية والدولية، واستمرار النهج الإقصائي من قبل القوى المسيطرة، كلها عوامل تدفع نحو سيناريو التقسيم الفعلي لسوريا. فبين مشروع دولة إسلامية يقودها الجولاني في دمشق، وإقليم درزي مدعوم من إسرائيل في الجنوب، وإدارة كوردية شبه مستقلة في الشمال الشرقي، وساحات

نفوذ متفرقة بين القوى الإقليمية، يبدو أن سوريا الجديدة لن تعود كما كانت، بل ستتحول إلى مجموعة من الكيانات المتصارعة، في مشهد يذكر بمآلات الحروب الأهلية في دول أخرى مثل يوغوسلافيا والعراق.

وما يزيد الوضع تعقيداً أن البلاد باتت على أعتاب حرب أهلية طويلة الأمد، إذ أن استقطاب القوى المحلية والدولية، وغياب أي مشروع وطني جامع، ينذر بأن الصراع سيتخذ أبعاداً أكثر دموية، حيث لن يكون التقسيم مجرد خيار سياسي، بل نتيجة حتمية لسنوات من القتال الطائفي والعرقي. في ظل هذه الفوضى، قد تتزايد التدخلات الخارجية، حيث تسعى كل من تركيا، وإيران، وإسرائيل، وروسيا، والولايات المتحدة إلى فرض أجنداتها الخاصة، مما يحوّل سوريا إلى ساحة صراع دولية مستدامة.

في هذا السياق، يطرح هذا البحث إشكالية مستقبل سوريا في ظل هذه التحولات العميقة، من خلال تحليل تأثير سقوط النظام الأسدي المحتمل على المشهد السياسي، وما قد يترتب عليه من فراغ سلطوي قد يعيد تشكيل خريطة القوى الفاعلة في البلاد. كما يناقش البحث تداعيات صعود الجولاني وهيئة تحرير الشام كأحد أبرز الفاعلين غير الدولتيين، ودورهم في إعادة رسم حدود النفوذ بين الفصائل الإسلامية المتشددة والمعارضة التقليدية، وتأثير ذلك على الديناميكيات الداخلية للصراع السوري. وفي الوقت ذاته، يتناول موقع الكورد في هذه المعادلة المعقدة، سواء من ناحية علاقتهم بالنظام، أو مواقفهم من المعارضة، أو مدى نجاحهم في بناء كيان سياسي وإداري مستقر في ظل واقع النزاع المستمر. كما يسعى البحث إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة، سواء من حيث إمكانية التقسيم الفعلي لسوريا وفق خطوط الصراع القائمة، أو فرص إعادة التوحيد ضمن إطار تسوية سياسية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار المصالح المتشابكة للأطراف المحلية والإقليمية والدولية. كل ذلك في ظل استمرار التدخلات الخارجية التي تجعل من سوريا ساحة لصراعات إقليمية ودولية متداخلة، بالإضافة إلى التغيرات الميدانية المتسارعة التي تعكس ديناميكيات الصراع المستمر، مع تصاعد النزعة نحو تثبيت أمر واقع عسكري على الأرض، قد يقود البلاد نحو حرب أهلية طويلة الأمد لا تلوح نهايتها في الأفق القريب.

وفي ظل هذه التعقيدات، يصبح السؤال المطروح حول مستقبل سوريا أكثر إلحاحاً، إذ إن تداخل العوامل المحلية والدولية يجعل أي حل شامل أمراً بالغ الصعوبة. فبين مشاريع الفصائل المختلفة، وتباين مصالح القوى الإقليمية والدولية، والتوترات الداخلية بين المكونات السورية، تبدو البلاد عالقة في حالة من عدم الاستقرار المزمن. ومع استمرار الصراع دون أفق واضح، تظل الخيارات المطروحة بين التفتت والتقسيم الفعلي أو إعادة التوحيد المشروطة بتوافقات سياسية معقدة، وهو ما يجعل مسار الأحداث المقبلة مفتوحاً على احتمالات متعددة، يصعب التنبؤ بمآلاتها النهائية.

المحور الأول: سقوط النظام الأسدي وصعود القوى الجديدة

- **انهيار نظام بشار الأسد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤: الأسباب والتداعيات**
- **صعود هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) إلى السلطة في دمشق**
- **الجولاني من أمير جهادي إلى رئيس سوريا: كيف تغيرت خارطة الصراع؟**

شكّل سقوط النظام الأسدي في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤ لحظة فاصلة في تاريخ سوريا الحديث، حيث انتهت حقبة حكم دامت لأكثر من نصف قرن تحت قيادة عائلة الأسد، ليترك هذا الانهيار فراغاً سياسياً وأمنياً غير مسبوق. لم يكن سقوط النظام نتيجة ثورة شعبية فقط، بل جاء كنتيجة مباشرة لتحولات إقليمية ودولية، وصراع طويل الأمد بين الفصائل المتناحرة التي استنزفت قوات النظام وأضعفت قبضته على السلطة. ومع ذلك، فإن غياب الأسد عن المشهد لم يؤدِ إلى الاستقرار، بل على العكس، أدى إلى صعود قوى جديدة، أكثر تشدداً وتعقيداً، لتملأ هذا الفراغ.

أبرز هذه القوى كانت هيئة تحرير الشام، بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) المصنف في قوائم الإرهاب، الذي استطاع فرض نفسه كقوة رئيسية في دمشق، مستغلاً انهيار النظام وتراجع نفوذ المعارضة التقليدية. انتقل الجولاني، الذي كان سابقاً جزءاً من تنظيم القاعدة، من كونه زعيماً لجماعة جهادية إلى قائد فعلي للبلاد، فارضاً رؤية إسلاموية متشددة، مما زاد من الانقسامات داخل المجتمع السوري. ومع سيطرة تحرير الشام على مفاصل الدولة، سرعان ما بدأت عمليات انتقامية ضد الموالين للنظام السابق، خاصة في معاقل الطائفة العلوية، مما أدى إلى مجازر واسعة النطاق في الساحل السوري، وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان .

لم يقتصر المشهد على صعود الجولاني فقط، بل برزت تحالفات جديدة بين القوى المتصارعة، حيث حاولت الفصائل الكوردية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) بقيادة مظلوم عبدي تأمين موقع لها في النظام الجديد عبر اتفاق مع الجولاني، سرعان ما انقلب عليه الأخير بإعلان دستور جديد يُقصي جميع المكونات غير العربية وغير السنية، مما أشعل فتيل مواجهة أخرى. في الجنوب، تعرض الدروز لضغوطات هائلة، دفعتهم إلى طلب الحماية الإسرائيلية، مما أدى إلى بروز إقليم درزي شبه مستقل، في خطوة زادت من تعقيد المشهد السوري.

إقليمياً، لم تكن القوى الدولية والإقليمية بعيدة عن هذه التغيرات، فبينما سعت تركيا إلى تعزيز نفوذها في الشمال السوري، دعمت إيران بقايا النظام في محاولة للحفاظ على موطئ قدم، في حين بدا أن الولايات المتحدة وروسيا تتعاملان بحذر مع المشهد الجديد، دون تبني سياسة واضحة تجاه النظام الوليد بقيادة الجولاني.

إزاء هذه التحولات، يطرح هذا المحور عدة تساؤلات: كيف انهار النظام الأسدي بهذه السرعة؟ وما العوامل التي أدت إلى صعود هيئة تحرير الشام؟ وهل يمثل حكم الجولاني استقراراً لسوريا أم بداية لفوضى جديدة؟ وما مصير الفصائل الأخرى في ظل هذا الواقع الجديد؟ هذه الأسئلة وغيرها ستتم مناقشتها وتحليلها لفهم أبعاد المرحلة الجديدة التي دخلتها سوريا بعد سقوط الأسد.

١- انهيار نظام بشار الأسد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤: الأسباب والتداعيات

في الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤، سقط نظام بشار الأسد بعد أكثر من ١٣ عاماً من الحرب والصراع الداخلي والدولي. هذا الحدث لم يكن مجرد انهيار لنظام استبدادي، بل كان نتيجة تراكمية لعوامل سياسية، عسكرية، واقتصادية استمرت في التفاقم منذ اندلاع الثورة السورية في عام ٢٠١١. ورغم تمكن الأسد من الصمود لسنوات بدعم إيراني وروسي، فإن التغيرات الإقليمية، والانقسامات الداخلية، والاستنزاف الاقتصادي والعسكري، جعلت سقوطه أمراً لا مفر منه. ولكن، هل كان سقوط النظام نهاية للصراع، أم بداية لفوضى جديدة؟

أولاً: الأسباب التي أدت إلى انهيار نظام الأسد:

يمكن تلخيص أسباب انهيار النظام في عدة محاور رئيسية:

١- الاستنزاف العسكري وانهيار البنية الأمنية:

- بعد سنوات من المعارك المستمرة، تراجعت القدرة القتالية لقوات النظام بشكل كبير بسبب الخسائر البشرية وانخفاض معنويات الجنود.
- تعرض الجيش السوري لخسائر متزايدة أمام الفصائل المسلحة، خاصة بعد تحركات عسكرية مفاجئة من هيئة تحرير الشام وقوى أخرى.
- الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية، حيث انشق بعض الضباط وشكلوا ميليشيات مستقلة، بينما فرّ آخرون خارج البلاد.

٢- الأزمة الاقتصادية الخانقة:

- العقوبات الدولية، خاصة قانون قيصر، أثرت بشكل كبير على الاقتصاد السوري، مما أدى إلى انهيار الليرة السورية وارتفاع معدلات الفقر والجوع.
- فشل النظام في تأمين الموارد، خاصة بعد تراجع الدعم الإيراني بسبب العقوبات الأمريكية والاحتجاجات الداخلية في طهران.
- الفساد المستشري داخل الدولة، حيث سيطرت مافيات الحرب على الاقتصاد، مما زاد من الاحتقان الشعبي حتى بين الفئات التي كانت مؤيدة للأسد.

٣- الخلافات الداخلية والتصدعات السياسية:

- تصاعد الصراع داخل الدائرة الضيقة للنظام، خاصة بين عائلة الأسد والمقربين منهم، مما أدى إلى تصفيات داخلية بين أجنحة السلطة.

• ظهور خلافات بين الأسد وروسيا، حيث بدأت موسكو تفقد الثقة في قدرته على إدارة الدولة، مما دفعها إلى سحب جزء من دعمها.
• تفكك التحالفات التقليدية للنظام، حيث حاولت بعض الميليشيات الموالية البحث عن تسويات مع قوى أخرى لضمان بقائها.

٤- التغيرات الإقليمية والدولية:
• التقارب بين تركيا والولايات المتحدة بخصوص مستقبل سوريا، مما أدى إلى تقليص النفوذ الروسي والإيراني في البلاد.
• تخلي إيران تدريجياً عن دعم الأسد لصالح حزب الله والفصائل الشيعية العراقية، مما قلل من الإمدادات العسكرية للنظام.
• تغير الموقف الأمريكي بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٠٢٤، حيث بدا أن واشنطن لم تعد ترى في الأسد عنصراً مهماً في مستقبل سوريا.

ثانياً: التداعيات بعد سقوط النظام:

١- الفراغ السياسي وصعود القوى الجديدة:
• مع غياب الأسد، لم تكن هناك جهة واضحة لتسلم السلطة، مما فتح الباب أمام الفصائل المسلحة للسيطرة على دمشق.
• برز أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) المصنف في قوائم الإرهاب، كشخصية بديلة في المشهد السياسي الجديد، بعد سيطرة هيئة تحرير الشام على معظم مؤسسات الدولة بمساعدة ومساندة الطائرات الحربية الإسرائيلية.
• محاولة بعض الشخصيات المعارضة تشكيل حكومة انتقالية، لكن غياب التوافق بين الفصائل أدى إلى استمرار الفوضى.

٢- انهيار المؤسسات الرسمية:
• فقدت سوريا فعلياً حكومة مركزية قوية، حيث انهارت الوزارات والمؤسسات الأمنية.
• تحول الاقتصاد إلى اقتصاد الميليشيات، حيث بدأت كل جماعة في السيطرة على الموارد والمناطق الاستراتيجية.
• انتشار عمليات الانتقام الطائفي والسياسي، خاصة في المناطق التي كانت موالية للنظام سابقاً.

٣- إعادة تشكيل الخريطة السورية نحو التقسيم:
• في ظل الفراغ الأمني، بدأت المناطق تأخذ طابعاً شبه مستقل، حيث احتفظ الكورد بإدارتهم الذاتية في الشمال الشرقي.
• إعلان الدروز في الجنوب طلب حماية إسرائيلية، ما دفع تل أبيب إلى التدخل وتأمين منطقة نفوذ جديدة.
• تعزيز تركيا لوجودها في الشمال السوري، خوفاً من توسع النفوذ الكوردي في الشمال السوري.

٤- زيادة التدخل الدولي والإقليمي:

- تدخلت تركيا بقوة أكبر في المناطق الشمالية لضمان نفوذها ومنع تصاعد قوة قسد.
- روسيا، رغم خسارتها حليفها الرئيسي، سعت إلى التفاوض مع الفصائل الجديدة لضمان مصالحها العسكرية.
- الولايات المتحدة راقبت الوضع بحذر، لكنها لم تتدخل بشكل مباشر، باستثناء استمرار دعم بعض القوى الكوردية.

في الختام، كان سقوط نظام الأسد في ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤ تحولاً محورياً في مسار الأزمة السورية، لكنه لم يكن نهاية للصراع، بل بداية لمرحلة جديدة من الفوضى وإعادة تشكيل موازين القوى داخل البلاد. فبينما كان البعض يرى في انهيار النظام فرصة لتحقيق الاستقرار السياسي وإعادة بناء الدولة السورية على أسس ديمقراطية، إلا أن الواقع كشف عن تعقيدات أعمق، حيث أدى الفراغ السياسي والأمني إلى تصاعد قوى جديدة، بعضها أكثر تشدداً، وانخراط أطراف إقليمية ودولية في سباق محموم لتعزيز نفوذها داخل سوريا، مما جعل التوصل إلى حل شامل أكثر تعقيداً من أي وقت مضى.

لقد أنتجت هذه المرحلة الجديدة مشهداً متشظياً، حيث تحولت سوريا إلى كيانات متنافسة، لكل منها أجنداتها وتحالفاتها الخاصة، وسط انقسامات اجتماعية وسياسية بات من الصعب ردمها بسهولة. ففي الشمال، تواصل الفصائل الإسلامية، وعلى رأسها هيئة تحرير الشام، فرض سلطتها، بينما تعزز القوى الكوردية نفوذها في شرق الفرات، في ظل علاقات متوترة مع تركيا والمكونات العربية في المنطقة. أما في الجنوب، فتستمر حالة عدم الاستقرار رغم جهود المصالحة المدعومة إقليمياً، فيما تشهد المناطق المركزية صراعات على النفوذ بين قوى مختلفة، مما يعمق مأزق سوريا كدولة موحدة.

ومع استمرار التدخلات الخارجية، وتضارب المصالح بين الفاعلين الدوليين، من روسيا وإيران إلى الولايات المتحدة وتركيا، باتت سوريا أشبه بساحة صراع مفتوحة، حيث يتم رسم مستقبلها وفق حسابات إقليمية ودولية أكثر من كونه تعبيراً عن إرادة شعبها. في ظل هذه الظروف، تبرز تساؤلات جوهرية حول مستقبل البلاد: هل يمكن إعادة توحيد سوريا في ظل هذه الانقسامات العميقة والتدخلات الخارجية؟ أم أن التقسيم أصبح واقعاً لا مفر منه، مع تكريس كيانات أمر واقع تفرض نفسها على الأرض؟ وهل هناك فرصة فعلية لبلورة حل سياسي شامل يعيد الاستقرار، أم أن البلاد ستبقى غارقة في دوامة الصراعات لعقود قادمة؟ هذه الأسئلة ستظل مفتوحة، حيث يبقى المستقبل السوري مرهوناً بقدرة السوريين، رغم كل التحديات، على إعادة بناء دولتهم وسط صراعات إقليمية ودولية لا تزال تتخذ من سوريا ساحة لتصفية حساباتها.

٢. صعود هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) إلى السلطة في دمشق

مع سقوط نظام بشار الأسد في ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، دخلت سوريا في مرحلة فراغ سياسي وأمني غير مسبوقة، مما فتح الباب أمام قوى جديدة لمحاولة فرض سيطرتها على المشهد السوري. في هذا السياق، برزت هيئة تحرير الشام الجهادية التابعة لتنظيم القاعدة، كأحد أبرز الفاعلين على الأرض، مستفيدة من الصراع الإيراني الإسرائيلي في سوريا، وتنازل الروس من النظام الأسد مقابل انتصار على أوكرانيا، إلى جانب غياب أي بديل سياسي موحد يمكن أن يملأ الفراغ الذي خلفه الأسد.

قاد الهيئة نحو السلطة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، الذي انتقل من كونه زعيماً لفصيل جهادي مرتبط بالقاعدة إلى شخصية سياسية تحاول تقديم نفسها كقوة حاكمة جديدة في سوريا. وبفضل مساندة إسرائيل وتركيا، والتحالفات التي عقدها مع بعض القوى الإقليمية والمحلية، والاستفادة من انهيار الدولة، تمكن الجولاني من السيطرة على دمشق وإعلان نفسه رئيساً للبلاد، مما أدى إلى مرحلة جديدة من الصراع في سوريا.

أولاً: العوامل التي ساعدت هيئة تحرير الشام على الصعود:

١- الفراغ السياسي والأمني بعد سقوط الأسد:

- انهيار المؤسسات الحكومية وانسحاب قوات النظام من العديد من المناطق، مما خلق فجوة في السلطة.
- عدم وجود قوى معارضة موحدة قادرة على تولي الحكم، حيث كانت الفصائل المسلحة الأخرى مشتتة بين خلافات داخلية.
- فشل المجتمع الدولي في تقديم حل سياسي سريع، مما أعطى الفرصة للهيئة للتحرك بحرية.

٢- القوة العسكرية والانضباط التنظيمي:

- كانت هيئة تحرير الشام واحدة من أكثر الفصائل تنظيماً وقدرةً على شن عمليات عسكرية منسقة.
- امتلاكها خبرة قتالية واسعة من معاركها السابقة ضد النظام وقوات المعارضة الأخرى.
- نجاحها في استقطاب مقاتلين من تنظيمات أخرى، مما عزز قوتها البشرية.

٣- الدعم الإقليمي الضمني:

- لم تتلقَ الهيئة دعماً مباشراً من أي دولة، لكنها استفادت من الفراغ الذي تركه اللاعبون الدوليون، حيث غضت بعض الدول الطرف عن توسعها.

• انسحاب جزء من النفوذ الإيراني والروسي، مما أتاح للهيئة التحرك بحرية في مناطق واسعة.
• تساهل تركيا مع تحركات الهيئة، رغم أنها لم تعلن دعمها الرسمي.

٤- الخطاب السياسي الجديد للجولاني:
• تبنى الجولاني خطاباً أقل تشدداً مقارنة بفترات سابقة، محاولاً تقديم نفسه كـ"زعيم وطني" بديل عن الأسد.
• قدم وعوداً بتحقيق الأمن والاستقرار، وهو ما جعل بعض الفئات المترددة تقبل به كخيار أفضل من الفوضى.
• لعب على الوتر الطائفي، متعهداً بإنهاء "هيمنة الأقلية العلوية" على السلطة.

ثانياً: آليات وصول الهيئة إلى السلطة:

١- السيطرة العسكرية على دمشق:
• بعد انهيار قوات النظام الأسد بتخطيط إسرائيلي، شنّت الهيئة هجوماً سريعاً باتجاه العاصمة، لكن الميليشيات متحالفة معها من جنوب سوريا سيطرة على العاصمة لحين وصول الجولاني إلى دمشق .
• سيطرت على المقار الحكومية ومباني الوزارات والمؤسسات الأمنية خلال أيام قليلة.
• نفذت عمليات إعدامات ميدانية ضد مسؤولي النظام السابق، وأعلنت تشكيل حكومة جديدة بقيادة الجولاني.

٢- التعامل مع الفصائل المسلحة الأخرى:
• دخلت الهيئة في تحالفات مؤقتة مع بعض الفصائل التي شاركت في القتال ضد الأسد.
• حاولت دمج بعض القوى المسلحة ضمن صفوفها، لكنها في النهاية أقصت أو حاربت الفصائل التي رفضت الانضمام إليها.
• استغلت الانقسامات داخل المعارضة، حيث تفاوضت مع بعض الشخصيات مقابل منحهم أدواراً سياسية رمزية.

٣- فرض النظام الجديد وإعلان الدستور:
• بعد السيطرة على دمشق، أعلن الجولاني دستوراً جديداً يقوم على المرجعية الإسلامية، مع إقصاء واضح للكورد والأقليات الأخرى.
• ألغى جميع الاتفاقيات السابقة مع الكورد وقائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، مما سيشعل مواجهة جديدة في الشمال.
• بدأت الهيئة بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامية في المؤسسات الحكومية والقضائية، مما أثار مخاوف محلية ودولية.

ثالثاً: تداعيات صعود هيئة تحرير الشام إلى الحكم:

١- حملات انتقامية ضد العلويين والطوائف الأخرى:

- نفذت الهيئة مجازر واسعة في الساحل السوري، مستهدفة القرى العلوية التي كانت تعتبر قاعدة للنظام السابق.
- أدى ذلك إلى موجة نزوح جماعي للعلويين نحو مناطق أخرى أو خارج سوريا.
- ردت بعض الميليشيات العلوية بشن هجمات انتقامية متفرقة، مما أدى إلى تصاعد العنف الطائفي.

٢- التوتر مع الكورد وقوات سوريا الديمقراطية:

- بعد رفض الجولاني الالتزام بالاتفاق المسبق مع مظلوم عبدي، تصاعد التوتر في الشمال.
- بوادر المواجهات العسكرية بين (الأمن العام، هيئة تحرير الشام سابقاً) وقوات سوريا الديمقراطية، التي كانت مدعومة من واشنطن.
- زادت تركيا من تدخلها في شمال سوريا، خوفاً من توسع الكورد على حساب الهيئة.

٣- موقف القوى الدولية والإقليمية:

- روسيا رفضت الاعتراف بالنظام الجديد، لكن موقفها كان ضعيفاً بعد انسحابها التدريجي من سوريا.
- إيران بدأت بدعم جماعات مسلحة شيعية لمواجهة سيطرة الهيئة.
- الولايات المتحدة صنفت حكومة الجولاني كـ"جماعة إرهابية"، لكنها لم تتدخل عسكرياً بشكل مباشر.
- إسرائيل كثفت عملياتها الجوية ضد مواقع الهيئة، خاصة في المناطق القريبة من الجولان وبعض المناطق داخل دمشق.

٤- سوريا على طريق التقسيم:

- مع صعود الجولاني، أصبح واضحاً أن سوريا تتجه نحو مناطق نفوذ متباينة، حيث لم تعد هناك سلطة مركزية موحدة.
- استقل الدروز في الجنوب بمساعدة إسرائيل، بينما حافظ الكورد على مناطقهم في الشمال الشرقي.
- تحولت الهيئة إلى حكومة الأمر الواقع في دمشق ومناطق أخرى، لكنها واجهت تحديات داخلية وخارجية كبيرة تهدد استمرار سيطرتها.

في الختام، شكّل صعود هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) إلى السلطة تحولاً جذرياً في المشهد السوري، لكنه لم يجلب الاستقرار المنشود، بل عمّق الانقسامات والصراعات الطائفية والعرقية. في ظل هذه المتغيرات، تطرح تساؤلات حاسمة: هل سيتمكن الجولاني من الحفاظ على حكمه وسط الضغوط الداخلية والخارجية؟ وهل سيؤدي استبعاده للأقليات والقوى الأخرى إلى موجة جديدة من العنف؟ أم أن سوريا دخلت بالفعل مرحلة التقسيم النهائي؟

٣. الجولاني من أمير جهادي إلى رئيس سوريا: كيف تغيرت خارطة الصراع؟

منذ ظهوره في المشهد السوري كزعيم جهادي مرتبط بتنظيم القاعدة، لم يكن أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) مجرد قائد لفصيل مسلح، بل كان لاعباً استراتيجياً استطاع التكيف مع التحولات السياسية والعسكرية داخل سوريا. بدأ الجولاني كأحد قيادات جبهة النصرة، قبل أن ينفصل عنها ويؤسس هيئة تحرير الشام، مقدّماً نفسه كقوة سورية مستقلة عن التنظيمات الجهادية العالمية. ومع سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، وجد الجولاني نفسه أمام فرصة تاريخية للانتقال من أمير جهادي إلى رئيس سوريا، ليعيد تشكيل خارطة الصراع في البلاد.

لكن هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الألقاب، بل حمل معه تغييرات جوهرية في ديناميكيات الصراع السوري. فقد أدى صعود هيئة تحرير الشام إلى السلطة في دمشق إلى إعادة توزيع النفوذ بين القوى المحلية والإقليمية، وأعاد رسم التحالفات السياسية والعسكرية، كما دفع البلاد نحو مزيد من الانقسامات الطائفية والعرقية.

أولاً: كيف وصل الجولاني إلى سدة الحكم؟:

١- استغلال الفراغ السياسي بعد سقوط الأسد:

- مع انهيار النظام، لم تكن هناك جهة سياسية معارضة موحدة مستعدة لتولي الحكم.
- القوى الدولية لم تتدخل مباشرة لفرض بديل، مما سمح للجهات المسلحة بالتحرك بحرية.
- تمكن الجولاني من فرض نفسه عبر قوة السلاح والخطاب السياسي الجديد.

٢- القوة العسكرية والانضباط التنظيمي:

- كانت هيئة تحرير الشام تمتلك هيكلاً عسكرياً منظماً مقارنة بالفصائل الأخرى.
- استطاعت فرض السيطرة بسرعة على دمشق والعديد من المدن السورية.
- نفذت عمليات قمع وإعدامات ضد فلول النظام ومعارضيها، مما جعلها القوة الحاكمة بحكم الأمر الواقع.

٣- تغيير الخطاب السياسي والتكتيك الإعلامي:

- بدأ الجولاني بتقديم نفسه كزعيم وطني وليس فقط كقائد جهادي.
- استخدم لغة أقل تطرفاً، متحدثاً عن الأمن والاستقرار بدلاً من الخطاب الجهادي التقليدي.
- استغل الانقسامات داخل المعارضة والمجتمع الدولي لتقديم نفسه كـ"الخيار الأفضل" في غياب البدائل.

٤- التحالفات الإقليمية الضمنية:

• رغم تصنيفه كـ"إرهابي" من قبل الدول الغربية، لم تتدخل القوى الكبرى لإزاحته، خاصة في ظل الفراغ السياسي.

• تركيا غضت الطرف عن توسعه، كونها رأت فيه قوة قادرة على كبح النفوذ الكوردي.

• بعض دول الخليج التزمت الصمت، رغم عدائها السابق للجماعات الجهادية، خوفاً من الفوضى.

ثانياً: كيف تغيرت خارطة الصراع بعد صعود الجولاني؟:

١- تفكك سوريا إلى مناطق نفوذ واضحة:

لم يعد هناك حكومة مركزية موحدة، بل انقسمت البلاد بين عدة قوى:

• دمشق والمناطق الوسطى والغربية: تحت حكم هيئة تحرير الشام بقيادة الجولاني.

• الشمال الشرقي: تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بدعم أمريكي.

• الجنوب (السويداء ودرعا): تحول إلى إقليم درزي شبه مستقل مدعوم من إسرائيل.

• المناطق الشمالية (إدلب وعفرين وجرابلس): خاضعة للنفوذ التركي والفصائل الموالية لها.

• الساحل السوري: شهد مجازر واسعة ضد العلويين، مما دفع فلول النظام السابق إلى اللجوء للروس أو النزوح داخلياً.

٢- تحولات في العلاقة بين الفصائل المسلحة:

• رغم تحالفه مع بعض الفصائل في البداية، بدأ الجولاني بتصفية خصومه داخل المعارضة المسلحة.

• واجهت قواته تمرداً في بعض المناطق، خاصة من فصائل إسلامية أكثر تشدداً، مثل فلول داعش.

• استمر الصراع بينه وبين الكورد، حيث رفض الاعتراف بحقوقهم السياسية.

٣- إعادة تشكيل الموقف الدولي:

• روسيا فقدت حليفها التقليدي (الأسد)، لكنها لم تتحرك عسكرياً ضد الجولاني، بل حاولت إيجاد موطئ قدم عبر صفقات مع فصائل محلية.

• إيران خسرت كثيراً من نفوذها، لكنها حافظت على بعض الميليشيات الشيعية في سوريا، ما أدى إلى صراع مستمر مع هيئة تحرير الشام.

• الولايات المتحدة استمرت في دعم الكورد، لكنها لم تتدخل عسكرياً ضد الجولاني مباشرة، رغم تصنيفه كإرهابي.

• تركيا عززت وجودها شمالاً، لكنها تجنبت مواجهة مباشرة مع الهيئة.

٤- الآثار الاجتماعية والاقتصادية:

• فرضت الهيئة نظاماً إسلامياً صارماً، مما أدى إلى موجة نزوح جديدة من الأقليات والطوائف المختلفة.

• انهار الاقتصاد السوري أكثر، حيث اعتمدت الهيئة على الضرائب والغنائم في تمويل نفسها.
• زادت معدلات الجريمة والاتجار بالبشر بسبب غياب الدولة المركزية وضعف المؤسسات الأمنية.

ثالثاً: مستقبل سوريا في ظل حكم الجولاني:

١- هل يستطيع الجولاني الحفاظ على السلطة؟
رغم قوته العسكرية، يواجه الجولاني تحديات كبيرة، أبرزها:
• تمرد داخلي من بعض الفصائل المسلحة التي لا تقبل بسلطته.
• العزلة الدولية، حيث لا تعترف به أي قوة كحاكم شرعي.
• ضعف الاقتصاد وعدم القدرة على تقديم الخدمات الأساسية.

٢- هل يتجه الوضع نحو حرب أهلية طويلة؟
• بسبب الانقسامات الحادة، يبدو أن سوريا لن تستقر قريباً.
• الصراعات بين الفصائل المختلفة مستمرة، خاصة بين (الأمن العام ،الهيئة سابقاً) والكورد وفلول النظام.
• التدخلات الإقليمية تمنع أي حل سياسي شامل، مما يبقي البلاد في حالة فوضى مسلحة.

٣- هل التقسيم بات أمراً واقعاً؟
• مع تبلور مناطق نفوذ واضحة، أصبح تقسيم سوريا أمراً شبه محسوم، على الأقل في المستقبل القريب.
• ربما يتم التوصل لاحقاً إلى تسويات إقليمية تكرّس هذا التقسيم بشكل رسمي.
• رغم ذلك، سيظل العنف مستمراً، حيث لن تقبل جميع الأطراف بهذا الواقع الجديد بسهولة.

في الختام، انتقال أبو محمد الجولاني من كونه أميراً لجماعة جهادية إلى رئيس فعلي لسوريا غيّر ملامح الصراع بشكل جذري، لكنه لم يقد البلاد إلى الاستقرار. بل أدى صعوده إلى إعادة تشكيل التحالفات العسكرية والسياسية، وتفاقم الصراعات الطائفية والإثنية، وزيادة خطر الحرب الأهلية طويلة الأمد. في ظل هذه التطورات، يبقى السؤال مفتوحاً: هل يستطيع الجولاني الحفاظ على حكمه؟ أم أن سوريا ستشهد فصلاً جديداً من الصراعات والانقسامات التي ستقودها إلى تفكك نهائي؟

المحور الثاني: التحولات العسكرية والمجازر الطائفية

- **الهجوم على الساحل السوري وإبادة الطائفة العلوية: الخلفيات والتداعيات**
- **المجازر بحق العلويين: بين التطهير العرقي والانتقام السياسي**
- **الضغط على الجنوب السوري وزيارة الدروز إلى إسرائيل: واقع جديد أم استغلال سياسي؟**

منذ اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، لم يكن الصراع مجرد حراك سياسي ضد نظام حكم استبدادي، بل تحول سريعاً إلى مواجهة عسكرية شاملة أعادت تشكيل المشهد السوري من جميع النواحي. فقد شهدت البلاد تحولات جذرية على الصعيد العسكري، حيث دخلت قوى متعددة إلى ساحة المعركة، بدءاً من الجيش السوري النظامي والقوات الرديفة المدعومة إقليمياً ودولياً، وصولاً إلى الفصائل المسلحة التي نشأت في سياق مقاومة النظام، ومن ثم الجماعات الجهادية العابرة للحدود التي استغلت حالة الفوضى لفرض أجنداتها الخاصة. هذه التحولات العسكرية لم تكن مجرد تبدلات في موازين القوى، بل حملت معها نتائج كارثية على المستوى الإنساني، تمثلت في مجازر طائفية وجرائم حرب ارتُكبت بحق المدنيين، ما أدى إلى تعميق الشرخ المجتمعي وزيادة الاستقطاب الطائفي في البلاد.

لقد كان للتحولات العسكرية أثر بالغ على مسار الأزمة السورية، حيث انتقل الصراع من مرحلة الاحتجاجات السلمية إلى عسكرة الثورة، ومن ثم إلى حرب مفتوحة شملت معارك داخل المدن، وعمليات عسكرية واسعة، وحروب استنزاف استمرت لسنوات. ومع دخول فاعلين جدد إلى ساحة القتال، مثل الميليشيات الطائفية المدعومة من إيران، والقوات الروسية، والفصائل الإسلامية المتشددة، أصبح المشهد أكثر تعقيداً، حيث اختلطت المصالح الإقليمية والدولية بالمواجهات المحلية، مما جعل من الصعب تحقيق حسم عسكري واضح لأي طرف.

وفي خضم هذه الفوضى، أصبحت المجازر الطائفية أحد أكثر المظاهر دموية في الصراع السوري. فقد لجأت أطراف عديدة إلى استخدام العنف الطائفي كسلاح استراتيجي لترسيخ سلطتها أو لتبرير حملاتها العسكرية ضد خصومها. فالنظام السوري وحلفاؤه اعتمدوا سياسة الأرض المحروقة، مستهدفين المناطق ذات الأغلبية المعارضة بعمليات قصف مكثفة، واستخدموا الميليشيات الطائفية لفرض السيطرة على مناطق استراتيجية من خلال التطهير العرقي. وعلى الجانب الآخر، قامت بعض الفصائل الإسلامية المتشددة بمجازر ضد الأقليات، وارتكبت انتهاكات جسيمة تحت ذرائع دينية أو انتقامية، مما زاد من تعقيد المشهد وأدى إلى تصاعد النزعة الانتقامية بين المكونات السورية المختلفة.

إن دراسة هذه التحولات العسكرية والمجازر الطائفية ليست مجرد محاولة لفهم الأحداث التي وقعت في سياق الحرب السورية، بل هي مدخل أساسي لفهم طبيعة الصراع

وطريقة تطوره، وآثاره على مستقبل البلاد. فالتغيرات العسكرية لم تكن محصورة في ساحات القتال، بل امتدت إلى البنية المجتمعية والسياسية، حيث خلقت ديناميكيات جديدة للصراع وأعادت تعريف مفهوم السلطة والقوة في سوريا. أما المجازر الطائفية، فقد تركت جروحاً عميقة في النسيج الاجتماعي، وجعلت أي تسوية سياسية مستقبلية أكثر صعوبة، نظراً إلى حجم الدمار الاجتماعي والنفسي الذي خلفته.

في هذا المحور، سنسعى إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة لهذه التحولات، من خلال تتبع مسار العسكرة منذ بداياتها، وفهم الأسباب التي دفعت بالحراك الشعبي إلى التحول من احتجاجات سلمية إلى صراع مسلح، وتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في عسكرة المشهد، بدءاً من انشقاقات الجيش السوري، وظهور فصائل المعارضة المسلحة، وصولاً إلى التدخلات الإقليمية والدولية التي غذّت النزاع وساهمت في تغيير موازين القوى على الأرض. كما سنسلط الضوء على الدور الذي لعبته القوى الإقليمية، مثل إيران وتركيا ودول الخليج، والقوى الدولية مثل روسيا والولايات المتحدة، في تعزيز عسكرة الصراع، سواء من خلال دعم النظام أو تمويل وتسليح أطراف المعارضة، ما أدى إلى تحول الحرب السورية إلى ساحة مواجهة إقليمية ودولية بالوكالة.

وبالتوازي مع التحولات العسكرية، سنستعرض أهم المجازر الطائفية التي غيرت مجرى الأحداث، حيث لعبت هذه الجرائم دوراً أساسياً في تعميق الانقسامات المجتمعية، وإعادة تشكيل الولاءات السياسية والطائفية، وزيادة التعقيد في المشهد السوري. فمنذ السنوات الأولى للصراع، استخدمت الأطراف المتحاربة العنف الطائفي كسلاح استراتيجي، سواء عبر حملات القصف العشوائي والتطهير العرقي والتهجير القسري، أو من خلال المذابح التي استهدفت تجمعات سكانية بناءً على انتمائها الطائفي، ما أدى إلى خلق بيئة من الخوف والانتقام المتبادل. كما سنناقش كيف تحولت هذه المجازر من كونها مجرد أحداث دموية إلى أدوات لإعادة رسم الخرائط الديموغرافية، وترسيخ سيطرة قوى معينة على مناطق جغرافية محددة، الأمر الذي ساهم في تكريس واقع تقسيمي قد يكون من الصعب تجاوزه مستقبلاً.

بالإضافة إلى ذلك، سنسعى إلى دراسة التأثيرات طويلة المدى لهذه الديناميكيات على مستقبل سوريا، سواء من حيث تأثير العسكرة على شكل الدولة وطبيعة السلطة السياسية فيها، أو من حيث تداعيات المجازر الطائفية على فرص المصالحة الوطنية وإمكانية إعادة بناء النسيج الاجتماعي السوري. فالصراع العسكري لم يكن مجرد مواجهة بين معسكرين، بل كان عملية إعادة تشكيل عميقة للبلاد بوسائل العنف، أدت إلى تدمير البنى التحتية والمؤسسات، وتقويض أسس الدولة الحديثة، وخلق أجيال جديدة نشأت في ظل الحرب والانقسامات، ما يجعل مسألة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار تحدياً بالغ الصعوبة. في ظل هذه المعطيات، يبقى التساؤل المطروح هو: هل يمكن لسوريا تجاوز آثار هذا الصراع، أم أن مفاعيله ستظل تؤثر على البلاد لعقود قادمة، مما يجعل من إمكانية استعادة وحدة الدولة أمراً أكثر تعقيداً مما يظن الكثيرون؟

أولاً: الهجوم على الساحل السوري وإبادة الطائفة العلوية: الخلفيات والتداعيات

مثَّل الهجوم على الساحل السوري واحدة من أكثر المحطات دموية في تاريخ الصراع السوري، حيث شنت هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) وبدعم تركيا حملة عسكرية واسعة النطاق استهدفت المناطق ذات الغالبية العلوية، مما أدى إلى مجازر جماعية وتهجير قسري غير مسبوق. جاء هذا الهجوم في أعقاب سقوط نظام بشار الأسد، حيث اعتُبر العلويون – الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للنظام – هدفاً رئيسياً للانتقام والتصفية العرقية، وهو ما أدى إلى تغير ديمغرافي جذري في المنطقة الساحلية السورية.

وبينما بررت (الأمن العام - هيئة تحرير الشام) وحلفاؤها هذا الهجوم على أنه إجراء انتقامي ضد بقايا النظام، إلا أن العواقب امتدت إلى مذابح جماعية طالت المدنيين الأبرياء من الأطفال والنساء والمسنين، مما أثار إدانات دولية واسعة. كما أدى الحدث إلى تدخلات إقليمية ودولية جديدة، وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الصراع، حيث باتت المناطق الساحلية نقطة اشتعال رئيسية في الحرب الأهلية السورية المستمرة.

١- الخلفيات: لماذا استُهدف الساحل السوري؟

أ- البعد السياسي والطائفي للصراع:

- كان الساحل السوري بمثابة الملاذ الآمن للنظام السوري البائد طوال سنوات الحرب، حيث يتركز معظم أبناء الطائفة العلوية الذين شكلوا القاعدة الاجتماعية والعسكرية للنظام.
- مع سقوط الأسد، رأت الفصائل الجهادية أن تصفية النفوذ العلوي ضروري لتثبيت حكمها في دمشق وضمان عدم عودة النظام بأي شكل.
- لعب الخطاب الطائفي دوراً محورياً في تأجيج الكراهية، حيث صوّرت الجماعات الجهادية العلويين على أنهم أعداء يجب تصفيتهم.
- السلطة الجديدة في دمشق أشعلت الصراع الطائفي بين السنة والعلويين بهدف التغطية على وجود العناصر غير السوريين داخل جيش الجولاني.

ب- الفراغ الأمني بعد سقوط النظام:

- أدى انهيار النظام إلى تفكك الجيش السوري وهروب العديد من القادة العسكريين، مما جعل الساحل السوري مكشوفاً عسكرياً أمام الفصائل المسلحة.
- لم يكن هناك تنظيم عسكري موحد قادر على الدفاع عن المناطق العلوية، حيث كانت الميليشيات المحلية ضعيفة وغير مجهزة لمواجهة هجوم واسع النطاق.
- استغلت هيئة تحرير الشام هذه الفوضى لشن هجوم سريع ومباغت أدى إلى سقوط المدن الساحلية خلال أيام قليلة.

ج- الدعم الخارجي للفصائل الجهادية:

- حصلت هيئة تحرير الشام على دعم عسكري ولوجستي من جهات إقليمية، حيث رأت بعض الدول أن إضعاف النفوذ العلوي سيؤدي إلى إعادة رسم خريطة الحكم في سوريا.
- ساهم تراجع النفوذ الروسي في سوريا بعد سقوط الأسد في تسهيل تحركات الهيئة نحو الساحل، دون وجود قوة دولية تردعها.

٢- سير الهجوم والمجازر المرتكبة:

أ- استراتيجيات القتال والسيطرة:

- بدأت الهجمات بهجوم مباغت ومنظم على المدن الساحلية، حيث استخدمت الهيئة تكتيكات عسكرية ومساندة تركيا لهم أدت إلى انهيار بشكل سريع.
- شملت الهجمات مجازر في القرى العلوية، حيث تم قتل المئات من المدنيين وإحراق المنازل وتمثيل بالجثث .
- تم إعدام مسؤولين عسكريين سابقين وضباط علويين كانوا في المنطقة، في عمليات انتقامية موثقة.

ب- التصفية العرقية والتهجير القسري:

- شملت المجازر إبادة جماعية للعلويين في مناطق مثل اللاذقية وطرطوس وجبلة وغيرها.
- أدت هذه العمليات إلى نزوح مئات الآلاف من العلويين نحو مناطق نائية أو باتجاه البحر ولبنان في محاولة للفرار.
- تم اختطاف المئات من النساء والأطفال، حيث استخدمتهم الفصائل الجهادية ك رهائن أو غنائم حرب.

ج- ردود الفعل الإقليمية والدولية:

- أثار الهجوم موجة إدانات دولية، حيث وصفته بعض الجهات بأنه جريمة إبادة جماعية.
- لم تتدخل القوى الغربية بشكل مباشر، لكن اكتفوا بالإدانات وطالبوا بمحاسبة مرتكبي الجرائم بحق المدنيين.
- حاولت إيران وروسيا تقديم دعم محدود للميليشيات العلوية، لكنه لم يكن كافياً لاستعادة السيطرة على الساحل.

٣- التداعيات والانعكاسات على الصراع السوري:

أ- تغيّر التوازنات العسكرية والسياسية:

- بعد سقوط الساحل، أصبحت سلطة الجولاني القوة الأكثر نفوذاً في سوريا، مما دفع القوى الأخرى إلى إعادة تقييم استراتيجياتها.

• ازداد التوتر بين السلطة والفصائل الأخرى، حيث بدأ الصراع على تقاسم النفوذ في المناطق الجديدة.
• أدى الهجوم إلى إضعاف النفوذ الروسي والإيراني في سوريا، مما منح الجولاني مساحة أكبر للمناورة السياسية.

ب- تصاعد النزاعات الطائفية:
• أدى استهداف العلويين إلى زيادة الشرخ الطائفي في سوريا، حيث أصبح الصراع أكثر دموية وعمقاً.
• دفع العديد من العلويين إلى الانضمام لميليشيات انتقامية، مما زاد من حدة المواجهات المسلحة في مناطق أخرى.
• ظهرت حركات انتقامية شيعية مدعومة من إيران، مما زاد من تعقيد المشهد العسكري.

ج- التدخل الإسرائيلي والتغيّرات الإقليمية:
• أدى تهديد الطائفة الدرزية في الجنوب إلى طلب زعماء الدروز الحماية من إسرائيل، مما فتح الباب أمام دور إسرائيلي أكثر وضوحاً في الأزمة السورية.
• ازداد التدخل الإسرائيلي في الجنوب، وبدأت إسرائيل بدعم مشروع إقليم درزي مستقل في محاولة لتأمين حدودها، بعد زيارة وفد من الشيوخ الدروز إلى إسرائيل .

٤- السيناريوهات المستقبلية: هل يمكن استعادة الساحل؟

أ- هل يستطيع العلويون العودة إلى مناطقهم؟:
• بعد الإبادة الجماعية، أصبح من الصعب عودة العلويين إلى مناطقهم الأصلية دون تدخل دولي كبير.
• قد يؤدي ذلك إلى إعادة رسم الخريطة السكانية في سوريا، حيث سيتم تهجير دائم للعلويين من الساحل أو المطالبة بحماية دولية.

ب- هل يكون الساحل ساحة صراع مستمر؟:
• من المحتمل أن تتحول المنطقة الساحلية إلى بؤرة صراع مستمر بين فلول النظام السابق والهيئة والفصائل الأخرى.
• ستظل المنطقة غير مستقرة، حيث قد تحاول القوى الإقليمية إعادة فرض نفوذها بطرق مختلفة.

ج- هل يصبح الساحل قاعدة لحكم الجولاني؟:
• بعد السيطرة على دمشق، بات الجولاني يسعى لترسيخ حكمه، والساحل قد يكون نقطة ارتكاز جديدة لمشروعه.
• مع ذلك، قد يواجه تمردات داخلية من فصائل أخرى ترى في سيطرته خطراً على مصالحها.

في الختام، مثّل الهجوم على الساحل السوري وإبادة العلويين واحدة من أخطر المجازر في الحرب الأهلية السورية، حيث لم يقتصر تأثيره على إعادة تشكيل الخريطة الطائفية في البلاد، بل أدى إلى تفاقم الاستقطاب المجتمعي وفتح الباب أمام تصعيد غير مسبوق في النزاع السوري. كانت هذه المجازر بمثابة نقطة تحول خطيرة في مسار الأزمة، حيث عززت من حالة الانتقام الطائفي، ودفعت ببقية الطوائف السورية إلى البحث عن ملاذات آمنة أو تحالفات إقليمية ودولية تضمن حمايتها من المصير ذاته.

وبينما يسعى الجولاني إلى ترسيخ حكمه في دمشق وفرض سيطرته المطلقة، فإن الجرائم التي ارتكبتها قواته ستظل عقبة كبيرة أمام أي مشروع سياسي مستقبلي، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي. فالمجتمع الدولي، الذي اكتفى بالإدانات الشكلية، بات يواجه واقعاً جديداً تزداد فيه تعقيدات الحل السياسي، خاصة مع تحول سوريا إلى بؤرة صراع بين قوى دولية وإقليمية، تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها على حساب مستقبل البلاد.

إن سوريا اليوم أكثر انقساماً من أي وقت مضى، فبدلاً من إنهاء الحرب بمرحلة انتقالية سياسية، دخلت البلاد في دوامة جديدة من الصراعات بين القوى الجهادية، وبقايا النظام السابق، والفصائل المحلية، والقوى الخارجية، مما يجعل التقسيم أمراً واقعاً إن لم يكن رسمياً بعد. وبينما تستمر التداعيات الكارثية لهذا الهجوم، تبقى سوريا عالقة بين سيناريوهات متعددة؛ من استمرار الحرب الأهلية، إلى تصعيد النزاع الطائفي، أو حتى رسم خرائط جديدة تفرض واقعاً مختلفاً تماماً عن سوريا التي عرفها العالم قبل عام ٢٠١١.

إن سوريا المستقبل لن تكون كما كانت، فالساحل الذي كان معقل النظام بات اليوم تحت حكم الفصائل الجهادية، والمجتمع العلوي الذي كان جزءاً أساسياً من الدولة السورية أصبح مشتتاً بين المنافي الداخلية والخارجية. ومع استمرار الديناميكيات الحالية، يبدو أن أي حل سياسي سيكون أبعد منالاً من أي وقت مضى، مما يترك سوريا على حافة التفكك النهائي، في ظل غياب رؤية وطنية جامعة قد تضع حداً لهذه المأساة المستمرة.

في ظل هذا الواقع المظلم، يبقى السؤال المطروح: هل ما زال هناك أمل في إنقاذ سوريا من مصير التقسيم النهائي؟ إن استمرار العنف الطائفي والانهيار المؤسسي، إلى جانب التدخلات الخارجية المتزايدة، يجعل من إعادة بناء الدولة أمراً بالغ التعقيد. ومع ذلك، فإن التاريخ أثبت أن الحروب الأهلية لا تدوم للأبد، وأن المصالح الإقليمية والدولية قد تفرض في النهاية تسويات سياسية غير متوقعة. لكن حتى ذلك الحين، ستظل سوريا ساحة صراع مفتوح، حيث لا مكان إلا للقوي، ولا صوت يعلو فوق صوت السلاح.

ثانياً: المجازر بحق العلويين: بين التطهير العرقي والانتقام السياسي

شكّل الهجوم على الساحل السوري وعمليات القتل الجماعي بحق الطائفة العلوية إحدى أكثر الفصول دموية في الحرب الأهلية السورية، حيث لم تكن هذه المجازر مجرد عمليات عسكرية ضد أنصار النظام السابق، بل حملت في طياتها أبعاداً انتقامية وطائفية، أدت إلى إبادة مجتمعات بأكملها وتشريد مئات الآلاف.

١- من استهداف النظام إلى استهداف الطائفة

لطالما اعتُبر العلويون الركيزة الأساسية لنظام الأسد، ما جعلهم هدفاً رئيسياً للعديد من الفصائل المسلحة التي سعت إلى الانتقام من النظام عبر استهداف مجتمعه الطائفي. لكن، مع سقوط بشار الأسد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤ وانهيار السلطة المركزية، تحول الصراع من مواجهة النظام إلى تطهير عرقي واسع النطاق ضد العلويين، شمل عمليات قتل جماعي، وتهجير قسري، وتدمير القرى والبلدات الساحلية ذات الغالبية العلوية. هذا التحول في طابع الصراع جعل القضية السورية تتخذ بعداً جديداً، حيث أصبحت الطائفة العلوية، التي كانت تمثل عماد النظام، عرضة لتهديدات مصيرية في ظل تفكك الدولة وتغول القوى المحلية والإقليمية.

إن هذا التحول في طابع العنف ليس مجرد نتيجة لسقوط النظام، بل هو انعكاس للانقسام العميق الذي أصاب المجتمع السوري بعد سنوات من الحرب، حيث أصبحت الهويات الطائفية أكثر وضوحاً وتقدماً على الهويات الوطنية. مع تحول الصراع إلى حرب طائفية، أصبح كل طرف يرى في الآخر تهديداً وجودياً، وهو ما أسهم في تكريس التوترات بين مختلف المكونات الاجتماعية في سوريا.

في هذا السياق، يتوجب على المجتمع الدولي والدول الإقليمية أن تتحمل مسؤولياتها في معالجة هذه الوضعية بشكل عاجل، عبر العمل على ضمان حماية الأقليات الطائفية في سوريا، وضمان عودة اللاجئين العلويين إلى مناطقهم بطريقة آمنة وضمن إطار قانوني يضمن حقوقهم. كذلك، يجب أن يكون هناك دعم حقيقي لمساعي المصالحة الوطنية التي تتجاوز الطائفية وتبني أسس دولة مدنية تشرك جميع السوريين في عملية إعادة البناء، بعيداً عن الانقسامات العميقة التي سادت لسنوات.

لا شك أن استهداف الطائفة العلوية بعد سقوط النظام يعكس عمق الأزمة التي تعيشها سوريا، ويزيد من تعقيد أي مساعي للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، مما يجعل الحاجة إلى استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والاستقرار أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

٢- دور هيئة تحرير الشام: تنفيذ أم تخطيط؟

مع وصول أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) إلى السلطة في دمشق، تبنّت هيئة تحرير الشام خطاباً يعكس رغبة في تصفية الحسابات التاريخية، حيث اعتُبرت عمليات الإبادة

بحق العلويين جزءاً من إعادة تشكيل المشهد السوري، وتصفية كل من ارتبط بالنظام السابق. غير أن هذه المجازر لم تكن مجرد أعمال عشوائية، بل جاءت كجزء من استراتيجية مرسومة تهدف إلى فرض واقع ديموغرافي جديد يمكّن الهيئة من تثبيت سلطتها عبر إلغاء الوجود العلوي في الساحل، وبالتالي إزالة أي تهديد مستقبلي محتمل من بقايا النظام القديم.

إن تعامل الهيئة مع الطائفة العلوية جاء في سياق سعيها لإعادة صياغة سوريا وفقاً لرؤيتها الأيديولوجية، التي تركز على تفكيك النظام الطائفي السابق وتأسيس نظام جديد بعيد عن هيمنة الأقليات. ففي هذا الإطار، يمكن النظر إلى المجازر والتهجير القسري الذي استهدف العلويين على أنه جزء من خطة استراتيجية أكثر تعقيداً تهدف إلى فرض الهيمنة على مناطق معينة، وضمان وضع مستقر لها في المستقبل بعيداً عن أي تهديد طائفي قد يُعرقل طموحاتها.

ومع أن هذه العمليات قد يتم تسويقها على أنها ردود فعل لحالة من "الانتقام" تجاه النظام العلوي، فإنها تتجاوز ذلك بكثير، حيث تُظهر الجهود المبذولة من قبل الهيئة في استغلال الظروف لتحقيق أهداف طويلة المدى. هذا التصعيد في العنف والتطهير الطائفي ليس مجرد رد فعل عاطفي، بل جزء من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى إعادة تقسيم سوريا على أسس طائفية ودينية.

ويعكس سلوك هيئة تحرير الشام أيضاً محاولة لترسيخ سلطتها على حساب القوى الأخرى في الساحة السورية، بما في ذلك الفصائل الإسلامية المتنافسة، بل حتى القوى الدولية والإقليمية. وبهذا المعنى، فإن العمليات العسكرية ضد العلويين ليست مجرد أعمال انتقامية، بل تشكل جزءاً من خطة لتصفية الفضاء السياسي والاجتماعي في مناطق كانت تعتبر تاريخياً جزءاً من القوة العلوية، لتتحقق الهيمنة المطلقة للهيئة على تلك الأراضي.

إن التداعيات السياسية والاجتماعية لهذه الاستراتيجية تمثل تهديداً للأمن والاستقرار في سوريا، إذ تضع البلاد أمام معضلة جديدة من التطهير الطائفي والصراعات الأيديولوجية التي قد تطيح بأي محاولة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وبالتالي، فإن ما تقوم به هيئة تحرير الشام لا يمكن رؤيته فقط في إطار رد الفعل على سقوط النظام، بل في سياق أوسع من التنافس على السلطة وإعادة رسم خريطة سوريا وفقاً لرؤية متشددة قد تكون عواقبها وخيمة على مستقبل البلاد.

٣- التطهير العرقي أم الانتقام السياسي؟

بينما يرى البعض أن ما جرى كان عملية انتقام سياسي ضد النظام وأجهزته الأمنية، إلا أن حجم المجازر واتساع نطاقها يؤكد أنها ارتقت إلى مستوى التطهير العرقي الممنهج. إذ لم تقتصر عمليات القتل على العسكريين أو المسؤولين السابقين، بل استهدفت المدنيين، ما جعل المجتمع العلوي بأسره هدفاً مشروعاً في نظر السلطة الجديدة.

هذه العمليات العنيفة لم تميز بين الفئات أو الطبقات، بل طالَت كافة أفراد الطائفة العلوية بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو موقفهم من النظام السابق. ما يعكس تحولاً جذرياً في طبيعة الصراع في سوريا، حيث تداخلت المسائل السياسية مع الدين والطائفة، لتسفر عن صراع يطال هوية المجتمع نفسه. فالاستهداف لم يكن نتيجة لمواقف سياسية فقط، بل امتد ليشمل أبعاداً طائفية وقومية، مما جعل من سوريا ساحة لتصفية الحسابات الطائفية والسياسية.

إن ما شهدته المناطق العلوية من عمليات قتل جماعي، وتهجير قسري، وتدمير قرى بأكملها، يُعتبر تطهيراً عرقياً ممنهجاً، يهدف إلى إفراغ المناطق الساحلية من سكانها الأصليين، في محاولة لتغيير التركيبة السكانية بشكل دائم. فالمجتمع العلوي، الذي كان يشكل قاعدة دعم رئيسية لنظام الأسد، أصبح في نظر السلطة الجديدة جزءاً من "العدو" الذي يجب القضاء عليه، بغض النظر عن البراءة أو الولاء السياسي لأفراده.

وبذلك، لم يعد الصراع في سوريا مجرد معركة بين فصيلين أو أيديولوجيتين متعارضتين، بل تحول إلى صراع وجودي يقود إلى محو هويات جماعية كاملة، مما يجعل من الصعب الحديث عن العدالة أو التسوية السياسية في ظل هذا المناخ. إن الانتقام الذي يطال المدنيين العزل ويستهدف أبناء الطائفة العلوية لا يعكس فقط رغبة في تصفية الحسابات مع النظام، بل يشير إلى تحول عميق في طبيعة الصراع الذي غاب فيه أي تمييز بين السياسي والاجتماعي، ليصبح الصراع أكثر تطرفاً وعنفاً.

فبينما قد يرى البعض في هذه المجازر رداً على أفعال النظام وتبعاته، فإن هذا التصعيد يُظهر بوضوح كيف أن العنف قد يتخذ طابعاً جماعياً وطائفياً يعيد تشكيل المجتمع السوري بطريقة مؤلمة ويصعب معها أي محاولة لتحقيق المصالحة أو التعايش المشترك بين مختلف الطوائف والأقليات في المستقبل.

٤- التداعيات الإقليمية والدولية

أثارت المجازر التي طالت المجتمع العلوي موجة من الصدمة والقلق على المستويين الإقليمي والدولي. فقد اعتبرت بعض القوى الدولية هذه الأعمال بمثابة جرائم حرب تستوجب المحاسبة والملاحقة القانونية، ما أثار جدلاً واسعاً حول مدى فاعلية المؤسسات الدولية في محاسبة الأطراف المتورطة في هذه الجرائم. لكن في المقابل، أبدت بعض الأطراف الأخرى صمتاً حيال هذه الانتهاكات، بينما اكتفت بتصريحات مقتضبة، وذلك بسبب تعقيدات المشهد السياسي وتداخل المصالح الدولية والإقليمية في المنطقة.

التأثيرات الإقليمية كانت جلية، حيث ساهمت هذه المجازر في زيادة حدة التوترات الطائفية، إذ أظهرت أن الصراع في سوريا لم يعد مقتصراً على قوى سياسية أو عسكرية فقط، بل أصبح صراعاً طائفياً يهدد الأمن الإقليمي بشكل أكبر. كما أدت هذه المجازر إلى تسريع موجات اللجوء العلوي، إذ فرّ الآلاف من العائلات العلوية نحو لبنان وتركيا، بحثاً عن مأوى بعيداً عن المجازر والتهديدات المتزايدة. هذه الهجرة الجماعية شكلت

ضغطاً إضافياً على الدول المجاورة، التي تعاني بالفعل من أزمات إنسانية جراء الحرب السورية.

من جهة أخرى، حاول بعض العلويين البحث عن ملاذ آمن في مناطق سيطرة القوى الدولية الكبرى، مثل الولايات المتحدة أو روسيا، في محاولة للهرب من موجات الانتقام المحتملة. هذه النزاعات واللجوء الجماعي جعل من المنطقة بأسرها موطناً لتوترات جديدة، حيث أصبحت الحدود بين الدول أكثر حساسية وأكثر عرضة للصراعات الأمنية والإنسانية.

بالإضافة إلى ذلك، تزايدت المخاوف من تصاعد العنف الطائفي بين مختلف الفصائل، مما يهدد باندلاع موجات جديدة من القتال الدامي بين العلويين والفصائل المسلحة الأخرى، والتي قد تشعل المزيد من الصراعات الداخلية والإقليمية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تفاقم الوضع الأمني في المنطقة، مما يستدعي تدخلات دولية وإقليمية عاجلة لوضع حد لهذا التدهور المروع.

إن التأثيرات الإقليمية والدولية لهذه المجازر تشير بوضوح إلى أن الأزمة السورية أصبحت أكثر تعقيداً، وأن الحلول السياسية يجب أن تكون أكثر شمولية وواقعية لتجنب المزيد من الانزلاق نحو العنف والفوضى.

٥- هل يمكن تحقيق العدالة؟

مع استمرار حالة الفوضى في سوريا، تظل مسألة محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم معقدة، خاصة في ظل غياب سلطة قضائية قادرة على تحقيق العدالة. وبينما تطالب بعض الأطراف الدولية بتحقيق دولي، لا تزال موازين القوى على الأرض تصب في مصلحة الجولاني وحلفائه، مما يجعل المحاسبة الفورية أمراً غير واقعي. ومع ذلك، فإن هذه المجازر ستبقى وصمة في تاريخ الصراع السوري، وستشكّل عاملاً أساسياً في أي تسوية سياسية مستقبلية، حيث لا يمكن بناء دولة مستقرة دون معالجة الإرث الدموي للحرب وإيجاد ضمانات تحول دون تكرار مثل هذه الفظائع.

تظل مسألة تحقيق العدالة في سوريا، خاصة فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت بحق المجتمع العلوي، من أكثر القضايا تعقيداً في ظل الوضع الراهن. مع استمرار حالة الفوضى والانقسام السياسي، تبدو مهمة محاسبة المسؤولين عن هذه المجازر بعيدة المنال. فقد أدت الحرب المستمرة إلى تدمير البنى التحتية القضائية، وهو ما جعل السلطة القضائية عاجزة عن تنفيذ القوانين أو تحقيق العدالة. في ظل هذا الفراغ، يظل تحقيق العدالة مرهوناً بتقلبات الوضع الميداني والتوازنات السياسية بين القوى المتحاربة.

ورغم أن هناك دعوات من بعض الأطراف الدولية، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، لإجراء محاكمات دولية لمرتكبي هذه الجرائم، فإن الواقع على الأرض يشير إلى أن موازين القوى لم تتغير لصالح إجراء مثل هذه المحاكمات في المستقبل القريب.

في الواقع، تظل القوى الرئيسية مثل "هيئة تحرير الشام" وحلفائها في مواقع قوية، مما يجعل أي تحرك نحو المحاسبة صعباً، إذ أن الجولاني ومن حوله يسيطرون على العديد من المناطق الاستراتيجية ويشكلون قوة عسكرية مؤثرة. هذا الواقع يجعل من غير الممكن تحقيق العدالة في الوقت الراهن.

على الرغم من ذلك، فإن هذه المجازر التي طالت المدنيين العلويين ستظل تمثل وصمة عار في تاريخ الصراع السوري، وستكون أحد العوامل المؤثرة في أي تسوية سياسية قد تتم في المستقبل. لا يمكن للدولة السورية، في أي مرحلة لاحقة من عملية إعادة البناء، أن تتجاهل هذا الإرث الدموي. وبالتالي، ستكون العدالة عنصراً أساسياً في أي عملية تسوية سياسية، حيث لا يمكن بناء دولة مستقرة أو ضمان استقرار طويل الأمد دون الاعتراف بالجرائم التي ارتكبت ومعاقبة المسؤولين عنها.

إن التحقيق في هذه المجازر ومعاقبة المسؤولين عنها ليس فقط أمراً أخلاقياً، بل هو شرط أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية والتمهيد للسلام. فإن غياب العدالة سيظل يشكل عبئاً على أي محاولة لتحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع السوري في المستقبل. ومن هنا، تبرز الحاجة الماسة لإيجاد آليات قانونية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، لضمان عدم تكرار هذه الفظائع ولإرساء دعائم دولة القانون والعدالة في سوريا بعد الحرب.

في الختام، إن المجازر التي تعرّض لها العلويون ليست مجرد جزء من معادلة الانتقام في الصراع السوري، بل هي نقطة تحول خطيرة أعادت تشكيل المشهد الطائفي والسياسي في البلاد. فمع تحوّل التطهير العرقي إلى أداة سياسية، أصبح واضحاً أن سوريا لم تعد فقط في حالة حرب أهلية، بل باتت تخوض صراع وجودي حول هويتها ومستقبلها. هذه الجرائم لم تكن مجرد رد فعل لحكم استبدادي دام عقوداً، بل حملت في طياتها رغبة واضحة في إلغاء الآخر، ما جعل المصالحة الوطنية أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

وبينما قد ينجح الجولاني في فرض سلطته بالحديد والنار، فإن التجارب التاريخية تشير إلى أن الجرائم الجماعية لا تمر دون تداعيات، بل تخلق دوامة من العنف المتبادل تستمر لعقود، وتُدخل البلاد في حلقة لا نهائية من الانتقام والدماء. فالعلويون الذين كانوا دعامة رئيسية للنظام السابق، وجدوا أنفسهم فجأة هدفاً لعمليات إبادة جماعية، ما سيجعل أي حديث عن استقرار سوريا رهينة ذاكرة المجازر التي لن تُمحى بسهولة.
إن هذا التصعيد الطائفي، إذا لم يتم احتواؤه، قد يؤدي إلى تفكك سوريا بالكامل، حيث تتحول مناطق النفوذ إلى كيانات مستقلة بحكم الأمر الواقع. فمع تهجير العلويين، وتنامي الدعوات الدرزية للحماية الإسرائيلية، والتمييز الذي طال الكورد، تبدو البلاد أقرب من أي وقت مضى إلى نقطة اللاعودة، حيث يصبح التقسيم الرسمي الخيار الوحيد لتجنب المزيد من الإبادة الجماعية والصراعات الدموية.
لكن حتى في حال عدم الوصول إلى تقسيم رسمي، فإن المشهد الحالي يُنذر بأن الحرب في سوريا قد تتحول إلى نزاع طويل الأمد، أشبه بما شهدته أفغانستان أو الصومال،

حيث تستمر الفوضى لعقود دون سلطة مركزية حقيقية. فمع تعدد الفصائل، وتضارب المصالح الدولية، وغياب أي مشروع سياسي جامع، تبدو سوريا عالقة في مأزق تاريخي، لا حلّ له إلا بتسوية سياسية شاملة قد تكون مستحيلة في ظل الأوضاع الراهنة.

وبناءً على ما تقدم، يصبح السؤال الأهم اليوم ليس فقط كيف يمكن إنهاء الحرب السورية، بل هل سيكون بالإمكان الحفاظ على سوريا كدولة موحدة وقوية في المستقبل؟ فما نشهده على أرض الواقع يطرح تحديات مصيرية تتجاوز الصراع العسكري المباشر، حيث يتداخل فيه بعد الدماء التي سُفكت وأرواح الأبرياء التي فقدت مع رسم الحدود الجديدة التي فرضتها قوى محلية وإقليمية ودولية. هذه الحدود لم تُرسم على طاولة المفاوضات، بل على جبهات القتال، بحروب لا هوادة فيها، مما جعلها محاطة بآلام عميقة وجروح يصعب تضميدها.

إن المأساة السورية أعمق من كونها مجرد صراع بين فصائل مسلحة ونظام حكم، فهي اليوم تمثل قصة مجتمع بأسره محاصر بين الذكريات المؤلمة للانقسام والمجازر. إنها قصة وطن جُزئ وأصبح كأنّه رقعة شطرنج تُحرك فيها القوى الخارجية كما تشاء، في حين بقي الشعب السوري هو الخاسر الأكبر في معركة بقاء دولته أو حتى الحفاظ على أواصر التماسك الاجتماعي بين مكوناته.

إن ما جرى في السنوات الماضية جعل من سوريا نموذجاً حياً للمعاناة التي تتخطى حدود الجغرافيا، حيث أصبحت آثار الحرب تقرر معالم المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد. فحتى إذا تم وضع حد للصراع العسكري، ستظل تداعياته قائمة لعقود، إذ أن الجروح النفسية والمجتمعية التي خلفتها الحروب الداخلية هي جروح عميقة يصعب التئامها. لقد خلفت المجازر تفرقة طائفية وعرقية عميقة، وخلقت شكوكاً حول إمكانية العيش المشترك بين مكونات الشعب السوري، في ظل آثار التدمير الواسع للمدن والبنى التحتية.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فإن التحولات الكبرى في المنطقة والتدخلات الأجنبية قد جعلت من سوريا ساحة للنفوذ والتموضع الاستراتيجي، مما أضاف أبعاداً جديدة للأزمة. ومن هنا، يصبح من الواضح أن عملية إعادة بناء سوريا ليست مجرد عملية إعادة إعمار مادية، بل تتطلب مساراً طويلاً من المصالحة الوطنية، ترتكز على تفكيك إرث الحرب، وإيجاد حلول عادلة للقضية الكوردية ولجميع القضايا العالقة التي خلفها الصراع.

إن ما يحدد ملامح مستقبل سوريا ليس الإرادة السياسية للنظام أو المعارضة فقط، بل هو مدى القدرة على استعادة الثقة بين السوريين أنفسهم، وبينهم وبين العالم الخارجي. إن مسألة إعادة بناء الوطن لن تكون ممكنة دون معالجة جذرية للجرائم التي ارتُكبت بحق الشعب السوري، ودون توفير بيئة تسمح لجميع المكونات المجتمعية بالمشاركة في إعادة بناء الدولة على أسس من العدالة والمساواة.

وحتى لو استمرت القوى الدولية في محاولة ترتيب الأوراق وتقديم حلول سياسية، فإن الواقع على الأرض يظهر أن الوضع السوري أعمق من أي محاولة لإعادة الحياة إلى ما قبل الحرب. إن الحلول المؤقتة قد تؤجل الحلول النهائية، ولكن في النهاية، ستكون سوريا بحاجة إلى عملية شاملة لإعادة بناء هويتها الوطنية، بعيدا عن التقسيمات الطائفية والعرقية، بحيث يتم تحقيق السلام العادل الذي يضمن حقوق جميع أبنائها.

ثالثاً: الضغط على الجنوب السوري وزيارة الدروز إلى إسرائيل: واقع جديد أم استغلال سياسي؟

شهد الجنوب السوري تطورات دراماتيكية مع مرور الوقت، خاصة خلال السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية السورية، التي كانت فيها المنطقة مسرحاً لتحولات عميقة على كافة الأصعدة العسكرية والسياسية. فقد تأثرت مختلف المكونات الطائفية في المنطقة بتقلبات الصراع الداخلي والتدخلات الإقليمية والدولية التي جلبت معها عوامل معقدة تتراوح بين التفكك الداخلي والتحالفات المصلحية. من أبرز هذه التحولات، كان الضغط المتزايد على الطائفة الدرزية في جنوب سوريا، التي لطالما كانت تتمتع بموقع حساس في الصراع السوري لكونها طائفة صغيرة لكنها ذات تأثير عميق في المناطق التي تسكنها، خصوصاً في منطقة جبل العرب.

ومع اندلاع الأحداث التي شهدها جنوب سوريا، ومع تزايد نفوذ الفصائل المسلحة، سواء التابعة لتنظيمات محلية أو قوى إقليمية مثل إيران وروسيا، بدأ الوضع الأمني والسياسي في المنطقة يشهد تحولاً خطيراً، ما جعل الطائفة الدرزية تلمس الخطر الداهم على وجودها الاجتماعي والسياسي. وهذا الواقع دفع أعداداً كبيرة من الشيوخ الدروز إلى البحث عن الحماية في إسرائيل، وهو الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات حول دوافع هذه الخطوة التاريخية وغير المتوقعة في هذا التوقيت بالذات.

لقد كانت الطائفة الدرزية تقليدياً في موقف محايد في الحرب السورية، حيث حافظت على مسافة بين مختلف الأطراف المتصارعة، بل سعت إلى حماية مصالحها واستقلالها من التدخلات الخارجية. ولكن مع تغيّر المعادلات العسكرية في المنطقة، وازدياد الضغط عليها من مختلف الأطراف، وجد العديد من أفراد هذه الطائفة أنفسهم في مواجهة خيار صعب، ألا وهو البحث عن ضمانات أمنية تؤمن لهم بقاءهم في ظل الصراع الدموي الذي يعصف بالبلاد.

هذه التحولات في ولاءات الطائفة الدرزية، وقرار عدد من الشيوخ الدروز المطالبة بالحماية الإسرائيلية، أثار العديد من التساؤلات حول دوافع هذه الخطوة. هل كانت هذه الخطوة مجرد رد فعل على الوضع الأمني الميداني المتدهور، الذي جعل الطائفة الدرزية تشعر بأنها مهددة وجودياً؟ أم أنها كانت نتيجة لتلاعب سياسي تمارسه قوى إقليمية ودولية تستغل الظروف الراهنة لتحقيق مصالحها الخاصة؟ وكيف يمكن أن تؤثر هذه التحولات في مستقبل الجنوب السوري، في ظل الصراع المعقد بين القوى المختلفة، ومن بينها إسرائيل؟

هذه الأسئلة تمثل جزءاً من النقاش الكبير الذي يدور حول تطورات الصراع في سوريا، وتأثيراتها المستقبلية على تركيبة المجتمع السوري بشكل عام، وعلى توازن القوى الإقليمية بشكل خاص. لا شك أن التحولات في مواقف الطوائف السورية، مثل موقف الطائفة الدرزية، تشكل جزءاً من مشهد أكبر، يطال تطور الأوضاع في منطقة الشرق

الأوسط بأسرها، وتستلزم تفكيراً معمقاً في مستقبل سوريا بعد الحرب، وماذا سيعنيه هذا في إعادة رسم الهوية الوطنية السورية.

١- التوترات في الجنوب السوري: ضغوطات متعددة الأطراف

في البداية، كانت الجنوب السوري، وتحديداً مناطق درعا والقنيطرة، تعتبر من المناطق الهادئة نسبياً في ظل سيطرة النظام السوري. إلا أن الوضع تغيّر بشكل دراماتيكي بعد عام ٢٠١٨، حيث بدأت الضغوط العسكرية والسياسية تزداد على الطائفة الدرزية. فقد شهدت المنطقة محاولات متواصلة من قبل النظام السوري وحلفائه الإيرانيين للضغط على الدروز، لتقديم ولائهم الكامل للنظام. في الوقت نفسه، تزايدت التهديدات من المجموعات الجهادية، خصوصاً مع صعود هيئة تحرير الشام ووجود بعض الفصائل المسلحة التي تتبنى أجندات طائفية.

كانت الطائفة الدرزية تعيش تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية، حيث فُرض عليها موقف صعب بين الولاء للنظام السوري، الذي يعد الحامي التاريخي للعديد من الطوائف في سوريا، أو القبول بالضغوطات السياسية الجديدة التي تهدد وجودها. في هذا السياق، بدأت تتسارع التوترات الداخلية، ومعها، ظهرت دعوات متزايدة من أفراد من الطائفة الدرزية لإيجاد مخرج آمن لهم من هذه الأوضاع المعقدة.

٢- الزيارة إلى إسرائيل: ملاذ آمن أم استغلال سياسي؟

في خضم هذه الضغوطات، بدأ عدد من شيوخ الدروز في الجنوب السوري بالزيارة إلى إسرائيل، ما أثار ردود فعل مختلطة. فمن ناحية، كان البعض يرى أن هذه الزيارة تمثل ملاذاً آمناً أمام التهديدات الأمنية التي قد تؤدي إلى إبادة جماعية أو تصفيات، خاصة في حال نجاح المجموعات الجهادية في فرض سيطرتها على المنطقة. كما رأت بعض الأطراف أن الانخراط في إسرائيل قد يكون خياراً تكتيكياً لحماية مصالح الطائفة وضمان مستقبلها في سياق التغيرات العميقة في الهيكل السياسي السوري.

من جهة أخرى، رأى البعض في الزيارة إلى إسرائيل استغلالاً سياسياً من قبل تل أبيب التي كانت تسعى إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، من خلال توظيف هذه الزيارة كأداة لضرب الجبهة الداخلية السورية، وزيادة التوترات الطائفية بين مختلف المكونات السورية. فقد كانت إسرائيل مستفيدة من هذه التحركات، حيث عززت موقفها في الجنوب السوري عبر الحصول على دعم درزي في الجنوب، في وقت كانت فيه المنطقة تشهد انفجاراً عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

٣- تداعيات زيارة الشيوخ من الطائفة الدرزية: تغيير الواقع السياسي والاجتماعي في الجنوب السوري

مع تصاعد الأحداث في الجنوب السوري، بدأ شيوخ الطائفة الدرزية في المنطقة بالقيام بزيارة لبعض الدول والجماعات ذات التأثير الكبير في الصراع السوري، خاصة بعد الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها الطائفة في ظل النزاع المستمر. هذه الزيارات كانت

بمثابة خطوة هامة في محاولة إعادة صياغة الواقع السياسي والاجتماعي للطائفة الدرزية في المنطقة، بالإضافة إلى محاولة استكشاف فرص التفاوض والضغط على القوى الإقليمية والدولية لمصلحة مصالحهم. وقد أسفرت هذه الزيارات عن تداعيات متعددة على المستويات السياسية والاجتماعية في الجنوب السوري، وعلى الطائفة نفسها.

- التأثيرات السياسية: تحولات في المواقف والولاءات

إن زيارة الشيوخ الدروز إلى دول إقليمية، مثل إسرائيل أو حتى إلى الدول العربية المجاورة، شكلت تحولاً في مسار المواقف السياسية لهذه الطائفة في جنوب سوريا. فالشيوخ، الذين كانوا في الماضي ملتزمين بشكل تقليدي بالحياد أو التأييد المبدئي للنظام السوري، بدأوا يظهرون علامات على الانفتاح على القوى الإقليمية التي تتبنى أجندات مختلفة. وكانت هذه الزيارات بمثابة رسائل سياسية، تشير إلى أن الطائفة الدرزية قد تكون مستعدة للتحالف مع القوى الإقليمية في ظل التهديدات التي تواجهها من السلطة السورية والمجموعات الجهادية على حد سواء.

إحدى التداعيات المباشرة كانت تأكيد الطائفة على حقها في الاستقلالية ورفض تسييس دينها أو إجبارها على الانضمام إلى طرف معين. في بعض الحالات، كانت هذه الزيارات بمثابة محاولة للتفاوض مع إسرائيل من أجل الحصول على ضمانات أمنيّة، سواء في حال هجوم السلطة الجديدة لهم أو في حال استمرار الضغوط من قبل القوى الإقليمية المناهضة للطائفة.

- التأثيرات الاجتماعية: تحولات داخلية وانقسامات

على المستوى الاجتماعي، كان لهذه الزيارات تأثير كبير في المنطقة الدرزية نفسها. فقد أدت هذه التحولات في السياسة إلى انقسامات داخل الطائفة، حيث اختلفت المواقف بين الجيل الجديد الذي يميل إلى التوجهات السياسية الحديثة، وبين الجيل القديم الذي لا يزال متمسكاً بالحياد التقليدي والولاء للنظام السوري. في الوقت نفسه، ظهرت خلافات حادة بين الشيوخ حول كيفية التعامل مع القوى الإقليمية المختلفة، مما ألقى بظلاله على العلاقات الداخلية في الجنوب السوري.

أدى هذا الانقسام إلى تدهور التماسك الاجتماعي داخل الطائفة، حيث بدأ بعض أفراد المجتمع الدرزي يشعرون بأنهم غير قادرين على الحفاظ على وحدة الصف في ظل التحولات السياسية والمواقف المتناقضة. كما أن هؤلاء الشيوخ أصبحوا هدفاً لانتقادات كبيرة من فئات أخرى داخل الطائفة التي تتهمهم بتقويض استقرار المجتمع وتعريضه للتفكك الاجتماعي والتمزق الطائفي.

- الضغط على السلطة الجديدة: محاولة للضغط لتحقيق مطالب الطائفة

زيارة الشيوخ كانت أيضاً بمثابة رسالة ضغط على السلطة الجديدة للبحث عن ضمانات سياسية وأمنية في حال تغير الوضع في الجنوب. فقد بدأت الطائفة في المطالبة بـ مزيد من الحقوق والتمثيل السياسي في المستقبل السوري، في ضوء تغييرات محتملة قد

تشهدها سوريا بعد انهيار النظام. قد يكون هذا الضغط خطوة استباقية لضمان مكانة الطائفة في أي عملية تسوية قادمة، خصوصاً في ظل التطورات السياسية التي تؤشر إلى إمكانية تقسيم سوريا أو قيام كيانات ذات حكم ذاتي.

- تقوية العلاقات مع إسرائيل: تحسين الوضع الأمني

من ناحية أخرى، كان للزيارات العلاقات المتنامية مع إسرائيل دور كبير في تغيير استراتيجية الطائفة الدرزية في الجنوب السوري. فقد كانت هذه الزيارات بمثابة فرصة للحصول على الدعم الأمني والاقتصادي من إسرائيل، في وقت كانت فيه المنطقة تفتقر إلى الأمن والاستقرار بسبب القتال المستمر في محيطها. زيارة الشيوخ الإسرائيليين كانت بمثابة خطوة للحصول على ضمانات أمنية، في وقت كانت تشتد فيه الضغوط من السلطة على الطائفة، ما جعل إسرائيل تبدو كخيار مفتوح لضمان مستقبل آمن.

- التداعيات المستقبلية: إعادة تشكيل الجنوب السوري

على المدى الطويل، قد تساهم الزيارات التي قام بها الشيوخ الدرزيون في إعادة تشكيل الواقع السياسي في الجنوب السوري. فمن خلال هذه التحركات السياسية والاجتماعية، قد تتشكل تحالفات جديدة بين الطائفة الدرزية وبعض القوى الإقليمية والدولية، مما قد يساهم في إعادة رسم الخارطة الجغرافية للجنوب السوري. وقد يؤدي ذلك إلى توسيع نطاق النفوذ الإسرائيلي في هذه المنطقة، مما يجعل من الصعب على السلطة السورية، أو أي جهة أخرى، فرض سيطرتها على الجنوب السوري في المستقبل.

في الختام، إن زيارة الشيوخ من الطائفة الدرزية إلى دول إقليمية ودولية قد شكلت تحولاً في سياسة الطائفة وأدت إلى تغييرات اجتماعية وسياسية كبيرة داخل المنطقة. هذه الزيارات ساهمت في دفع الطائفة نحو تحقيق مطالبها السياسية والأمنية، كما أنها قدمت رسالة واضحة مفادها أن الطائفة الدرزية في الجنوب السوري تسعى إلى أن تكون عنصراً فاعلاً في رسم مستقبل سوريا. وبينما قد تخلق هذه التحولات فرصاً جديدة للطائفة، فإنها قد تفتح أيضاً باباً للتحديات والصراعات التي قد تؤدي إلى تغيير الواقع الاجتماعي في المنطقة بشكل غير مسبوق.

٤- ما بين الواقع الجديد والاستغلال السياسي

مع هذه التطورات، يتساءل البعض: هل تمثل زيارة شيوخ الدروز إلى إسرائيل حقيقة واقعاً جديداً ناتجاً عن الظروف الطارئة في المنطقة، أم أن هناك استغلالاً سياسياً مبيتاً من قبل القوى الإقليمية الكبرى؟ إذ إن المنطقة شهدت تداخل مصالح متعددة، حيث لا يبدو أن هناك طرفاً واحداً قادراً على فرض سيطرته الكاملة على الجنوب السوري. الزيارة إلى إسرائيل يمكن أن تكون نتيجة ضغوط عسكرية وسياسية فرضتها عوامل محلية وعالمية، لكن في الوقت نفسه، قد تكون جزءاً من استراتيجية طويلة الأمد للعب دور سياسي في الجنوب السوري، واستخدام الطائفة الدرزية كأداة في صراع المصالح الإقليمية والدولية.

الخاتمة:

إن زيارة الشيوخ من الطائفة الدرزية إلى إسرائيل وما تلاها من تحولات سياسية واجتماعية تمثل نقطة فاصلة في تاريخ الصراع السوري، حيث تعكس تغيراً جذرياً في المواقف السياسية داخل الجنوب السوري، والذي لطالما كان يعد منطقة ذات خصوصية طائفية ودينية. لا يمكن النظر إلى هذه الزيارة بمعزل عن السياق الإقليمي والدولي المتشابك، حيث أصبحت هذه الخطوة بمثابة رسالة قوية تشير إلى أن الطائفة الدرزية لم تعد قادرة على الوقوف في موقع الحياد، بل تسعى لإيجاد توازنات جديدة تضمن لها استقلالية سياسية وأمنية في مواجهة التهديدات المحلية والدولية.

إلى جانب ذلك، تفتح هذه التحولات الباب أمام تحليل أعمق حول مستقبل الجنوب السوري بشكل خاص وسوريا بشكل عام. إذ لا يمكن التقليل من الأثر الكبير الذي قد تتركه هذه الزيارة على المصالح الإسرائيلية في المنطقة، ولا على التوازنات الطائفية في سوريا. فإن تحركات الطائفة الدرزية قد تكون مؤشراً على تحول في خارطة التحالفات الإقليمية، ما قد يؤدي إلى إعادة رسم الحدود السياسية في المستقبل القريب. فالعلاقة بين الدروز وإسرائيل، التي كانت غير معلنة في الماضي، قد تفتح قنوات جديدة من التعاون السياسي والاقتصادي، وهو ما سيشكل تحولاً في سياسة النظام السوري تجاه هذه الطائفة.

من جانب آخر، لا يمكن تجاهل أن الضغوط المتزايدة على الجنوب السوري من قبل السلطة وحلفائه، والتي أسفرت عن هذا التحول، قد تؤدي إلى تصعيد الانقسامات الطائفية وزيادة الاستقطاب السياسي في المنطقة. في الوقت الذي تسعى فيه الأطراف الدولية والإقليمية لاستغلال هذه الفوضى لتحقيق مصالحها الخاصة، يبدو أن سوريا تتجه نحو مزيد من التفكك الذي قد يؤدي إلى تقسيم البلاد على أسس طائفية وعرقية.

وبذلك، فإن زيارة الشيوخ الدروز إلى إسرائيل لا تمثل مجرد تحول سياسي بسيط أو خطوة تكتيكية، بل هي جزء من استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق مصالح طائفية في ظل الحروب الإقليمية المتواصلة. وما يجب أن يكون في صلب النقاش هو التداعيات المستقبلية لهذه الخطوة، ليس فقط على الطائفة الدرزية، بل على المجتمع السوري بأسره، حيث قد تكون هذه الزيارة نقطة انطلاق لمفاوضات طويلة الأمد أو حتى صراعات جديدة قد تهدد وحدة البلاد في وقت حساس للغاية.

المحور الثالث: القضية الكوردية والخيارات المطروحة

- **الاتفاق بين مظلوم عبدي وأحمد الشرع: هل هو تكتيك مرحلي أم خيانة للكورد؟**
- **الدستور السوري الجديد وإقصاء الكورد: بداية فصل جديد من الصراع؟**
- **رد الفعل الكوردي على إقصائهم من الدستور: مقاومة أم انفصال؟**

تُعد القضية الكوردية من أكثر الملفات تعقيداً في المشهد السوري، إذ تداخلت فيها الأبعاد القومية والتاريخية والجيوسياسية، ما جعلها نقطة صراع بين مختلف القوى المحلية والإقليمية والدولية. فمع انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١، وجد الكورد أنفسهم أمام فرصة تاريخية لفرض وجودهم السياسي والإداري في شمال وشرق البلاد، مستفيدين من الانسحاب التدريجي لقوات النظام من تلك المناطق. إلا أن هذه الفرصة سرعان ما اصطدمت بتحديات داخلية وخارجية، جعلت المسار الكوردي يتراوح بين الطموح القومي والضغوط الإقليمية والتحديات العسكرية والسياسية.

ومع سقوط النظام الأسدي في ديسمبر ٢٠٢٤ وصعود هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) إلى السلطة في دمشق، ازدادت تعقيدات الملف الكوردي، حيث أصبح على الكورد التعامل مع سلطة إسلامية متشددة ترى في مشروعهم تهديداً وجودياً. فبعد سنوات من الإدارة الذاتية التي قادتها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بقيادة مظلوم عبدي بدعم من الولايات المتحدة، أصبح الوجود الكوردي في سوريا مهدداً، سواء من قبل السلطة الجديدة في دمشق أو من قبل تركيا التي لا تزال تعتبر أي كيان كوردي على حدودها خطراً استراتيجياً.

ومع تزايد الضغط على الكورد، برزت عدة خيارات على الساحة، تتراوح بين البقاء ضمن الدولة السورية الجديدة بترتيبات سياسية خاصة، أو التوجه نحو شكل من أشكال الاستقلال الذاتي، أو حتى البحث عن تحالفات إقليمية ودولية تضمن حماية المكاسب الكوردية. إلا أن جميع هذه الخيارات محفوفة بالمخاطر، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة في المشهد السوري، حيث باتت القوى الفاعلة تسعى إلى إعادة رسم الخريطة السياسية وفق مصالحها الخاصة.

وبينما تسعى واشنطن إلى تحقيق توازن دقيق بين دعم الحلفاء الكورد وإرضاء أنقرة، لا تزال روسيا تلعب دوراً براغماتياً في التعامل مع القضية الكوردية، محاولة توظيفها كورقة ضغط على تركيا ودمشق. أما إيران، فتظل معادية لأي تحرك كوردي قد يؤثر على وضع الكورد داخل حدودها. في هذا السياق، أصبح على الكورد اتخاذ قرارات مصيرية بشأن مستقبلهم، وسط خيارات صعبة تتراوح بين المواجهة والتفاوض والتكيف مع الوقائع الجديدة.

وبذلك، فإن القضية الكوردية في سوريا لم تعد مجرد مسألة داخلية، بل تحولت إلى معضلة إقليمية ودولية، تفرض على الفاعلين الكورد البحث عن حلول تضمن لهم

البقاء والاستمرارية، دون أن يكونوا مجرد أداة في لعبة القوى الكبرى. فهل سيتمكن الكورد من تأمين حقوقهم في سوريا الجديدة، أم أنهم سيواجهون مصيراً مشابهاً لما حدث في مراحل تاريخية سابقة حيث تلاشت أحلامهم أمام المصالح الإقليمية والدولية؟

إن الواقع الحالي للقضية الكوردية في سوريا يعكس توازناً هشاً بين المكاسب التي حققها الكورد خلال الحرب السورية والتحديات التي تواجه استمرار مشروعهم السياسي والإداري. فعلى الرغم من النجاح النسبي في إدارة مناطق شمال وشرق سوريا عبر نموذج الإدارة الذاتية، فإن هذا المشروع لا يزال يفتقر إلى الاعتراف الرسمي من أي جهة فاعلة على الساحة الدولية والإقليمية. ومع إعلان الدستور الجديد من قبل أحمد الشرع (الجولاني) واستبعاده للكورد من المعادلة السياسية، أصبح واضحاً أن المسار التفاوضي بين الكورد والسلطة في دمشق يواجه عقبات كبيرة، بل قد يكون قد وصل إلى طريق مسدود.

إضافة إلى ذلك، فإن الضغط التركي المتواصل، واستعداد أنقرة لاستغلال أي فرصة لشن عمليات عسكرية جديدة ضد قسد، يجعل الخيارات أمام الكورد أكثر تعقيداً. ففي ظل غياب أي ضمانات دولية حقيقية، يبقى مصير الكورد مرهوناً بالتحولات السياسية في سوريا والمنطقة. فهل سينجحون في انتزاع اعتراف قانوني بوضعهم الخاص ضمن سوريا موحدة، أم أنهم سيتجهون نحو صراع طويل الأمد للحفاظ على ما تبقى من مكتسباتهم، وسط بيئة إقليمية لا تزال غير مرحبة بأي كيان كوردي مستقل أو شبه مستقل؟

في ظل هذه المعطيات، يبدو أن الكورد يواجهون واحدة من أصعب المراحل في تاريخ نضالهم السياسي، حيث لم تعد المسألة تقتصر على حماية المكاسب الإدارية والعسكرية التي تحققت خلال السنوات الماضية، بل بات الأمر متعلقاً بالبقاء في معادلة الحكم السوري من عدمه. فبعد أن شكلوا قوة رئيسية في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتحالفوا مع الولايات المتحدة، باتوا اليوم أمام واقع جديد، حيث لم يعد الدعم الأميركي مضموناً، لا سيما مع التحولات في السياسة الدولية التي تسعى إلى تقليل التدخل المباشر في المنطقة.

في المقابل، فإن الخيار العسكري يبدو محفوفاً بالمخاطر، حيث أن أي مواجهة مباشرة مع السلطة الجديدة في دمشق أو مع تركيا قد تعني خسائر كبيرة قد تؤدي إلى انهيار الإدارة الذاتية بالكامل. أما المسار التفاوضي، فيظل رهينة توازنات القوى الإقليمية والدولية، حيث تحاول روسيا استغلال الورقة الكوردية للضغط على كل من أنقرة ودمشق، بينما تفضل إيران بقاء الكورد تحت سيطرة مركزية صارمة داخل الدولة السورية. وفي ظل هذا المشهد، يصبح السؤال الأساسي: هل سيتمكن الكورد من الحفاظ على وجودهم السياسي ضمن سوريا موحدة، أم أنهم سيدفعون مرة أخرى ثمن التحولات الجيوسياسية كما حدث في محطات تاريخية سابقة؟

أولاً: الاتفاق بين مظلوم عبدي وأحمد الشرع: هل هو تكتيك مرحلي أم خيانة للكورد؟

مع سقوط نظام بشار الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ وصعود هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) إلى السلطة في دمشق، وجدت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بقيادة مظلوم عبدي نفسها أمام خيار صعب: إما المواجهة المباشرة مع السلطة الجديدة، أو التفاوض من موقع ضعف. وفي ظل الضغوط الإقليمية والدولية المتزايدة، جاء الاتفاق بين عبدي والجولاني ليطرح تساؤلات عديدة حول أهدافه الحقيقية، وما إذا كان مجرد تكتيك مرحلي لضمان البقاء أم تنازلاً استراتيجياً يرقى إلى مستوى الخيانة للقضية الكوردية.

١- دوافع الاتفاق: موازنة الخيارات الصعبة

لم يكن خيار التفاوض مع الجولاني سهلاً على الكورد، خاصة أن هيئة تحرير الشام ذات جذور إيديولوجية جهادية متشددة لطالما اعتبرت المشروع الكوردي تهديداً وجودياً. ومع ذلك، جاء الاتفاق في ظل ظروف استثنائية فرضتها التغيرات المفاجئة في المعادلة السورية:

- الفراغ السياسي والعسكري بعد سقوط النظام، مما جعل الكورد أمام سلطة جديدة غير معترف بها دولياً، لكنها تملك قوة عسكرية حقيقية.
- التخلي الأميركي التدريجي عن دعم الكورد، ما دفع القيادة الكوردية إلى البحث عن حلول تجنبها مواجهة شاملة قد تؤدي إلى انهيار الإدارة الذاتية بالكامل.
- الضغوط التركية المتزايدة، حيث لا تزال أنقرة تعتبر أي كيان كوردي على حدودها تهديداً استراتيجياً وتسعى إلى إضعاف قسد بأي وسيلة.
- الرغبة في كسب الوقت وإعادة ترتيب الصفوف، إذ قد يكون الاتفاق بمثابة مناورة سياسية لتفادي حرب استنزاف طويلة مع الهيئة.

٢- بنود الاتفاق: تنازلات قسرية أم فرصة جديدة؟

بحسب المصادر، نص الاتفاق بين عبدي والشرع على:

- اعتراف رسمي من دمشق بالإدارة الذاتية الكوردية كشريك في الحكم، دون منحها استقلالاً سياسياً أو حكماً ذاتياً كاملاً.
- دمج قوات قسد ضمن جيش "سوريا الجديدة" بقيادة الجولاني، ولكن تحت مسمى "قوات الأمن الداخلي في شمال سوريا".
- تعهد الهيئة بعدم شن عمليات عسكرية ضد مناطق الإدارة الذاتية، مقابل التزام الكورد بعدم دعم أي حركات انفصالية.
- منح الكورد نسبة تمثيل محدودة في الحكومة الجديدة بدمشق، دون أي ضمانات دستورية صلبة.

على الرغم من أن الاتفاق بدا كأنه يضمن الحد الأدنى من الحقوق للكورد، فإن اليوم التالي شهد إعلان الجولاني دستوراً جديداً استبعد فيه المكونات غير العربية، وخاصة الكورد، ما أثار مخاوف من أن الاتفاق كان مجرد خدعة لإضعاف موقف الكورد تمهيداً لإقصائهم بالكامل.

٣- ردود الفعل: انقسام داخلي وتشكيك في النوايا

أثار الاتفاق جدلاً واسعاً داخل الأوساط الكوردية، حيث اعتبره البعض خطوة براغماتية للحفاظ على الوجود الكوردي في سوريا، بينما وصفه آخرون بأنه خيانة صريحة لمطالب الكورد التاريخية.

- المؤيدون للاتفاق يرون أنه كان الخيار الوحيد المتاح لتجنب حرب مدمرة، خاصة في ظل التخلي الأميركي والتصعيد التركي. كما يعتبرون أن المرونة السياسية قد تكون السبيل الوحيد لضمان استمرار النفوذ الكوردي في سوريا.
- المعارضون للاتفاق يرون أنه فرّط بحقوق الكورد دون أي ضمانات حقيقية، خاصة أن الجولاني معروف بأنه لا يلتزم بالاتفاقيات لفترة طويلة. كما يخشون أن يكون دمج قوات قسد في الجيش السوري الجديد مجرد مقدمة لتفكيكها بالكامل.

٤- السيناريوهات المستقبلية: هل يتحول الاتفاق إلى ورقة ضغط أم بداية النهاية؟

مع انقلاب الجولاني على الاتفاق في اليوم التالي عبر إعلان دستور جديد يقصي الكورد، أصبح واضحاً أن الاتفاق لم يكن أكثر من مناورة سياسية من هيئة تحرير الشام لامتصاص التوترات قبل فرض واقع جديد بالقوة. واليوم، تقف القيادة الكوردية أمام مجموعة من السيناريوهات:

- التراجع عن الاتفاق وإعلان مقاومة مسلحة ضد الهيئة، لكن هذا الخيار يحمل مخاطر كبيرة، خاصة في ظل ضعف الدعم الدولي.
- البحث عن تحالفات جديدة مع روسيا أو حتى دمشق، وهو خيار قد يضع الكورد في مواجهة مباشرة مع تركيا.
- محاولة تعديل الاتفاق من خلال ضغوط دولية أو تفاوض جديد، رغم أن التجارب السابقة تؤكد أن الجولاني لن يقدم تنازلات حقيقية.

ختاماً: اتفاق مرحلي أم مصيدة استراتيجية؟

لا شك أن الاتفاق بين مظلوم عبدي وأحمد الشرع شكّل نقطة مفصلية في القضية الكوردية في سوريا، لكنه سرعان ما كشف عن هشاشته وعدم قابليته للاستمرار. فبينما رأى البعض فيه تكتيكاً ذكياً لكسب الوقت وتجنب الصدام المباشر، اعتبره آخرون خيانة تاريخية لمطالب الكورد، خاصة بعد إقصائهم من الدستور الجديد. واليوم، يبدو أن الكورد يقفون عند مفترق طرق خطير، فإما أن ينجحوا في انتزاع مكان لهم في سوريا الجديدة، أو أن يدفعوا ثمن المساومات السياسية التي لم تضمن لهم أي حقوق حقيقية.

ثانياً: الدستور السوري الجديد وإقصاء الكورد: بداية فصل جديد من الصراع؟

لم يكد الحبر يجف على الاتفاق بين مظلوم عبدي وأحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، حتى جاءت المفاجأة الكبرى: إعلان "الدستور السوري الجديد" من قبل السلطة الجديدة في دمشق، والذي مثّل نكسة كبرى للكورد، حيث تم إقصاؤهم تماماً من العملية السياسية، وتم إلغاء أي اعتراف رسمي بالإدارة الذاتية التي كانت قائمة منذ سنوات. هذا الإعلان لم يكن مجرد تغيير قانوني، بل كان ضربة قاسية لآمال الكورد في الحصول على حقوقهم ضمن سوريا موحدة، وأعاد إشعال الصراع على مستقبل شمال شرق البلاد.

١- الدستور الجديد: بين القومية العربية والتوجهات الإسلامية

مع إعلان الجولاني عن دستور سوريا الجديدة، بات واضحاً أن رؤيته تقوم على إعادة هيكلة الدولة السورية وفق نموذج مركزي متشدد، قائم على القومية العربية والتوجه الإسلامي السلفي، ما أدى إلى إقصاء واضح ليس فقط للكورد، بل لجميع الأقليات الدينية والقومية الأخرى.

أبرز بنود الدستور الجديد التي أثارت الجدل:

- اعتبار سوريا "دولة عربية إسلامية"، مع تهميش أي مكونات أخرى.
- إلغاء الاعتراف بالإدارة الذاتية الكوردية، واعتبارها كياناً غير شرعي.
- فرض اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة، دون أي ذكر للغة الكوردية.
- منع أي تشكيلات عسكرية أو سياسية غير خاضعة للسلطة المركزية الجديدة.
- إلغاء أي مطالبات بفيدرالية أو حكم ذاتي للمناطق ذات الغالبية الكوردية.

هذا الدستور لم يكن مجرد وثيقة قانونية، بل كان إعلاناً صريحاً بأن سوريا الجديدة لن تعترف بأي حقوق للكورد، وهو ما اعتبره كثيرون إشارة إلى نوايا عدائية قد تؤدي إلى تصعيد جديد في الصراع السوري.

٢- ردود الفعل الكوردية: من الغضب إلى البحث عن بدائل

إعلان الدستور أثار غضباً واسعاً في الأوساط الكوردية، حيث اعتبرته القيادة السياسية والعسكرية انقلاباً على الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الجولاني. لكن المشكلة الأكبر كانت غياب خيارات الرد الفوري، حيث أن الكورد وجدوا أنفسهم في موقف ضعيف، بعد أن فقدوا الدعم الأميركي، وأصبحوا محاصرين بين السلطة الجديدة في دمشق والضغوط التركية المستمرة.

- بعض الأحزاب الكوردية والسياسيين الكورد وصفوا الدستور بأنه إعلان حرب ضد الكورد، ودعوا إلى رفضه بكل الوسائل الممكنة.

• قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بدأت في إعادة النظر في تحالفاتها، وبدأت محاولات التواصل مع دمشق، لكن دون نتائج واضحة حتى الآن.
• المعارضة الكوردية السورية في الخارج دعت إلى تدويل القضية الكوردية واللجوء إلى الأمم المتحدة لضمان عدم تهميشهم في أي تسوية مستقبلية.

لكن الواقع يشير إلى أن الخيار العسكري غير ممكن في الوقت الحالي، خاصة أن قسد لا تستطيع خوض حرب مفتوحة ضد الجيش الجولاني دون دعم دولي، مما يعني أن الكورد أصبحوا أمام مأزق حقيقي قد يدفعهم إلى تقديم تنازلات غير مسبوقة.

٣- التداعيات المستقبلية: إلى أين يتجه الكورد بعد الإقصاء؟
مع دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ، أصبح السؤال الأهم: ما هو مستقبل الكورد في سوريا؟ وهل أصبحوا خارج المعادلة نهائياً؟

هناك عدة سيناريوهات محتملة لما قد يحدث بعد هذا التطور الخطير:

أ- التكيف مع الواقع الجديد: قبول الأمر الواقع؟
قد يجد الكورد أنفسهم مضطرين للتكيف مع السلطة الجديدة، عبر محاولة التفاوض للحصول على حقوق محدودة في إطار النظام الجديد، مثل الحكم المحلي أو الإدارة الذاتية الجزئية، لكن هذا الخيار يبدو صعب التحقيق، خاصة أن الجولاني أثبت أنه لا ينوي تقديم أي تنازلات.

ب- العودة إلى التحالف مع دمشق: خيار الضرورة؟
بعد أن تخلت واشنطن عن دعمهم، قد يلجأ الكورد إلى إعادة إحياء العلاقات مع التحالفات، على أمل أن توفر لهم دمشق ملاذاً سياسياً ضد السلطة الجديدة في دمشق. لكن هذا السيناريو يواجه عدة عقبات، أهمها أن النظام البائد نفسه لم يكن داعماً للقضية الكوردية بشكل حقيقي، وكان دائماً يسعى إلى إعادة فرض السيطرة على المناطق الكوردية دون أي تنازلات.

ج- المواجهة العسكرية: خيار محفوف بالمخاطر؟
في حال فشل جميع الحلول السياسية، قد يجد الكورد أنفسهم مضطرين لخوض مواجهة مسلحة ضد الجيش الجولاني، سواء عبر حرب استنزاف طويلة، أو من خلال التحالف مع قوى إقليمية معادية لهيئة تحرير الشام مثل إيران أو حتى روسيا. لكن هذا الخيار يحمل مخاطر كبرى، خاصة أنه قد يؤدي إلى إبادة الإدارة الذاتية بالكامل.

د- تدويل القضية: طلب الحماية الدولية؟
مع استمرار القمع والإقصاء، قد تحاول القيادات الكوردية اللجوء إلى المجتمع الدولي، سواء عبر الأمم المتحدة أو عبر الدول الغربية، للمطالبة بحماية دولية أو حتى فرض منطقة حكم ذاتي محمية دولياً. لكن هذا الخيار يعتمد على الإرادة الدولية التي تبدو غير مهتمة حالياً بالتدخل بشكل مباشر في سوريا.

ختاماً: بداية فصل جديد من الصراع؟

إعلان الدستور السوري الجديد لم يكن مجرد تعديل قانوني، بل كان إعلاناً صريحاً بأن السلطة الجديدة في دمشق تنوي إقصاء الكورد بشكل كامل من المشهد السياسي، مما يجعل مستقبلهم في البلاد أكثر غموضاً من أي وقت مضى. وبينما تحاول القوى الكوردية البحث عن بدائل، يبقى الخيار العسكري آخر الحلول الممكنة، لكنه قد يكون الأكثر تكلفة.

في ظل هذه المعطيات، يبدو أن سوريا تتجه نحو فصل جديد من الصراع، حيث بات واضحاً أن مشروع "الدولة المركزية" بقيادة الجولاني لن يعترف بأي حقوق حقيقية للكورد، مما قد يدفعهم إلى البحث عن طرق بديلة للحفاظ على وجودهم السياسي والعسكري. فهل سيكون الإقصاء الحالي مقدمة لتمرد جديد؟ أم أن الكورد سيجدون طريقة للتفاوض من جديد لضمان الحد الأدنى من حقوقهم؟ الأيام القادمة ستحمل الإجابة.

مع استمرار إقصاء الكورد من المعادلة السياسية الجديدة، يبدو أن سوريا على أعتاب صراع جديد قد يعيد خلط الأوراق. فبينما يراهن الجولاني على فرض سلطته بالقوة، يبقى الكورد في موقف صعب بين القبول بالأمر الواقع أو البحث عن بدائل أخرى قد تشمل المواجهة العسكرية أو التحالفات الجديدة.

التجارب التاريخية أثبتت أن التهميش والإقصاء لا يؤديان إلى الاستقرار، بل يكونان دائماً الشرارة التي تشعل صراعات جديدة. وإذا استمر الضغط على الكورد دون أي مساحة للحوار أو الاعتراف بحقوقهم، فإن ذلك سيزيد من احتمالات الانفجار، سواء عبر انتفاضة مسلحة أو عبر تحركات سياسية لإعادة فرض أنفسهم على طاولة المفاوضات.

في ظل هذه التطورات، يبقى السؤال الأهم: هل سيتجه الكورد إلى المواجهة أم سيتمكنون من إيجاد طريق دبلوماسي يضمن لهم الحد الأدنى من حقوقهم؟ الأوضاع الحالية تشير إلى أن المرحلة القادمة ستكون حاسمة في تحديد مصير القضية الكوردية في سوريا، وما إذا كانت ستظل جزءاً من الصراع السوري الأوسع، أم أنها ستتحول إلى قضية مستقلة قد تعيد تشكيل مستقبل البلاد برمته.

ثالثاً: رد الفعل الكوردي على إقصائهم من الدستور: مقاومة أم انفصال؟

لم يكن إقصاء الكورد من الدستور السوري الجديد مجرد خطوة قانونية تتعلق بجانب تنظيمي أو شكلي في صياغة النصوص القانونية، بل كان، بكل وضوح، خطوة سياسية استراتيجية تهدف إلى رسم معالم السلطة الجديدة في سوريا بعد انهيار النظام السابق. في الوقت الذي كان فيه الشعب السوري يبحث عن طريق نحو المستقبل والتعايش المشترك، جاء هذا القرار ليكون بمثابة رسالة غير مباشرة موجهة إلى الكورد مفادها أنهم لا يعدون جزءاً أساسياً من مكونات الدولة السورية الجديدة. وكان لهذا القرار تداعيات عميقة لم تقتصر على محيط الدستور فقط، بل انعكست بشكل سريع على الواقع السياسي والاجتماعي، وأثارت موجة من الغضب والاستنكار العارم في الأوساط الكوردية، التي اعتبرت هذه الخطوة جزءاً من سياسات الاستبعاد الممنهجة التي طالتهم لعقود طويلة.

إن إقصاء الكورد من الدستور السوري الجديد لم يكن مجرد تهميش سياسي لحضورهم في صنع القرار، بل جاء في وقت حساس يشهد فيه الوضع السوري تغييرات جوهرية بعد أكثر من عقد من الحرب والدمار. وعليه، فإن القوى السياسية والعسكرية الكوردية رأت في هذا القرار محاولة لإلغاء هوية الكورد القومية من الساحة السياسية السورية، وهو ما قد يعني أيضاً حرمانهم من حقوقهم الأساسية في الحكم الذاتي والإدارة المحلية، بل ربما كان خطوة نحو إعادة إنتاج سياسات الإنكار والاضطهاد التي طالما تعرضوا لها من قبل النظام السوري على مر السنين. بالنسبة للكورد، الذين عانوا من سياسة التهميش والتهجير المستمر، لم يكن هذا القرار مجرد مسألة دستورية، بل كان بمثابة تجاوز لحقوقهم المشروعة في التعبير عن هويتهم الثقافية والسياسية، وفي مشاركتهم الفاعلة في بناء سوريا ما بعد الحرب.

إزاء هذه الخطوة، فإن القوى الكوردية في سوريا تواجه تحديات غير مسبوقة في ظل تغيرات ميدانية جديدة وصراع مستمر بين القوى المحلية والدولية. ولا تقتصر هذه التحديات على الجانب السياسي فحسب، بل تمتد لتشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي أُهدرت طويلاً في ظل الوضع الراهن. فإذا كان النظام الجديد في دمشق يسعى إلى بناء مستقبل جديد للبلاد، فإن تجاهل الكورد ودورهم في هذا المستقبل قد يكون خطوة غير مدروسة، فقد يضع مستقبل سوريا أمام تحديات أكبر، حيث لا يمكن تصور السلام والاستقرار دون الاعتراف بحقوق كل المكونات السورية دون استثناء، بما في ذلك الكورد.

١- خيارات الكورد: بين المقاومة والانفصال

في مواجهة هذا الواقع الجديد، يجد الكورد أنفسهم أمام خيارين رئيسيين:

- **المقاومة السياسية والعسكرية:** هناك دعوات داخل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والفصائل الكوردية الأخرى لخوض مواجهة مباشرة مع السلطة الجديدة في دمشق،

خاصة مع استمرار الدعم الأمريكي للقوات الكوردية، وإن كان هذا الدعم قد بات أقل وضوحاً من السابق. كما أن القوى الكوردية قد تسعى إلى تحالفات جديدة مع فصائل معارضة أخرى متضررة من حكم الجولاني، أو حتى الاعتماد على الضغوط الدولية لإعادة النظر في وضعهم داخل سوريا الجديدة.

• **الانفصال وإعلان الإدارة الذاتية ككيان مستقل:** مع ازدياد الضغوط على الكورد، تبرز أصوات تنادي بضرورة اتخاذ خطوات جريئة نحو إعلان الانفصال عن سوريا، وتحويل الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا إلى كيان مستقل بحكم الواقع. هذا الخيار، رغم أنه قد يلقى رفضاً دولياً وإقليمياً، إلا أن الواقع الجغرافي والسياسي قد يدفع بالكورد إلى تعزيز سيطرتهم على مناطقهم، خاصة إذا استمرت سياسات الإقصاء الممنهج ضدهم.

٢- التداعيات المحتملة: هل تتجه سوريا إلى حرب كوردية-عربية؟

استمرار النهج الإقصائي ضد الكورد قد يكون شرارة لحرب جديدة داخل الحرب السورية المستمرة. فإذا قررت السلطة الجديدة فرض سيطرتها على المناطق الكوردية بالقوة، فقد يؤدي ذلك إلى نزاع مفتوح بين دمشق و"قسد"، مما قد يجرّ أطرافاً أخرى إلى الصراع، مثل تركيا التي تعارض أي نفوذ كوردي قوي على حدودها، أو حتى إيران وروسيا اللتين تراقبان الوضع بحذر.

في الوقت نفسه، قد تتحول القضية الكوردية في سوريا إلى ملف إقليمي أكثر تعقيداً، خاصة مع وجود صراعات مشابهة في كل من تركيا والعراق وإيران، مما قد يدفع القوى الدولية إلى إعادة النظر في دعمها للكورد أو الضغط على دمشق لإيجاد حل سياسي أكثر شمولاً.

في الختام، يبدو أن سوريا، بعد سقوط الأسد، لم تتجه نحو الاستقرار، بل نحو موجة جديدة من الصراعات الداخلية، حيث بات الكورد اليوم أمام مفترق طرق مصيري. فإما أن يتمكنوا من انتزاع حقوقهم عبر التفاوض والضغط السياسي، أو أن يجدوا أنفسهم مضطرين إلى القتال من أجل بقائهم. وفي كلتا الحالتين، فإن إقصاء الكورد من المعادلة السورية لن يكون مجرد تفصيل سياسي، بل قد يتحول إلى أحد العوامل الرئيسية في تحديد مستقبل سوريا، سواء كدولة موحدة أو ككيانات متفرقة تعكس واقع التقسيم الفعلي للبلاد.

لم يكن سقوط نظام الأسد إيذاناً بنهاية الصراع السوري، بل على العكس، فقد فتح الباب أمام مرحلة أكثر تعقيداً وحساسية، حيث باتت سوريا ممزقة بين القوى المتصارعة، وكل طرف يسعى لترسيخ نفوذه على حساب الآخر. وفي هذا السياق، يجد الكورد أنفسهم أمام تحدٍ وجودي حقيقي، حيث لم يكن إقصاؤهم من الدستور السوري الجديد مجرد انتكاسة سياسية، بل كان رسالة صريحة بأن المرحلة المقبلة قد تكون أكثر عدائية تجاههم من أي وقت مضى.

لكن، وعلى الرغم من هذا الواقع الصعب، لا يزال الكورد يمتلكون أوراقاً قوية يمكنهم استخدامها لمواجهة التحديات المقبلة. فمن الناحية العسكرية، تظل قوات سوريا

الديمقراطية (قسد) واحدة من أكثر القوى العسكرية تنظيماً في المشهد السوري، مدعومة بخبرة سنوات من القتال ضد "داعش"، إضافةً إلى موقعها الاستراتيجي في شمال وشرق البلاد. كما أن النفوذ الأمريكي في المنطقة، رغم تقلّباته، قد يشكّل عامل توازن يمنع القوى الأخرى من فرض سيطرتها الكاملة على المناطق الكوردية.

أما سياسياً، فإن الكورد أمام فرصة لإعادة ترتيب أوراقهم، سواء عبر بناء تحالفات جديدة مع قوى معارضة أخرى، أو عبر تصعيد مطالبهم دولياً، خاصة أن القضية الكوردية لم تعد مجرد قضية داخلية سورية، بل أصبحت جزءاً من التوازنات الإقليمية التي تشمل تركيا، العراق، وإيران، وجميعها دول لديها مشاكل تاريخية مع تطلعات الكورد السياسية.

في المقابل، فإن استمرار سياسة الإقصاء والتهميش قد يدفع الكورد إلى خيارات أكثر جذرية، مثل تصعيد المواجهة المسلحة، أو حتى إعلان الإدارة الذاتية ككيان مستقل بحكم الأمر الواقع، وهو سيناريو قد يفتح الباب أمام صراع أوسع، سواء مع السلطة الجديدة في دمشق أو مع القوى الإقليمية التي تخشى من تنامي النفوذ الكوردي.

سوريا بين الوحدة والتقسيم: هل بات الحل الفيدرالي أمراً لا مفر منه؟

في ظل هذه التوترات، تتزايد التكهنات حول مستقبل سوريا كدولة موحدة. فمع تكرّس واقع التقسيم العسكري والسياسي، ومع تفاقم الخلافات بين المكوّنات المختلفة، بات خيار الفيدرالية أو اللامركزية الموسّعة أحد الحلول المطروحة لتجنّب المزيد من الحروب الداخلية. ومع ذلك، فإن هذا الخيار لا يزال يواجه رفضاً قوياً من عدة أطراف، خصوصاً من القوى العربية والإسلاموية التي ترى في الحكم المركزي السبيل الوحيد للحفاظ على "وحدة البلاد".

لكن التجربة أثبتت أن فرض نظام سياسي دون توافق وطني حقيقي لن يؤدي إلا إلى تأجيج الصراعات، وهو ما يجعل الاعتراف بحقوق الكورد وبقية المكوّنات السورية شرطاً أساسياً لأي مشروع سياسي مستقبلي يهدف إلى تحقيق استقرار حقيقي.

إلى أين تتجه القضية الكوردية؟

اليوم، يقف الكورد على حافة مرحلة جديدة في تاريخهم السياسي داخل سوريا، حيث أن كل الخيارات تحمل معها مخاطر وفرصاً معقدة. فإذا تمكنوا من فرض مطالبهم عبر التفاوض والضغط السياسي، فقد يكون لهم دور فاعل في إعادة بناء سوريا الجديدة. أما إذا استمر تهميشهم، فإن البلاد قد تتجه نحو نزاع كوردي-عربي جديد، يضاف إلى قائمة الحروب المستمرة منذ أكثر من عقد.

في النهاية، لن يكون حل القضية الكوردية قراراً منفرداً تتخذه دمشق أو أي جهة داخلية بمفردها، بل هو نتاج توازنات سياسية وعسكرية معقدة تشمل قوى محلية وإقليمية ودولية، لكل منها حساباتها الخاصة. فبينما تحاول السلطة الجديدة في دمشق، بقيادة الجولاني، فرض مشروعها بالقوة العسكرية وإقصاء الكورد عن المشهد

السياسي، تبقى الحقيقة أن تجاهل القضية الكوردية لن يؤدي إلى الاستقرار، بل سيخلق مزيداً من التوترات والصراعات التي قد تجعل مستقبل سوريا أكثر غموضاً.
الكورد اليوم ليسوا مجرد طرف في النزاع السوري، بل أصبحوا لاعباً رئيسياً له تأثيره على مسار الحرب والسلام في البلاد. فمن الناحية العسكرية، تملك قوات سوريا الديمقراطية (قسد) نفوذاً واسعاً في الشمال الشرقي، حيث تسيطر على مساحات غنية بالموارد، كما تحظى بدعم أمريكي مستمر، رغم التذبذب في السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري. ومن الناحية السياسية، فإن الكورد يمتلكون علاقات دولية وإقليمية تسمح لهم بالمناورة، مما يجعل من الصعب تهميشهم أو فرض واقع سياسي جديد عليهم دون مواجهة مقاومة شرسة.

السيناريوهات المحتملة: ما الذي ينتظر الكورد في سوريا الجديدة؟
مع استمرار الأزمة السورية في التحوّل، يمكن رسم عدة سيناريوهات محتملة للقضية الكوردية:

• **فرض الاعتراف السياسي بالكورد:** إذا تمكنت قسد من الحفاظ على مناطقها ونفوذها العسكري، فقد تجد السلطة الجديدة في دمشق نفسها مضطرة، تحت الضغط الدولي، إلى الاعتراف بالوجود السياسي للكورد ومنحهم حقوقاً موسعة ضمن إطار فيدرالي أو حكم ذاتي.

• **التصعيد العسكري والدفاع عن المكتسبات:** في حال استمرت سياسة الإقصاء ومحاولة السيطرة بالقوة، فإن الكورد قد يلجؤون إلى المقاومة المسلحة لحماية مناطقهم، ما قد يؤدي إلى نزاع طويل الأمد يشعل جبهة جديدة داخل الحرب السورية، خاصة إذا حصلوا على دعم أمريكي أو غربي متجدد.

• **تحالفات جديدة واستقلال فعلي:** مع تعاظم الضغوط، قد يتجه الكورد إلى تعزيز تحالفاتهم مع قوى إقليمية مثل العراق أو حتى بعض الفصائل السورية المعارضة، مما قد يخلق مشروع حكم ذاتي موسع، وربما حتى اتجاهاً نحو الاستقلال الفعلي، خصوصاً إذا ضعف النفوذ المركزي في دمشق أو دخلت سوريا مرحلة تفكك نهائي.

هل تتجه سوريا نحو حرب جديدة؟
ما يجري اليوم لا يشير فقط إلى أزمة بين الكورد والسلطة الجديدة، بل يعكس اتجاه سوريا نحو مزيد من التفكك العرقي والطائفي، حيث تحاول كل مكوّنات المجتمع السوري تأمين مصالحها وسط غياب أي مشروع وطني شامل. ومع تفاقم الأوضاع، فإن استمرار تجاهل حقوق الكورد أو محاولة إقصائهم قد يؤدي إلى تصعيد لا يمكن السيطرة عليه، يهدد بتحويل الصراع السوري إلى حرب متعددة الأوجه، تشمل نزاعات كوردية-عربية، وطائفية، ودولية.

ختاماً: هل سيكون الكورد جزءاً من الحل أم من الصراع المقبل؟
في ظل هذه المعادلات، يبقى السؤال الأهم: هل سيكون الكورد جزءاً من الحل السياسي لسوريا، أم أنهم سيدخلون في مواجهة جديدة مع النظام الجديد؟ الواقع يشير إلى أن

تجاهل حقوق الكورد، ومحاولة إقصائهم، لن يؤدي إلا إلى مزيد من الفوضى والانقسامات، وهو ما قد يجعل القضية الكوردية واحدة من أهم التحديات التي ستحدد مستقبل سوريا ما بعد الأسد.

مع تعقُّد المشهد السوري وتزايد التحديات الداخلية والإقليمية، يتضح أن الحلول السطحية التي لا تأخذ في اعتبارها حقوق جميع المكونات السورية لن تكون كافية لضمان الاستقرار على المدى البعيد. إن سوريا، بكل تنوعها العرقي والديني، لا يمكن أن تتجه نحو السلام أو التعايش المشترك دون إيجاد إطار سياسي شامل يعكس هذا التنوع ويضمن مشاركة عادلة لجميع فئات الشعب، ومن بينها الكورد الذين يشكلون مكوناً أساسياً في نسيج المجتمع السوري. وعلى الرغم من أن هذه القضية قد تم تجاهلها مراراً في العديد من المحطات السياسية السابقة، إلا أن استمرار إقصاء الكورد أو عدم الاعتراف بحقوقهم من قبل السلطة الجديدة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة لا تقتصر فقط على النزاع الداخلي، بل تمتد لتؤثر بشكل كبير على أمن واستقرار المنطقة ككل.

إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي يضمن مشاركة الكورد بشكل كامل في العملية السياسية وبناء الدولة، فإن سوريا قد تواجه مرحلة جديدة من الصراع الداخلي، حيث تصبح العلاقة بين الكورد والنظام الجديد أكثر تعقيداً وتوتراً. في غياب هذا الحل العادل والشامل، قد تزداد التوترات بين المكونات العرقية والدينية المختلفة في البلاد، ما قد يؤدي إلى انفجارات عنف واسعة النطاق، تكون نتيجتها تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ متصارعة، مع تعميق الخلافات بين القوى المحلية والإقليمية والدولية. وعليه، تصبح المواجهة بين الكورد والنظام عاملاً محورياً في تحديد شكل ومستقبل سوريا في السنوات القادمة. فكلما طال أمد غياب الحلول السياسية الواقعية، كلما ازدادت احتمالات انزلاق البلاد إلى مرحلة جديدة من التفكك والفوضى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استبعاد الكورد من أي عملية سياسية أو استمرارية التهميش والإقصاء قد يعزز من الاتجاهات الانفصالية داخل المجتمع الكوردي، وهو ما قد يفتح الباب على مصراعيه أمام تدخلات خارجية لدعم هذه الاتجاهات. وبالتالي، سيظل خطر التقسيم والتفكك ماثلاً بشكل دائم ما لم يتم حل هذه القضية بشكل عادل ومتوازن. من هنا، يصبح من الضروري أن تكون الحلول المقترحة في إطار سياسي شامل قادر على ضمان العدالة والمساواة لجميع المكونات السورية، بما في ذلك الكورد، ضمن هيكلية سياسية جديدة تؤمن بتعددية المجتمع السوري وترتكز على مبادئ الحكم الرشيد والشراكة الفاعلة في اتخاذ القرارات.

في ظل هذه الظروف المعقدة، تظل سوريا في مفترق طرق حاسم. فإما أن يتم التوصل إلى توافقات سياسية تسمح بدمج الكورد في بنية الدولة السورية الجديدة، بما يضمن وحدة البلاد واستقرارها، أو أن تظل البلاد في دائرة الصراع المستمر التي تزداد تعقيداً مع مرور الوقت، مما يجعل من سيناريو التقسيم والتفكك أحد الاحتمالات الأكثر رواجاً في المشهد السوري المستقبلي.

المحور الرابع: التدخلات الدولية وتقسيم سوريا

- **الموقف الأمريكي من التحولات السورية الجديدة: دعم الجولاني أم احتواؤه؟**
- **التقسيم الحتمي لسوريا: السيناريوهات المحتملة لمستقبل البلاد**
- **إسرائيل وإقليم الدروز: تحالف استراتيجي أم استغلال ظرفي؟**

منذ اندلاع الثورة السورية في عام ٢٠١١، تحوّلت سوريا إلى ساحة صراع دولي معقدة، حيث لعبت القوى الإقليمية والدولية دوراً حاسماً في توجيه مسار الحرب، ليس فقط من خلال الدعم العسكري واللوجستي للأطراف المتحاربة، بل أيضاً عبر إعادة رسم موازين القوى على الأرض بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. ومع سقوط نظام الأسد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤ وصعود هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، دخلت البلاد مرحلة جديدة من الفوضى والتشرذم، حيث بدأت ملامح التقسيم الفعلي تتضح أكثر من أي وقت مضى.

لم تعد القضية السورية مجرد حرب أهلية بين فصائل محلية، بل أصبحت حرباً بالوكالة بين الدول الكبرى، حيث تتقاطع المصالح الجيوسياسية بين الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران، إلى جانب لاعبين إقليميين آخرين، مثل إسرائيل ودول الخليج. فبينما تسعى واشنطن للحفاظ على نفوذها في شرق الفرات عبر دعم قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، تعمل روسيا وإيران على تأمين مصالحهما في الساحل السوري والمناطق التي كانت خاضعة سابقاً لسيطرة النظام، في حين تحاول تركيا فرض واقع جديد في الشمال السوري يضمن نفوذها الاستراتيجي ويمنع أي كيان كوردي مستقل.

هل بات تقسيم سوريا أمراً واقعاً؟

مع استمرار التدخلات الخارجية، لم تعد مسألة وحدة الأراضي السورية محل اتفاق، حيث باتت البلاد مقسمة إلى مناطق نفوذ واضحة المعالم، لكل منها إدارة خاصة وداعم خارجي مختلف. ورغم غياب اعتراف دولي رسمي بتقسيم سوريا، فإن الواقع على الأرض يؤكد أن الحدود الداخلية الجديدة أصبحت أكثر صلابة مع مرور الوقت. فإلى جانب إدارة هيئة تحرير الشام في دمشق والمناطق الشمالية الغربية، والنفوذ الكوردي المدعوم أمريكياً في الشرق والشمال الشرقي، والمناطق التي تخضع للسيطرة الروسية والإيرانية في الساحل والوسط، بدأت تظهر أيضاً مشاريع حكم ذاتي أخرى، مثل مطالب الدروز في الجنوب بإقامة كيان خاص بهم تحت حماية إسرائيل.

التدخلات الدولية: عامل استقرار أم وقود للصراع؟

رغم الادعاءات الدولية بالسعي إلى حل سياسي، فإن جميع القوى الفاعلة على الأرض تستغل الصراع السوري لتحقيق أهدافها الخاصة. ففي حين تبرر روسيا وإيران وجودهما العسكري بحماية ما تبقى من الدولة السورية من الفوضى، تتعامل الولايات المتحدة مع سوريا كملف استراتيجي يهدف إلى احتواء النفوذ الروسي والإيراني، فيما تعتبر تركيا

القضية السورية مسألة أمن قومي تستدعي التدخل المباشر. ومع تصاعد هذه التدخلات، يبقى التساؤل مطروحاً: هل تقود هذه السياسات إلى حل سياسي شامل، أم أن سوريا في طريقها إلى تقسيم نهائي يُفرض بحكم الأمر الواقع؟

سوريا بين التقسيم والحل السياسي

في ظل هذه التناقضات، لم يعد مستقبل سوريا رهناً بقرار داخلي، بل بات مرتبطاً بتفاهمات دولية قد تستغرق سنوات قبل أن تتبلور في صيغة سياسية واضحة. وبينما يبقى الأمل في إيجاد تسوية سياسية شاملة، فإن كل المؤشرات تدل على أن التقسيم الفعلي للبلاد أصبح السيناريو الأكثر ترجيحاً، سواء عبر مناطق حكم ذاتي غير رسمية، أو من خلال إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة وفق توازنات جديدة يفرضها اللاعبون الدوليون.

مع تعمّق التدخلات الدولية في الشأن السوري، يبدو أن مستقبل البلاد مرهون بثلاثة سيناريوهات رئيسية:

الأول، هو استمرار الوضع الحالي من تقاسم مناطق النفوذ دون اعتراف رسمي بالتقسيم، مما يعني استمرار الصراع بشكل منخفض الحدة، مع غياب أي سلطة مركزية قادرة على توحيد البلاد.

الثاني، هو نجاح القوى الإقليمية والدولية في التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يعيد تشكيل النظام السوري بطريقة تراعي توازن المصالح بين مختلف الفاعلين، لكنه يظل خياراً ضعيفاً في ظل الانقسامات العميقة.

أما السيناريو الثالث، فهو الاتجاه نحو تقسيم رسمي لسوريا إلى كيانات مستقلة أو شبه مستقلة، مما قد يؤدي إلى ظهور دويلات جديدة ترسم حدوداً جديدة في الشرق الأوسط، في تكرار لسيناريو انهيار يوغوسلافيا في تسعينيات القرن الماضي.

في جميع الأحوال، يبقى الشعب السوري هو الخاسر الأكبر في هذه المعادلة المعقدة، حيث أصبح عرضة لمعاناة مستمرة تكاد لا تجد لها نهاية. إذ تستمر معاناته اليومية بين نزوح دائم، وفقر مدقع، وانعدام أمني شبه كامل، حيث تكاد تلتهمه أهوال الحرب ومخلفاتها. في الوقت ذاته، تتحوّل سوريا، التي كانت يوماً منبعاً للثقافة والحضارة، إلى مجرد ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، حيث تتصارع القوى الكبرى على الأرض السورية بشكل لا يعير بالًا لمعاناة الشعب الذي أصبح حبيساً بين الأطراف المتنازعة.

يعيش السوريون في ظل ظروف صعبة للغاية، فبينما تتنقل قوافل اللاجئين إلى مختلف بقاع الأرض، يعاني من تبقى داخل البلاد من أوضاع مأساوية جراء القتال المستمر والدمار الذي طال معظم المدن والبلدات. ويكاد يصبح التحدي الأكبر بالنسبة للمواطن السوري هو الحفاظ على حياة يومية شبه طبيعية في بيئة يغيب عنها الاستقرار والأمان. فالمجتمع السوري الذي كان يشهد تنوعاً عرقياً ودينياً كبيراً، بات يواجه خطر الانقسام الطائفي والعرقي، مع تضاؤل فرص العيش المشترك.

وعلاوة على هذه المعاناة الإنسانية العميقة، فإن فشل الحلول السياسية الدولية والإقليمية في وضع حد لهذه الأزمة يزيد من عجز النظام الدولي عن تقديم حلول فعالة ومستدامة. وبينما تتفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية، لا تجد القوى الفاعلة على الأرض حلاً قريباً لهذه الحرب التي طالت لأكثر من عقد من الزمن. وبينما تستمر سوريا في التفكك الداخلي، تظل الجهات الإقليمية والدولية الكبرى متورطة في مسارات سياسية معقدة لا تقدم أي مخرج حقيقي للسوريين.

لا يمكن أن يكون ما يحدث في سوريا مجرد صراع داخلي محدود، بل هو حرب تمتزج فيها الأبعاد الإقليمية والدولية لتفريغ البلد من مكوناته البشرية والاقتصادية. وكلما استمرت هذه الحروب بالتداخل بين الأطراف المختلفة، تزداد معاناة الشعب السوري، الذي لا يكاد يجد أملاً في إعادة بناء بلاده أو في الاستقرار الأمني والاقتصادي في المستقبل القريب. إذ تتزايد الفرص الضائعة، وتنتشر أوجه المعاناة أكثر فأكثر، دون أي إشارات حقيقية لوجود حلول في الأفق.

ومع مرور الوقت، يزداد الوضع تعقيداً مع تفشي الفوضى والتقلبات السياسية على الصعيدين المحلي والدولي. ففي غياب التنسيق بين القوى الإقليمية والدولية، تتضاءل الآمال في تحقيق تسوية سياسية حقيقية تضمن العدالة والمساواة لجميع مكونات المجتمع السوري، وتعيد بناء الدولة على أسس ديمقراطية. ومن جهة أخرى، تتناثر الأطراف المحلية بين مليشيات وقوى مسلحة تتنافس على السيطرة، مما يفاقم الوضع الأمني ويعوق أي تقدم نحو الاستقرار. في الوقت الذي تسعى فيه بعض الأطراف لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية، يبقى الشعب السوري هو الذي يدفع الثمن الأكبر من خلال فقدان الأرواح، وتشريد ملايين المواطنين، وتدمير البنية التحتية، وفقدان الأمل في المستقبل.

وفي ظل هذه الأوضاع المأساوية، يصبح الحديث عن الحلول السياسية أكثر صعوبة، حيث تبدو كل الأطراف المحلية والإقليمية متشابكة بشكل يصعب حلّه دون التسوية بين قوى متعددة المصالح والتوجهات. علاوة على ذلك، فإن غياب محاكمة فعالة للمسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب السوري، سواء من النظام أو الفصائل المسلحة، يعزز من حالة الإحباط ويجعل الوصول إلى العدالة والمصالحة أكثر تعقيداً. وهكذا، تظل سوريا غارقة في حلقة مفرغة من العنف والدمار، فيما تزداد أعداد الضحايا والمشردين يوماً بعد يوم.

إذا استمرت هذه الديناميكيات السياسية والعسكرية في السيطرة على الساحة السورية، فقد تجد البلاد نفسها في دوامة لا نهاية لها، مع تجدد الصراعات والخلافات بين الأطراف المتناحرة. ومع هذا كله، يظل السؤال الأهم: هل ستتمكن سوريا من استعادة عافيتها، أم أن حالة الفراغ السياسي والانهيار الاجتماعي ستؤدي إلى تشرذم دائم؟ يبدو أن الإجابة على هذا السؤال تعتمد على إرادة الشعب السوري أولاً، ثم على قدرة المجتمع الدولي على التدخل بفعالية، في وقت يزداد فيه النفوذ الإقليمي والدولي داخل سوريا، مما يجعل الحلول الدائمة أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

أولاً: الموقف الأمريكي من التحولات السورية الجديدة: دعم الجولاني أم احتواؤه؟

مع انهيار نظام الأسد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤ وصعود هيئة تحرير الشام الجهادية بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، دخلت سوريا مرحلة جديدة من التحولات السياسية والعسكرية التي شكلت مفاجأة كبيرة لم يكن من المتوقع حدوثها في بداية الثورة السورية عام ٢٠١١. هذه التحولات أضافت أبعاداً جديدة للصراع السوري وأدخلت البلاد في سلسلة من التغيرات العميقة التي تمس مستقبلها السياسي، الأمني والاجتماعي. إن ما كان يُعتبر صراعاً بين نظام قمعي وثوار يطالبون بالحرية والكرامة، تحول إلى معركة على القوى المؤثرة في رسم ملامح سوريا المستقبل، في وقت اختلطت فيه التحولات السياسية بالتحولات العسكرية والمصالح الإقليمية والدولية.

ومع تصاعد الأوضاع وتبدل موازين القوى على الأرض، أصبح الموقف الأمريكي محورياً في تحديد توجهات المرحلة القادمة في سوريا. فقد أصبح التدخل الأمريكي في سوريا أكثر تعقيداً في ظل تعدد الأطراف الفاعلة على الأرض السورية واختلاف مصالح القوى الكبرى في المنطقة. الولايات المتحدة وجدت نفسها في مواجهة تحديات جديدة في كيفية التعامل مع تطورات الوضع السوري، خاصة في ظل التصعيد المتزايد من قبل القوى الجهادية مثل هيئة تحرير الشام، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحجيم النفوذ الإيراني والروسي في البلاد. هذه المتغيرات خلقت أرضية خصبة لصراع أوسع نطاقاً بين اللاعبين الإقليميين والدوليين، مما جعل من سوريا ساحة صراع ليس فقط على الأرض، ولكن أيضاً على السياسات والمصالح الاستراتيجية التي ستحدد مستقبل المنطقة بأسرها.

ومن جهة أخرى، فإن التحولات التي شهدتها سوريا بعد ٢٠٢٤، أظهرت تحولات غير متوقعة في العلاقات بين الأطراف السورية المختلفة، حيث انتقلت بعض الجماعات المسلحة من محاربة النظام إلى محاولة السيطرة على أجزاء جديدة من الأرض، في حين ظهر بعض اللاعبين المحليين الذين بدأوا يتبنون أجندات مختلفة. ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته هو أن هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في السلطة السياسية، بل كان إعلاناً عن مرحلة جديدة من الصراع المعقد، الذي يكتنفه الصراع على السلطة والتأثير بين القوى المحلية والدولية على حد سواء.

وبالنظر إلى هذه التطورات، أصبحت سوريا مركزًا لتقاطع المصالح الدولية والإقليمية، ما يجعل من الموقف الأمريكي أحد العوامل الحاسمة في تحديد الاتجاه الذي ستسلكه الأحداث في المستقبل. لكن، مع زيادة التعقيد العسكري والسياسي على الأرض السورية، يبدو أن الإجابة على سؤال "كيف ستنتهي الحرب السورية؟" لا يمكن أن تكون سهلة، في ظل الوضع الحالي الذي يتسم بتعدد الأجندات السياسية والدولية، وتباين المصالح.

الخيارات الأمريكية: دعم الجولاني أو احتواؤه؟

منذ بداية الأزمة السورية، كان الموقف الأمريكي يعتمد على مكافحة الإرهاب ودعم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي يقودها الكورد، بالإضافة إلى دعم فصائل المعارضة السورية المعتدلة. لكن مع ظهور أحمد الجولاني كأحد أبرز الشخصيات السياسية والعسكرية في دمشق بعد انهيار نظام الأسد، باتت الولايات المتحدة أمام تحدٍ جديد: هل تدعم الجولاني في سعيه للهيمنة على سوريا، أم تسعى لاحتوائه وحصر نفوذه؟

قد تكون الولايات المتحدة في موقف محرج مع صعود الجولاني، الذي تصنفه واشنطن كأحد قادة تنظيم القاعدة، وهو ما يجعل دعم مشروعه السياسي أمراً بالغ التعقيد. من جهة أخرى، يرى البعض في الإدارة الأمريكية أن هيئة تحرير الشام قد تكون شريكاً محتملاً في مواجهة التنظيمات الجهادية الأخرى، خاصة في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام السوري. لكن السؤال الأهم هنا هو ما إذا كانت الولايات المتحدة ستسعى إلى تقويض نفوذ الجولاني في دمشق، كما فعلت مع داعش والقاعدة، أم أنها سترتكب خطأ استراتيجياً بالتحالف معه لمجرد مواجهة تهديدات أخرى.

المصالح الأمريكية: بين احتواء الجولاني والمساومة مع القوى الجديدة

تعتبر الولايات المتحدة الوجود الإيراني والروسي في سوريا تهديداً مباشراً لمصالحها في المنطقة، وبالتالي فإنها قد تسعى إلى استغلال التحولات السورية لصالحها. قد تتجه واشنطن نحو استراتيجية احتواء الجولاني، وهو أمر يتماشى مع سياستها الحالية في دعم الفصائل التي تعتبرها معتدلة وموالية لمصالحها. لكن مع تزايد قوة الجولاني في دمشق وتطلعه إلى بسط نفوذه في جميع أنحاء سوريا، قد يجد الأمريكيون أنفسهم أمام واقع لا يمكن تجاهله: إما أن يتعاونوا معه، أو يواجهوا صعوبة أكبر في استقرار المنطقة.

ومع وجود مصلحة أمريكية واضحة في إضعاف النظام الإيراني في سوريا، قد يكون الجولاني، بما يمتلكه من نفوذ في بعض المناطق الاستراتيجية، شريكاً غير مرغوب فيه لكن قد يكون الحل المتاح. إذن، إن الموقف الأمريكي سيكون معتمداً على التوازن بين مواجهة التهديدات الجهادية وبين دعم استقرار سوريا ضمن معادلة إقليمية قد تحكمها مصالح أكبر في المنطقة.

الآفاق المستقبلية للموقف الأمريكي

من المتوقع أن تبقى الولايات المتحدة في موقف متقلب بالنسبة لموضوع الجولاني. وفي حين قد تسعى الإدارة الأمريكية إلى دعم الفصائل الكوردية والسنية في شرق سوريا لمواجهة تمدد الجولاني، فإن التحولات العسكرية على الأرض قد تدفعها إلى التفكير في مواقف أخرى، خاصة إذا أصبح الجولاني جزءاً لا يمكن تجاهله في التوازنات السياسية السورية. في النهاية، يظل السؤال مفتوحاً: هل ستتخذ واشنطن موقفاً صارماً ضد الجولاني، أم أنها سترضخ إلى الواقع الجديد وتضع يديها في يده كجزء من تحالف مرحلي يضمن لها وجوداً في سوريا؟

إن هذا الموقف سيظل يعتمد على التطورات العسكرية والسياسية في سوريا وعلى مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، والتي قد تستدعي تغييرات استراتيجية مع مرور الوقت.

ثانياً: التقسيم الحتمي لسوريا: السيناريوهات المحتملة لمستقبل البلاد

مع مرور أكثر من عقد على بداية الثورة السورية، والتدخلات الإقليمية والدولية التي شكلت معالم الصراع، أصبح التقسيم الفعلي لسوريا أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. يظل السؤال المركزي الآن: هل سيشهد المستقبل القريب تقسيماً رسمياً للبلاد؟ أم أن التوازنات الجيوسياسية ستؤدي إلى سيناريوهات أخرى تبقي على سوريا واحدة، رغم الانقسامات الواضحة على الأرض؟

تتعدد السيناريوهات المحتملة لمستقبل سوريا بعد تحولات كبيرة شهدتها البلاد، ويعتمد ذلك على عدة عوامل أساسية منها مواقف القوى الإقليمية والدولية، خاصة الولايات المتحدة وروسيا، بالإضافة إلى الموقف الداخلي بين الأطراف السورية المختلفة. قد يظهر التقسيم كنتيجة حتمية لهذه التحولات، مما يفتح المجال أمام عدد من السيناريوهات، بعضها قد يعيد رسم خريطة الشرق الأوسط، والبعض الآخر قد يُبقي على سوريا كدولة موحدة لكنها مفككة.

السيناريو الأول: التقسيم الفعلي إلى كيانات مستقلة

السيناريو الأكثر احتمالاً في ظل الواقع الحالي هو التقسيم الفعلي لسوريا إلى كيانات مستقلة، على الأقل في المناطق التي يسيطر عليها كل طرف. فالحكومة السورية التي تسيطر على دمشق وبعض المناطق الأخرى بدعم من روسيا وإيران، تظل في وضعية الدفاع أمام القوي الجهادي الجديد بقيادة أحمد الجولاني، بينما قوات سوريا الديمقراطية (قسد) المدعومة أمريكياً تسيطر على مناطق الشمال الشرقي التي تضم غالبية الكورد.

إدلب والمناطق الشمالية الغربية التي يسيطر عليها الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا تشكل بدورها نقطة توتر أخرى. وإذا استمرت هذه السيطرة غير المتكافئة على الأرض، فقد تتحول إلى تقسيم فعلي يعكس تحكم هذه القوى بأراضٍ محددة، مع غياب السلطة المركزية القادرة على السيطرة على كامل البلاد. في هذا السيناريو، قد تظل سوريا دولة ذات حدود معترف بها، لكن عملياً ستتكون من عدة كيانات مستقلة، كل منها يحقق مصالحه الخاصة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

السيناريو الثاني: سوريا في شكل دولة فدرالية

بدلاً من التقسيم الكامل، قد يُطرح نظام فدرالي كحل وسط، يسمح لكل المكونات العرقية والطائفية (العلويين، السنة، الكورد، الدروز) بالتمتع بحكم ذاتي داخل دولة واحدة. هذا الحل قد يتطلب توافقاً بين القوى الإقليمية والدولية، خصوصاً الولايات المتحدة وروسيا، لإنهاء الحرب الأهلية وتقليل الفوضى. في هذا السيناريو، قد تتحول دمشق إلى العاصمة الفدرالية التي تمثل كافة الطوائف والمناطق، بينما تبقى الأقاليم الأخرى في الشمال الشرقي (الكوردي) والشمال الغربي (التركي) ذات حكم ذاتي.

لكن يبقى هذا السيناريو معقداً بسبب الصراعات المستمرة بين الفصائل على الأرض، بالإضافة إلى عدم رغبة النظام السوري في التنازل عن سيطرته على المناطق ذات الغالبية السنية أو الكوردية. ومع ذلك، قد يصبح الفدرالية الخيار الأقل سوءاً إذا استمر الوضع العسكري على ما هو عليه، مما يحتم قبول الحلول الوسط.

السيناريو الثالث: الاحتلال الدائم وتحويل سوريا إلى "دولة منزوعة السيادة"

مع تدخل روسيا وإيران والولايات المتحدة وتركيا بشكل مكثف في الشؤون السورية، قد يتحول السيناريو الأكثر مرونة إلى حالة من الاحتلال المؤقت أو "دولة منزوعة السيادة". في هذه الحالة، قد تبقى سوريا موحدة بشكل ظاهري، ولكن تُديرها عدة قوى عظمى تحكم مناطق نفوذها.

سيؤدي ذلك إلى حالة من اللامركزية الحادة حيث تظل الحكومة المركزية في دمشق تحت سيطرة النظام السوري بدعم إيراني وروسيا، بينما ستظل المناطق الأخرى تحت تأثير القوى الدولية والإقليمية. يحقق هذا السيناريو مصالح تلك القوى العظمى ويحافظ على الوضع الراهن في المناطق التي تسيطر عليها، لكن دون أن يعيد بناء سوريا كدولة ذات سيادة فعلية.

السيناريو الرابع: العودة إلى دولة موحدة في إطار التسوية السياسية

السيناريو الأكثر تفاؤلاً هو محاولة إعادة توحيد سوريا على أساس اتفاق سياسي بين الأطراف المتحاربة، وهي خطوة قد يتطلبها الضغط الدولي. قد يكون هناك إصلاح سياسي حقيقي يعترف بحقوق الأقليات والكيانات المحلية (مثل الكورد)، ويضمن شراكة حقيقية في السلطة، مما قد يتيح للدولة السورية العودة إلى شكلها السابق. إلا أن هذا السيناريو يتطلب حلاً لجميع النزاعات، والانتقال إلى نظام ديمقراطي يضمن العدالة الاجتماعية لجميع المكونات السورية.

لكن هذا الخيار يبدو بعيداً، في ظل الانقسامات العميقة بين الفصائل المتصارعة وفشل العديد من المفاوضات السياسية السابقة، مثل محادثات جنيف وأستانا، فضلاً عن غياب الثقة بين الأطراف المتنازعة.

التحديات التي تواجه السيناريوهات المستقبلية

في جميع السيناريوهات المطروحة، يبقى التحدي الأكبر هو إعادة بناء الثقة بين المكونات السورية، خاصة بعد سنوات من الحرب العنيفة التي عكست تفككاً اجتماعياً طائفياً وعرقياً. إضافة إلى ذلك، فإن القوى الخارجية التي تدير مناطق النفوذ في سوريا لا تقدم تنازلات حقيقية لحل الأزمة. في النهاية، سيكون المستقبل السوري رهيناً بقدرة الأطراف الفاعلة على التوصل إلى حلول سياسية مستدامة، وهو أمر غير مرجح في الوقت الحالي في ظل استمرار الصراع.

الختام: سوريا إلى أين؟

بالرغم من تعدد السيناريوهات التي تحيط بمستقبل سوريا، سواء كان ذلك من خلال التقسيم الفعلي، أو الفدرالية، أو حتى الاحتلال المؤقت الذي تفرضه القوى الإقليمية والدولية، تظل الحقيقة الأهم أن سوريا تمر بمرحلة تاريخية معقدة ومفتوحة على جميع الاحتمالات. والواقع أن أي من هذه السيناريوهات ليس خالياً من التحديات الكبرى، فحتى إذا تحققت التسوية السياسية في المستقبل، فإن سوريا ستظل عالقة في شبكة من المصالح المتشابكة التي تفرضها التدخلات الأجنبية المستمرة، بما في ذلك روسيا، إيران، تركيا، والولايات المتحدة، وكل واحدة منها تسعى لتحقيق مصالحها في ظل غياب الدولة السورية الموحدة والقوية.

الأسوأ في كل ذلك هو أن هذه السيناريوهات لن تقتصر على كونها حلولاً طويلة الأمد؛ بل قد تؤدي إلى حالة استنزاف بشري وموارد تستمر لعقود، مما يخلق أزمة إنسانية هائلة، تُسهم في تأجيج الصراع بين الفصائل المختلفة، وتزيد من تعميق الانقسامات بين المكونات المجتمعية والعرقية. وبذلك، سيظل الشعب السوري هو الخاسر الأكبر في كل هذه المعادلة.

وبينما تتقلص فرص السلام المستدام، تبقى الأسئلة الكبرى مطروحة: هل يمكن لسوريا أن تعود إلى ما كانت عليه، أو أن تتجاوز هذه التحديات لتنهض مجدداً؟ أم أن بلاد الشام ستظل تعيش في حالة تقسيم سياسي وجغرافي يعكس الفوضى السائدة؟ المستقبل السوري سيبقى مرهوناً بالتفاعلات الإقليمية والدولية في عالم مضطرب، حيث سيعاني الشعب السوري من تحديات كبيرة بين الخيارات الصعبة التي تفتح أمامه.

ما هو مؤكد هو أن سوريا ستظل تمر بحالة من الفراغ السياسي والتشتت الداخلي، إلا إذا تمكن السوريون من إيجاد حلول سياسية حقيقية بعيداً عن التدخلات الخارجية. لكن في النهاية، يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً هو: هل ستستطيع سوريا أن تنهض من هذا الصراع المدمر؟ أم أن التاريخ سيكتبه على أنه أحد أطول وأعقد النزاعات التي لم تجد لها حلاً واضحاً؟

بينما تبدو آفاق الحل السياسي في سوريا ضبابية، فإن المستقبل القريب قد يشهد تكريساً لوضع التقسيم أو الفوضى المستمرة، مما يضع البلاد أمام مفترق طرق حرج. فإذا استمر تراجع السلطة المركزية، فقد تصبح سوريا دولة متعددة الكيانات تحت سيطرة قوى مناطقية وأطراف إقليمية تتنافس على الهيمنة. هذا الوضع قد يخلق مسارات جديدة للنفوذ بين القوى الكبرى، مثل روسيا، تركيا، والولايات المتحدة، الذين قد يسعون إلى صياغة اتفاقات تضمن لهم موطئ قدم داخل الأراضي السورية من خلال تجزئة البلد لمناطق نفوذ سياسية وعسكرية.

لكن التحديات الأكبر تكمن في مدى قدرة سوريا على تجاوز الصراعات الداخلية التي تهدد بإعادة تشكيل هويتها الوطنية من جديد. فالشرخ العميق بين الطوائف والعرقيات يجعل من الصعب إيجاد صيغة سياسية تتوافق مع الجميع، في وقت تتزايد فيه الضغوطات

الإقليمية والدولية. ما يعني أن الحلول قد تتراوح بين فرض حكم مركزي ضعيف أو تبني أنظمة حكم ذاتي تخلق توازنات سياسية جديدة ربما تكون أكثر هشاشة مما يتصور البعض.

ومع غياب مشروع سياسي جامع يعيد بناء الثقة بين الشعب السوري بمختلف مكوناته، تتجه البلاد نحو فترة غير مستقرة قد تستمر لعقود، وتستمر فيه التدخلات الأجنبية لتصعيد التوترات وزيادة الاستقطاب على الأرض. المستقبل السوري سيظل مرهوناً بكيفية تعامل القوى الدولية مع الأزمة السورية وحجم الضغوط الداخلية التي يمكن أن تتحملها كل الأطراف الفاعلة في الصراع. في هذا السياق، يصبح السؤال الأهم: هل ستكون سوريا قادرة على تجاوز هذه الدوامة أم أنها ستظل تراوح مكانها في حلقة مفرغة من النزاع؟

إجمالاً، فإن الحل السياسي الشامل يبقى بعيد المنال ما دامت المصالح الإقليمية والدولية تتقاطع مع الأمن القومي لكل طرف، لكن أمل الشعب السوري في الاستقرار والعدالة يظل هو المحرك الأساسي نحو أي محاولة لإعادة بناء البلاد من جديد.

ومع استمرار الأزمة السورية، يظل التحدي الأكبر أمام المجتمع الدولي هو القدرة على إيجاد حل شامل يحقق الاستقرار في المنطقة. إذ رغم كافة المحاولات السياسية والديبلوماسية التي جرت على مدار السنوات الماضية، إلا أن جميع الحلول المطروحة فشلت في توفير أرضية مشتركة بين الأطراف المتنازعة. هذه الفشل يعكس الفجوة العميقة في الهوية الوطنية لسوريا، وهو ما يجعل عملية إعادة بناء الدولة أمراً صعباً، إذ إن الطوائف والمجموعات العرقية المختلفة تظل متباعدة جداً في مطالبها ورؤيتها لمستقبل سوريا.

إن المستقبل السوري مرتبط بشكل وثيق بما سيترتب على مواقف القوى الكبرى في المنطقة، فبينما تواصل بعض الدول دعم حلفائها في سوريا، تبقى الحسابات الجيوسياسية هي العامل الحاسم في تحديد مسارات الحل. وعليه، يبدو أن التقسيم أو اللامركزية السياسية قد يصبحان الحلول الأكثر واقعية في ظل استمرار هذا الصراع الطويل. ولكن ذلك لن يعني بالضرورة نهاية العنف أو التحول إلى مرحلة من الاستقرار، بل سيخلق تحديات جديدة تتعلق بإدارة الموارد، وإعادة إعمار البلاد، و تحقيق التوازنات السياسية بين الأطراف المتنافسة.

وفي الوقت ذاته، يظل الشعب السوري هو الطرف الأضعف في هذه المعادلة، إذ يستمر في دفع الثمن الباهظ لهذا الصراع الدموي من خلال التهجير الجماعي، والدمار الاقتصادي، و الانقسامات المجتمعية العميقة. وبينما تُفرض عليهم الخيارات القسرية، يصبح المستقبل السوري غامضاً للغاية، إذ سيبقى الشعب السوري يتطلع إلى مصالحة وطنية حقيقية قد تبدو بعيدة المنال وسط هذه التحديات الهائلة.

وبذلك، فإن سوريا تظل في مفترق طرق حرج، ومن غير الواضح ما إذا كانت ستمضي نحو الاستقرار أو تنزلق أكثر في دوامة من الصراع المستمر الذي قد يعمق التقسيم، ويبقيها في فوضى دائمة.

ثالثاً: إسرائيل وإقليم الدروز: تحالف استراتيجي أم استغلال ظرفي؟

لقد شكلت العلاقات بين إسرائيل والطائفة الدرزية في سوريا موضوعاً حساساً ومعقداً في سياق الصراع الإقليمي المستمر. مع التصعيد الحاد في الجنوب السوري وظهور ضغوط سياسية وأمنية هائلة على الدروز، أصبح التحالف مع إسرائيل محل تساؤل بين مؤيدين يرون فيه ضرورة استراتيجيّة وأعداء يرون فيه تهديداً للهوية الوطنية.

إسرائيل، التي لطالما سعت للحفاظ على توازن القوى في محيطها الإقليمي، ترى في الدروز في الجنوب السوري نقطة تماس استراتيجية، خاصة مع التهديدات التي تمثلها الجماعات المسلحة المدعومة من إيران وحزب الله. وقد سعت إسرائيل إلى استغلال الحالة الأمنية في الجنوب السوري لتوطيد علاقاتها مع المجتمع الدرزي في المنطقة، من خلال تقديم الدعم العسكري والإنساني، بما في ذلك العبور عبر خط وقف إطلاق النار، وذلك ضمن إطار سياسة "الإنسان أولاً" التي تمكّن من بناء جسور ثقة بين الطائفة الدرزية وإسرائيل.

لكن هذا التحالف مع إسرائيل يُطرح كخيار استراتيجيّ في لحظة حرجة، حيث يواجه الدروز ضغطاً متزايداً من القوى المحيطة، وخاصة من السلطة السورية وحلفائها. ومع التغيرات السياسية العميقة التي تشهدها سوريا بعد سقوط النظام الأسدي وصعود هيئة تحرير الشام، أصبح الجنوب السوري في حالة استقطاب متزايد بين القوى الإقليمية.

إلا أن العلاقة مع إسرائيل ليست خالية من التحفظات، إذ أن الطائفة الدرزية تتسم بهوية دينية وثقافية معقدة، قد تجعل بعض أفرادها يرفضون هذا التحالف بسبب ما قد يترتب عليه من تبعات سياسية وثقافية، بالإضافة إلى تأثيرات سلبية على مكانتها داخل المجتمع السوري الأوسع. قد يُنظر إلى التعاون مع إسرائيل في هذا السياق كنوع من الاستغلال الظرفي الذي يخدم المصالح الأمنية في وقت الأزمات، لكنه قد يؤدي إلى تآكل الثقة بين الدروز والمجتمع السوري ككل، وقد يُنظر إليه على أنه خيانة إذا ما تم النظر إلى النتائج بعين السياسة الداخلية والهوية الوطنية.

وبالنظر إلى التطورات المحتملة في المستقبل، قد يتحول هذا التحالف إلى خيار استراتيجي حاسم إذا ما استمر العنف في المنطقة وازدادت الضغوط على الدروز. في الوقت نفسه، قد يشكل استغلالاً ظرفياً في حال تراجعت الضغوط الأمنية أو السياسية على الطائفة، مما يجعل التحالف مع إسرائيل أقل ضرورة.

وفي النهاية، سيظل التحالف مع إسرائيل إما تكتيكاً مرحلياً أو خطوة استراتيجية قد تحدد ملامح مستقبل المنطقة بأكملها، مع استمرار التوترات والتحديات المحلية والدولية.

المحور الخامس: مستقبل سوريا بعد ٢٠٢٤

- **هل تتحول سوريا إلى صومال جديد؟ السيناريوهات الأمنية والسياسية**
- **مصير المعارضة السورية بعد سقوط الأسد: من الثورة إلى التهميش؟**
- **هل انتهت الثورة السورية أم دخلت مرحلة جديدة من الحروب الداخلية؟**

مع دخول سوريا مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، لم يقترب البلد من تحقيق الاستقرار، بل دخل في مرحلة جديدة من الصراع، حيث باتت القوى المتصارعة تسعى إلى فرض واقع سياسي وعسكري جديد، وسط استمرار التدخلات الإقليمية والدولية التي تلعب دوراً رئيسياً في رسم ملامح المستقبل. لقد أفرزت الحرب السورية، التي استمرت لأكثر من ثلاثة عشر عاماً، تغييرات جذرية في بنية الدولة والمجتمع، لكن انهيار السلطة المركزية وصعود هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) إلى السلطة في دمشق، قد أدى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي والعسكري بطرق غير مسبوقة.

ومع إقصاء العديد من المكونات السورية، خصوصاً الكورد والدروز والعلويين، من الدستور الجديد الذي أعلنه الجولاني، بدا واضحاً أن سوريا لم تتجه نحو الحل السياسي الشامل، بل نحو مزيد من التفكك، حيث أُعيدت صياغة الانقسامات العرقية والطائفية على أسس جديدة أكثر حدة. إضافة إلى ذلك، فإن التدخلات الخارجية، سواء من قبل الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران، لم تتراجع بل ازدادت تعقيداً، حيث تسعى كل دولة إلى حماية نفوذها الجيوسياسي وتأمين مصالحها الاستراتيجية في سوريا، ما يجعل أي سيناريو مستقبلي مرتبطاً بقرارات القوى الكبرى أكثر من كونه نابعاً من إرادة السوريين أنفسهم.

في ظل هذه التطورات، تبرز عدة أسئلة محورية حول مستقبل سوريا بعد عام ٢٠٢٤: هل ستبقى البلاد موحدة أم أن التقسيم أصبح أمراً لا مفر منه؟ هل يستطيع الجولاني ترسيخ سلطته أم أن الفوضى ستستمر مع اندلاع موجات تمرد جديدة من قبل القوى المستبعدة من المشهد السياسي؟ كيف ستتعامل القوى الإقليمية مع الصراع في ظل بروز توازنات جديدة قد تؤدي إلى نشوء كيانات شبه مستقلة في الشمال الشرقي والشمال الغربي والجنوب؟ وما هو الدور الذي ستلعبه القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة وروسيا، في تقرير مصير سوريا؟

إن قراءة مستقبل سوريا بعد ٢٠٢٤ تتطلب فهماً عميقاً للمتغيرات الداخلية التي أفرزتها سنوات الحرب، وللمعادلات الإقليمية والدولية التي تحكم الصراع. فالخريطة السياسية والعسكرية الجديدة لا تعكس فقط نتائج معارك ميدانية، بل تعكس أيضاً تحولات جوهرية في طبيعة الدولة السورية نفسها، حيث لم تعد السلطة المركزية قادرة على احتكار الحكم، وأصبحت البلاد ساحة نفوذ مفتوحة لقوى متعددة.

وبينما تتزايد احتمالات التقسيم بحكم الأمر الواقع، تظل السيناريوهات الأخرى قائمة، مثل استمرار الصراع في شكل حرب أهلية طويلة الأمد، أو التوصل إلى تسوية سياسية هشة تقوم على نوع من الفدرالية غير المستقرة التي تحاول استيعاب مختلف الأطراف، لكنها قد تؤدي في النهاية إلى مزيد من النزاعات بسبب انعدام الثقة بين المكونات السورية.

ومع ذلك، فإن جميع السيناريوهات المطروحة تشير إلى حقيقة واحدة، وهي أن سوريا بعد ٢٠٢٤ لن تعود كما كانت قبل ٢٠١١، بل ستظل في حالة انتقالية طويلة المدى، حيث تتشكل هوية سياسية جديدة للبلاد، إما من خلال صراعات دموية أخرى، أو عبر ترتيبات سياسية ترعاها القوى الخارجية، أو حتى عبر اتفاقات اضطرارية تفرضها الوقائع على الأرض، لكن أي حل نهائي لا يزال بعيد المنال في المدى المنظور.

في هذا السياق، يبقى مستقبل سوريا مرتبطاً بعدة عوامل رئيسية، أولها قدرة القوى المسيطرة على الأرض على فرض استقرار سياسي وأمني، وهو أمر يبدو بعيد المنال في ظل استمرار الانقسامات العرقية والطائفية، ووجود قوى متصارعة ذات أجندات متباينة. فالجولاني، رغم سيطرته على دمشق، لا يزال يواجه تحديات داخلية وخارجية ضخمة، من بينها رفض المجتمع الدولي لحكمه، ووجود مقاومة داخلية من الفصائل التي لم يتم احتواؤها، بالإضافة إلى التهديد المستمر الذي يشكله النفوذ الإيراني والروسي في المناطق الأخرى من سوريا.

أما العامل الثاني، فهو موقف القوى الدولية والإقليمية، حيث أن الولايات المتحدة، وروسيا، وتركيا، وإيران، وإسرائيل تمتلك جميعها أوراقاً تؤثر في المشهد السوري، سواء من خلال دعمها لأطراف معينة، أو عبر تنفيذ عمليات عسكرية مباشرة، أو حتى من خلال فرض العقوبات الاقتصادية التي تعمّق أزمة البلاد. وبالتالي، فإن أي تسوية مستقبلية ستعتمد على توازن المصالح بين هذه القوى أكثر من اعتمادها على رغبات السوريين أنفسهم.

أما العامل الثالث، فيتعلق بالاقتصاد وإعادة الإعمار، حيث تواجه سوريا كارثة اقتصادية غير مسبوقة، مع انهيار البنية التحتية، وانعدام الخدمات الأساسية، وهروب رؤوس الأموال، مما يجعل أي حديث عن الاستقرار مستقبلاً مرهوناً بقدرة الحكومة الجديدة – أياً كانت – على توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة للسكان. ولكن في ظل عدم وجود أي مشروع اقتصادي حقيقي، ومع استمرار العقوبات الغربية، يبدو أن البلاد ستظل تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، وهو ما قد يؤدي إلى تفجر احتجاجات جديدة، أو حتى موجات نزوح كبرى، تعيد خلط الأوراق مرة أخرى.

في نهاية المطاف، يبدو أن سوريا بعد ٢٠٢٤ لن تشهد سلاماً مستداماً في المدى القريب، بل ستبقى في مرحلة اضطراب سياسي وأمني طويل الأمد، حيث تستمر معارك النفوذ بين القوى الداخلية والخارجية، ويظل مستقبل البلاد معلقاً بين سيناريوهات متضاربة، تتراوح بين التقسيم غير الرسمي، أو استمرار الفوضى، أو الوصول إلى تسوية سياسية هشة قد لا تصمد طويلاً أمام تعقيدات الواقع الميداني.

أولاً: هل تتحول سوريا إلى صومال جديد؟ السيناريوهات الأمنية والسياسية

سوريا بين الفوضى والتفكك: هل يتحول المشهد إلى "صومال جديد"؟
مع استمرار الحرب الأهلية التي دمرت سوريا لعقد ونصف، وتفكك السلطة المركزية بعد سقوط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، باتت البلاد أمام مفترق طرق خطير. لم تعد الأسئلة المطروحة تدور حول مستقبل النظام السياسي فحسب، بل حول مستقبل الدولة السورية ذاتها: هل ما زالت سوريا قادرة على البقاء ككيان موحد، أم أن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو تحولها إلى "صومال جديد"، أي دولة فاشلة بلا سلطة مركزية، ممزقة بين فصائل متحاربة، وغارقة في دوامة لا تنتهي من الصراعات الطائفية والعرقية والإقليمية؟

إن هذا السيناريو الكارثي ليس مجرد تكهنات، بل هو نتيجة طبيعية للانهيار المستمر لمؤسسات الدولة، وتصاعد النفوذ المسلح للجماعات غير الحكومية، والتدخلات الخارجية المتعددة التي حولت سوريا إلى ساحة لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية. فمع غياب حكومة مركزية قادرة على فرض سيادتها، وتحول المدن والبلدات إلى مناطق نفوذ متنازع عليها بين الفصائل المسلحة، أصبح احتمال استمرار الفوضى لعقود طويلة أمراً وارداً، ما لم تحدث تغييرات جوهرية في المشهد السياسي والعسكري.

لكن هل يمكن تجنب هذا المصير؟ الجواب يعتمد على عدة عوامل، من بينها قدرة القوى المحلية على التوصل إلى تفاهمات سياسية تؤسس لنظام حكم قادر على توحيد البلاد، ومدى تدخل المجتمع الدولي في إعادة بناء مؤسسات الدولة، إضافة إلى إمكانية كبح جماح الفصائل المسلحة وإيجاد حلول للصراعات الطائفية والعرقية المتفاقمة. وفي ظل غياب أي اتفاق شامل بين الأطراف الفاعلة، تظل سوريا مهددة بأن تصبح نموذجاً جديداً للفوضى الممتدة، على غرار الصومال أو ليبيا، حيث تنهار الدولة لصالح أمراء الحرب والميليشيات، ويصبح العنف هو القاعدة بدلاً من الاستثناء.

ومع ذلك، فإن العوامل التي قد تعيق هذا السيناريو لا تزال قائمة، فالموقع الجيوسياسي لسوريا، وأهميتها الإقليمية، ووجود قوى دولية لا ترغب في رؤية سوريا تغرق بالكامل في الفوضى، قد تسهم في منع انهيارها التام. لكن حتى لو تم تجنب هذا السيناريو، فإن الخروج من دوامة الحرب وإعادة بناء الدولة سيكونان تحديين هائلين يتطلبان إرادة سياسية قوية، ودعماً دولياً حقيقياً، وحلولاً مبتكرة تتجاوز المقاربات التقليدية لإدارة الصراعات.

في النهاية، يبقى السؤال مفتوحاً: هل تتجه سوريا بالفعل إلى مصير "الصومالة"، أم أن هناك فرصة لتجنب هذا السيناريو الكارثي؟ الإجابة ليست واضحة بعد، ولكن المؤكد أن السنوات القادمة ستكون حاسمة في تحديد ما إذا كانت سوريا ستتمكن من النهوض كدولة مستقرة، أم ستنزلق أكثر في متاهة الفوضى والتفكك.

١- الفوضى الأمنية وغياب السلطة المركزية

بعد سقوط نظام الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ وصعود هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، لم تتمكن دمشق من استعادة سلطتها على كامل البلاد، بل تحوّلت سوريا إلى ساحة نزاع مفتوحة بين قوى محلية وإقليمية ودولية، لكل منها مشروعها الخاص وأجندتها التي تسعى إلى فرضها بالقوة. فبدلاً من إعادة توحيد الدولة تحت راية حكومة مركزية جديدة، باتت سوريا اليوم مقسمة إلى كيانات متصارعة، حيث تسيطر هيئة تحرير الشام على دمشق ومناطق واسعة في الشمال الغربي، بينما تحتفظ القوات الكوردية بسلطتها في شمال وشرق البلاد، وتتمركز بقايا قوات النظام المدعومة من إيران في بعض المناطق الحيوية، في حين يستمر النفوذ التركي في التوسع ضمن الشمال السوري، ما يجعل من إمكانية إعادة توحيد البلاد أمراً بعيد المنال في المستقبل القريب.

هذا المشهد المعقد لا يعكس فقط تعدد الفاعلين على الأرض، بل يؤكد أيضاً أن سوريا قد دخلت مرحلة جديدة من إعادة تشكيل موازين القوى الداخلية، حيث لم تعد هناك قوة واحدة قادرة على فرض سيطرتها بشكل كامل، بل تحولت البلاد إلى شبكة من التحالفات المتغيرة والتفاهمات الهشة التي يمكن أن تنهار في أي لحظة، مما يفتح الباب أمام مزيد من الصراعات المسلحة. فكل طرف يسعى إلى تعزيز نفوذه، سواء عبر التحالفات الخارجية أو عبر استخدام القوة العسكرية، مما يجعل أي محاولة لإعادة بناء الدولة السورية أمراً في غاية الصعوبة.

إلى جانب ذلك، فإن الانقسامات الإقليمية والدولية تزيد من تعقيد المشهد، حيث تسعى إيران إلى الاحتفاظ بنفوذها عبر دعم ما تبقى من قوات النظام وميليشياتها الموالية، بينما تعمل تركيا على تعزيز نفوذها في الشمال بهدف منع قيام كيان كوردي مستقل على حدودها. أما الولايات المتحدة، فتبدو مترددة في اتخاذ موقف حاسم، حيث توازن بين دعم الكورد في الشرق ومصالحها مع تركيا، بينما تراقب روسيا الوضع بحذر بعد انهيار النظام الذي كانت حليفته الأساسي في المنطقة. هذا التشابك في المصالح جعل سوريا أشبه بساحة حرب بالوكالة، حيث تتنافس القوى الكبرى على فرض أجنداتها دون أي اعتبار لمستقبل البلاد ووحدتها.

إن استمرار هذا الوضع دون حلول سياسية واضحة يعني أن سوريا قد لا تعود موحدة في المستقبل المنظور، بل قد تنزلق أكثر نحو سيناريوهات التقسيم الفعلي، حيث يتحول كل فصيل إلى سلطة مستقلة في منطقته، ويدخل في صراعات طويلة الأمد مع القوى الأخرى. وبينما قد تسعى بعض الأطراف الإقليمية والدولية إلى إعادة رسم خارطة النفوذ داخل سوريا، فإن السؤال الأكبر الذي يبقى مطروحاً هو: هل يمكن إعادة توحيد البلاد تحت حكومة واحدة؟ أم أن سوريا قد أصبحت نموذجاً جديداً للدول الفاشلة التي تنهار تحت وطأة صراعاتها الداخلية والتدخلات الخارجية؟

ما يبدو واضحاً حتى الآن هو أن سوريا لم تعد دولة واحدة بالمعنى التقليدي، بل أصبحت مجموعة من الكيانات المتنافسة، التي قد تبقى على هذا النحو لعقود، ما لم تحدث تغييرات جذرية في التوازنات السياسية والعسكرية.

٢- النزاعات الطائفية والمناطقية

الطائفية والانقسامات المناطقية: هل تتجه سوريا نحو فوضى دائمة؟
إحدى أخطر التحديات التي تواجه سوريا اليوم بعد سقوط نظام الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ هي تفاقم النزاعات الطائفية والمناطقية، التي لم تعد مجرد توترات عابرة، بل تحوّلت إلى صراعات دموية تهدد النسيج الاجتماعي السوري بالكامل. لقد أدت المجازر التي استهدفت العلويين في الساحل السوري، والتي نفذتها مجموعات متشددة بعد انهيار السلطة المركزية، إلى تغيير ديموغرافي واسع النطاق، حيث فرّ عشرات الآلاف من العلويين من قراهم ومدنهم، بينما تعرّض من تبقى منهم لعمليات اضطهاد وقمع ممنهج. وعلى الجانب الآخر، شهد الجنوب السوري تحولاً غير مسبوق مع تزايد أعداد الدروز الذين هاجروا إلى إسرائيل، بحثاً عن حماية من القوى الجديدة التي فرضت سيطرتها على المنطقة. هذه التطورات لم تكن مجرد أحداث معزولة، بل شكلت نقطة تحول خطيرة في طبيعة الصراع السوري، حيث بات يُنظر إلى المكونات المجتمعية لا كجزء من الوطن، بل كأطراف متناحرة في معركة بقاء.

ومع صعود هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) إلى السلطة في دمشق، تصاعدت الصراعات بين الفصائل السنية المتشددة والمكونات الأخرى، مما جعل البلاد أقرب إلى نموذج "الحرب الطائفية المفتوحة". فالقوى المسيطرة اليوم ليست مجرد ميليشيات مسلحة، بل هي كيانات سياسية-عسكرية تمتلك مشاريع أيديولوجية واضحة، تسعى إلى إعادة تشكيل الخريطة السكانية وفقاً لمصالحها.
فالعلويون لم يعودوا مجرد خصوم سياسيين، بل تحولوا إلى "أعداء وجوديين" في نظر بعض الفصائل الجهادية، بينما ينظر الدروز إلى مستقبلهم في سوريا بقلق متزايد، وسط غياب أي جهة يمكن أن تضمن لهم الحماية. وحتى الكورد، الذين كانوا يُعتبرون الطرف الأكثر تنظيماً، باتوا في مواجهة مباشرة مع القوى العربية السنية الصاعدة، التي ترفض أي شكل من أشكال الحكم الذاتي الكوردي.

هذه الانقسامات الطائفية والمناطقية لم تنشأ من فراغ، بل هي نتيجة مباشرة لعقود من السياسات التي اعتمدت على استخدام الورقة الطائفية كأداة للسيطرة. ولكن بعد انهيار الدولة المركزية، خرجت هذه التوترات عن السيطرة، وأصبحت المحرك الأساسي للصراعات الدائرة على الأرض. فاليوم، لم تعد الولاءات تُحدد على أساس وطني، بل وفقاً للهوية الطائفية والمناطقية، مما يهدد بتحويل سوريا إلى مجموعة من الكيانات المتصارعة التي لا يجمعها أي رابط وطني مشترك.

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن القوى الإقليمية والدولية لم تتدخل لوقف هذا النزيف، بل على العكس، استغلت هذه الانقسامات لتعزيز نفوذها. فإيران، التي كانت الداعم الرئيسي

للنظام السابق، تحاول الحفاظ على وجودها عبر دعم الميليشيات الشيعية في بعض المناطق، بينما تواصل تركيا استهداف الوجود الكوردي في الشمال، وتسعى إلى فرض واقع جديد يخدم مصالحها الاستراتيجية. أما الدول الخليجية، فبينما تدّعي دعم الاستقرار، فإنها تدعم فصائل مختلفة وفقاً لحساباتها السياسية، ما يزيد من تعقيد المشهد.

كل هذه العوامل تشير إلى أن سوريا لا تسير نحو الاستقرار، بل نحو فوضى دائمة، حيث لا يبدو أن هناك قوة قادرة على إعادة توحيد البلاد، أو حتى فرض نوع من التوازن يمنع انهيارها الكامل. بل على العكس، فإن استمرار الصراعات الطائفية والمناطقية قد يؤدي في النهاية إلى إعادة رسم حدود سوريا ليس فقط سياسياً، بل ديموغرافياً أيضاً، بحيث تصبح كل طائفة أو مجموعة عرقية محاصرة في جيب جغرافي خاص بها، في مشهد يعيد إلى الأذهان الحروب الأهلية التي شهدتها مناطق أخرى من العالم، والتي انتهت إما بالتقسيم، أو بسنوات طويلة من النزاعات المسلحة التي لم تُحسم إلا بعد عقود.

ومع تصاعد العنف، يظل السؤال الأهم: هل هناك أمل في وقف هذا الانهيار؟ أم أن سوريا قد دخلت بالفعل مرحلة "اللا دولة"، حيث تصبح كل جماعة كياناً مستقلاً، وتتحول الحرب من صراع سياسي إلى صراع وجودي، لن ينتهي إلا بإبادة أحد الأطراف أو إخضاعه بالكامل؟ في غياب رؤية وطنية جامعة، واستمرار التدخلات الخارجية، يبدو أن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو استمرار الفوضى، ما لم تحدث تغييرات جذرية تفرض تسوية شاملة تنهي هذه النزاعات قبل أن تصل البلاد إلى نقطة اللاعودة.

٣- الاقتصاد المنهار: دولة بلا موارد

سوريا والاقتصاد الموازي: انهيار الدولة وصعود المافيا الاقتصادية.
على غرار الصومال، تعاني سوريا اليوم من انهيار اقتصادي شامل تجاوز مجرد الركود أو الأزمة المؤقتة، ليصل إلى مستوى التفكك الكلي للهياكل الاقتصادية للدولة. فمنذ سقوط نظام الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، لم تعد هناك حكومة مركزية قادرة على إدارة الاقتصاد أو ضبط حركة الأسواق، ما أدى إلى ظهور اقتصاد موازٍ قائم على شبكات التهريب، والميليشيات المسلحة، والجهات الخارجية التي تتلاعب بالموارد السورية وفقاً لمصالحها. ومع تفكك المؤسسات الرسمية، تحولت البلاد إلى مجموعة من "الإقطاعيات الاقتصادية"، حيث أصبحت كل منطقة تخضع لسلطة عسكرية أو سياسية مختلفة، ولكل منها نظامها المالي الخاص، وأساليبها في إدارة الموارد، مما أدى إلى تفكك السوق الوطنية، واستحالة تحقيق أي نوع من الاستقرار الاقتصادي.

- تفكك الدولة وظهور اقتصاد الميليشيات:
في غياب حكومة مركزية، أصبحت الفصائل المسلحة الفاعل الأساسي في المشهد الاقتصادي، حيث سيطرت على المعابر الحدودية، والمرافئ، والطرق التجارية، مما جعلها تتحكم في عمليات التهريب وفرض الإتاوات على التجار والسكان. فكل منطقة

اليوم باتت تدار وفقاً لقواعدها الخاصة، إذ تتحكم هيئة تحرير الشام في الموارد الاقتصادية للمناطق الخاضعة لها في الشمال، بينما تفرض الفصائل الكوردية إدارتها على المناطق الشرقية، وتحاول بقايا النظام السوري المدعومة من إيران الاحتفاظ ببعض الأصول الاقتصادية في الساحل السوري.

هذا الوضع خلق نظاماً اقتصادياً شديد التعقيد، حيث لم تعد هناك عملة موحدة متداولة في جميع أنحاء البلاد، بل يتم التعامل بالدولار في بعض المناطق، والليرة التركية في مناطق النفوذ التركي، في حين تستمر بعض المناطق باستخدام الليرة السورية رغم انهيار قيمتها. كما انتشرت السوق السوداء بشكل غير مسبوق، وأصبحت عمليات الابتزاز، والتجارة غير المشروعة، وبيع المساعدات الإنسانية جزءاً أساسياً من اقتصاد الحرب.

- انهيار الخدمات الأساسية واستبدالها بالاقتصاد الموازي:

لم يعد المواطن السوري يعتمد على الدولة في الحصول على الخدمات الأساسية، فبعد سنوات من الحرب والتدمير، أصبحت الكهرباء والمياه والوقود والخبز تُباع في السوق السوداء بأسعار تفوق قدرة معظم السكان. وبدلاً من أن يكون للدولة دور في تقديم هذه الخدمات، باتت تُدار من قبل شبكات المافيا التي تفرض أسعارها الخاصة وفقاً لقواعد السوق السوداء. على سبيل المثال، أصبح الحصول على الوقود يتطلب دفع مبالغ طائلة للوسطاء والمهربين، في حين انتشرت شبكات توزيع المياه الخاصة في بعض المناطق التي لم تعد تصلها إمدادات الدولة.

كما بات القطاع الصحي شبه منهار، حيث أغلقت معظم المستشفيات العامة، وتحولت الرعاية الصحية إلى قطاع ربحي تديره جهات خاصة، أو منظمات غير حكومية تعتمد على التمويل الخارجي. وبينما تتمتع بعض المناطق الخاضعة للفصائل المسلحة ببعض الاستقرار الاقتصادي النسبي، تعاني مناطق أخرى من أزمات غذائية وصحية حادة، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية التي باتت تتحكم فيها القوى المسيطرة على الأرض، فتستخدمها كأداة ضغط سياسي وعسكري.

- سيطرة القوى الخارجية على الموارد السورية:

في ظل غياب سلطة وطنية جامعة، تحولت سوريا إلى ساحة مفتوحة للقوى الإقليمية والدولية التي باتت تتصارع على مواردها وثرواتها الطبيعية. فقد سيطرت القوات الأمريكية على معظم حقول النفط في شرق البلاد، حيث تُستخدم هذه الموارد كأداة نفوذ سياسي ضد القوى الأخرى، في حين تواصل تركيا استغلال الأراضي الزراعية في المناطق التي تحتلها شمالاً. أما إيران، فتسعى إلى الحفاظ على وجودها الاقتصادي عبر مشاريع صغيرة تضمن لها استمرار نفوذها في بعض المناطق، بينما تتطلع روسيا إلى استغلال بعض الموانئ والمواقع الاستراتيجية لتعزيز مصالحها في شرق المتوسط.

هذا الوضع أدى إلى استحالة تحقيق أي نوع من التنمية الاقتصادية، حيث لم يعد هناك استثمار داخلي، ولم تعد الدولة قادرة على فرض سياسات اقتصادية واضحة.

وحتى محاولات إعادة الإعمار باتت مرهونة بالتسويات السياسية والعسكرية، ما يعني أن أي أفق اقتصادي لسوريا سيظل مرتبطاً بصراعات النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية.

- غياب أي خطة اقتصادية لإعادة الإعمار:

مع غياب سلطة وطنية قادرة على وضع سياسات اقتصادية متماسكة، أصبح الحديث عن إعادة الإعمار مجرد شعار سياسي تستخدمه الأطراف المختلفة دون أن يكون له أي تطبيق عملي على الأرض. فلا يوجد اليوم أي مشروع اقتصادي شامل قادر على إعادة بناء البنية التحتية المدمرة، أو إعادة تشغيل عجلة الإنتاج، أو توفير فرص عمل للسوريين الذين يعانون من نسب بطالة غير مسبوقة. وبدون وجود حكومة مركزية مستقرة، لن تتمكن أي جهة دولية من تقديم استثمارات جدية، إذ أن غياب الاستقرار السياسي يجعل أي مشروع اقتصادي في سوريا مغامرة محفوفة بالمخاطر.

وفي ظل هذا المشهد، يواجه الاقتصاد السوري خطر الدخول في حالة شلل دائم، حيث لا توجد أي بوادر لانفراج قريب، مما يعني استمرار اعتماد السوريين على المساعدات الخارجية، واستمرار تحكم القوى المسلحة بشبكات الاقتصاد الموازي، وتحول البلاد إلى نموذج للدولة الفاشلة التي لا تمتلك أي سيادة اقتصادية حقيقية.

هل هناك أمل في إنقاذ الاقتصاد السوري؟

في ظل هذه المعطيات، يبدو أن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو استمرار الفوضى الاقتصادية في سوريا لسنوات طويلة، ما لم تحدث تغييرات جذرية على المستوى السياسي والأمني. فبدون سلطة وطنية قوية قادرة على فرض النظام وضبط الأسواق، سيبقى الاقتصاد السوري رهينة للميليشيات، والمهربين، والقوى الخارجية، ما يعني أن الشعب السوري سيظل يدفع ثمن هذه الفوضى، سواء عبر ارتفاع تكاليف المعيشة، أو تفشي الفقر، أو فقدان أي أمل في إعادة بناء البلاد.

لكن يبقى السؤال الأكبر: هل هناك إمكانية لاستعادة الدولة لسيطرتها الاقتصادية؟ أم أن سوريا قد تحولت بالفعل إلى "صومال جديد"، حيث لم يعد هناك مجال لإعادة بناء اقتصاد موحد، بل فقط إدارة الفوضى بأقل الخسائر الممكنة؟ في ظل استمرار النزاعات وعدم وجود رؤية واضحة للمستقبل، يبدو أن الإجابة تميل لصالح السيناريو الثاني، حيث ستظل سوريا نموذجاً للدولة الفاشلة التي لا تمتلك أي سيطرة حقيقية على مواردها واقتصادها.

٤- التدخلات الخارجية: استمرار النزاع بالوكالة

سوريا بين التدخلات الخارجية وحروب الوكالة: نحو صومال جديد؟

كما كان الحال في الصومال، فإن تعدد التدخلات الخارجية في سوريا جعل من المستحيل على أي طرف فرض سيطرته الكاملة على البلاد، حيث تحولت الأرض السورية إلى ساحة مفتوحة للصراعات الإقليمية والدولية، ما أدى إلى إطالة أمد النزاع وتعقيد أي محاولة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة. إن القوى الكبرى، مثل تركيا، وإيران، وروسيا،

والولايات المتحدة، وإسرائيل، ليست مجرد أطراف مراقبة، بل هي فاعلة رئيسية تستخدم سوريا كمسرح لتصفية الحسابات الجيوسياسية، وتحقيق مصالحها الاستراتيجية على حساب الشعب السوري ومستقبل الدولة السورية.

- تعدد الفاعلين: توازن هش واستراتيجية الفوضى المنظمة:

لا يمكن لأي طرف من الأطراف المتدخلة في سوريا أن يقبل بظهور قوة مهيمنة واحدة تسيطر على البلاد بالكامل، لأن ذلك سيعني خسارة نفوذه أو تصادم مصالحه مع الطرف المسيطر الجديد. تركيا، على سبيل المثال، لن تسمح بقيام كيان كوردي مستقل في شمال سوريا، ولذلك فهي مستمرة في عملياتها العسكرية هناك، وتدعم الفصائل المسلحة التابعة لها لضمان بقائها كقوة مهيمنة في المناطق الحدودية. إيران، من جهتها، تسعى إلى الحفاظ على نفوذها العسكري والاقتصادي، حيث تستخدم وجودها في سوريا كورقة ضغط في مفاوضاتها الإقليمية، خصوصاً مع إسرائيل والولايات المتحدة.

أما روسيا، فقد كانت داعماً رئيسياً للنظام السوري المخلوع، لكنها وجدت نفسها اليوم أمام تحديات جديدة، إذ أن سقوط الأسد أضعف قدرتها على التحكم في مسار الأحداث، لكنها لا تزال تحاول الحفاظ على بعض النفوذ، لا سيما من خلال قاعدتها في طرطوس وعلاقتها ببعض الفصائل المحلية. من جهة أخرى، فإن إسرائيل تتابع تطورات الوضع بحذر، حيث تقوم بشن ضربات جوية دورية لمنع إيران من التمركز عسكرياً بالقرب من حدودها، لكنها في الوقت نفسه لا تبدو معنية بإيجاد حل شامل، بقدر ما تهتم بإدارة التهديدات المحتملة من داخل سوريا.

أما الولايات المتحدة، فهي لا تزال موجودة عسكرياً في المناطق الشرقية، حيث تسيطر على جزء كبير من حقول النفط والغاز، وتستخدم نفوذها هناك كأداة ضغط لمنع أي طرف آخر من السيطرة على تلك الموارد. لكن واشنطن لم تُظهر حتى الآن رغبة جدية في التدخل لحل الأزمة، بل اكتفت بإدارة النزاع عن بعد، بما يضمن استمرار التوازن القائم دون السماح لأي جهة بأن تصبح الطرف الأقوى.

- سوريا كأرض لحروب الوكالة: من أزمة داخلية إلى صراع دولي مستدام:

لقد انتقلت سوريا من كونها ساحة لصراع داخلي بين النظام والمعارضة إلى حروب بالوكالة، حيث تعتمد معظم الفصائل المسلحة، سواء كانت إسلامية متشددة أو فصائل كوردية أو قوات موالية لإيران أو تركيا، على دعم خارجي للبقاء والاستمرار. في ظل هذا الواقع، لم تعد الأطراف المحلية تملك قرارها بالكامل، بل أصبحت رهينة للمصالح الدولية التي تحكم مسار الحرب. فكلما ضعفت فصائل معينة، سارعت القوى الداعمة لها إلى تزويدها بالسلاح أو تقديم الدعم المالي والسياسي لمنع انهيارها، مما يعني أن الصراع لا يسير نحو الحسم، بل يتم إدارته بطريقة تضمن استمراره لأطول فترة ممكنة.

هذا الوضع يشبه إلى حد بعيد ما حدث في الصومال، حيث أدى تعدد التدخلات الخارجية وتضارب المصالح بين القوى الإقليمية والدولية إلى تفكيك الدولة وتحويلها

إلى ساحة حرب مستمرة بين الفصائل المتناحرة، دون أي أفق لإعادة بناء كيان سياسي موحد. وبالنظر إلى المسار الذي تسير فيه سوريا اليوم، فإنها قد تواجه مصيراً مشابهاً، حيث يصبح الحل السياسي مجرد شعار فارغ يتم تداوله في المحافل الدولية، بينما تبقى الأوضاع على الأرض مرهونة بصراعات القوى الكبرى.

- الفوضى كاستراتيجية دولية: من يمنع الحلول النهائية؟:

رغم التصريحات الدبلوماسية المتكررة حول ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، فإن الحقيقة أن معظم الدول المتدخلة ليست معنية فعلياً بإنهاء النزاع، بل تستخدمه لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. فبالنسبة لروسيا وإيران، فإن استمرار الحرب يسمح لهما بالحفاظ على وجودهما العسكري والسياسي في المنطقة، واستخدام سوريا كورقة تفاوضية في ملفات أخرى، مثل الملف النووي الإيراني أو التنافس الروسي-الأمريكي في الشرق الأوسط.

أما تركيا، فهي ترى في استمرار الصراع فرصة لضمان بقاء نفوذها في الشمال السوري، ومنع قيام كيان كوردي قد يهدد أمنها القومي. كذلك، فإن إسرائيل تستفيد من الوضع الحالي لضمان تحجيم النفوذ الإيراني دون الحاجة إلى خوض مواجهة مباشرة. حتى الولايات المتحدة، التي تملك القدرة على فرض حلول سياسية أو الضغط نحو تسوية ما، تفضل إبقاء الوضع على حاله، حيث أن الفوضى في سوريا تضمن استمرار الحاجة إلى الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وتحول دون تعزيز النفوذ الروسي أو الإيراني بشكل كامل.

- السيناريوهات المحتملة: إلى أين تتجه سوريا؟:

في ظل هذه العوامل، هناك عدة سيناريوهات لمستقبل سوريا، وجميعها تشير إلى استمرار حالة عدم الاستقرار لفترة طويلة:

• **سيناريو الصومله الكاملة:** وهو السيناريو الأكثر تشاؤماً، حيث تتحول سوريا إلى دولة فاشلة بالكامل، مع سيطرة فصائل متناحرة على أجزاء مختلفة منها، دون وجود حكومة مركزية قادرة على توحيد البلاد. في هذا السيناريو، تصبح سوريا ساحة صراع مفتوحة بين الجماعات المسلحة، وتستمر التدخلات الخارجية دون أي حلول حقيقية.

• **سيناريو التقسيم غير الرسمي:** في هذا السيناريو، تبقى سوريا مقسمة فعلياً بين مناطق نفوذ مختلفة، بحيث تظل المناطق الشمالية تحت السيطرة التركية، والمناطق الشرقية تحت النفوذ الأمريكي والكوردي، بينما تبقى بعض المناطق الأخرى تحت سيطرة الفصائل المدعومة من إيران وروسيا. ورغم عدم إعلان التقسيم رسمياً، إلا أنه يصبح أمراً واقعاً يستحيل تغييره.

• **سيناريو إعادة إنتاج نظام جديد:** وهو السيناريو الأقل احتمالاً، حيث تتمكن إحدى القوى المسيطرة من فرض هيمنتها على البلاد، سواء عبر القوة العسكرية أو من خلال تسوية سياسية تدعمها بعض القوى الدولية. غير أن تحقيق هذا السيناريو يتطلب

توافقاً دولياً غير متوفر حالياً، فضلاً عن أن جميع القوى الفاعلة تخشى من أن يؤدي وجود طرف مسيطر إلى تقليص نفوذها في سوريا.

في الختام، سوريا كأزمة مستدامة في السياسة الدولية، في ضوء ما سبق، يبدو أن سوريا قد تتحول إلى أزمة مستدامة، تشبه إلى حد كبير الوضع في الصومال، حيث تصبح الحرب حالة طبيعية، والتدخلات الخارجية جزءاً من المشهد اليومي. ومع غياب أي قوة قادرة على فرض تسوية شاملة، فإن الفوضى قد تستمر لعقود، فيما يدفع الشعب السوري وحده الثمن، بين النزوح، والانهيار الاقتصادي، وانعدام الأمن، في حين تبقى بلاده مجرد ساحة لصراعات لا نهاية لها. السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يمكن لسوريا أن تكسر هذه الدائرة، أم أنها ستظل نموذجاً لدولة فاشلة تعيش في ظل حروب لا تنتهي؟

٥- احتمالات تفكك سوريا بشكل نهائي

سوريا على حافة التفكك: نحو انهيار الدولة أم إعادة تشكيلها؟
إذا استمر المسار الحالي للصراع السوري دون أي تدخل حاسم لإيقافه أو إعادة توجيهه نحو تسوية سياسية شاملة، فإن السيناريو الأكثر خطورة لن يكون مجرد استمرار الفوضى، بل الانهيار الكامل لسوريا كدولة موحدة وتحولها إلى كيانات متناحرة، تحكمها مصالح فصائل محلية وأمراء حرب مدعومون من قوى إقليمية ودولية.

- انهيار الدولة المركزية: من دمشق إلى الهامش:
في هذا السيناريو، تصبح الحكومة المركزية في دمشق مجرد سلطة شكلية، أشبه بما كان عليه الحال في الصومال أو ليبيا، حيث تظل دمشق تمارس دوراً اسمياً كرأس للسلطة، لكنها تفتقر لأي سيطرة فعلية خارج حدود معينة، ربما لا تتجاوز العاصمة وبعض المناطق القريبة منها. وبذلك، يتحول النظام الجديد بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) إلى قوة قائمة على تحالفات محدودة، تعتمد على دعم تركي أو بعض الفصائل الإسلامية، لكنها عاجزة عن فرض سيادتها على كامل البلاد.

في الوقت نفسه، فإن هذه الحكومة الشكلية قد تستمر في الحصول على اعتراف دولي جزئي، لكن واقعياً، لن تكون قادرة على تقديم الخدمات الأساسية، أو ضمان الأمن، أو إعادة بناء مؤسسات الدولة، مما يجعل وجودها رمزياً أكثر من كونه فعلياً.

- تفكك سوريا إلى كيانات شبه مستقلة: سيناريو الدويلات
مع فقدان الحكومة المركزية لسلطتها، ستتشكل عدة مناطق نفوذ رئيسية، لكل منها قيادتها الخاصة وداعموها الخارجيون، مما قد يؤدي إلى تقسيم سوريا فعلياً، حتى وإن لم يُعلن ذلك رسمياً. وهذه الكيانات قد تتوزع على النحو التالي:

أ. الشمال الكوردي: حكم ذاتي برعاية أمريكية؟
تحتفظ القوات الكوردية بوجود قوي في شمال وشرق سوريا، حيث تدير مناطقها ككيان شبه مستقل منذ سنوات، معتمدةً على دعم الولايات المتحدة وبعض القوى

الغربية. ومع استمرار تراجع السلطة المركزية، قد يتجه الكورد إلى تعزيز استقلالهم الذاتي، وربما السعي نحو اعتراف دولي، خاصة إذا استطاعوا الحفاظ على استقرار مناطقهم وتقديم نموذج حكم ناجح مقارنة ببقية البلاد.

لكن هذا السيناريو سيواجه تحديات كبيرة، أبرزها معارضة تركيا التي تعتبر أي كيان كوردي تهديداً مباشراً لأمنها القومي. وبالتالي، قد يتعرض الشمال الكوردي لضغوط عسكرية وسياسية مستمرة، مما قد يجبره على البقاء في حالة توتر دائم، دون قدرة على تحقيق استقلال حقيقي.

ب. الوسط السني: معقل الجماعات الجهادية؟

مع سقوط نظام الأسد وهيمنة هيئة تحرير الشام على دمشق، قد تتحول المناطق الوسطى من سوريا إلى قاعدة للقوى الإسلامية المتشددة. هذا الواقع سيجعل من الصعب إقامة نظام حكم مدني حديث، بل قد يؤدي إلى إقامة نموذج حكم شبيه بأفغانستان في ظل طالبان، حيث يتم فرض قوانين الشريعة بصرامة، وتُمنع الحريات المدنية، ويتم التعامل مع المعارضين بالقوة.

في هذا السيناريو، ستكون العلاقة بين الحكومة المركزية في دمشق وهذه المناطق علاقة متوترة، وربما عدائية، حيث ستعتبر القوى الإسلامية أي محاولات لاستعادة السيطرة عليها حرباً ضد "الحكم الشرعي"، مما قد يُبقي البلاد في حالة حرب أهلية دائمة.

ج. الجنوب الدرزي: نحو ارتباط أكبر بإسرائيل؟

مع تعرض الدروز لضغوط عسكرية وسياسية متزايدة من قبل القوى الإسلامية، قد يجدون أنفسهم أمام خيار وحيد: طلب الدعم من إسرائيل، التي قد ترى فيهم حليفاً طبيعياً ضد الفصائل السنية المتشددة. هذا قد يؤدي إلى تعزيز الروابط بين الدروز وإسرائيل، وربما توفير حماية إسرائيلية مباشرة لمناطقهم، ما سيؤدي إلى تغيير جذري في التوازنات الإقليمية.

لكن في المقابل، هذا التحول سيجعل الدروز في مواجهة مع القوى الأخرى في سوريا، مما قد يعرضهم لضغوط شديدة من السلطة الجديدة وتركيا، الذين سيرون في أي تعاون مع إسرائيل خيانة تستوجب الرد.

د. الساحل السوري: الفوضى أم الهيمنة الإيرانية؟

مع المجازر التي تعرض لها العلويون بعد سقوط الأسد، وتحولهم إلى ضحية لتصفية الحسابات الطائفية، فإن الساحل السوري قد يجد نفسه أمام سيناريوهين محتملين:

- **سيناريو الفوضى:** حيث تتحول المنطقة إلى ساحة قتال بين الفصائل السنية المتشددة وبقايا الجماعات العلوية المسلحة، مما يؤدي إلى انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي.
- **سيناريو الهيمنة الإيرانية:** حيث تتدخل إيران مباشرةً لحماية ما تبقى من الموالين لها، وتحاول إعادة بناء قوة علوية مسلحة قادرة على الدفاع عن الساحل، مما قد يؤدي إلى تحويل المنطقة إلى قاعدة نفوذ إيرانية كاملة، مع وجود دائم للحرس الثوري وحزب الله.

- التداعيات الإقليمية والدولية: حرب مستمرة أم وساطة دولية؟:
إذا حدث هذا التفكك، فإن سوريا لن تصبح فقط دولة فاشلة، بل ستتحول إلى ساحة صراعات مستمرة بين القوى الإقليمية والدولية، حيث يسعى كل طرف إلى تأمين مصالحه ومنع منافسيه من تحقيق مكاسب استراتيجية.

- إيران وحزب الله سيحاولان تعزيز وجودهما العسكري في الساحل، مما قد يؤدي إلى مواجهات مباشرة مع إسرائيل.
- تركيا ستواصل عملياتها العسكرية ضد الكورد لمنع إقامة كيان مستقل، مما قد يؤدي إلى تصعيد واسع في الشمال.
- الولايات المتحدة ستبقى في مناطق النفط والغاز في الشرق، دون تدخل مباشر في حل الأزمة.
- روسيا قد تفقد نفوذها تدريجياً، لكنها ستظل داعماً لبعض الأطراف لضمان بقاء موطئ قدم لها في المنطقة.

- هل هناك فرصة لإنقاذ سوريا؟:
رغم كل هذه السيناريوهات القاتمة، لا يزال هناك احتمال ضئيل لإنقاذ سوريا من التفكك الكامل، لكنه يتطلب تحركات جذرية من الأطراف الفاعلة، مثل:

- إعادة بناء تحالف سياسي جديد يضم جميع المكونات السورية، بدلاً من السماح بإقصاء أي طرف، كما حدث مع الكورد أو العلويين.
- الضغط الدولي لفرض تسوية سياسية، تضمن نوعاً من التوازن بين الأطراف المختلفة، مع منح الأقاليم بعض الاستقلالية ضمن دولة اتحادية.
- إيجاد آلية لحل النزاعات الطائفية والعرقية، بدلاً من تركها تتفاقم لتتحول إلى مذابح دائمة.

في الختام، هل سوريا على طريق اللا رجعة؟، إذا لم يتم التعامل مع الأزمة السورية بمنطق جديد يضمن مشاركة الجميع، فإن البلاد قد تتجه نحو مرحلة تفكك نهائي، حيث تصبح الخريطة السياسية والميدانية الحالية أمراً واقعاً دائماً، وليس مجرد حالة مؤقتة. وفي ظل غياب رؤية واضحة للمستقبل، فإن سوريا قد لا تعود أبداً كما كانت، بل تتحول إلى كيانات مشوهة تحكمها المصالح الخارجية والنزاعات الداخلية، مما يجعل عودتها كدولة موحدة مجرد ذكرى من الماضي.

خاتمة: هل من مخرج لهذا السيناريو؟

رغم سوداوية هذا المشهد، إلا أن هناك عوامل قد تمنع سوريا من التحول إلى صومال جديد، أبرزها التدخلات الدولية الساعية للحفاظ على بعض مظاهر الدولة، إضافة إلى وجود قوى محلية لا تزال تؤمن بوحدة البلاد. ومع ذلك، فإن غياب أي مشروع

وطني جامع، واستمرار الانقسامات العميقة، يجعل من سيناريو الفوضى أكثر السيناريوهات ترجيحاً على المدى القريب، ما لم تحدث تسوية سياسية شاملة بدعم دولي وإقليمي حقيقي.

في ظل التعقيدات الحالية، يبدو أن الخروج من دوامة الفوضى يتطلب معجزة سياسية تجمع بين التوافق الداخلي والدعم الدولي. ومع أن سيناريو الصومله يظل احتمالاً قائماً، إلا أن هناك فرصاً ضئيلة لإعادة تشكيل الدولة، خاصة إذا تم التوصل إلى تسويات محلية بين الأطراف المتصارعة أو فرض حل دولي يمنع انهيار البلاد بشكل كامل. ومع ذلك، فإن استمرار الانقسامات والصراعات الطائفية والمناطقية سيجعل الطريق إلى الاستقرار طويلاً ومليئاً بالعقبات، مما يبقي مستقبل سوريا غامضاً وغير محسوم.

مع استمرار النزاع في سوريا، تتشابك عوامل متعددة تجعل من مستقبل البلاد رهينة لتوازنات دقيقة بين مشاريع التقسيم ومحاولات إعادة بناء الدولة. فمن جهة، فرضت الوقائع الميدانية واقعاً جديداً على الأرض، حيث أصبحت سوريا مقسمة فعلياً إلى كيانات متباينة، لكل منها قيادتها وتحالفاتها الداخلية والخارجية، مع اقتصاديات منفصلة ومرجعيات سياسية مختلفة. هذه الفجوة بين المكونات المتنازعة لا تقتصر فقط على التباين العسكري أو السياسي، بل تمتد إلى الهويات الثقافية والانتماءات الأيديولوجية، مما يعزز صعوبة إعادة التوحيد في المستقبل القريب.

وفي المقابل، لا تزال بعض القوى الإقليمية والدولية ترى في الحفاظ على كيان الدولة السورية الموحدة مصلحة استراتيجية، وإن كان ذلك بصيغ جديدة، مثل اللامركزية الموسعة أو حتى الفيدرالية. لكن هذه الرؤية تصطدم بواقع تآكل السلطة المركزية في دمشق، وعجز أي طرف عن فرض سيطرته الكاملة على البلاد. فحتى مع صعود هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، لا تزال مناطق واسعة خارج نطاق نفوذها، سواء في الشمال الكوردي أو الجنوب الدرزي أو حتى الساحل العلوي.

في ظل هذه المعادلة، يبقى نجاح أي سيناريو مستقبلي مرهوناً بمدى قدرة الفاعلين المحليين والدوليين على التوصل إلى تفاهمات حقيقية، تضمن مصالح جميع الأطراف وتمنع انزلاق البلاد نحو حالة من الفوضى الدائمة. لكن المشكلة الأساسية تكمن في أن هذه التفاهمات ليست فقط صعبة المنال، بل تبدو شبه مستحيلة في ظل استمرار المصالح المتضاربة، وعمق الجراح الطائفية والعرقية، والموروث الدموي الذي خلفته سنوات الحرب. فهل يكون الحل في تسوية سياسية تفرضها القوى الخارجية، أم أن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو استمرار التشرذم حتى إشعار آخر؟

ثانياً: مصير المعارضة السورية بعد سقوط الأسد: من الثورة إلى التهميش؟

بعد أكثر من ١٣ عاماً من الصراع السوري، شهدت البلاد تحولات دراماتيكية، حيث بدأ المشهد السياسي بمطالب شعبية للحرية والكرامة والديمقراطية، لكنه سرعان ما انزلق إلى دوامة الحرب والعسكرة والتدخلات الدولية. وخلال تلك السنوات، كانت المعارضة السورية هي الطرف الأساسي الذي حمل لواء الثورة، بدءاً من الحراك السلمي، مروراً بالعمل المسلح، وانتهاءً بالمفاوضات السياسية المدعومة دولياً. ومع سقوط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، ظن كثيرون أن المعارضة ستعود إلى الواجهة لتكون البديل السياسي الجديد، لكن الواقع كان أكثر تعقيداً مما توقعه البعض.

فبدلًا من أن تصبح المعارضة القوة الرئيسية في مرحلة ما بعد الأسد، وجدت نفسها مهمشة سياسياً وعسكرياً، مع فقدانها للشرعية الشعبية وتشرذمها إلى تيارات متناحرة، فضلاً عن تحول العديد من قادتها إلى أدوات بيد القوى الإقليمية والدولية. واليوم، تواجه المعارضة السورية سؤالاً مصيرياً: هل لا تزال تمتلك أي فرصة حقيقية للعب دور في مستقبل البلاد؟ أم أنها تحولت إلى مجرد ورقة تم استخدامها خلال الثورة ثم استُبعِدت في اللحظة الحاسمة؟

هذه التحولات لم تكن مفاجئة بالكامل، فقد تعرضت المعارضة منذ بدايات الثورة لضغوط هائلة، سواء من الداخل أو من الخارج. فمن ناحية، عانت من الانقسامات العميقة بين تياراتها المختلفة، التي امتدت من الإسلاميين إلى الليبراليين، ومن الفصائل المسلحة إلى السياسيين في المنفى. ومن ناحية أخرى، واجهت الضغوط الإقليمية والدولية، حيث أصبحت مرهونة بأجندات الدول التي دعمتها، مثل تركيا وقطر والسعودية والولايات المتحدة، والتي استخدمتها كورقة ضغط على النظام، لكنها لم تمنحها دعماً كافياً يمكنها من فرض مشروع سياسي موحد.

وفي الوقت الذي كانت فيه المعارضة مشغولة بالصراعات الداخلية والخارجية، ظهرت قوى جديدة على الأرض، مثل هيئة تحرير الشام بقيادة الجولاني، التي استطاعت فرض سيطرتها بالقوة وبمساندة قوى خفية، بينما بقيت المعارضة التقليدية عاجزة عن تقديم نموذج بديل للحكم. ومع سقوط الأسد، لم يكن هناك كيان سياسي معارض جاهز لتسلم السلطة، بل برزت الفوضى والتنافس على النفوذ بين الفصائل المسلحة، مما أدى إلى إقصاء المعارضة السياسية التقليدية بشكل شبه كامل عن المشهد.

لكن السؤال الأهم يبقى: هل انتهى دور المعارضة السورية بشكل نهائي؟ أم أن هناك فرصة لإعادة إنتاج نفسها في سياق سياسي جديد؟ هذا ما سنحاول استكشافه من خلال تحليل مصير المعارضة بعد سقوط الأسد، والعوامل التي أدت إلى تهميشها، وإمكانية إعادة إحيائها كقوة سياسية فاعلة في المستقبل.

إذاً، مع سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، وجدت المعارضة السورية نفسها أمام واقع جديد لم تكن مستعدة له. فبعد أكثر من عقد من الكفاح السياسي والعسكري، كانت تتطلع إلى الانتقال إلى مرحلة بناء نظام سياسي جديد، لكن صعود هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) حوّل المسار نحو واقع مختلف تماماً. فبدلاً من أن تقود المعارضة عملية إعادة تشكيل الدولة، وجدت نفسها مهمّشة سياسياً وعسكرياً، في ظل سيطرة القوى الجهادية على دمشق والعديد من المناطق السورية الأخرى.

هذا التهميش جاء نتيجة عدة عوامل، أبرزها افتقار المعارضة إلى رؤية موحدة، وانقسامها بين تيارات إسلامية وعلمانية، إضافة إلى الخلافات العميقة بين الفصائل المسلحة. كما لعبت التدخلات الإقليمية والدولية دوراً في إعادة تشكيل موازين القوى، حيث وجدت المعارضة نفسها بين ضغوط دولية لإبرام اتفاقات سياسية، وبين واقع جديد تفرضه القوى المسيطرة على الأرض.

اليوم، تواجه المعارضة تحدياً وجودياً؛ فإما أن تعيد تشكيل نفسها كلاعب سياسي قادر على التأثير، أو أن تتلاشى تدريجياً، لتتحول إلى جزء من الماضي الثوري لسوريا دون دور حقيقي في مستقبل البلاد.

لم يكن سقوط نظام بشار الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ انتصاراً للمعارضة السورية كما كانت تأمل، بل تحول إلى بداية مرحلة جديدة من الإقصاء والتهميش. فبعد أكثر من عقد من الثورة والنضال السياسي والمسلح، لم تنجح المعارضة في تثبيت نفسها كبديل حقيقي للنظام، بل وجدت نفسها أمام قوى جديدة أكثر تطرفاً، استطاعت السيطرة على المشهد السياسي والعسكري بسرعة، وأبرزها هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، الذي استغل الفراغ السياسي ليؤسس نظاماً خاصاً به قائماً على حكم إسلامي متشدد، أزاح المعارضة التقليدية من المشهد.

١- انقسامات المعارضة: من قوة سياسية إلى صراعات داخلية

إحدى أهم العوامل التي ساهمت في تراجع دور المعارضة بعد سقوط الأسد هو افتقارها إلى رؤية موحدة، حيث كانت دائماً تعاني من الانقسامات الداخلية والخلافات الأيديولوجية. فمنذ بداية الثورة عام ٢٠١١، انقسمت المعارضة بين تيارات إسلامية، وليبرالية، وقومية، ويسارية، ولم تتمكن من تقديم مشروع وطني جامع يمكن أن يكون بديلاً حقيقياً للنظام. هذه الانقسامات استمرت حتى بعد سقوط الأسد، حيث تنافست الفصائل على السلطة والمكاسب السياسية والعسكرية بدلاً من التركيز على إعادة بناء سوريا.

كما أن المعارضة عانت من ضعف القيادة المركزية، حيث لم تستطع تشكيل حكومة ظل قوية أو قيادة موحدة تستطيع أن تدير البلاد بعد انهيار النظام، ما جعلها عرضة للاستغلال من قبل الفاعلين الإقليميين والدوليين، الذين كانوا يدعمون أطرافاً متفرقة دون وجود استراتيجية واضحة لمستقبل سوريا.

عندما اندلعت الثورة السورية في مارس ٢٠١١، بدت المعارضة في ذلك الوقت موحدة إلى حدٍّ ما حول هدف مشترك، وهو إسقاط نظام بشار الأسد وإقامة نظام ديمقراطي بديل. لكن مع مرور السنوات، ومع دخول أطراف إقليمية ودولية على خط الأزمة، تحولت المعارضة من حركة وطنية جامعة إلى فسيفساء من القوى المتنافسة، ما أدى إلى انقسامات عميقة جعلت من المستحيل تقديم بديل سياسي موحد بعد سقوط الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤. هذه الانقسامات لم تكن مجرد اختلافات طبيعية في الرؤى السياسية، بل تحولت إلى صراعات داخلية حادة، وصلت في بعض الأحيان إلى حد المواجهات العسكرية المباشرة بين فصائل المعارضة نفسها.

- المعارضة السياسية في الخارج – من التمثيل إلى التهميش

منذ الأشهر الأولى للثورة، تم تشكيل عدة كيانات سياسية لتمثيل الحراك الشعبي، أبرزها المجلس الوطني السوري عام ٢٠١١، الذي كان يُنظر إليه كالمظلة الشرعية الأولى للمعارضة. لكن سرعان ما بدأ المجلس يعاني من صراعات داخلية بين التيارات الإسلامية والعلمانية والقومية، ما أدى إلى تراجع دوره. وفي ٢٠١٢، تم إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية كمحاولة لتجاوز انقسامات المجلس الوطني، لكنه وقع في نفس الفخ، حيث خضع للمحاصصة السياسية والتدخلات الخارجية، وأصبح أداة في يد القوى الإقليمية، خاصة تركيا وقطر والسعودية، التي استخدمت فصائل داخل الائتلاف لتحقيق مصالحها الخاصة.

مع استمرار الأزمة، تعرضت المعارضة السياسية في الخارج لهجمات شرسة من الداخل السوري، حيث اعتبرها كثير من السوريين منفصلة عن الواقع وغير قادرة على التأثير الفعلي في الداخل. هذا التآكل التدريجي لدورها جعلها تفقد الشرعية، ما دفع الدول الداعمة لها إلى تقليل دعمها، وأصبحت مجرد واجهة إعلامية دون تأثير حقيقي على مجريات الأحداث. وبعد سقوط الأسد، لم يكن لهذه المعارضة أي قدرة على تشكيل حكومة انتقالية أو قيادة المرحلة الجديدة، بل تم تهميشها تماماً، حيث فرضت الجماعات العسكرية في الداخل سيطرتها على المشهد.

- الفصائل العسكرية المعارضة – من الثورة إلى التنافس على السلطة

مع تحول الثورة من الطابع السلمي إلى الكفاح المسلح، ظهرت عشرات الفصائل العسكرية التي رفعت شعارات الثورة، لكنها سرعان ما دخلت في صراعات دموية فيما بينها، خاصة بعد تدخل القوى الإقليمية التي بدأت تدعم فصائل محددة وفقاً لأجنداتها الخاصة.

منذ البداية، كان هناك تباين كبير بين الفصائل من حيث الأيديولوجية والانتماء السياسي، حيث انقسمت إلى:

- فصائل إسلامية متشددة مثل جبهة النصرة (تحولت لاحقاً إلى هيئة تحرير الشام بقيادة الجولاني).

• فصائل إسلامية معتدلة مثل جيش الإسلام وفيلق الشام، والتي تلقت دعماً خليجياً وتركياً.
• فصائل ذات طابع وطني مثل الجيش السوري الحر، الذي مثل التيار الأكثر اعتدالاً لكنه تعرض للانهيار التدريجي بسبب نقص الدعم والتشرذم الداخلي.

ومع تعقد الصراع، تحولت هذه الفصائل من القتال ضد النظام إلى القتال ضد بعضها البعض، حيث سعت كل مجموعة إلى فرض سيطرتها على مناطق معينة، خاصة في الشمال السوري، مما أدى إلى حروب داخلية أضعفت المعارضة بشكل كبير. في النهاية، ومع سقوط الأسد، لم تكن هذه الفصائل قادرة على توحيد صفوفها لتشكيل حكومة جديدة، بل بقيت منقسمة وتتنافس فيما بينها، ما سهل صعود هيئة تحرير الشام إلى السلطة بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، الذي استفاد من هذا الانقسام لفرض نفوذه بالقوة.

- المعارضة الكوردية – بين الهوية الوطنية والمصالح الذاتية

على الرغم من أن الكورد كانوا جزءاً من الحراك المعارض، إلا أن علاقتهم بالمعارضة العربية كانت دائماً معقدة وحساسة، حيث اختلفت أولوياتهم بشكل كبير. فمنذ بداية الأزمة، تبنّى الكورد نهجاً مختلفاً، حيث لم يشاركوا بقوة في العمل المسلح ضد الأسد، بل ركزوا على بناء إدارة ذاتية في شمال شرق سوريا، بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وقوات سوريا الديمقراطية (SDF)، الأمر الذي أثار توترات مع المعارضة العربية نتيجة هرولة المعارضة العربية الإسلاموية خلف المشروع التركي ضد الكورد، التي رأت في هذا التوجه محاولة انفصالية.

وفي الوقت الذي كانت فيه المعارضة العربية تتصارع فيما بينها، تمكن الكورد من تعزيز سيطرتهم على مناطق واسعة، ما جعلهم قوة مستقلة عن بقية أطراف المعارضة. لكن بعد سقوط الأسد، تعرض الكورد لضغوط هائلة، خاصة بعد الاتفاق بين قائد (SDF) مظلوم عبدي والجولاني، الذي تم تحت رعاية أمريكية، لكنه انتهى بإقصاء الكورد من الدستور السوري الجديد، ما أعاد إشعال النزاع بينهم وبين القوى المسيطرة في دمشق.

- التدخلات الخارجية – عامل التفرقة والتشرذم

لا يمكن فهم انقسامات المعارضة السورية دون الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته الدول الإقليمية والدولية، التي دعمت فصائل وجماعات معينة، ليس من أجل تحقيق أهداف الثورة، بل لخدمة مصالحها الاستراتيجية.

• تركيا دعمت فصائل إسلامية وركزت على منع أي مشروع كوردي في الشمال.
• قطر والسعودية دخلتا في تنافس على النفوذ داخل المعارضة، مما أدى إلى انقسامات إضافية.
• الولايات المتحدة لم تقدم دعماً ثابتاً، بل تعاملت مع المعارضة وفقاً لحساباتها الخاصة في مواجهة روسيا وإيران.

• روسيا وإيران دعمتا الأسد بقوة، لكن بعد سقوطه، أصبحتا أكثر انخراطاً في ترتيبات ما بعد الأسد، على حساب المعارضة التقليدية.

هذه التدخلات جعلت من المستحيل على المعارضة بناء مشروع وطني مستقل، حيث باتت كل مجموعة تعمل وفقاً لأجندة مموليها، مما أدى إلى تفكيكها وإضعافها، وتحولها من قوة سياسية إلى مجموعات متنافسة على الدعم والنفوذ.

في الختام، هل فقدت المعارضة أي فرصة لاستعادة دورها؟

بعد سقوط الأسد، لم تكن المعارضة في وضع يسمح لها بقيادة المرحلة الانتقالية، بل وجدت نفسها مستبعدة من المشهد السياسي الجديد، خاصة بعد صعود الجولاني وهيئة تحرير الشام، التي فرضت سلطتها بالقوة. كما أن المعارضة السياسية التقليدية أصبحت فاقدة للشرعية والمصداقية، بسبب أخطائها السابقة وارتهانها للأجندات الخارجية.

لكن رغم هذا التراجع، يبقى السؤال: هل انتهى دور المعارضة تماماً؟ أم أن هناك فرصة لإعادة بناء نفسها ضمن مشروع سياسي جديد؟ الجواب يعتمد على قدرة المعارضة على تجاوز الانقسامات الداخلية، والابتعاد عن التبعية للخارج، والتركيز على مشروع وطني جامع. وإلا، فإنها ستبقى مجرد ظلٍّ باهتٍ لثورة كانت يوماً ما تحمل آمال التغيير، لكنها انتهت وسط صراعات داخلية جعلتها غير قادرة على التأثير في مستقبل سوريا بعد الأسد.

٢- صعود الجولاني وهيئة تحرير الشام: نهاية نفوذ المعارضة؟

مع سقوط الأسد، لم تكن المعارضة هي الطرف الذي ملأ الفراغ السياسي، بل كان الجولاني وتنظيمه الجهادي، الذي استطاع فرض سلطته بسرعة على دمشق والعديد من المدن السورية الأخرى، مستفيداً من التنظيم العسكري والانضباط الذي تتمتع به مجموعاته المسلحة. هذا الصعود المفاجئ لم يكن مجرد نتيجة لقوة عسكرية، بل أيضاً لغياب بديل سياسي قوي قادر على إدارة الدولة بعد انهيار النظام.

لقد تعامل الجولاني مع المعارضة بنفس الأسلوب الذي تعامل به النظام السوري معها في السابق، حيث بدأت حملات اعتقالات وتصفيات استهدفت القيادات السياسية والعسكرية المعارضة، وتم تفكيك الفصائل المسلحة التي لم تبايع سلطته. ولم تقتصر هذه العمليات على المعارضة المسلحة فقط، بل شملت أيضاً المعارضة السياسية في الخارج، حيث فقدت مؤسسات مثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والحكومة المؤقتة أي تأثير حقيقي داخل البلاد.

مع سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، وجدت المعارضة السورية نفسها في مرحلة مفصلية، حيث كانت تأمل أن تتولى السلطة أو تشارك على الأقل في مرحلة انتقالية تعيد ترتيب المشهد السياسي في البلاد. لكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً؛ فبدلاً من أن تكون المعارضة هي المستفيد الأول من سقوط النظام، وجدت نفسها في حالة من التهميش التام، بعد أن فرض أبو محمد الجولاني، زعيم هيئة تحرير الشام،

سيطرته على مناطق واسعة في الشمال السوري، وتحول إلى اللاعب الأساسي في مستقبل سوريا الجديد.

صعود الجولاني لم يكن مجرد تحول عسكري، بل كان نقلة استراتيجية أعادت تشكيل المعارضة، وقلبت الموازين داخل سوريا، حيث أصبح المشهد السياسي أكثر تعقيداً، مع انفراد هيئة تحرير الشام بالسلطة، وتراجع دور المعارضة التقليدية، التي باتت عاجزة عن منافسة نفوذ الجولاني. هذا التحول يثير تساؤلات كبيرة حول مستقبل المعارضة السورية، وما إذا كان هذا الصعود يعني نهاية نفوذها بالكامل، أم أنه مجرد مرحلة جديدة من الصراع الداخلي.

- كيف تمكّن الجولاني من السيطرة؟

صعود الجولاني وهيئة تحرير الشام لم يكن حدثاً مفاجئاً، بل كان نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية ساعدت في تعزيز نفوذه، وجعلت منه أقوى شخصية في سوريا بعد سقوط الأسد.

١- انهيار الفصائل المعارضة وتفككها

مع مرور السنوات، عانت الفصائل المعارضة من انقسامات حادة، سواء بسبب الخلافات الأيديولوجية أو نتيجة الصراع على النفوذ والدعم الخارجي. هذه الانقسامات جعلت معظم الفصائل غير قادرة على تقديم بديل موحد بعد سقوط الأسد، ما أعطى الجولاني فرصة لملء الفراغ السياسي والعسكري.

- جيش الإسلام، الذي كان قوة كبيرة في الغوطة الشرقية، فقد نفوذه بعد الضغوط العسكرية الروسية.
- الجيش السوري الحر، الذي كان يُعتبر المظلة الأولى للمعارضة المسلحة، تفكك بشكل كبير ولم يعد قادراً على منافسة القوى الجهادية.
- الفصائل المدعومة من تركيا مثل الجبهة الشامية وفيلق الشام، أصبحت أكثر تركيزاً على مصالحها الخاصة والسرقات والاغتيالات والاغتصابات، وانتجوا أسوأ المشاهد في الشمال السوري وخاصة في منطقة عفرين، ولم تستطع مواجهة تمدد هيئة تحرير الشام.

٢- تحالفات استراتيجية ذكية

لم يعتمد الجولاني على القوة العسكرية فقط، بل لعب لعبة سياسية معقدة، حيث استطاع إبرام تحالفات مع قوى إقليمية ودولية، مما أعطاه دعماً غير مباشر، وساعده على توسيع سيطرته.

- استطاع التقرب من الولايات المتحدة عبر تقديم نفسه كـ"شريك في الحرب ضد الإرهاب"، خاصة في مواجهة تنظيم داعش.
- أظهر مرونة سياسية تجاه تركيا، مما سمح له بالحصول على دعم غير مباشر من أنقرة، التي فضّلت التعامل معه بدلاً من مواجهة تصعيد جديد في الشمال السوري.

• استفاد من الفراغ الأمني في إدلب وشمال حلب بعد سقوط الأسد، حيث كان أول من فرض سيطرته على هذه المناطق، مما جعله القوة العسكرية الأكبر في سوريا.

٣- تقديم نفسه كبديل "معتدل" عن الفصائل الجهادية المتطرفة

على الرغم من أن هيئة تحرير الشام نشأت من جبهة النصرة، الفرع السوري لتنظيم القاعدة، إلا أن الجولاني نجح في إعادة تسويق نفسه على أنه قوة "معتدلة" مقارنة بالتنظيمات الأخرى مثل داعش.

• تخلى عن خطاب القاعدة التقليدي، وقدم نفسه كـ"مشروع وطني" يسعى لإدارة سوريا وليس فقط القتال.
• بدأ في تشكيل حكومة مدنية في إدلب، وأطلق مشاريع اقتصادية، مما عزز صورته كزعيم سياسي وليس مجرد قائد ميليشيا.
• قلل من الهجمات الإرهابية خارج سوريا، مما جعله أكثر قبولاً على الساحة الدولية.

- هل يعني صعود الجولاني نهاية نفوذ المعارضة التقليدية؟

١- تهميش المعارضة السياسية في الخارج:

بعد سقوط الأسد، كانت المعارضة السياسية المتمثلة في الائتلاف الوطني السوري تتوقع أن تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل الحكومة الانتقالية. لكن مع بروز الجولاني كـ"رجل سوريا الجديد"، تم إقصاء هذه المعارضة تماماً، حيث لم تعد تملك أي تأثير فعلي على الأرض.

• لم يكن للائتلاف الوطني أي وجود حقيقي داخل سوريا، فقد ظل في الخارج يعتمد على الدعم الغربي، لكنه لم يكن قادراً على فرض أي سلطة داخل البلاد.
• الدول الداعمة للمعارضة توقفت عن دعمها، حيث وجدت أن الجولاني أصبح أمراً واقعاً لا يمكن تجاهله.
• الشارع السوري فقد ثقته بالمعارضة التقليدية، خاصة بعد سنوات من الفشل والانقسامات.

٢- المعارضة المسلحة أصبحت ضعيفة ومنقسمة:

مع صعود هيئة تحرير الشام، أصبحت الفصائل المسلحة الأخرى عاجزة عن مواجهته، حيث تمكن الجولاني من تفكيك معظم هذه الفصائل أو إجبارها على التحالف معه.

• بعض الفصائل انضمت إلى حكمه، مثل أحرار الشام التي أصبحت تعمل تحت قيادة تحرير الشام.
• فصائل أخرى تم تفكيكها بالقوة، مثل جيش العزة وبعض بقايا الجيش الحر.
• المعارضة المدعومة من تركيا أصبحت محاصرة في مناطق صغيرة، ولم تعد قادرة على التأثير خارج مناطق نفوذها في عفرين وجرابلس.

٣- المجتمع الدولي بدأ يتعامل مع الجولاني كحاكم أمر واقع:
بسبب الفراغ السياسي بعد سقوط الأسد، وجدت القوى الدولية أنه من الأفضل التعامل مع الجولاني بدلاً من محاولة الإطاحة به.

- أمريكا لم تتخذ أي إجراءات جدية لإزاحته، رغم تصنيفه كإرهابي سابقاً.
- تركيا فضّلت التنسيق معه بدلاً من خلق مواجهة جديدة في الشمال السوري.
- روسيا وإيران ركزتا على قضايا أخرى، ولم تعتبرا الجولاني تهديداً مباشراً لمصالحهما.

في الختام، مع تمدد نفوذ الجولاني وهيئة تحرير الشام، أصبح من الواضح أن المعارضة التقليدية لم تعد قادرة على استعادة دورها. فمنذ سقوط الأسد، لم تستطع الفصائل السياسية والعسكرية تقديم أي مشروع بديل يُنافس مشروع الجولاني، الذي بات يحكم الشمال السوري بشكل شبه كامل.

لكن رغم هذا الواقع، فإن مستقبل سوريا ما زال غير محسوم، حيث يمكن أن تؤدي الضغوط الدولية، أو الصراعات الداخلية داخل هيئة تحرير الشام، إلى تحولات جديدة قد تعيد تشكيل المشهد من جديد. ومع ذلك، فإن المؤكد هو أن المعارضة السورية، كما عرفناها في بداية الثورة، قد أصبحت في مرحلة الاحتضار السياسي، ولم يعد لها نفوذ حقيقي في سوريا ما بعد الأسد.

رغم التهميش الواضح الذي تعانيه المعارضة السورية بعد سقوط الأسد، لا يمكن القول إن دورها قد انتهى تماماً. فالتجربة التاريخية تشير إلى أن القوى السياسية قد تمر بمرحلة ضعف، لكنها قد تستعيد تأثيرها إذا توفرت الظروف المناسبة. ومع تصاعد الأزمات الداخلية في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، واحتدام الصراعات بين القوى الإقليمية والدولية حول مستقبل سوريا، قد تجد المعارضة فرصة لإعادة ترتيب صفوفها وفرض نفسها كبديل سياسي، خاصة إذا تمكنت من تجاوز خلافاتها الداخلية.

إضافة إلى ذلك، فإن التدخلات الخارجية، سواء من قبل تركيا أو الدول الغربية، قد تلعب دوراً في إعادة إحياء المعارضة، خاصة إذا بدأت الدول الكبرى في التخلي عن دعم الجولاني لصالح قوى أكثر اعتدالاً يمكنها قيادة المرحلة القادمة. كما أن الفشل المتوقع لحكم هيئة تحرير الشام في تقديم نموذج إدارة مستقر وقابل للحياة قد يعيد طرح المعارضة كخيار بديل، شريطة أن تتمكن من توحيد رؤيتها السياسية والعسكرية، وهو تحدٍ لم تنجح في تحقيقه حتى الآن.

في النهاية، مستقبل المعارضة السورية سيظل مرتبطاً بالتحولات الإقليمية والدولية، فإما أن تبقى هامشية في المشهد السياسي الجديد، أو تنجح في العودة كفاعل رئيسي في سوريا ما بعد ٢٠٢٤، لكن ذلك سيتطلب تغييرات جذرية في أسلوبها التنظيمي واستراتيجياتها السياسية والعسكرية.

٣- الدور الإقليمي والدولي في تهميش المعارضة

منذ اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، شكلت المعارضة السورية أحد المحاور الأساسية في المشهد السياسي والعسكري، حيث كانت تمثل أملاً لكثيرين في إسقاط نظام الأسد وإقامة نظام ديمقراطي جديد. إلا أن تطورات الحرب، والتدخلات الإقليمية والدولية، وتغير أولويات الدول الكبرى، أدت إلى تحول المعارضة من قوة فاعلة تمتلك زمام المبادرة إلى طرف مهمّش تابع للأجندات الخارجية. واليوم، بعد سقوط الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ وصعود هيئة تحرير الشام بزعامة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، تبدو المعارضة السورية في وضع أكثر ضعفاً وهشاشة من أي وقت مضى، حيث باتت رهينة للمتغيرات الدولية والإقليمية التي فرضت عليها واقعاً جديداً يصعب تغييره.

منذ البداية، لم تكن المعارضة السورية كياناً موحداً، بل تشرذمت إلى تيارات سياسية وعسكرية متعددة، لكل منها داعموها وممولوها الخارجيون، ما جعلها عرضة للتجاذبات الدولية والإقليمية. فتركيا دعمت فصائل معينة تخدم مصالحها في الشمال، بينما كانت الدول الخليجية تموّل تيارات أخرى، في حين احتفظت الدول الغربية بعلاقات انتقائية مع بعض الفصائل دون غيرها. هذه التدخلات جعلت المعارضة تفقد استقلالية قرارها، وأصبحت مجرد أداة لتنفيذ سياسات الدول الداعمة، بدلاً من أن تكون قوة وطنية قادرة على فرض رؤيتها الخاصة لسوريا المستقبل.

بعد سقوط الأسد، لم يعد للمعارضة دور حقيقي في تقرير مستقبل البلاد، حيث فرضت القوى المسيطرة على الأرض واقعاً جديداً. الولايات المتحدة، التي كانت في مرحلة ما تدعم المعارضة، فضّلت الحفاظ على نفوذها من خلال قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بدلاً من المراهنة على قوى معارضة ضعيفة، بينما ركزت روسيا وإيران على دعم القوى التي تمنع انهيار النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو ما جعل المعارضة تقف على الهامش بلا تأثير فعلي.

كما أن إسرائيل دخلت على خط إعادة تشكيل الواقع السوري، خاصة في الجنوب، حيث دفعت التطورات الأخيرة بالدروز إلى البحث عن الحماية الإسرائيلية، ما أعاد خلط الأوراق الإقليمية وقلل من أهمية المعارضة في رسم مستقبل تلك المناطق. في المقابل، تركيا، التي كانت تعتبر الراعي الإقليمي الأهم للمعارضة، أصبحت أكثر انشغالاً بمصالحها الخاصة، وبدأت في التفاوض مع القوى الجديدة، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، لضمان حماية حدودها، ما جعل الفصائل المدعومة من أنقرة تعاني من فقدان الأهمية الاستراتيجية.

في ظل هذه المتغيرات، باتت المعارضة السورية في موقف لا تحسد عليه، حيث أصبحت مجرد طرف هامشي في معادلة التقسيم التي ترسمها القوى الدولية، بعد أن كانت في الماضي تحلم بأن تكون البديل السياسي لنظام الأسد. فهل تبقى المعارضة مجرد أداة بيد الدول الإقليمية؟ أم أن انهيار تجربة الجولاني في الحكم قد يمنحها فرصة للعودة إلى الساحة من جديد؟

لعبت القوى الدولية والإقليمية دوراً رئيسياً في إضعاف المعارضة بعد سقوط الأسد، حيث تغيرت أولويات العديد من الدول التي كانت تدعمها سابقاً. فبعد أن كان الهدف هو إسقاط النظام، أصبح التركيز الآن على إدارة الفوضى ومنع انهيار الدولة بالكامل، وهو ما جعل الدول الداعمة مثل تركيا، الولايات المتحدة، ودول الخليج تعيد حساباتها.

- الولايات المتحدة، التي دعمت فصائل المعارضة لفترة طويلة، لم تتخذ موقفاً حاسماً تجاه صعود هيئة تحرير الشام، وبدلاً من ذلك، اكتفت بدعم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في الشمال الشرقي، متجاهلة المعارضة التقليدية التي أصبحت بلا غطاء دولي فعّال.
- تركيا، التي كانت لاعباً أساسياً في دعم المعارضة المسلحة، تحولت نحو سياسات براغماتية، حيث بدأت في التفاوض مع الجولاني لضمان مصالحها الأمنية، خاصة في الشمال السوري، ولم تعد ترى في المعارضة السورية حليفاً موثوقاً يمكن الاعتماد عليه في المرحلة المقبلة.
- روسيا وإيران، رغم خسارتهما السيطرة على دمشق، لا تزالان تلعبان دوراً في تحجيم المعارضة، من خلال دعم قوى محلية بديلة أو تعزيز نفوذ بعض الفصائل التي تتماشى مع مصالحهما.

٤- المعارضة في الداخل والخارج: فقدان التأثير السياسي

مع تصاعد نفوذ الجولاني، أصبحت المعارضة في الداخل السوري تواجه واقعاً مختلفاً تماماً. لم يعد بإمكانها تنظيم احتجاجات أو تشكيل حكومة بديلة، بل أصبحت مطاردة ومهمشة، حيث يتم التعامل معها كـ"خونة" أو "عملاء للخارج" من قبل السلطة الجديدة في دمشق.

أما المعارضة الخارجية، التي كانت تُمثّل في مؤسسات مثل الائتلاف الوطني والحكومة المؤقتة، فقد فقدت شرعيتها بالكامل داخل سوريا، وأصبحت معزولة حتى عن بعض داعميها السابقين. فبعد سقوط الأسد، لم تعد هذه الجهات تمتلك أي نفوذ ميداني، ولم تستطع تقديم رؤية سياسية واضحة لكيفية التعامل مع الوضع الجديد، مما جعلها خارج الحسابات في المفاوضات الإقليمية والدولية حول مستقبل سوريا.

على مدار أكثر من عقد من الزمن، لعبت المعارضة السورية، سواء في الداخل أو الخارج، دوراً محورياً في مواجهة نظام الأسد ومحاولة تشكيل بديل سياسي قادر على قيادة البلاد نحو مرحلة جديدة. ومع سقوط الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، كان يُفترض أن تكون المعارضة في موقع يسمح لها بإعادة ترتيب أوراقها وفرض نفسها كطرف أساسي في مستقبل سوريا. ولكن الواقع كان مختلفاً تماماً، حيث وجدت المعارضة نفسها أكثر ضعفاً وتفككاً من أي وقت مضى، مع غياب النفوذ السياسي، وتراجع الدعم الدولي، وصعود قوى جديدة أزاحتها تماماً من المشهد.

أولاً: المعارضة في الداخل – تشرذم وعزلة:

في الداخل السوري، واجهت المعارضة المسلحة تحديات متزايدة بعد انهيار النظام، حيث تحولت الفصائل التي كانت تقاتل الأسد إلى قوى متناحرة تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة، بدلاً من أن تتوحد خلف مشروع سياسي جامع. ومع سيطرة هيئة تحرير الشام على دمشق وصعود الجولاني إلى السلطة، وجدت المعارضة في الداخل نفسها بين خيارين أحلاهما مر: إما الخضوع لحكم الجولاني والدخول في تسويات معه، أو الاستمرار في القتال ضمن حروب داخلية لا نهاية لها.

النتيجة كانت أن العديد من الفصائل المعارضة تفككت أو اندمجت ضمن مشاريع أخرى، بينما بقيت شخصيات المعارضة السياسية، التي كانت تدير المفاوضات من الداخل، خارج أي معادلة حقيقية للتأثير، حيث لم يكن لها ظهير عسكري قوي يمكن أن يدعم مطالبها السياسية.

ثانياً: المعارضة في الخارج – التهميش وفقدان الشرعية:

أما المعارضة السورية في الخارج، والتي كانت لسنوات تحاول تمثيل الثورة في المحافل الدولية، فقد فقدت تأثيرها بشكل شبه كامل بعد سقوط الأسد. فمنذ البداية، كانت هذه المعارضة تعتمد على الدعم الخارجي أكثر من امتلاك قاعدة داخلية قوية، وعندما تغيرت المصالح الدولية، لم يعد لهذه المعارضة أي دور حقيقي.

فقدت الائتلافات السياسية، مثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، مصداقيتها بعد أن أصبحت مجرد منصات شكلية تخدم الأجندات الإقليمية أكثر من كونها ممثلاً حقيقياً للسوريين. كما أن الدول الكبرى، التي كانت تدعم هذه المعارضة سابقاً، وجدت أن التعامل مع القوى الفاعلة على الأرض (مثل هيئة تحرير الشام، وقسد، وحتى بقايا النظام السابق) أكثر واقعية من الاعتماد على شخصيات تقيم في العواصم الغربية وليس لها نفوذ حقيقي داخل سوريا.

ثالثاً: غياب المشروع السياسي الموحّد:

من أكبر الإشكاليات التي واجهتها المعارضة، سواء في الداخل أو الخارج، هو عدم قدرتها على تقديم رؤية موحّدة لمستقبل سوريا. فبدلاً من بناء مشروع سياسي متماسك، انشغلت المعارضة بالخلافات الداخلية، والانقسامات الأيديولوجية، والصراعات على المناصب، ما جعلها تبدو عاجزة عن قيادة المرحلة الجديدة بعد سقوط الأسد.

كما أن المعارضة فشلت في إعادة تموضع نفسها بعد صعود الجولاني، حيث لم تستطع أن تقدم بديلاً سياسياً واضحاً يحظى بدعم دولي وإقليمي. وبذلك، أصبحت خارج أي مفاوضات حقيقية حول مستقبل البلاد، وأصبح مصير سوريا يُقرَّر بين القوى العسكرية على الأرض، والدول الكبرى التي تتقاسم النفوذ، في غياب تام لأي تمثيل سياسي معارض مؤثر.

نهاية المعارضة كما نعرفها؟

مع هذا الواقع الجديد، يبدو أن المعارضة السورية، كما كانت تُعرف سابقاً، قد انتهت تماماً، أو على الأقل تحولت إلى كيان رمزي بلا تأثير حقيقي. فقدانها القدرة على فرض

نفسها كبديل، وضعف مشروعها السياسي، وغياب الدعم الدولي، جعلها خارج معادلة الحكم والصراع في سوريا.

ولكن هل يعني ذلك أن المعارضة انتهت تماماً؟ أم أن مرحلة جديدة من العمل السياسي قد تنشأ من رحم هذه التحولات؟ ربما يكون المشهد الحالي قاتماً، لكن مع استمرار الفوضى في سوريا، قد تظهر فرص جديدة لإعادة بناء معارضة أكثر قوة وارتباطاً بالداخل، إذا استطاعت تجاوز أخطائها السابقة واستعادة ثقة السوريين.

٥- هل هناك فرصة لعودة المعارضة إلى المشهد؟

رغم حالة التهميش التي تعيشها المعارضة، إلا أن إمكانية عودتها إلى المشهد ليست مستحيلة. فهناك عدة عوامل قد تساعدها على استعادة بعض النفوذ، منها:

- إمكانية تصاعد الخلافات داخل هيئة تحرير الشام، حيث إن حكم الجولاني قائم على تحالفات هشة قد تنهار إذا حدثت انشقاقات أو صراعات داخلية، مما قد يفتح المجال أمام المعارضة لاستعادة بعض النفوذ.
- التغيرات في المواقف الدولية، حيث قد تؤدي التحولات السياسية في واشنطن أو أنقرة أو العواصم الأوروبية إلى إعادة دعم بعض الفصائل المعارضة إذا رأت القوى الكبرى أن الجولاني يمثل تهديداً طويل الأمد لمصالحها.
- عودة الحراك الشعبي في الداخل، ففي حال تفاقمت الأزمة الاقتصادية أو زادت الممارسات القمعية لسلطة الجولاني، قد ينشأ تمرد داخلي يعطي المعارضة فرصة جديدة للظهور كبديل سياسي.

الخاتمة: هل انتهت المعارضة السورية؟

بعد سقوط الأسد، لم تتمكن المعارضة من استثمار هذه اللحظة التاريخية لصالحها، بل وجدت نفسها مهمشة بالكامل أمام صعود قوى أكثر تطرفاً وأكثر تنظيماً. وبينما كان يفترض أن تكون في موقع القيادة لإعادة بناء سوريا، أصبحت خارج المعادلة السياسية والعسكرية، بين مطارد في الداخل ومعزول في الخارج.

ومع ذلك، فإن المستقبل ليس محسوماً بعد، فكما شهدت سوريا تحولات غير متوقعة خلال العقد الماضي، قد تحدث متغيرات جديدة تعيد تشكيل موازين القوى. لكن حتى ذلك الحين، فإن المعارضة السورية، كما عرفناها خلال الثورة، لم تعد لاعباً رئيسياً في المشهد السوري الجديد، وبات عليها إما أن تعيد تشكيل نفسها بمشروع أكثر وضوحاً وفاعلية، أو أن تبقى جزءاً من الماضي الذي طوته الحرب.

ثالثاً: هل انتهت الثورة السورية أم دخلت مرحلة جديدة من الحروب الداخلية؟

بعد أكثر من ١٣ عاماً على انطلاقتها، لم تعد الثورة السورية كما كانت في بداياتها عام ٢٠١١، حيث تحولت من حركة احتجاجية واسعة تهدف إلى إسقاط النظام وتحقيق الحرية والديمقراطية، إلى صراعات عسكرية وسياسية متشابكة، تداخلت فيها الأجندات الإقليمية والدولية، وتبدلت فيها الأطراف الفاعلة بشكل جذري.

اليوم، وبعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، لم يتحقق الاستقرار الذي كان البعض يأمل فيه، بل دخلت سوريا مرحلة أكثر تعقيداً، حيث لم يعد الصراع بين المعارضة والنظام، بل أصبح بين قوى متعددة، بعضها كان جزءاً من الثورة نفسها، وبعضها جاء كفاعل جديد يسعى للهيمنة على البلاد. فهل يمكن القول إن الثورة السورية قد انتهت؟ أم أنها دخلت مرحلة جديدة من الحروب الداخلية التي ستعيد تشكيل مستقبل سوريا؟

لم تكن الثورة السورية مجرد احتجاجات شعبية ضد نظام حكم استبدادي، بل كانت واحدة من أكبر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة. فمنذ اندلاعها عام ٢٠١١، مرت الثورة بمراحل متعددة، بدءاً من المظاهرات السلمية، مروراً بالتمرد المسلح، ثم الصراعات الإقليمية والدولية التي جعلت سوريا ساحة لحروب الوكالة. واليوم، وبعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، يواجه السوريون سؤالاً جوهرياً: هل انتهت الثورة السورية بالفعل؟ أم أنها تحولت إلى صراعات جديدة لا تقل تعقيداً عن المرحلة السابقة؟

عند سقوط نظام الأسد، كان من المتوقع أن تدخل سوريا مرحلة انتقالية نحو الاستقرار، لكن الواقع كان أكثر اضطراباً. فبدلاً من توحيد القوى الثورية لإنشاء حكومة جديدة، انزلقت البلاد في حالة من الفوضى السياسية والعسكرية، حيث تنافست الفصائل المختلفة على النفوذ، في ظل غياب سلطة مركزية قوية.

هيئة تحرير الشام بقيادة أبو محمد الجولاني سارعت لفرض سيطرتها على دمشق، لكنها لم تلقَ إجماعاً وطنياً، إذ واجهت معارضة من قوى إسلامية أخرى، إضافة إلى الفصائل المعتدلة التي كانت جزءاً من المعارضة. وفي الوقت ذاته، استغلت القوى الكوردية الفراغ السياسي لتعزيز حكمها الذاتي في الشمال الشرقي، بينما دعمت بعض العشائر العربية مشاريع حكم محلية مستقلة، ما زاد من تعقيد المشهد السياسي.

مع تفكك السلطة المركزية، لم تعد الثورة السورية قادرة على تقديم مشروع سياسي موحد، بل انقسمت إلى تيارات متباينة، كل منها يحمل رؤيته الخاصة لمستقبل البلاد. فهناك قوى إسلامية تسعى لإقامة دولة ذات طابع ديني، وأخرى تدعو إلى نظام ديمقراطي

تعددي، بينما تتجه بعض المناطق إلى الحكم الذاتي أو حتى التحالف مع قوى خارجية لضمان بقائها.

هذه الانقسامات أدت إلى اندلاع مواجهات بين الفصائل نفسها، حيث لم يعد الصراع يتمحور حول إسقاط النظام بقدر ما أصبح صراعاً على من سيحكم سوريا بعد الأسد. هذا الأمر فتح الباب أمام تدخلات إقليمية جديدة، حيث دعمت بعض الدول أطرافاً معينة لتعزيز نفوذها، بينما تدخلت أخرى لفرض مصالحها الاستراتيجية في البلاد.

من الناحية التقليدية، الثورة تعني تغيير النظام السياسي جذرياً، لكن في الحالة السورية، لم يؤدِّ سقوط الأسد إلى تحقيق أهداف الثورة الأصلية، بل أدخل البلاد في مرحلة جديدة من الصراعات الداخلية. وهذا يثير تساؤلاً مهماً: هل ما يحدث الآن هو استمرار للثورة في شكل جديد؟ أم أنه إعلان غير رسمي لنهايتها؟

إذا اعتبرنا أن الثورة كانت تهدف إلى الحرية، الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، فإن الوضع الحالي لا يعكس أيّاً من هذه الأهداف، بل يشير إلى مرحلة تفكك وانقسام. لكن إذا رأينا الثورة كحركة تاريخية طويلة المدى، فقد تكون هذه المرحلة مجرد محطة في مسار طويل سيفرض في النهاية نظاماً سياسياً جديداً، حتى لو استغرق ذلك سنوات أخرى من الصراع.

الخلاصة، سوريا بين الثورة والحروب الأهلية، ما يحدث اليوم في سوريا ليس مجرد انتهاء لمرحلة وبدء أخرى، بل هو إعادة تشكيل كاملة للواقع السياسي والعسكري. فالثورة لم تحقق أهدافها بالكامل، لكنها لم تمت أيضاً، بل تحولت إلى نزاعات داخلية معقدة قد تؤدي إما إلى صعود قوى جديدة تعيد إحياء المشروع الثوري، أو إلى تفكك البلاد نهائياً إلى كيانات متصارعة.

ما هو مؤكد أن سوريا لن تعود إلى ما كانت عليه قبل ٢٠١١، فالثورة، سواء استمرت أم دخلت في سبات مؤقت، قد غيرت شكل البلاد إلى الأبد، ويبقى السؤال الأساسي: هل ستتمكن القوى الثورية من تجاوز خلافاتها وإعادة بناء مشروع سياسي جامع، أم أن سوريا ستظل غارقة في دوامة من الحروب الداخلية التي لا نهاية لها؟

١- من مواجهة النظام إلى الحروب بين الفصائل:

عندما انطلقت الثورة السورية، كان الهدف الأساسي للقوى المشاركة فيها هو إسقاط نظام الأسد، ولكن مع مرور الوقت، ونتيجة تعقيدات المشهد السياسي والعسكري، لم تعد القضية مجرد صراع بين نظام ومعارضة، بل أصبحت حرباً بين عدة أطراف لكل منها أجندته الخاصة.

بعد سقوط الأسد، لم تتوحد الفصائل التي قاتلت ضد النظام، بل بدأت في التنافس على السلطة والنفوذ، مما أدى إلى انفجار الصراعات الداخلية بين مختلف الجماعات المسلحة، وعلى رأسها:

• هيئة تحرير الشام بقيادة الجولاني، التي سعت إلى فرض سيطرتها على دمشق وأجزاء واسعة من البلاد، مستخدمة القوة لإقصاء باقي الفصائل.
• الفصائل الإسلامية الأخرى مثل أحرار الشام وجيش الإسلام، التي دخلت في صدام مباشر مع الجولاني بعد أن وجدت نفسها مهددة بالإقصاء.
• قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي تسيطر على مناطق واسعة في الشمال الشرقي وتواجه تحديات كبيرة من تركيا، ومن القوى العربية المحلية التي ترفض هيمنتها.
• الميليشيات المدعومة من إيران وروسيا، التي رغم سقوط الأسد، لا تزال تحاول الحفاظ على موطئ قدم لها داخل سوريا، مما يفتح الباب أمام جولات جديدة من الصراع.

بالتالي، يمكن القول إن الصراع لم ينتهِ بسقوط الأسد، بل أخذ أشكالاً جديدة، حيث لم تعد الثورة موحدة، بل تحولت إلى حرب داخلية بين الفصائل التي كانت بالأمس تقاتل في خندق واحد.

٢- فقدان الهوية السياسية للثورة:

منذ اندلاع الثورة السورية في عام ٢٠١١، كانت الحركات الشعبية التي خرجت من أحياء درعا وحلب ودمشق تهدف إلى تحقيق مطالب واسعة من الحرية، والعدالة، والديمقراطية، حيث شكلت رياح الربيع العربي فرصة تاريخية لشعب كان يعيش تحت نير النظام الاستبدادي لعقود. في البداية، كانت الثورة السورية تمثل تطلعاً جماعياً لمجتمع بأسره لتمهيد الطريق لمستقبل سياسي جديد يتسم بالشفافية والحريات الأساسية، بعيداً عن القمع واحتكار السلطة. لكن، مع مرور الوقت وتطور الصراع، بدأت الثورة تفقد أهدافها الأساسية وتنحرف عن مسارها، ليطرح سؤالاً حاسماً: هل فقدت الثورة السورية هويتها السياسية؟

- من حراك شعبي إلى صراع مسلح متعدد الجبهات: كان الحراك الشعبي في بداياته يمثل مطالباً شعبية عارمة ضد فساد النظام واستبداده، إلا أن تحوّل الحراك إلى صراع مسلح بعد أشهر قليلة من بداية الاحتجاجات بسبب قمع النظام العنيف، قد شكّل أول نقطة تحول جذرية في هوية الثورة. كان من المتوقع أن تكون الانتفاضة السورية لحظة فارقة لتأسيس دولة ديمقراطية جديدة، ولكن سرعان ما بدأ النزاع يدخل في دوامة من التشظي والتقسيم، حيث تزايدت الانقسامات الداخلية بين القوى الثورية، وأصبح الصراع بين المعارضة والنظام مجرد جزء من مشهد أكبر وأعقد يشمل تدخلات إقليمية ودولية مختلفة.

إن تحول الثورة إلى صراعات داخلية بين الفصائل المعارضة التي تباينت أهدافها وتوجهاتها بشكل غير مسبوق، كان له دور كبير في تراجع الهوية السياسية الثورية. فبينما كانت الثورة في البداية تمثل حركة موحدة ضد النظام، أصبحت مع مرور الوقت مجموعة من الفصائل المسلحة التي تتنافس على السلطة والنفوذ، مما أدى إلى تراجع

الأهداف المشتركة لصالح أجندات ضيقة تخدم مصالح معينة. كما أن ضعف القيادة السياسية الموحدة قد جعل من الصعب على الثوار بلورة رؤية واضحة للمستقبل، مما انعكس سلباً على توجهاتهم السياسية.

- التدخلات الإقليمية والدولية: مزيد من التشتت والضياع: تدخل القوى الإقليمية والدولية بشكل مكثف في الشؤون السورية ساهم بشكل كبير في تعميق حالة التشظي السياسي التي أصابت الثورة. فمن جهة، دعمت دول غربية وعدد من الدول العربية المعارضة السياسية والعسكرية للنظام، ومن جهة أخرى، تدخلت روسيا وإيران لدعم النظام السوري. هذا التدخل الأجنبي زاد من تهميش المطالب الوطنية التي كانت قد بدأت بها الثورة، وبدأت القوى الخارجية في فرض شروطها على الأطراف المختلفة بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية.

كما أن التوترات بين القوى الإقليمية الكبرى، مثل تركيا وأكراد سوريا، بالإضافة إلى التنافس بين الفصائل المسلحة على النفوذ، خلقت علاقات غير متجانسة داخل المعارضة نفسها. فعلى سبيل المثال، برزت في السنوات الأخيرة أطروحات الانفصال الكوردي، بينما تمسك البعض الآخر بمفهوم سوريا الموحدة. هذه الانقسامات السياسية والإيديولوجية بين الفصائل المعارضة جعلت الثورة السورية تتحول إلى ساحة لصراعات بالوكالة أكثر منها حركة تحرر وطنية موحدة.

- التحديات التي تواجه إعادة تعريف الهوية السياسية للثورة: فقدان الهوية السياسية للثورة السورية يرتبط بشكل مباشر بالعوامل التي دفعتها إلى التشظي والانقسامات الداخلية. فالخيارات السياسية المتنوعة بين الفصائل المختلفة والتمويلات الخارجية التي تلقت معظمها أطراف بعينها، أوجدت واقعاً لا يستطيع فيه أي طرف أن يتحدث باسم الشعب السوري ككل. بدلاً من أن تكون الثورة أداة لتحقيق العدالة والمساواة، أصبحت الأجندات المتضاربة حجر عثرة أمام تحقيق تلك الأهداف، وأدى ذلك إلى عدم وضوح الرؤية حول المستقبل السياسي للبلاد.

ومع استئثار بعض القوى السياسية، مثل الجولاني في الشمال السوري، بمساحات نفوذ كبيرة، وكذلك توسع الهيمنة العسكرية لبعض القوى الكوردية في شمال شرق البلاد، فإن الحركات الثورية التي كانت ترفع شعارات الحرية والمساواة والديمقراطية قد وجدت نفسها في مأزق حقيقي. فقد تحول الحديث عن مستقبل سوريا إلى صراع على النفوذ بين قوى محلية ودولية، بينما كان الشعب السوري يتراجع في أولوياته السياسية والاجتماعية.

خلاصة، إن فقدان الهوية السياسية للثورة السورية ليس مجرد تداعيات داخلية، بل هو نتيجة لتشابك العديد من العوامل المحلية والدولية التي أدت إلى تغييب الأهداف الأساسية التي انطلقت من أجلها الثورة في بداياتها. وبينما تتواصل الصراعات على الأرض ويستمر التدخل الأجنبي، فإن الثورة السورية تواجه تحديات حقيقية في إعادة توحيد

رؤيتها السياسية بعيداً عن التوترات الإقليمية والدولية. ومع استمرار هذه المعادلة، يبقى التساؤل الأهم: هل يمكن إعادة إحياء الهوية السياسية للثورة، أم أن سوريا ستظل غارقة في دوامة من الحروب الداخلية التي ستغير شكلها للأبد؟

إحدى أبرز التحديات التي تواجه الثورة السورية اليوم هي غياب رؤية سياسية موحدة. ففي السنوات الأولى، كان هناك خطاب واضح يتمثل في إسقاط النظام وبناء دولة ديمقراطية، لكن مع مرور الوقت، ومع تزايد التدخلات الخارجية، بدأت الثورة تفقد إطارها السياسي، وتحولت إلى صراع عسكري خالص، تتحكم فيه الحسابات الإقليمية والدولية.

- المعارضة السياسية التقليدية، مثل الائتلاف الوطني السوري، أصبحت مهمشة بالكامل، ولم تعد تملك أي تأثير فعلي على الأرض.
- القوى الإسلامية المتشددة، مثل هيئة تحرير الشام، هيمنت على المشهد العسكري، لكنها تفتقر إلى الشرعية السياسية والدولية، مما يجعل مشروعها غير قابل للاستمرار على المدى الطويل.
- اللاعبون الدوليون مثل تركيا والولايات المتحدة وروسيا، باتوا هم من يحددون ملامح المستقبل السوري، وليس السوريون أنفسهم، مما جعل الثورة تفقد استقلاليتها كحركة وطنية.

بهذا المعنى، يمكن القول إن الثورة السورية لم تعد تمتلك هوية سياسية واضحة، بل أصبحت ساحة لحروب الوكالة وصراعات النفوذ بين أطراف متعددة، مما يعقد أي إمكانية لتحقيق أهدافها الأصلية.

٣- هل هناك فرصة لبعث روح الثورة من جديد؟:

رغم هذه التحديات، لا يزال هناك سؤال مهم: هل انتهت الثورة السورية تماماً، أم أنها قد تعود بشكل مختلف في المستقبل؟

هناك عدة عوامل قد تجعل الثورة تعود بروح جديدة، منها:

- **تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية:** رغم التغيرات السياسية، لا تزال الأزمة الاقتصادية في سوريا تتفاقم، ومع استمرار الفساد وسوء الإدارة، قد تتجدد الاحتجاجات الشعبية، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام أو قوات قسد.
- **الخلافات بين الفصائل المسلحة:** إذا استمرت الصراعات الداخلية بين الفصائل، فقد يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل التحالفات، وربما ظهور قوى جديدة تحمل خطاباً سياسياً يعيد إحياء مطالب الثورة.
- **الضغوط الدولية:** مع تغير السياسات الدولية والإقليمية، قد تجد بعض القوى الداعمة للمعارضة فرصة لإعادة ترتيب المشهد السوري، مما قد يفتح المجال أمام بروز قوى سياسية جديدة تمثل امتداداً للثورة بطريقة أكثر نضجاً.

لكن في المقابل، هناك تحديات كبيرة تواجه أي محاولة لإحياء الثورة، أهمها:

- سيطرة الجولاني والفصائل المسلحة الأخرى، مما يجعل من الصعب تنظيم أي حراك سياسي مستقل.
- الإحباط الشعبي، حيث بات السوريون مرهقين من الحرب والدمار، ولم يعودوا يثقون بسهولة بأي حركة سياسية جديدة.
- غياب الدعم الدولي، حيث لم يعد المجتمع الدولي يعطي الأولوية للقضية السورية كما كان في السنوات الأولى من الثورة.

الخاتمة: بين الثورة والحرب الأهلية المستمرة

إذن، هل انتهت الثورة السورية؟ الإجابة ليست بسيطة. من الناحية الرمزية، الثورة لم تنتهِ تماماً، لأن مطالب الحرية والعدالة والديمقراطية لا تزال قائمة، وهي ذاتها المطالب التي دفعت السوريين إلى الاحتجاج قبل أكثر من عقد. لكن من الناحية الواقعية، فإن الثورة بصيغتها الأولى قد انتهت، وتحولت إلى صراعات داخلية وحروب أهلية، أفرغت المشروع الثوري من مضمونه.

ما يحدث اليوم في سوريا ليس ثورة ضد نظام ديكتاتوري، بل هو صراع معقد بين قوى مسلحة، بعضها كان جزءاً من الثورة، وبعضها استغل الفوضى لتحقيق أهدافه الخاصة. ورغم أن النظام قد سقط، إلا أن أحلام السوريين بالحرية والديمقراطية لا تزال بعيدة عن التحقق، وهو ما يجعل مستقبل البلاد مفتوحاً على مزيد من الفوضى والصراعات، بدلاً من بناء الدولة التي كان يحلم بها الثوار الأوائل.

بعد أكثر من عقد من الزمن على انطلاق الثورة السورية، يبدو أن سوريا اليوم ليست فقط على مفترق طرق، بل إنها تقف على حافة الدمار المستمر الذي حولها إلى ساحة مفتوحة للصراعات الداخلية والإقليمية والدولية. فمن الحركة الثورية التي كانت تطمح لتحقيق الحرية وال ديمقراطية، إلى واقع اليوم حيث تحولت الثورة إلى حرب أهلية مستمرة بين قوى محلية متناحرة وأجندات إقليمية ودولية متضاربة. وعلى الرغم من سقوط النظام في ديسمبر ٢٠٢٤، فإن هذا السقوط لم يكن بداية لمرحلة من الاستقرار أو البناء، بل على العكس، شكل دافعاً إضافياً للانقسامات داخل القوى المعارضة.

فقدان الهوية السياسية للثورة لم يكن مجرد تحول في شكل الصراع، بل كان نتيجة للتحديات الكبيرة التي واجهت الحركة الشعبية منذ البداية: من غياب القيادة الموحدة، إلى التصعيد العسكري المفرط، وصولاً إلى التدخلات الأجنبية التي دفعت بالثوار إلى الوقوع في فخ الاستقطاب والتمزق. وإذا كانت الثورة قد حملت في بداياتها شعارات أمل، فقد انتهت اليوم إلى تشظي حاد في الصفوف السياسية، بل وإلى خيارات سياسية ضيقة تتصارع فيها القوى الإقليمية والمحلية على النفوذ.

ومع ذلك، لا يمكن تجاهل أن الحراك الشعبي، رغم كل التحديات، لا يزال يُعتبر علامة فارقة في تاريخ المنطقة. فهو يعكس التطلعات المشروعة لشعب يسعى إلى التحرر من

القمع والاستبداد. لكن السؤال الحقيقي الذي يبقى مطروحاً هو: هل دخلت الثورة مرحلة جديدة من الحروب الداخلية التي قد تساهم في تقسيم سوريا بشكل نهائي؟ أم أن هناك بصيصاً من الأمل لإعادة بناء هوية وطنية موحدة رغم كل الصعوبات؟

ختاماً، ما زال مستقبل سوريا غامضاً بين خيارين رئيسيين: إما أن تتحول سوريا إلى دولة جديدة يعاد بناءها على أسس ديمقراطية، أو أن تظل غارقة في دوامة من الحروب الأهلية التي قد تضع البلاد في حالة من الاستعصاء السياسي والعسكري، تاركة الشعب السوري يدفع ثمن هذا الصراع المتواصل.

في هذا السياق، يبدو أن الحرب الأهلية المستمرة قد أصبحت السمة الأبرز لما تبقى من سوريا، حيث أصبحت الهوية الوطنية السورية محط نزاع بين مختلف القوى المحلية والإقليمية. بعد أن فقدت الثورة هويتها السياسية، أصبحت التمزقات داخل المعارضة، والتنافس بين الفصائل المسلحة، فراغاً سياسياً صعباً أن يُملأ، في ظل تنامي التدخلات الخارجية التي لا تسعى إلى الحل بل إلى تعزيز مصالحها الخاصة. وبينما يعكف البعض على بناء مشروعاتهم السياسية الذاتية، يتضاءل الأمل في تحقيق حل شامل يضمن حقوق جميع المكونات السورية في دولة واحدة.

ومع كل هذه التحديات، لا تزال الهوية الكوردية واحدة من أبرز المحاور التي قد تعيد تشكيل المشهد السوري بالكامل، سواء من خلال التفاوض أو التصعيد العسكري. وفي الوقت الذي تتصارع فيه القوى الإقليمية على النفوذ، يصبح السؤال الأهم: هل ستظل الثورة السورية حاضرة كقوة شعبية تطمح إلى الحرية والكرامة، أم أنها ستتحول إلى حروب لا نهاية لها تفتك بما تبقى من نسيج اجتماعي؟

المحور السادس: إعادة تشكيل النظام السياسي السوري

- **مستقبل النظام السياسي في سوريا – مركزي، فدرالي أم لامركزي؟**
- **مشاركة القوى السياسية في إعادة بناء النظام: بين التوافق والتناحر**
- **العدالة الانتقالية في سوريا: بين المحاسبة والاستقرار**
- **الانتخابات في سوريا المستقبلية: بين الشفافية والتدخلات الخارجية**

بعد أكثر من عقد من الصراع والحرب التي عصفت بسوريا، أصبح من الواضح أن البلاد لن تعود إلى ما كانت عليه قبل ٢٠١١. سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ لم يكن مجرد حدث سياسي عابر، بل كان تحولاً جذرياً في طبيعة الدولة السورية وهويتها السياسية، مما فرض تحديات غير مسبوقة حول شكل النظام الجديد وإمكانية تحقيق الاستقرار. ومع تعدد القوى المسيطرة على الأرض، وغياب رؤية موحدة لمستقبل الحكم، أصبحت إعادة تشكيل النظام السياسي السوري إحدى القضايا الأكثر تعقيداً وإثارة للجدل.

يواجه السوريون اليوم أسئلة مصيرية تتعلق بشكل الدولة الجديدة: هل سيتم تبني نظام مركزي قوي أم ستتجه البلاد نحو الفيدرالية أو اللامركزية الموسعة؟ كيف سيتم توزيع السلطة بين القوى المختلفة، وما هي طبيعة التوازن بين الأطراف المحلية والإقليمية والدولية في تحديد مستقبل سوريا؟ كما أن مسألة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية تطرح نفسها بقوة، حيث تقف البلاد أمام مفترق طرق بين الانتقام والمحاسبة من جهة، والمصالحة وإعادة البناء من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك، يبقى ملف الانتخابات وإعادة بناء المؤسسات السياسية على رأس الأولويات، إذ ستحدد طبيعة الحكومة الجديدة، ومدى شمولية العملية السياسية، ودور المعارضة التقليدية والفصائل العسكرية في الحكم. كما أن العامل الدولي لن يكون بعيداً عن هذه التحولات، إذ تسعى القوى الإقليمية والدولية إلى ضمان مصالحها عبر التأثير في تشكيل النظام الجديد، سواء من خلال الدعم السياسي أو التدخل العسكري والاقتصادي.

إن إعادة تشكيل النظام السياسي السوري ليست مجرد عملية داخلية، بل هي معادلة معقدة تتداخل فيها العوامل المحلية والإقليمية والدولية، مما يجعل المستقبل السوري مفتوحاً على سيناريوهات متعددة، تتراوح بين تحقيق الاستقرار النسبي أو استمرار حالة الفوضى والانقسام السياسي. فهل سيتمكن السوريون من بناء نظام جديد يعكس تطلعات مختلف مكونات المجتمع، أم أن البلاد ستبقى رهينة لمعادلات القوة والنفوذ الخارجي؟

أولاً: مستقبل النظام السياسي في سوريا – مركزي، فدرالي أم لامركزي؟

مع سقوط نظام بشار الأسد وصعود قوى جديدة إلى السلطة، بات السؤال حول شكل النظام السياسي القادم في سوريا أحد أكثر القضايا تعقيداً. فبعد سنوات من الحرب والانقسامات العميقة، أصبح من الصعب إعادة توحيد البلاد تحت نموذج حكم مركزي صارم كما كان الحال قبل ٢٠١١. في ظل هذه المعطيات، تبرز ثلاثة خيارات رئيسية: النظام المركزي، الفيدرالية، أو اللامركزية الموسعة، ولكل منها تداعياته السياسية والاجتماعية والأمنية على مستقبل سوريا.

١- النظام المركزي: عودة الاستبداد أم ضمان الاستقرار؟

يرى بعض الفاعلين السياسيين، وخاصة القوى التي تسعى للسيطرة على دمشق، أن إعادة بناء دولة مركزية قوية هو الحل الأمثل للحفاظ على وحدة سوريا واستعادة دورها الإقليمي. ويرتكز هذا الطرح على فكرة أن النظام المركزي هو القادر على ضبط الفوضى الأمنية، ومنع تفكك البلاد إلى كيانات متناحرة، والتصدي للتدخلات الخارجية.

لكن هذا الخيار يواجه تحديات كبيرة، أبرزها رفض العديد من القوى المحلية والإقليمية العودة إلى نموذج الحكم المركزي الذي كان أحد أسباب اندلاع الثورة السورية. فالكورد في الشمال الشرقي، وقوى المعارضة في الشمال الغربي، والمكونات الطائفية والإثنية الأخرى، لن تقبل بسهولة بإعادة إنتاج نموذج استبدادي جديد، حتى لو جاء بواجهة إسلامية أو ثورية. كما أن النظام المركزي يهدد بإعادة إشعال الصراعات المسلحة في حال محاولة فرضه بالقوة على المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة المركزية.

٢- الفيدرالية: حل سياسي أم مقدمة للتقسيم؟

الخيار الثاني المطروح هو الفيدرالية، وهو نموذج يتيح لكل منطقة نوعاً من الحكم الذاتي ضمن إطار الدولة السورية. هذا النموذج يلقى دعماً من بعض القوى، خصوصاً الكورد الذين أسسوا إدارتهم الذاتية في شمال وشرق سوريا منذ سنوات. كما أن الفيدرالية قد تكون حلاً وسطاً بين مطالب الاستقلال لبعض المكونات، ورغبة القوى الكبرى في الحفاظ على كيان الدولة السورية.

لكن الفيدرالية تواجه عقبات كبيرة، أهمها الرفض التركي لأي كيان كوردي يتمتع بحكم ذاتي، والخوف من أن تتحول إلى خطوة أولى نحو التقسيم الفعلي. إضافة إلى ذلك، فإن تطبيق الفيدرالية في بيئة مشحونة بالصراعات الطائفية والعرقية قد يؤدي إلى تصاعد النزاعات بدلاً من حلها، خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات لحقوق الأقليات وتقاسم عادل للموارد.

٣- اللامركزية الموسعة: تسوية ممكنة؟

الخيار الثالث الذي يلقى دعماً دولياً هو نموذج اللامركزية الموسعة، حيث يتم نقل صلاحيات كبيرة إلى المحافظات والإدارات المحلية، مع الحفاظ على وحدة الدولة

السورية تحت حكومة مركزية ضعيفة نسبياً. هذا الحل قد يكون الأنسب في ظل الوضع الحالي، لأنه يتيح لكل منطقة إدارة شؤونها الداخلية، مع الاحتفاظ بعلاقات تنسيقية مع الحكومة المركزية.

لكن نجاح هذا النموذج يعتمد على عدة عوامل، أهمها قدرة الحكومة الجديدة على ضمان توازن بين مختلف المناطق، ومنع ظهور سلطات محلية تتحول إلى ميليشيات مسلحة أو قوى أمر واقع تفرض سيطرتها خارج إطار القانون. كما أن اللامركزية قد تكون مجرد مرحلة انتقالية قبل الفيدرالية أو التقسيم النهائي، إذا لم يتم التعامل معها بحذر.

آفاق الحكم الذاتي ومستقبل سوريا:

إلى جانب هذه الخيارات الثلاثة، هناك احتمالات لظهور كيانات تتمتع بحكم ذاتي بحكم الواقع، مثل المنطقة الكوردية، والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وحتى بعض المناطق ذات الخصوصيات الطائفية أو القبلية. هذه الكيانات قد تبقى ضمن سوريا الموحدة اسمياً، لكنها ستتمتع بسلطات مستقلة تجعل من الصعب الحديث عن دولة سورية مركزية موحدة كما كانت في السابق.

في النهاية، يبقى شكل النظام السياسي الجديد في سوريا مرتبطاً بموازين القوى الداخلية والإقليمية، ومدى قدرة الفاعلين السياسيين على الوصول إلى تسوية تضمن الحد الأدنى من الاستقرار. فهل تتجه سوريا نحو نموذج حكم لامركزي يخفف من حدة الصراعات، أم أن الصراعات ستفرض واقعاً جديداً يكرّس الفيدرالية أو حتى التقسيم الفعلي؟

في ظل المشهد السوري المعقد، لم يعد الحكم الذاتي مجرد مطلب لبعض الفئات، بل بات واقعاً فرضته سنوات الحرب والتدخلات الإقليمية والدولية. ومع ذلك، فإن آفاق هذا النموذج تظل رهينة لمجموعة من العوامل، أبرزها التوازن بين المطالب المحلية للحكم الذاتي والمخاوف من التفكك الداخلي، فضلاً عن التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه أي كيان يتمتع بسلطات مستقلة داخل الدولة السورية.

١- الحكم الذاتي للكورد: استقرار هش أم خطوة نحو الاستقلال؟

يُعتبر الكورد الفاعل الأبرز في ملف الحكم الذاتي، حيث أسسوا إدارة ذاتية في شمال وشرق سوريا بدعم أمريكي منذ عام ٢٠١٤. ومع سقوط النظام، يجدون أنفسهم أمام فرصة لترسيخ هذا الكيان، ولكن في ظل ضغوط إقليمية ودولية متزايدة. فتركيا ترفض بشدة أي كيان كوردي مستقل، بينما تسعى دمشق لاستعادة السيطرة على المنطقة، في حين أن واشنطن لم تقدم بعد ضمانات واضحة لمستقبل الإدارة الكوردية.

إذا استمر الوضع الحالي، فقد يواجه الحكم الذاتي الكوردي تحديات كبرى، مثل المواجهة العسكرية مع الفصائل المدعومة من تركيا، أو الضغوط الاقتصادية نتيجة الحصار الذي قد تفرضه الحكومة المركزية، أو حتى التنافس الداخلي بين الفصائل الكوردية نفسها، مما قد يؤدي إلى انهياره أو إجباره على تقديم تنازلات كبيرة.

٢- مستقبل المعارضة في الشمال السوري: من إمارة إسلامية إلى حكم ذاتي؟
في الشمال الغربي، حيث تسيطر هيئة تحرير الشام بقيادة الجولاني، يبرز نموذج آخر للحكم الذاتي، ولكن هذه المرة تحت سلطة فصيل إسلامي متشدد. ومع انتقال الجولاني إلى دمشق، تبقى إدلب والمناطق المحيطة بها في حالة غموض سياسي، حيث قد تتحول إلى كيان مستقل بحكم الأمر الواقع، أو يتم دمجها تدريجياً في الدولة السورية الجديدة تحت شروط معينة.

غير أن التحدي الأكبر لهذا النموذج يكمن في قدرته على الاستمرار وسط الرفض الدولي لحكم الإسلاميين، والضغوط التركية التي قد تسعى إلى إعادة هيكلة هذه المنطقة بما يتناسب مع مصالحها الاستراتيجية. وبالتالي، فإن مستقبل الشمال السوري سيظل مرهوناً بالتحولات السياسية الكبرى في البلاد.

٣- إمكانية ظهور كيانات حكم ذاتي جديدة
إلى جانب الكورد والشمال السوري، هناك احتمالية لظهور نماذج أخرى للحكم الذاتي، خاصة في المناطق ذات التركيبة السكانية المعقدة، مثل الساحل العلوي قد تطلب بالحكم الذاتي وتحت حماية الدولية، وأيضاً الجنوب السوري الذي يشهد تحولات كبرى بعد هجرة جزء من الطائفة الدرزية إلى إسرائيل، أو بعض المناطق العشائرية في الشرق التي قد تطالب بمزيد من الاستقلال الإداري في ظل غياب سلطة مركزية قوية.

لكن نجاح أي نموذج حكم ذاتي في سوريا يعتمد على القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني، وهو أمر يبدو بعيد المنال في ظل الصراعات المستمرة. فإذا لم تكن هناك آلية واضحة لتنسيق العلاقات بين هذه الكيانات وبين الحكومة المركزية، فقد تتحول البلاد إلى مجموعة من الدويلات المتناحرة، مما يجعل سيناريو التقسيم أمراً واقعاً أكثر من كونه مجرد خيار سياسي قابل للنقاش.

الخلاصة: حكم ذاتي أم تفكك نهائي؟
بينما يبدو الحكم الذاتي خياراً حتمياً لبعض المناطق، فإنه يظل محفوفاً بالمخاطر إذا لم يكن جزءاً من تسوية سياسية شاملة تضمن عدم تحول سوريا إلى ساحة صراعات بين كيانات متناحرة. فإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق يحدد طبيعة العلاقة بين هذه المناطق وبين الدولة المركزية، فقد يجد السوريون أنفسهم أمام سيناريو شبيه بالحالة الليبية أو الصومالية، حيث تحكم كل منطقة نفسها دون وجود سلطة مركزية قادرة على توحيد البلاد.

ثانياً: مشاركة القوى السياسية في إعادة بناء النظام: بين التوافق والتناحر

بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، دخلت سوريا مرحلة جديدة من التحديات السياسية، حيث بات السؤال الأهم: كيف ستشارك القوى السياسية المختلفة، بما فيها المعارضة التقليدية، الفصائل المسلحة، والإدارة الذاتية الكوردية، في إعادة بناء النظام؟ وهل هناك توافق بين هذه الأطراف، أم أن التنافس والصراعات الإيديولوجية ستؤدي إلى استمرار حالة الفوضى والانقسام؟

١- المعارضة التقليدية: هل ما زالت تمتلك شرعية سياسية؟

المعارضة السورية، التي كانت في يوم من الأيام الصوت الرئيسي ضد النظام، تواجه اليوم أزمة هوية وشرعية. فمنذ انطلاقة الثورة عام ٢٠١١، عانت المعارضة من الانقسامات الحادة بين تياراتها المختلفة، وأصبحت تدريجياً خارج المعادلة العسكرية والسياسية الفعلية، خاصة مع سيطرة قوى جديدة مثل هيئة تحرير الشام بقيادة الجولاني على دمشق.

- التحديات التي تواجه المعارضة التقليدية:

- غياب تأثيرها على الأرض، حيث لم تعد تمتلك قوة عسكرية فاعلة.
- عدم وجود توافق داخلي بين أطيافها، مما يجعلها عاجزة عن تقديم رؤية موحدة لمستقبل سوريا.
- فقدان الدعم الدولي، إذ تحولت القوى الإقليمية والدولية لدعم فاعلين جدد أكثر تأثيراً على الأرض.

مع ذلك، لا يزال هناك مجال أمام بعض شخصيات المعارضة للعب دور سياسي إذا ما تمكنوا من إعادة بناء تحالفات جديدة، سواء من خلال الحوار مع القوى المسيطرة حالياً أو عبر تقديم مشاريع سياسية تواكب التحولات الجديدة في البلاد.

٢- هيئة تحرير الشام والجولاني: من سلطة الأمر الواقع إلى شريك في الحكم؟

بعد انتقال الجولاني إلى دمشق وسيطرته على مفاصل الدولة، يبرز سؤال مهم حول طبيعة حكمه، وهل سيكون منفتحاً على مشاركة قوى سياسية أخرى، أم سيحاول فرض نموذج حكم استبدادي جديد؟

- السيناريوهات المحتملة لموقف الجولاني:

- **نموذج استبدادي جديد:** يسعى إلى السيطرة المطلقة على الحكم، وإقصاء جميع القوى الأخرى، مما قد يؤدي إلى استمرار النزاع الداخلي واندلاع صراعات جديدة.
- **تقاسم السلطة مع أطراف مختارة:** قد يضطر الجولاني إلى تقديم بعض التنازلات وإشراك قوى سياسية محددة لضمان اعتراف دولي جزئي بحكمه.

• **التحول إلى نموذج سياسي جديد:** يمكن أن يحاول تسويق نفسه كحاكم أكثر اعتدالاً، من خلال إعادة هيكلة النظام السياسي وتقديم وعود بالإصلاح، مع الإبقاء على قبضته الأمنية القوية.

٣- الكورد والإدارة الذاتية: بين التفاوض والاستقلالية

الكورد، الذين أقاموا إدارة ذاتية في شمال وشرق سوريا منذ عام ٢٠١٤، يواجهون اليوم مفترق طرق سياسي. فبعد سقوط الأسد، لم يعد بإمكانهم الاعتماد على التوازنات القديمة التي كانت تمنحهم هامشاً من المناورة بين دمشق وواشنطن. والآن، عليهم تحديد موقفهم من النظام الجديد بقيادة الجولاني، ومدى استعدادهم للاندماج في النظام السياسي السوري الجديد.

- الخيارات المطروحة أمام الكورد:

• **التفاوض على حكم ذاتي موسّع داخل سوريا:** وهذا يتطلب اتفاقاً واضحاً مع القوى المسيطرة، وضمانات دولية لحقوق الكورد.
• **الاستقلال الفعلي عن الدولة السورية:** وهو خيار محفوف بالمخاطر، خاصة مع الرفض التركي القاطع لمثل هذا السيناريو.
• **تحالفات جديدة مع قوى إقليمية ودولية:** قد يحاول الكورد البحث عن داعمين جدد مثل روسيا أو بعض الدول الأوروبية، لضمان استمرار مشروعهم السياسي.

٤- الفصائل المسلحة والعشائر: هل ستتحول إلى قوى سياسية؟

إلى جانب القوى السياسية التقليدية، هناك فاعلون جدد في المشهد السوري، مثل الفصائل المسلحة التي تسيطر على مناطق مختلفة من البلاد، والعشائر التي لعبت دوراً كبيراً في الشرق السوري.

- تحديات دمج هذه القوى في النظام السياسي:

• صعوبة تحويل الفصائل المسلحة إلى كيانات سياسية قادرة على العمل ضمن نظام ديمقراطي أو تشاركي.
• تضارب المصالح بين هذه الفصائل، حيث يتنافس العديد منها على النفوذ المحلي.
• إمكانية استمرار هذه الفصائل كقوى معارضة مسلحة إذا لم يتم استيعابها في النظام الجديد.

٥- هل هناك توافق بين القوى الفاعلة؟

حتى الآن، لا يوجد توافق حقيقي بين القوى السياسية والعسكرية في سوريا، حيث يسود انعدام الثقة بين الأطراف المختلفة، إضافة إلى تأثير اللاعبين الدوليين الذين يدعمون أطرافاً متنافسة.

- أبرز نقاط الخلاف:

• **طبيعة الحكم:** هل سيكون نظاماً مركزياً، فدرالياً، أم لا مركزياً؟

- **دور الإسلاميين في السلطة:** هل سيتم قبول هيئة تحرير الشام كطرف سياسي شرعي؟
- **مستقبل الكورد:** هل سيتم الاعتراف بالإدارة الذاتية أم سيتم تفكيكها؟
- **العلاقة مع الدول الإقليمية:** كيف سيتم التعامل مع النفوذ التركي والإيراني والأمريكي؟

الخلاصة: هل يمكن بناء نظام سياسي جديد في سوريا؟

إعادة بناء النظام السياسي السوري بعد ٢٠٢٤ ستكون واحدة من أكثر العمليات السياسية تعقيداً في تاريخ المنطقة، حيث تتشابك المصالح المحلية مع التدخلات الإقليمية والدولية، ما يجعل أي محاولة لتأسيس نظام جديد محفوفة بالمخاطر. فالانقسامات العميقة بين القوى السياسية والعسكرية المختلفة، إضافة إلى غياب رؤية موحدة حول شكل الحكم المستقبلي، تجعل من التوصل إلى تسوية شاملة أمراً صعب المنال.

تتطلب هذه العملية توافقاً حقيقياً بين جميع الأطراف الفاعلة، سواء القوى التي صعدت بعد سقوط نظام الأسد، أو تلك التي ظلت على هامش المشهد السياسي والعسكري خلال السنوات الأخيرة. فبدون توافق بين المعارضة التقليدية، هيئة تحرير الشام بقيادة الجولاني، الكورد، الفصائل المسلحة، والعشائر، سيبقى الوضع في حالة من الاضطراب المستمر، مما قد يؤدي إلى تجدد النزاعات المسلحة وتقويض أي جهود لإرساء الاستقرار.

ومع ذلك، فإن طبيعة المشهد السياسي السوري لا توحي بإمكانية تحقيق هذا التوافق بسهولة، إذ إن كل طرف يسعى لفرض رؤيته الخاصة على مستقبل البلاد، سواء عبر القوة العسكرية أو من خلال التحالفات الخارجية. فالجولاني، الذي يسيطر الآن على دمشق، قد لا يكون مستعداً لتقديم تنازلات كبيرة للمعارضة التقليدية أو للكورد، فيما لا يزال النفوذ التركي والأمريكي والإيراني يلعب دوراً حاسماً في تحديد معالم المرحلة المقبلة.

إذا لم يتم التوصل إلى صيغة حكم تتضمن مشاركة جميع الأطراف الفاعلة، فمن المرجح أن تستمر الفوضى السياسية لفترة طويلة، مما قد يدفع البلاد نحو سيناريوهات أكثر خطورة، مثل نشوء كيانات مستقلة داخل سوريا، أو حتى انهيار الدولة بشكل كامل وتحولها إلى ساحة لصراعات إقليمية مفتوحة. في هذه الحالة، لن يكون مستقبل سوريا بيد أبنائها فقط، بل ستصبح مصيرها رهينة لمصالح الدول الكبرى التي تتصارع على النفوذ فيها.

ثالثاً: العدالة الانتقالية في سوريا: بين المحاسبة والاستقرار

مع دخول سوريا مرحلة ما بعد الأسد وصعود قوى جديدة إلى السلطة، تصبح مسألة العدالة الانتقالية واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وإلحاحاً. فبعد أكثر من عقد من الحرب والدمار والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تبرز أسئلة ملحّة حول كيفية تحقيق العدالة دون أن تتحول إلى أداة انتقامية تهدد استقرار البلاد.

العدالة الانتقالية في السياق السوري لا تقتصر فقط على محاسبة المسؤولين عن الجرائم، بل تشمل أيضاً المصالحة الوطنية، وجبر الضرر، وكشف الحقيقة، وتعويض الضحايا. ولكن التحدي الرئيسي يكمن في قدرة النظام السياسي الجديد على تطبيقها بشكل يضمن التوازن بين المحاسبة والاستقرار، دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة إشعال الصراعات الداخلية أو فتح المجال أمام مزيد من الانتقام الطائفي والسياسي.

هناك عدة سبل يمكن من خلالها تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا، منها:

١- المحاكم المحلية والدولية: يمكن إنشاء محاكم خاصة لمحاسبة مرتكبي الجرائم من جميع الأطراف، سواء من النظام السابق، أو الفصائل المسلحة، أو حتى القوى الجديدة التي صعدت إلى الحكم. ومع ذلك، فإن نجاح هذه المحاكم يتطلب استقلالاً قضائياً وضمانات بعدم استخدامها لأغراض سياسية.

٢- لجان الحقيقة والمصالحة: كما حدث في دول مثل جنوب إفريقيا ورواندا، يمكن تشكيل لجان مختصة لتوثيق الانتهاكات وكشف الحقيقة أمام الشعب، مما قد يساعد في تخفيف الاحتقان ويمنع موجات جديدة من العنف الانتقامي.

٣- العفو المشروط وإعادة التأهيل: في بعض الحالات، قد يكون من الضروري تقديم عفو مشروط لمن ارتكبوا انتهاكات، مقابل اعترافهم بالجرائم والمشاركة في جهود إعادة الإعمار والمصالحة الوطنية. ومع ذلك، فإن مثل هذا النهج قد يكون مثيراً للجدل، خاصة إذا لم يتم التعامل معه بحذر.

لكن العقبة الأبرز أمام تحقيق العدالة الانتقالية تكمن في مدى استعداد القوى الحاكمة الجديدة، مثل هيئة تحرير الشام بقيادة الجولاني، للقبول بهذا المسار، خاصة وأنها نفسها متورطة في عمليات قمع وانتهاكات خلال السنوات الماضية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدخل القوى الإقليمية والدولية قد يؤثر على مسار العدالة الانتقالية، حيث ستسعى بعض الدول إلى حماية حلفائها أو استخدام المحاكمات كورقة ضغط سياسية.

في النهاية، يبقى السؤال الأساسي: هل ستساهم العدالة الانتقالية في استقرار سوريا، أم أنها ستؤدي إلى مزيد من الفوضى والانقسامات؟ نجاحها يعتمد على قدرة السوريين على تحقيق توازن دقيق بين المحاسبة والمصالحة، وبين تحقيق العدالة وضمان عدم انهيار الدولة مجدداً.

رابعاً: الانتخابات في سوريا المستقبلية: بين الشفافية والتدخلات الخارجية

بعد سقوط نظام الأسد وصعود قوى جديدة إلى السلطة، باتت الانتخابات واحدة من القضايا المحورية في رسم مستقبل سوريا، إذ يُنظر إليها على أنها المدخل الأساسي لإعادة بناء الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار. فبعد عقود من الاستبداد والتزوير الانتخابي، تبرز تساؤلات جوهرية حول إمكانية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تعكس الإرادة الشعبية الحقيقية، وحول الجهة التي ستشرف عليها، ومدى تأثير التوازنات العسكرية والتدخلات الإقليمية والدولية على مجرياتها ونتائجها.

ورغم أن الانتخابات في أي دولة تمر بمرحلة انتقالية تعدّ خطوة ضرورية لتحديد المسار السياسي الجديد، إلا أن الحالة السورية تطرح تحديات استثنائية، بدءاً من غياب المؤسسات الديمقراطية، ومروراً بالانقسامات الداخلية العميقة، ووصولاً إلى دور الفصائل المسلحة التي ما زالت تمارس نفوذها على الأرض. فهل يمكن إجراء انتخابات تعكس تطلعات السوريين في ظل هذا المشهد المعقد؟ أم أنها ستكون مجرد آلية لإضفاء شرعية شكلية على السلطة الجديدة؟

إضافةً إلى ذلك، فإن التنافس بين القوى الإقليمية والدولية سيؤثر بشكل مباشر على شكل العملية الانتخابية، حيث تسعى بعض الدول إلى دعم فصائل أو شخصيات معينة لضمان بقاء نفوذها في سوريا، بينما قد تضغط قوى أخرى نحو تبنّي نموذج ديمقراطي محدود يتناسب مع مصالحها. وبالتالي، فإن الانتخابات قد تتحول إلى ساحة جديدة للصراع الجيوسياسي، مما يجعلها بعيدة عن كونها ممارسة ديمقراطية حقيقية.

في ظل هذه التحديات، تبدو سوريا أمام مسارين متناقضين: إما مسار يقود إلى انتخابات فعلية يمكن أن تشكل بداية لبناء دولة ديمقراطية، أو مسار يُعيد إنتاج أنظمة الحكم الاستبدادية ولكن بأدوات جديدة. ويبقى السؤال الأهم: هل ستكون الانتخابات المقبلة وسيلة للخروج من الفوضى نحو الاستقرار، أم أنها ستكون مجرد مرحلة انتقالية أخرى في صراع لم ينتهِ بعد؟

١. هل ستُجرى انتخابات حرة في سوريا؟

إجراء انتخابات حرة يتطلب وجود بيئة سياسية مستقرة، ودستور جديد يحدد آليات الحكم، وضمانات قانونية تحمي الناخبين من الترهيب والتلاعب. ومع ذلك، فإن الواقع السوري ما بعد ٢٠٢٤ لا يشير إلى أن مثل هذه الظروف متوفرة بسهولة. فالقوى المسيطرة، وعلى رأسها هيئة تحرير الشام بقيادة الجولاني، قد لا تكون مستعدة للتخلي عن سلطتها بسهولة لصالح عملية ديمقراطية حقيقية، خاصة إذا كان ذلك قد يهدد وجودها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن انعدام الثقة بين الأطراف السورية المختلفة، واستمرار الصراعات المحلية، وتدخل الفصائل المسلحة، قد يجعل الانتخابات مجرد أداة لإضفاء الشرعية على الطرف الأقوى، بدلاً من أن تكون وسيلة فعلية لنقل السلطة.

٢. من سيدير الانتخابات؟

إدارة الانتخابات ستعتمد بشكل كبير على النظام السياسي الذي سيتم الاتفاق عليه بعد سقوط الأسد. هناك ثلاثة سيناريوهات رئيسية محتملة:

• **سيناريو الحكم المركزي:** في حال تمكنت قوة سياسية واحدة من فرض سيطرتها الكاملة، فإن الانتخابات ستكون بإشرافها المباشر، وهو ما قد يقلل من نزاهتها نظراً لاحتمال التلاعب بالنتائج.

• **سيناريو الفدرالية أو اللامركزية:** إذا تم تقسيم سوريا إلى كيانات إدارية مستقلة، فقد تجري الانتخابات على مستوى محلي بإشراف كل منطقة على انتخاب ممثليها، مما قد يتيح فرصاً أكبر لمنافسة حقيقية، لكنه قد يعمّق الانقسامات بين الأقاليم المختلفة.

• **سيناريو الوصاية الدولية:** بعض الأطراف قد تدعو إلى إشراف دولي مباشر على الانتخابات لضمان نزاهتها، لكن هذا قد يواجه رفضاً من قوى محلية ترى في ذلك انتهاكاً للسيادة الوطنية.

٣. الدور المتوقع للقوى الأجنبية في الانتخابات السورية

التدخل الدولي في الانتخابات السورية سيكون حتمياً، سواء من خلال الدعم اللوجستي والفني أو من خلال محاولات التأثير السياسي. يمكن تقسيم هذا التدخل إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

•**الإشراف والمراقبة:** قد تطلب الأمم المتحدة أو الدول الكبرى إرسال بعثات رقابة لضمان شفافية الانتخابات، ولكن قبول هذه المراقبة سيعتمد على إرادة القوى الحاكمة في سوريا.

• **التأثير السياسي والدبلوماسي:** ستسعى بعض الدول، مثل الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران، إلى دعم مرشحين يتماشون مع مصالحها، مما قد يؤدي إلى صراع غير مباشر بين هذه القوى على شكل الانتخابات ونتائجها.

• **الدعم المالي والتقني:** الانتخابات تتطلب موارد ضخمة لإدارتها، ومن المرجح أن تقدم جهات دولية مساعدات مالية وتقنية، ولكن بشروط قد تؤثر على استقلالية العملية الانتخابية.

ختاماً: انتخابات أم شرعنة جديدة للحكم؟

بين الطموح لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية والواقع السياسي والعسكري المعقد، تبدو الانتخابات في سوريا المستقبلية تحدياً كبيراً. فبينما قد يرى البعض فيها فرصة لإعادة بناء شرعية الحكم، يخشى آخرون أن تتحول إلى مجرد غطاء لإضفاء الشرعية على الفاعل الأقوى عسكرياً. وفي ظل استمرار التدخلات الخارجية والانقسامات الداخلية، قد تكون الانتخابات أداة أخرى لتعميق الصراع بدلاً من أن تكون خطوة نحو حلّه.

المحور السابع: التحولات الاجتماعية في سوريا بعد الحرب

- **إعادة بناء البنية التحتية: أولويات التعمير في سوريا.**
- **التحديات الاجتماعية في سوريا: معالجة التشظي بين الطوائف والمكونات المختلفة**
- **الهوية الوطنية السورية – نحو عقد اجتماعي جديد؟**
- **العودة الطوعية للاجئين – بين الوعود والواقع المعقد**

بعد أكثر من عقد من الصراع المدمر، لم تعد سوريا كما كانت قبل ٢٠١١. فالحرب لم تترك أثرها فقط على البنية السياسية والعسكرية للبلاد، بل أعادت تشكيل المجتمع السوري على مستويات متعددة، من التركيبة السكانية إلى الهوية الوطنية، ومن العلاقات الطائفية والعرقية إلى القيم الاجتماعية وأنماط الحياة. وبينما دخلت البلاد مرحلة جديدة بعد سقوط نظام الأسد وصعود قوى جديدة إلى الحكم، أصبح من الواضح أن التحولات الاجتماعية ستكون عاملاً حاسماً في تحديد مستقبل سوريا، سواء نحو المصالحة وإعادة الإعمار، أو نحو مزيد من الانقسامات والتوترات.

الهجرات الجماعية، التهجير القسري، النزوح الداخلي، والانقسامات الطائفية والعرقية كلّها تركت ندوباً عميقة في المجتمع السوري. كما أن صعود جماعات ذات طابع ديني أو أيديولوجي مختلف عمّق الانقسامات بين السوريين، مما جعل التعايش الذي كان سائداً في السابق أكثر تعقيداً. وفي ظل هذه التحولات الجذرية، يُطرح السؤال: هل يمكن للسوريين استعادة نسيجهم الاجتماعي الذي مزقته الحرب؟ أم أن البلاد تتجه نحو هويات جديدة قد تؤدي إلى إعادة رسم الخريطة الاجتماعية بالكامل؟

شهدت سوريا خلال سنوات الحرب تحولات اجتماعية عميقة أثرت على جميع جوانب الحياة، من التركيبة السكانية إلى الهوية الوطنية والعلاقات بين المكونات المختلفة. فقد أدت موجات النزوح والتهجير القسري إلى إعادة رسم الخريطة الديموغرافية في البلاد، حيث تم تفريغ مناطق بأكملها من سكانها الأصليين، بينما استوطنت جماعات أخرى في أماكن جديدة، إما بدافع الضرورة أو بترتيبات فرضتها القوى العسكرية والسياسية المتحكمة في الأرض. هذا التغير الديموغرافي لم يكن مجرد نتيجة جانبية للحرب، بل كان في كثير من الأحيان أداة بيد الفصائل المتنازعة لإعادة تشكيل توازنات القوى، وهو ما يطرح تساؤلات حول مستقبل التعايش بين المكونات المختلفة بعد انتهاء النزاع.

على مستوى الهوية الوطنية، تعرض مفهوم "الوطن السوري" لتحديات غير مسبوقة، حيث تراجعت الروابط الوطنية الجامعة لصالح الهويات الطائفية والمناطقية والعرقية. انقسم المجتمع السوري إلى جماعات متباينة، كل منها تحمل روايتها الخاصة عن الحرب، ما يجعل عملية بناء سردية وطنية جامعة أكثر تعقيداً. لم يعد الانتماء إلى سوريا كمفهوم سياسي موحد بنفس القوة التي كان عليها قبل عام ٢٠١١، بل تحول الولاء إلى كيانات فرعية، سواء كانت قومية أو دينية أو مناطقية، مما يعكس حجم الانقسام الاجتماعي الذي ستحتاج أي حكومة مستقبلية إلى التعامل معه بجدية.

إضافةً إلى ذلك، تأثرت القيم والعلاقات الاجتماعية بشكل ملحوظ، حيث تراجعت قيم التعايش والثقة المتبادلة، وحلّت محلها مشاعر الحذر والعداء بين المكونات المختلفة، نتيجة للتجارب القاسية التي مر بها كل طرف خلال الحرب. كما تفككت البنية الأسرية في العديد من المناطق، سواء بسبب فقدان المعيلين أو النزوح أو التهجير، ما أدى إلى انتشار ظواهر اجتماعية خطيرة مثل الفقر المدقع، وعمالة الأطفال، وتراجع مستويات التعليم، وارتفاع معدلات الزواج القسري والاتجار بالبشر، لا سيما في المناطق التي شهدت انعدامًا شبه كامل لسلطة الدولة.

كل هذه العوامل تجعل المصالحة الوطنية وإعادة بناء المجتمع السوري من أعقد التحديات التي ستواجه أي مشروع لإعادة الإعمار بعد الحرب. فهل سيتم التعامل مع هذه الانقسامات من خلال مقاربة عدالة انتقالية تعالج المظالم الماضية، أم أن الفجوات الاجتماعية ستُترك لتتعمق أكثر، مما قد يؤسس لصراعات مستقبلية؟ وهل تستطيع القوى الحاكمة الجديدة، سواء بقيادة الجولاني أو أي طرف آخر، تجاوز الإرث الدموي وإعادة بناء نسيج اجتماعي متماسك، أم أن التوترات المتراكمة ستقود البلاد إلى حالة من الصراع المزمن، حيث تعيش المكونات المختلفة في عزلة متبادلة دون أي مشروع وطني جامع؟

في ظل هذه التعقيدات، ستعتمد إعادة بناء سوريا اجتماعياً ليس فقط على القرارات السياسية، بل أيضاً على مدى قدرة المجتمع على تجاوز الأحقاد، وإعادة بناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة بدلاً من الهويات المتصارعة، وهو ما يتطلب جهوداً طويلة الأمد تمتد لعقود قادمة.

إن تحقيق المصالحة الاجتماعية في سوريا لن يكون ممكناً دون معالجة الجذور العميقة للانقسامات التي خلفتها الحرب. ستتطلب هذه العملية جهوداً حقيقية لإعادة بناء الثقة بين المكونات المختلفة، من خلال برامج العدالة الانتقالية، وتعزيز ثقافة المواطنة، ودعم المبادرات المحلية التي تسعى إلى تقريب وجهات النظر بين المجتمعات المتصارعة. كما أن إعادة إعمار المدن والقرى المدمرة لن تكون مجرد مسألة بنى تحتية، بل ستشكل فرصة لإعادة دمج السكان وإحياء الروابط الاجتماعية التي تآكلت بفعل النزاع. لكن يبقى السؤال الأهم: هل ستكون هناك إرادة سياسية حقيقية لتحقيق هذا الهدف، أم أن الصراعات السياسية والعسكرية ستبقي المجتمع السوري في حالة استقطاب دائم؟

في هذا المحور، سنناقش تأثير الحرب على التركيبة السكانية والهوية الوطنية، التغيرات في القيم والعلاقات الاجتماعية، ومستقبل المصالحة الوطنية وإعادة بناء المجتمع السوري في مرحلة ما بعد الحرب.

أولاً: إعادة بناء البنية التحتية: أولويات التعمير في سوريا

إعادة بناء البنية التحتية في سوريا تعد واحدة من أكبر التحديات التي تواجه البلاد بعد أكثر من عقد من الصراع. فقد دمرت الحرب معظم المدن والقرى، وهدمت المنشآت الحيوية، من مستشفيات ومدارس، إلى محطات الكهرباء والمياه والطرق. وفي ظل هذا الخراب الواسع، يصبح السؤال الأول الذي يطرحه السوريون والمجتمع الدولي: ما هي الأولويات لإعادة بناء سوريا؟ وهل ستكون هناك جهود كافية لإعادة إعمار هذه المناطق المدمرة؟

إن عملية إعادة الإعمار في سوريا لا تقتصر فقط على إعادة بناء المباني والطرقات، بل تشمل أيضاً استعادة الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، فضلاً عن توفير الظروف المعيشية الملائمة للسكان الذين عادوا إلى المناطق التي دُمرت. لكن العقبة الكبرى تكمن في الموارد المالية اللازمة لهذا المشروع الضخم، فضلاً عن التحديات السياسية التي قد تعيق التنسيق بين مختلف الفاعلين، سواء كانوا محليين أو دوليين.

أيضاً، يظل التساؤل حول حجم التدخل الدولي في هذه العملية مطروحاً، ومدى استعداد الدول المانحة لتقديم الدعم اللازم في ظل استمرار الانقسامات في البلاد والتداخلات الإقليمية. وفي الوقت الذي تسعى فيه بعض القوى الإقليمية والدولية لاستثمار إعادة الإعمار لتحقيق مصالحها الخاصة، هل ستكون هناك فرصة حقيقية لتنفيذ مشروع إعادة الإعمار بطريقة عادلة وشاملة للجميع، أم أن البلاد ستشهد نوعاً من "إعادة بناء انتقائية" يتم فيها تهميش بعض المناطق أو القوى الاجتماعية؟

إعادة بناء البنية التحتية في سوريا ستكون أكثر من مجرد عملية إعادة إعمار للمدن والقرى التي دمرتها الحرب؛ فهي تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة الجديدة على تحقيق الاستقرار والتنمية. فبعد أكثر من عقد من الدمار، أصبحت البلاد بحاجة ماسة إلى استثمارات ضخمة في القطاعات الحيوية مثل الكهرباء، المياه، النقل، والتعليم، إضافة إلى إعادة تأهيل المستشفيات والمرافق العامة التي دُمرت أو تضررت خلال النزاع. لكن التحدي الأكبر لن يكون في توفير الموارد المالية فحسب، بل في إيجاد آلية شفافة وعادلة تضمن عدم احتكار عمليات إعادة الإعمار من قبل فئات أو جهات معينة، خاصة في ظل احتمالات التدخلات الخارجية التي قد تربط دعمها الاقتصادي بأجندات سياسية. كما أن نجاح جهود إعادة الإعمار سيعتمد على مدى قدرة الدولة على توفير بيئة آمنة للمستثمرين والعمال، وضمان عدم عودة الفوضى التي قد تعيق أي تقدم. فهل ستكون سوريا قادرة على تجاوز هذه التحديات ورسم مسار جديد نحو التنمية والاستقرار، أم أن الصراعات السياسية والاقتصادية ستظل عقبة أمام أي محاولات جادة للنهوض بالبلاد؟

ثانياً: التحديات الاجتماعية في سوريا: معالجة التشظي بين الطوائف والمكونات المختلفة

مع مرور أكثر من عقد من الزمن على الصراع الدامي في سوريا، أصبح التشظي الاجتماعي أحد أبرز التحديات التي تواجه أي عملية إعادة بناء في البلاد. فقد خلفت الحرب آثاراً عميقة على العلاقات بين الطوائف والمكونات العرقية، مما أدّى إلى تقسيم المجتمع السوري إلى كيانات اجتماعية متنازعة. الطوائف الدينية، مثل السنة والعلويين والدروز، بالإضافة إلى المكونات العرقية مثل الكورد والعرب، باتت أكثر تباعداً وتنافراً نتيجة للدمار الذي ألحقته الحرب بالحياة الاجتماعية والسياسية.

بعد سقوط نظام الأسد وصعود القوى الجديدة إلى السلطة، تبرز أسئلة حاسمة حول كيفية معالجة هذا التشظي الاجتماعي. هل ستكون هناك سياسات شاملة تهدف إلى توحيد الشعب السوري، أم أن الصراع بين المكونات سيستمر ويتعمق؟ يحتاج الوضع السوري إلى برامج للتواصل الاجتماعي تعزز التعايش السلمي بين الطوائف وتعيد بناء الثقة المتبادلة بين مختلف مكونات المجتمع. يمكن أن تشمل هذه البرامج مشاريع التعليم والتثقيف المشترك، وتعزيز الحقوق المدنية والمساواة لجميع الأطراف، ودعم المشاريع الاقتصادية التي تركز على التعاون بين مختلف الفئات الاجتماعية.

لكن السؤال الذي يظل مطروحاً هو مدى قدرة الحكومة الجديدة، سواء كانت مركزية أو لا مركزية، على إدارة هذه التحديات الاجتماعية. فالتشظي الاجتماعي ليس مجرد مشكلة أخلاقية، بل هو تحدٍ سياسي، حيث يهدد الاستقرار السياسي في البلاد ويعيق بناء دولة ذات سيادة قادرة على التفاعل مع التحديات الاقتصادية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب معالجة هذه القضية تفاعلاً كبيراً مع المجتمع الدولي لضمان تقديم الدعم اللازم لإعادة التأهيل الاجتماعي في إطار أمني مستقر.

في غياب خطة سياسية شاملة تستند إلى رؤية واضحة لتوحيد الشعب السوري، ستظل البلاد عالقة في دوامة من الصراعات الاجتماعية والانقسامات الطائفية التي تفاقمت بفعل الحرب والتدخلات الخارجية. لقد خلفت سنوات النزاع ندوبًا عميقة في النسيج الاجتماعي السوري، حيث ازدادت الفجوة بين مختلف المكونات العرقية والطائفية، وتعمقت مشاعر الريبة والخوف بين المجتمعات التي كانت تعيش معاً لعقود. وإذا لم يتم وضع استراتيجية وطنية تركز على المصالحة وإعادة بناء الهوية الوطنية، فقد تتحول هذه الانقسامات إلى واقع دائم يعوق أي محاولات لتحقيق الاستقرار.

من الضروري أن تشمل هذه الخطة جهوداً جدية لمعالجة آثار الحرب، مثل إعادة تأهيل اللاجئين والنازحين، وتعويض المتضررين، وتقديم ضمانات بعدم تكرار سياسات القمع والإقصاء. كما يجب أن تتبنى نهجاً يرسّخ المواطنة المتساوية، بحيث يشعر جميع السوريين بأنهم جزء من مشروع وطني مشترك، وليسوا مجرد أطراف متنافسة في صراع لا ينتهي. لكن هذه الجهود ستظل رهينة الإرادة السياسية ومدى استعداد القوى

الفاعلة للتخلي عن سياسات الاستقطاب والتوظيف الطائفي، وهو تحدٍّ قد يكون الأصعب في المرحلة القادمة. فهل تستطيع سوريا تجاوز هذه المرحلة الحرجة وبناء مجتمع موحد، أم أن شبح التقسيم الاجتماعي سيظل يهدد مستقبلها؟

إن تجاوز الانقسامات الاجتماعية في سوريا يتطلب أكثر من مجرد اتفاقات سياسية أو وعود بإعادة الإعمار، بل يحتاج إلى تغييرات جوهرية في بنية الدولة والمجتمع، وإعادة صياغة العقد الاجتماعي بما يضمن حقوق جميع المكونات دون تمييز. فقد أفرزت الحرب السورية واقعاً جديداً، حيث باتت الولاءات الطائفية والإثنية تتجاوز مفهوم الدولة الوطنية، مما أدى إلى تعقيد أي مساعٍ للمصالحة. ولذلك، لا يمكن الحديث عن استقرار حقيقي ما لم يتم تفكيك إرث العنف والكراهية الذي خلفته الحرب، والعمل على بناء ثقافة سياسية جديدة قائمة على المواطنة والعدالة الانتقالية.

كما أن الدور الدولي سيكون حاسماً في هذه العملية، سواء من خلال دعم مشاريع المصالحة وإعادة الإعمار، أو عبر فرض ضغوط على الأطراف المحلية لوقف سياسات الإقصاء والتهميش. فالتجارب التاريخية تؤكد أن المجتمعات التي شهدت نزاعات داخلية طويلة الأمد لا يمكن أن تنهض مجدداً دون آليات حقيقية للعدالة وجبر الضرر. ولكن يبقى السؤال الأهم: هل ستتوافر الإرادة اللازمة، داخلياً وخارجياً، لتجاوز هذه المرحلة الحرجة، أم أن سوريا ستظل ساحة لصراعات لا نهاية لها، تتغذى على الانقسامات الاجتماعية العميقة؟

إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه سوريا ما بعد الحرب هو بناء هوية وطنية جامعة تعيد ترميم النسيج الاجتماعي الذي تمزق بفعل سنوات من العنف والانقسامات الطائفية والعرقية. فمع غياب مؤسسات قوية قادرة على استيعاب مختلف المكونات السورية ضمن إطار وطني موحد، تظل مخاطر استمرار النزاعات الأهلية قائمة، خصوصاً في ظل محاولات بعض الأطراف الإقليمية والدولية استغلال هذه الانقسامات لتحقيق مصالحها الخاصة.

إلى جانب ذلك، فإن إعادة دمج النازحين واللاجئين في المجتمع السوري ستكون من أبرز القضايا التي يجب معالجتها لضمان الاستقرار الاجتماعي. فملايين السوريين الذين اضطروا إلى الفرار بسبب الحرب يواجهون الآن واقعاً معقداً بين محاولات العودة إلى وطن مدمر، وبين استمرارهم في اللجوء وسط ظروف غير مستقرة. وإذا لم يتم وضع سياسات واضحة لإعادة إدماج هؤلاء الأفراد، وتأمين حقوقهم الأساسية، فقد تصبح أزمة اللاجئين عاملاً إضافياً في تفاقم الانقسامات الداخلية.

في ظل هذه التحديات، يصبح من الضروري التفكير في نموذج جديد للحكم والسياسة الاجتماعية، يكون قادراً على تجاوز الانقسامات السابقة، وتحقيق العدالة لجميع السوريين، بغض النظر عن انتماءاتهم. ولكن هذا يتطلب توافقاً واسعاً بين القوى الفاعلة، وإرادة سياسية حقيقية لإعادة بناء سوريا على أسس مختلفة عن تلك التي قادت البلاد إلى الحرب في المقام الأول.

ثالثاً: الهوية الوطنية السورية – نحو عقد اجتماعي جديد؟

إحدى أكبر المعضلات التي تواجه سوريا ما بعد الحرب ليست فقط إعادة الإعمار المادي، بل إعادة بناء هوية وطنية جامعة تكون قادرة على تجاوز عقودٍ من الانقسامات الطائفية، والقومية، والمناطقية، والسياسية. فقد أظهرت السنوات الماضية مدى هشاشة الشعور بالانتماء الوطني أمام تصاعد الهويات الفرعية، حيث لم تعد المواطنة السورية تعني للجميع الشيء ذاته، بل أصبحت خاضعة للانتماءات الدينية والعرقية والمذهبية، وحتى الولاءات الخارجية التي عززها التدخل الإقليمي والدولي في الصراع.

إن غياب مفهوم مشترك للهوية الوطنية لم يكن مجرد أحد نتائج الحرب، بل كان عاملاً رئيسياً في تفكك المجتمع السوري منذ بدايات الأزمة، إذ تحولت الولاءات الفرعية—سواء الطائفية أو القومية أو المناطقية—إلى محركات للصراع، بدلاً من أن تكون جزءاً من تنوع البلاد. فبدلاً من أن تؤدي التعددية الثقافية والقومية إلى إثراء المجتمع السوري، أصبحت سبباً في تصدّعه، حيث اتخذت كل مجموعة موقفاً دفاعياً عن ذاتها، ما عزز مفهوم "نحن" ضد "هم"، وأدى إلى صراعات دامية بين مكونات يفترض أنها كانت تشكّل نسيجاً اجتماعياً واحداً.

ومع سقوط النظام المركزي وتفكك سلطة الدولة، لم يعد السؤال المطروح كيف تُحكم سوريا؟ بل أصبح من يحق له أن يحكم؟ ووفق أي أسس؟ فالنظام الجديد بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) تبنى مشروعاً سياسياً يكرس طابعاً معيناً للدولة، ما جعل الأقليات القومية والدينية، وعلى رأسها الكورد والمسيحيون والعلويون والدروز، تشعر بالإقصاء والتهميش، بل وربما بتهديد وجودي مباشر. وإذا كان من السهل إعادة بناء الجسور المادية التي دُمرت خلال الحرب، فإن إعادة بناء الثقة بين المكونات السورية تبدو أكثر تعقيداً، لأنها تتطلب تحولاً جذرياً في طريقة فهم السوريين لهويتهم ومستقبلهم المشترك.

إن نجاح أي مشروع سياسي مستقبلي في سوريا لن يكون ممكناً دون صياغة عقد اجتماعي جديد، يعيد تعريف معنى المواطنة، ويضمن لجميع المكونات حقوقها في ظل دولة عادلة ومتوازنة، بعيدة عن منطق الغلبة والاستئثار بالسلطة. لكن السؤال الأهم هو: هل يمكن تحقيق هذه الهوية الوطنية الجامعة في ظل الجراح العميقة التي خلفتها الحرب، والانقسامات التي تعززها قوى داخلية وخارجية على حد سواء؟ أم أن سوريا تتجه نحو نموذج من الهويات المتعددة التي يصعب توحيدها تحت راية واحدة؟

١- الاعتراف الرسمي بجميع الأقليات: خطوة نحو المصالحة الوطنية؟

يتطلب بناء هوية وطنية شاملة في سوريا الجديدة الاعتراف بجميع المكونات السورية، سواء العرقية أو الدينية، وإعطائهم حقوقهم كاملة في الدستور والقوانين المستقبلية. فالتهميش والإقصاء كانا دائماً عوامل تفجير في تاريخ سوريا، سواء بالنسبة للكورد أو الدروز أو المسيحيين أو العلويين أو حتى العرب السنة في بعض الفترات. لذلك، فإن أي

نظام سياسي مستقبلي يجب أن يضمن تمثيلاً عادلاً للجميع، ويضع إطاراً قانونياً واضحاً لحماية حقوق الأقليات، بما يشمل لغاتهم وثقافاتهم وحقوقهم السياسية.

٢- العقد الاجتماعي الجديد: هل يمكن التوافق عليه؟

لا يمكن بناء هوية وطنية حقيقية دون التوصل إلى عقد اجتماعي جديد يتفق عليه السوريون جميعاً، ويضع حداً للتهميش والإقصاء السياسي والاجتماعي. هذا العقد يجب أن يركز على مبادئ المواطنة المتساوية، والفصل بين الدين والسياسة، وضمان الحريات العامة، مع وجود ضمانات دستورية تمنع إعادة إنتاج الديكتاتورية أو احتكار السلطة من قبل أي فئة على حساب الأخرى. لكن السؤال المطروح هو: هل ستتمكن القوى السياسية المختلفة، بما فيها الإسلاميون والقوميون والليبراليون، من الاتفاق على مثل هذا العقد؟ أم أن الخلافات الأيديولوجية ستعرقل الوصول إلى توافق وطني حقيقي؟

٣- الهوية السورية في ظل التدخلات الخارجية

التدخلات الدولية في سوريا زادت من تعقيد مسألة الهوية الوطنية، حيث سعت بعض القوى الإقليمية إلى تعزيز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية السورية الجامعة، بهدف فرض أجنداتها السياسية. لذلك، فإن أي محاولة لإعادة بناء الهوية السورية يجب أن تأخذ في الاعتبار ضرورة الحد من التأثيرات الخارجية، وإعادة صياغة مفهوم الانتماء الوطني بطريقة تضمن استقلال القرار السوري عن التدخلات الخارجية.

الخلاصة، إن بناء هوية وطنية سورية جديدة لا يمكن أن يتم بقرارات فوقية تفرضها سلطة مركزية، بل يحتاج إلى حوار وطني شامل يشارك فيه جميع السوريين بمختلف انتماءاتهم. فبدون هذا التوافق، ستظل سوريا أسيرة للانقسامات التي مزقتها طوال العقد الماضي، مما قد يؤدي إلى استمرار النزاعات بدلاً من تحقيق الاستقرار الذي يتطلع إليه الجميع.

إن إعادة بناء الهوية الوطنية السورية ليست مجرد عملية إدارية أو قانونية يمكن إنجازها بقرارات فوقية تصدر عن سلطة مركزية، بل هي مسار طويل ومعقد يتطلب مشاركة جميع السوريين بمختلف مكوناتهم وانتماءاتهم. فالتجربة السورية خلال العقود الماضية أظهرت أن أي هوية تُفرض من الأعلى دون توافق مجتمعي واسع لن تكون إلا سبباً لمزيد من الانقسام والتوترات، كما حدث في المراحل السابقة التي أدت إلى تفكك المجتمع السوري وتحوله إلى ساحات صراع على أساس الطائفة والقومية والانتماء السياسي.

إن التحدي الأكبر الذي تواجهه سوريا اليوم ليس فقط إنهاء الحرب، بل ضمان عدم تكرار سيناريوهات الإقصاء والتهميش التي كانت السبب الأساسي في اندلاع الصراع واستمراره. فالعلويون، والكورد، والدروز، والمسيحيون، والقبائل العربية، وغيرهم من المكونات السورية، لن يقبلوا مستقبلاً أن يكونوا مجرد أطراف هامشية في دولة تهيمن

عليها فئة واحدة، بل يسعون إلى ضمان حقوقهم السياسية والثقافية والإدارية ضمن إطار دولة عادلة ومتوازنة.

لذلك، فإن الحديث عن إعادة بناء هوية وطنية سورية لا يمكن أن يقتصر على إعادة ترميم الدولة وإعادة بناء المؤسسات، بل يجب أن يتجاوز ذلك إلى إعادة بناء العقد الاجتماعي من جديد، بحيث يشعر كل مواطن سوري بأنه جزء أساسي من هذه الدولة، وليس مجرد تابع لسلطة تفرض عليه تصوراتها وهويتها الخاصة. ويتطلب هذا المسار حواراً وطنياً شاملاً وحقيقياً، وليس مجرد حوارات شكلية تهدف إلى إعادة إنتاج نظام مركزي جديد بواجهات مختلفة.

لكن في ظل المعطيات الحالية، يبدو أن الوصول إلى هوية وطنية جامعة يواجه عقبات كبرى، أهمها الإرث الدموي للصراع، وانعدام الثقة بين المكونات، واستمرار التدخلات الخارجية التي تغذي الانقسامات بدل توحيدها. ولذلك، إذا لم يكن هناك مشروع وطني حقيقي يأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات، فإن سوريا ستظل أسيرة للانقسامات التي مزقتها طوال العقد الماضي، وربما تدخل في دورة جديدة من النزاعات، ما يعني أن الحرب التي يُعتقد أنها انتهت، قد تكون مجرد بداية لصراعات من نوع آخر، أخطر وأعمق من الحرب العسكرية المباشرة.

إن بناء الهوية الوطنية ليس رفاهية سياسية، بل هو الشرط الأساسي لتحقيق الاستقرار الذي يتطلع إليه الجميع. لكن السؤال الذي سيحدد مصير سوريا في السنوات القادمة هو: هل هناك إرادة حقيقية لإعادة بناء هذه الهوية، أم أن البلاد تتجه نحو مرحلة من الهويات المتصارعة التي تجعل فكرة الدولة الموحدة مجرد وهم تاريخي؟

في ظل هذه التحديات، يبقى مستقبل الهوية الوطنية السورية مرهوناً بقدرة القوى السياسية والمجتمعية على تجاوز إرث الحرب والانقسامات، والبحث عن حلول تستوعب التنوع بدل أن تعمّق الخلافات. فبدون مشروع وطني جامع، ستبقى سوريا عرضة لمزيد من التفكك، حيث تتحول الانتماءات الطائفية والقومية إلى هويات سياسية بديلة عن الدولة، ما يعني أن أي استقرار سيكون هشّاً وقابلاً للانهيار مع أول أزمة جديدة.

رابعاً: العودة الطوعية للاجئين – بين الوعود والواقع المعقد

منذ اندلاع الحرب السورية عام ٢٠١١، أصبحت أزمة اللاجئين واحدة من أكبر التحديات الإنسانية والسياسية في العالم، حيث اضطر ملايين السوريين إلى الفرار من بلادهم بسبب القصف والدمار والانهيار الاقتصادي، إضافة إلى المخاوف من الاعتقالات والملاحقات الأمنية. ومع سقوط نظام بشار الأسد عام ٢٠٢٤ وصعود قوى جديدة إلى السلطة، عاد ملف اللاجئين إلى الواجهة، لكن هذه المرة في سياق جديد، حيث تتزايد الأسئلة حول إمكانية عودتهم الطوعية إلى بلادهم، والضمانات المتاحة لهم، والتحديات التي قد تواجههم عند العودة.

على الرغم من الدعوات المستمرة من بعض الدول لإعادة اللاجئين، إلا أن الواقع على الأرض لا يزال معقداً للغاية. فمن جهة، تتحدث بعض القوى السياسية الجديدة عن ضرورة إعادة النازحين لتحقيق "التوازن الديموغرافي" وإعادة الإعمار، في حين تخشى أطراف أخرى من أن تكون العودة مجرد غطاء لترسيخ سياسات انتقامية أو فرض تغييرات سكانية دائمة. وبينما تواجه الدول المضيفة – خصوصاً تركيا ولبنان والأردن – ضغوطاً متزايدة بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية، يبقى اللاجئون عالقين بين واقع العيش في المنفى وسط تصاعد مشاعر العداء ضدهم، وبين مستقبل مجهول في سوريا التي لم تخرج بعد من أزماتها الأمنية والسياسية.

أمام هذه التحديات، يبرز التساؤل الأهم: هل ستكون هناك فعلاً عودة آمنة وطوعية للاجئين؟ وما هي الضمانات الدولية التي قد تساهم في تسهيل هذه العودة دون تعريضهم لخطر الانتقام أو الاعتقال أو الفقر المدقع؟ وهل يمكن للقوى السياسية الجديدة في سوريا أن تخلق بيئة قادرة على استيعاب هؤلاء الملايين دون أن تتحول العودة إلى أزمة إنسانية جديدة؟

هذه التساؤلات تقودنا إلى البحث في العوامل التي تحكم إمكانية عودة اللاجئين السوريين، والضغوط التي تمارسها الأطراف الدولية والإقليمية، إضافة إلى العقبات القانونية والسياسية والاجتماعية التي قد تجعل هذه العودة أكثر تعقيداً مما تبدو عليه في الخطابات السياسية.

إذاً، تعد قضية اللاجئين السوريين واحدة من أكثر الملفات تعقيداً في مرحلة ما بعد الحرب، حيث يعيش ملايين السوريين في المنفى، موزعين بين الدول المجاورة كتركيا ولبنان والأردن، ودول أوروبية أخرى. ومع التحولات السياسية في سوريا بعد سقوط نظام الأسد، يبرز التساؤل حول إمكانية تحقيق عودة طوعية وآمنة لهؤلاء اللاجئين، وما إذا كانت الظروف في الداخل السوري ستسمح فعلاً بإعادة دمجهم في المجتمع دون مخاطر سياسية أو أمنية.

١- هل العودة الطوعية خيار واقعي؟:

رغم الدعوات المتكررة من بعض الأطراف الإقليمية والدولية لإعادة اللاجئين، إلا أن الواقع يشير إلى وجود عقبات كبيرة تعرقل العودة الطوعية، أبرزها:

• **غياب الضمانات الأمنية:** لا يزال هناك تخوف من عمليات انتقامية أو تصفية سياسية، خاصة في المناطق التي شهدت صراعات طائفية أو مناطقية.
• **انهيار البنية التحتية:** كثير من المدن والقرى مدمرة بالكامل، ما يجعل من الصعب على العائدين إعادة بناء حياتهم دون دعم دولي كبير.
• **الأوضاع الاقتصادية السيئة:** مع تدهور الاقتصاد السوري وعدم توفر فرص عمل، يفضل العديد من اللاجئين البقاء في الدول التي توفر لهم الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي.
• **غياب إطار قانوني يحمي العائدين:** لا يوجد حتى الآن قانون واضح يضمن عدم ملاحقة اللاجئين أو مصادرة أملاكهم عند العودة، ما يعزز مخاوفهم من المستقبل.

٢- الضمانات المطلوبة لعودة اللاجئين:
إذا كان المجتمع الدولي والقوى الجديدة في سوريا جادين بشأن عودة اللاجئين، فإن هناك عدة ضمانات يجب تحقيقها لضمان أن العودة لن تكون مجرد إعادة قسرية إلى واقع أكثر قسوة:

• إنشاء آلية دولية لحماية اللاجئين العائدين، تضمن عدم تعرضهم للانتقام السياسي أو الطائفي، وتراقب أوضاعهم بعد العودة.
• إطلاق برامج لإعادة إعمار المناطق المتضررة، بحيث يتمكن العائدون من إيجاد مساكن ووظائف تساعدهم على إعادة بناء حياتهم.
• سن قوانين لحماية أملاك اللاجئين، تمنع مصادرتها أو الاستيلاء عليها، وتوفر لهم آليات قانونية لاستعادتها في حال وجود نزاعات.
• إشراك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في عمليات العودة، لضمان أنها تتم وفق معايير حقوق الإنسان، وليس وفق أجندات سياسية لبعض الأطراف.

٣- التلاعب السياسي بملف اللاجئين:
الملف لا يخلو من استغلال سياسي، حيث تستخدم بعض الدول التي تستضيف اللاجئين هذه الورقة للضغط على الأطراف الدولية أو تحقيق مكاسب داخلية. في المقابل، قد تسعى القوى الجديدة في سوريا إلى إعادة اللاجئين بشروط معينة، لضمان السيطرة السياسية والديموغرافية على بعض المناطق، مما قد يعيد إنتاج التوترات التي كانت سبباً في تهجيرهم من البداية.

الخلاصة، العودة الطوعية للاجئين السوريين لن تتحقق بمجرد إعلان سياسي أو قرارات فوقية، بل تحتاج إلى بيئة آمنة، واستقرار سياسي، وإعادة إعمار حقيقية. بدون هذه العوامل، ستبقى العودة خياراً مستبعداً لغالبية اللاجئين، مما قد يجعل من قضية النزوح أزمة طويلة الأمد، تؤثر ليس فقط على سوريا، بل على الدول المضيفة أيضاً.

المحور الثامن: الاقتصاد السوري بعد الحرب

- **إعادة إعمار سوريا: من المسؤول؟ وما هي مصادر التمويل؟**
- **العقوبات الاقتصادية: تأثيرات طويلة الأمد وإمكانية التخفيف**
- **استثمار الموارد الطبيعية: هل ستتمكن سوريا من استغلال مواردها**
- **تأثير الفساد: كيف ستواجه سوريا تحدي الفساد الذي تفشى خلال سنوات الحرب؟**

بعد أكثر من عقد من الحرب المدمرة، بات الاقتصاد السوري منهاراً بشكل شبه كامل، حيث فقدت البلاد معظم قدراتها الإنتاجية، وتآكلت بنيتها التحتية، وانهارت العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. ومع سقوط نظام الأسد في أواخر ٢٠٢٤، بدأت مرحلة جديدة من عدم اليقين الاقتصادي، حيث تواجه القوى الجديدة التي صعدت إلى السلطة ملفاً اقتصادياً معقداً يتطلب حلولاً جذرية وخططاً إنقاذية شاملة. فبينما تتطلع بعض الأطراف إلى إعادة الإعمار كوسيلة لإنعاش الاقتصاد، تبقى هناك عقبات هيكلية وسياسية قد تعرقل أي جهود جدية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

- واقع الاقتصاد السوري: دمار واسع وأزمات متراكمة:

دخلت سوريا الحرب في ٢٠١١ باقتصاد كان يعاني أصلاً من مشكلات بنيوية كبيرة، أبرزها الفساد وضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد على قطاع عام غير فعال. ومع اندلاع الصراع، تفاقمت هذه الأزمات لتشمل انهياراً في الزراعة والصناعة والخدمات، وفقدان الدولة السيطرة على مصادر الطاقة والثروات الطبيعية، إضافة إلى العقوبات الدولية التي أدت إلى عزل سوريا عن الأسواق العالمية. واليوم، وبعد سقوط النظام السابق، تجد القوى الجديدة نفسها أمام اقتصاد مدمر كلياً، حيث ترتفع معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، ويواجه المواطنون صعوبة في تأمين الاحتياجات الأساسية.

- إعادة الإعمار: الفرص والتحديات:

يُنظر إلى إعادة الإعمار على أنها البوابة الأساسية لإنقاذ الاقتصاد السوري، حيث يمكن أن توفر مشاريع البنية التحتية الضخمة فرص عمل جديدة وتحفّز عجلة الاقتصاد. لكن هذه العملية ليست سهلة، إذ تحتاج إلى تمويل هائل واستثمارات أجنبية، في وقت لا تزال فيه سوريا ساحة لصراعات سياسية وعسكرية معقدة. كما أن الجهات الدولية الفاعلة، سواء الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو دول الخليج، ستربط أي دعم مالي بشروط سياسية قد لا تتوافق مع المصالح المحلية للقوى الحاكمة الجديدة.

- العقوبات الدولية وتأثيرها على مستقبل الاقتصاد:

على الرغم من التغيرات السياسية في سوريا، لا تزال العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تشكل عقبة كبيرة أمام أي انتعاش اقتصادي. فهذه العقوبات لا تقتصر فقط على النظام السابق، بل تمتد إلى أي كيان سياسي جديد يُنظر إليه على أنه غير متوافق مع المصالح الغربية. وهذا يعني أن رفع العقوبات سيكون رهيناً بمسار سياسي معين، قد يتطلب تنازلات من القوى الجديدة، سواء فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أو بنمط الحكم، أو بالعلاقات الإقليمية.

- مستقبل الاقتصاد السوري: هل يمكن تحقيق الانتعاش؟:
مع تعقيد المشهد الاقتصادي والسياسي، تبدو فرص تحقيق انتعاش اقتصادي سريع ضعيفة، خاصة في ظل غياب بيئة آمنة ومستقرة جاذبة للاستثمار. ومع ذلك، فإن التحولات السياسية القادمة، وشكل النظام الاقتصادي الذي سيتم تبنيه، ومستوى الدعم الإقليمي والدولي، كلها عوامل ستحدد ما إذا كانت سوريا ستتمكن من بناء اقتصاد جديد أم ستبقى عالقة في دوامة الفقر والتبعية.

- محاور النقاش حول الاقتصاد السوري بعد الحرب:
في هذا المحور، سيتم التركيز على الملفات الرئيسية التي ستؤثر على الاقتصاد السوري في السنوات المقبلة، ومنها:

١- استراتيجيات إعادة الإعمار: من سيموّل إعادة بناء سوريا؟ وما هي الأولويات؟
٢- التحديات المالية والنقدية: كيف يمكن تحقيق استقرار العملة السورية؟ وما هو مستقبل المصارف والقطاع المالي؟
٣- القطاعات الإنتاجية: هل يمكن لسوريا استعادة دورها الزراعي والصناعي؟
٤- دور القوى الإقليمية والدولية: كيف سيؤثر النفوذ الخارجي على مستقبل الاقتصاد السوري؟
٥- مشكلة العقوبات الاقتصادية: هل ستبقى العقوبات المفروضة على سوريا قائمة؟ وما هو أثرها على حياة المواطنين؟

إن إعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الحرب سيكون بمثابة تحدٍّ ضخم يتطلب تنسيقًا استثنائيًا بين القوى السياسية، الاقتصادية، والإقليمية والدولية. فبعد أكثر من عقد من الحرب والدمار، تعرضت سوريا لهزة اقتصادية كبيرة، تراجعت خلالها البنية التحتية بشكل غير مسبوق، وتآكلت المؤسسات الحكومية، وانهار القطاع الخاص، إضافة إلى أن ملايين السوريين يعانون من الفقر والبطالة. وبالرغم من تلك الظروف المدمرة، سيكون من الضروري وضع استراتيجية شاملة لإعادة إعمار الاقتصاد السوري، تعتمد على تنمية القطاعات الرئيسية مثل الطاقة، الزراعة، الصناعة، والبنية التحتية.
إعادة بناء الاقتصاد السوري يتطلب أيضاً استثمارات ضخمة على المستويات المحلية والدولية، حيث لا يمكن إغفال دور المستثمرين الدوليين في هذا المسار، رغم الظروف المعقدة التي يعيشها البلد من جهة، والمخاوف الأمنية والسياسية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يبرز سؤال جوهري حول مدى قدرة الحكومة السورية أو القوى السياسية الجديدة على جذب هذه الاستثمارات، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية التي تواجهها البلاد، إضافة إلى العقوبات الدولية المفروضة عليها.
الأهم من ذلك، أن عملية إعادة بناء الاقتصاد لن تنجح ما لم يتم توفير بيئة مستقرة وآمنة تؤدي إلى استعادة الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. هذه البيئة لا تتعلق فقط بالاستقرار الأمني، بل أيضاً بتقديم ضمانات للمستثمرين المحليين والدوليين بأن حقوقهم ستكون محفوظة وأن الاقتصاد سيبقى بعيداً عن الفساد والتلاعب. لكن مع استمرار التوترات السياسية وعدم وضوح المسار السياسي المستقبلي.

أولاً: إعادة إعمار سوريا: من المسؤول؟ وما هي مصادر التمويل؟

إعادة إعمار سوريا بعد الحرب ستكون أحد أكبر التحديات التي تواجه الحكومة السورية والقوى السياسية الجديدة التي صعدت إلى السلطة بعد سقوط نظام الأسد في ٢٠٢٤. فبداية من الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية، وتدمير المدن الكبرى مثل حلب ودمشق، بالإضافة إلى التهجير الجماعي للسكان، بات من الواضح أن إعادة الإعمار تحتاج إلى ملايين الدولارات، وأيضاً إلى جهود جماعية على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية، والإقليمية.

١- من سيقود عملية إعادة الإعمار؟:

ستعتمد القيادة السياسية في سوريا على كيفية تشكيل النظام بعد الحرب، ولكن على الأرجح سيظل للمجتمع الدولي، خاصة الدول الكبرى مثل روسيا، الصين، إيران، ودول الخليج، دور أساسي في تحديد هوية الجهات المسؤولة عن قيادة العملية. فالوجود الروسي والإيراني في سوريا سيمنحهم حصة كبيرة في قرارات إعادة الإعمار، بينما ستكون الجهات الأوروبية، في حال استمر الدعم الدولي للانتقال السياسي، أكثر تحفظاً في تقديم الدعم المالي دون تحقيق تقدم سياسي حقيقي.

٢- مصادر التمويل المحتملة:

إن تمويل إعادة الإعمار السوري سيعتمد على مجموعة من المصادر، لكنها ستواجه العديد من التحديات:

• **التمويل الإقليمي والدولي:** إن دول الخليج، مثل السعودية و الإمارات، قد تلعب دوراً مهماً في التمويل في حال تم الاتفاق على انتقال سياسي شامل. فقد أبدت بعض الدول العربية رغبة في مساعدة سوريا في إعادة الإعمار، ولكنها ربطت ذلك بتحقيق تسوية سياسية وتغيير النظام السوري القائم. في المقابل، قد يكون لد الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة دور في الرقابة على العملية، ولكن العقوبات المفروضة على سوريا قد تشكل عائقاً أمام تدفق الدعم المالي الغربي.

• **الدعم الروسي والإيراني:** إن روسيا وإيران ستسعيان إلى تحقيق مصالحهما الاستراتيجية في سوريا عبر الاستثمارات طويلة الأمد في عملية إعادة الإعمار. لكن، في الوقت نفسه، هذه الدول لن تكون قادرة على تغطية تكاليف إعادة الإعمار بالكامل. ستشمل المشاريع المنشآت العسكرية والبنية التحتية التي تدعم تواجدهم العسكري، لكن قد تظل بعض القطاعات الاجتماعية والإنتاجية الأخرى بحاجة إلى دعم خارجي.

• **التمويل من القطاع الخاص:** قد تساهم الشركات الخاصة، المحلية والدولية، في إعادة بناء بعض القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة، السكن، و الاتصالات. لكن، يعوق هذا التوجه غياب بيئة آمنة للاستثمار، مما يجعل الاستثمارات المحلية والدولية غير مضمونة.

• **التمويل من السوريين في الخارج:** يُتوقع أن يساهم اللاجئون السوريون في تمويل جزء من إعادة الإعمار عبر التحويلات المالية. ففي السنوات الماضية، كانت التحويلات أحد المصادر الرئيسية التي ساعدت في دعم الاقتصاد السوري، ويمكن أن يكون لهذه التحويلات دور أكبر في إعادة بناء المجتمع المحلي، ولكن التحويلات المالية ستكون محدودة إذا لم تتوفر بيئة مستقرة.

٣- التحديات المتعلقة بالتمويل:

إحدى أكبر العقبات التي تواجه إعادة الإعمار هي العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، خصوصاً من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فإن هذه العقوبات قد تؤدي إلى تقليص قدرة الحكومة السورية على جذب الاستثمارات من الأسواق العالمية، وتعرقل التمويل الخارجي للعديد من المشاريع الهامة. كما أن الفساد المستشري في سوريا قد يساهم في إضعاف الثقة في قدرتها على إدارة الأموال والموارد بشكل عادل وفعّال.

٤- الآفاق المستقبلية لإعادة الإعمار:

إن عملية إعادة إعمار سوريا تتطلب تعاوناً بين الأطراف السياسية المحلية والدولية، لكن إذا فشلت هذه الأطراف في تحقيق تسوية سياسية شاملة، فإن الأموال اللازمة لعملية إعادة الإعمار قد تبقى مجمّدة أو تُستخدم بشكل غير فعّال. ولذا فإن إعادة الإعمار لا يجب أن تقتصر فقط على البنية التحتية المدمرة، بل يجب أن تشمل إعادة بناء الثقة بين مختلف الطوائف، وتحقيق المصالحة الوطنية بين السوريين.

ختاماً، فإن إعادة إعمار سوريا ستكون عملية معقدة وطويلة، تتطلب دعماً سياسياً قوياً، و إرادة حقيقية من مختلف الأطراف الداخلية والخارجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تحولات سياسية غير واضحة.

تبقى إعادة إعمار سوريا تحدياً ضخماً يتطلب تنسيقاً دولياً وتعاوناً بين جميع الأطراف المعنية، سواء كانت داخلية أو دولية. النجاح في هذا المجال سيعتمد على القدرة على تجاوز الخلافات السياسية وتحقيق استقرار طويل الأمد. من دون وجود إطار عمل متكامل وموارد مالية كافية، فإن جهود إعادة الإعمار قد تواجه صعوبات جمة، مما يعقد مهمة إعادة بناء سوريا بشكل فعال ومستدام.

لا شك أن إعادة إعمار سوريا ستظل واحدة من أبرز التحديات في مرحلة ما بعد الحرب، ولن تقتصر على الجهود المادية فحسب، بل ستمتد لتشمل الإصلاحات السياسية والاجتماعية اللازمة لتحقيق الاستقرار. لن يكون من الممكن إعادة بناء سوريا بشكل فعّال ما لم تتوفر بيئة سياسية مستقرة، وتوافق بين مختلف القوى الفاعلة على مستقبل البلاد. ومع تنوع مصادر التمويل وتعدد الجهات الدولية والمحلية المعنية، يبقى من الضروري ضمان توزيع عادل للموارد وتوفير فرص حقيقية للنهوض بكل القطاعات التي تضررت بفعل الحرب.

ثانياً: العقوبات الاقتصادية: تأثيرات طويلة الأمد وإمكانية التخفيف

منذ بداية الحرب الأهلية السورية في عام ٢٠١١، فرضت العديد من الدول والمنظمات الدولية عقوبات اقتصادية صارمة على النظام السوري، مستهدفة بشكل رئيسي القطاعات الحيوية مثل النفط والغاز، والقطاع المصرفي، بالإضافة إلى الأفراد والكيانات المتورطة في دعم النظام. تهدف هذه العقوبات إلى عزل الحكومة السورية اقتصادياً واضعاف قدرتها على تمويل الحرب وشراء الأسلحة. ورغم أن هذه العقوبات قد حققت أهدافها في تأزيم الوضع الاقتصادي في البلاد، إلا أنها شكلت أيضاً عقبة كبيرة أمام جهود إعادة بناء سوريا بعد انتهاء الحرب.

١- تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد السوري:

بداية، كان للعقوبات الاقتصادية تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد السوري، حيث أدت إلى تدهور مستوى المعيشة بشكل غير مسبوق. القطاع النفطي السوري، الذي كان يعتبر المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية، تعرض لضرر كبير نتيجة للحظر على تصدير النفط، مما أدى إلى انخفاض حاد في احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية وأدى إلى تدهور قيمة الليرة السورية. كما أسهمت العقوبات في تدمير البنية التحتية لقطاع الأعمال وعرقلت القدرة على استيراد المواد الأساسية، مما أثر سلباً على الحياة اليومية للمواطنين.

٢- تحديات أخرى في ظل العقوبات:

العقوبات لم تقتصر على الاقتصاد فقط، بل طالت أيضاً القطاعات الإنسانية الحيوية مثل التعليم والصحة. تم منع العديد من المؤسسات السورية من الوصول إلى تمويلات دولية، بالإضافة إلى تعطيل فرص الحصول على مساعدات طبية وأدوية، مما أثر على قدرة الحكومة السورية على تلبية احتياجات الشعب الأساسية في ظل الوضع الصعب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العقوبات فاقمت من ضعف القطاع المصرفي في سوريا. المصارف السورية أصبحت غير قادرة على التعامل مع العديد من الأنظمة المالية الدولية، مما جعلها معزولة عن الأسواق العالمية وأدى إلى شل حركة التجارة الدولية، فضلاً عن زيادة التضخم وتراجع القدرة الشرائية.

٣- هل هناك تدابير لتخفيف تأثير العقوبات؟:

من أجل تخفيف تأثير العقوبات الاقتصادية، سيكون على الحكومة السورية البحث عن تدابير لتخفيف هذه الآثار، سواء من خلال التفاوض مع الدول الغربية أو عبر البحث عن طرق بديلة لتمويل الاقتصاد. إحدى الخيارات المطروحة هي التفاوض مع القوى الكبرى مثل روسيا والصين، حيث يمكن أن تكون هذه الدول مستعدة لتقديم دعم مالي أو تجاري لسوريا في ظل العقوبات المفروضة. علاوة على ذلك، سيكون من الضروري إيجاد حلول اقتصادية غير تقليدية، مثل تعزيز التجارة مع دول الجوار أو الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي كحل مؤقت.

على الجانب الآخر، قد تحتاج سوريا إلى تعديل سياستها الاقتصادية بشكل جذري لتحقيق النمو المستدام في حال استمرت العقوبات. ينبغي على الحكومة التركيز على تعزيز القطاع الخاص المحلي ودعمه، بالإضافة إلى تحسين العلاقات الاقتصادية مع الدول الإقليمية التي قد تكون مستعدة للمساعدة في تخفيف الأزمة الاقتصادية.

٤- التعاون الدولي:

من الممكن أن تساهم الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى في تخفيف بعض العقوبات من خلال تقديم ضمانات سياسية أو اجتماعية لإعادة الاستقرار في سوريا. ومع ذلك، فإن رفع العقوبات الاقتصادية سيتطلب خطوات ملموسة من الحكومة السورية لتلبية مطالب المجتمع الدولي في مجالات حقوق الإنسان والإصلاحات السياسية. ولكن هذا التغيير لن يكون سهلاً، حيث ستظل العديد من الدول تشترط تغييرات سياسية ملموسة قبل التراجع عن فرض العقوبات.

خلاصة: تستمر العقوبات الاقتصادية في تشكيل عقبة كبيرة أمام إعادة بناء الاقتصاد السوري بعد الحرب. في غياب تسوية سياسية شاملة، فإن تخفيف هذه العقوبات سيبقى معلقاً على تغيرات جذرية في المواقف الإقليمية والدولية. ما سيكون مهماً في المستقبل هو قدرة الحكومة السورية على التكيف مع هذه الظروف والبحث عن طرق بديلة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل هذه القيود.

بالمجمل، تبقى العقوبات الاقتصادية واحدة من أكبر التحديات التي ستواجه سوريا في مرحلة ما بعد الحرب. وعلى الرغم من أن هذه العقوبات قد فرضت لغايات سياسية وعسكرية، فإن تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية تمتد لتطال كافة جوانب الحياة في البلاد. مع تزايد الضغوط الاقتصادية، سيظل مستقبل سوريا مرهوناً بقدرتها على التكيف مع هذا الواقع، سواء عبر تحركات دبلوماسية للتفاوض على تخفيف العقوبات أو من خلال جهود محلية لخلق بدائل اقتصادية تكون قادرة على دعم عملية التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب.

وفي الوقت ذاته، لن تكون العقوبات الاقتصادية العامل الوحيد الذي يؤثر في مستقبل الاقتصاد السوري؛ فهناك عوامل أخرى مثل الإصلاحات الداخلية، إعادة بناء البنية التحتية، وتحقيق استقرار سياسي قد تساهم في رفع هذه القيود تدريجياً. في نهاية المطاف، تظل العقوبات بمثابة سيف مسلط على اقتصادات الدول التي تواجه تحديات من هذا النوع، وهو ما يعني أن تخفيفها يتطلب تحولاً جذرياً في المواقف السياسية والاقتصادية في سوريا ومن حولها.

ثالثاً: استثمار الموارد الطبيعية: هل ستتمكن سوريا من استغلال مواردها

سوريا تتمتع بموارد طبيعية غنية ومتنوعة، أهمها النفط والغاز والمياه، التي قد تكون مفتاحاً رئيسياً في إعادة بناء الاقتصاد الوطني بعد الحرب. لكن استثمار هذه الموارد في مرحلة ما بعد الحرب سيكون تحدياً كبيراً نظراً للدمار الذي لحق بالبنية التحتية وغياب الاستقرار السياسي والأمني في العديد من المناطق.

أولاً، فيما يتعلق بالنفط، تمتلك سوريا احتياطيات كبيرة من النفط، خاصة في المنطقة الشرقية مثل دير الزور والرقة. ومع ذلك، فقد شهدت هذه المناطق صراعاً طويلاً بين مختلف القوى العسكرية، مما أثر على قدرة الحكومة على التحكم في هذه الموارد. من المرجح أن تكون هناك تنافسات شديدة بين قوى محلية ودولية على السيطرة على هذه الاحتياطيات. قد تسعى القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران إلى الحصول على امتيازات نفطية أو توسيع تأثيرها على المناطق الغنية بالموارد، بينما قد تظل مناطق تسيطر عليها القوى الكوردية، مثل وحدات حماية الشعب، خارج سلطة الحكومة المركزية. سيكون من الصعب تحديد الطرف الذي سيشرف على إدارة هذه الموارد في حال غياب توافق سياسي.

أما بالنسبة للمياه، تمتلك سوريا موارد مائية هامة، مثل نهري الفرات والعاصي، التي تشكل شريان الحياة للعديد من المناطق. لكن النزاعات المستمرة أدت إلى تدهور البنية التحتية للري، وزيادة الضغوط على مصادر المياه. وفي ظل التغيرات المناخية المستمرة، قد يصبح من الصعب ضمان توفر المياه بشكل كافٍ لتلبية احتياجات الشعب السوري.

إدارة هذه الموارد في المستقبل ستعتمد على مجموعة من العوامل: من سيكون في السلطة؟ هل ستكون هناك تسويات بين القوى المحلية والإقليمية والدولية لضمان استغلال عادل للموارد؟ وهل ستكون هناك آليات فعالة لضمان الشفافية في إدارة هذه الثروات؟

إن تجاوز هذه التحديات يتطلب استراتيجيات طويلة الأمد تشمل إعادة تأهيل المنشآت النفطية، تحسين إدارة المياه، وتنفيذ إصلاحات لضمان أن العوائد من هذه الموارد تُستثمر في مصلحة الشعب السوري وتساهم في إعادة بناء الاقتصاد.

رابعاً: تأثير الفساد: كيف ستواجه سوريا تحدي الفساد الذي تفشى خلال سنوات الحرب؟

من المتوقع أن يشكل الفساد أحد أكبر التحديات التي ستواجه سوريا في مرحلة ما بعد الحرب، حيث لعب الفساد دوراً كبيراً في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال سنوات النزاع. فقد أصبحت المحسوبية والرشاوى جزءاً من النظام اليومي، ونتج عن ذلك تآكل المؤسسات الحكومية، وزيادة التفاوت الاجتماعي، وتحول جزء كبير من المساعدات الدولية إلى مصادر فساد، مما أسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية.

أحد أبرز أسباب الفساد في سوريا هو غياب الشفافية وضعف المؤسسات الرقابية، حيث كانت العديد من القرارات المالية والاقتصادية تُتخذ بعيداً عن رقابة مؤسسات الدولة أو المجتمع المدني. هذا الفساد أدى إلى استنزاف الموارد، سواء كانت موارد النفط أو المساعدات الإنسانية أو عائدات الإعمار، وتسبّب في تعزيز هيمنة قلة من المتنفذين على الاقتصاد الوطني.

مواجهة تحدي الفساد في سوريا بعد الحرب تتطلب استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد.

أولاً، لا بد من إعادة بناء المؤسسات الحكومية بشكل أكثر شفافية، مع تفعيل دور الهيئات الرقابية والمحاسبية. كما ينبغي وضع قوانين وتشريعات صارمة لمكافحة الفساد، وتطبيقها بصرامة على جميع المستويات، مع إنشاء محاكم مستقلة للنظر في القضايا المتعلقة بالفساد.

ثانياً، سيكون من الضروري بناء ثقافة محاسبة ومساءلة بين المواطنين أنفسهم، حيث يجب أن يتعاون المجتمع المدني في الإبلاغ عن الفساد، وتوفير بيئة تعزز من الشفافية وتحارب التستر على الأنشطة الفاسدة.

ثالثاً، من المهم أن تلعب المؤسسات الدولية دوراً في دعم جهود مكافحة الفساد في سوريا، من خلال تقديم الخبرات الفنية والمالية اللازمة لدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ومراقبة عملية إعادة الإعمار. وهذا قد يشمل فرض شروط على المساعدات الدولية لضمان استخدامها بشكل مناسب وفعال.

في الختام، سيكون القضاء على الفساد أحد المفاتيح الأساسية لاستقرار سوريا ونجاح عملية إعادة الإعمار. ومن دون معالجة هذه المشكلة بشكل حاسم، قد يظل الفساد يعصف بمستقبل سوريا، مما يعيق أي مسعى لتحقيق التنمية المستدامة ويؤخر الشفاء من آثار الحرب.

المحور التاسع: الانتخابات المستقبلية في سوريا

- **ضمان نزاهة الانتخابات: كيف سيتم ضمان النزاهة ومن سيشرف عليها؟**
- **دور القوى الإقليمية والدولية: تأثير القوى على الانتخابات ونتائجها.**
- **مستقبل الحكومة السورية: حكومة وحدة أم تمثيل أطراف معينة؟**
- **مشاركة الأقليات السياسية: حقوق ومشاركة الأقليات في الانتخابات.**

بعد سنوات من الصراع والحرب، باتت الانتخابات أحد أهم المحاور في إعادة تشكيل المشهد السياسي السوري. فمع سقوط نظام الأسد وصعود قوى جديدة إلى السلطة، يثور التساؤل حول طبيعة الانتخابات القادمة، ومدى قدرتها على أن تكون نقطة تحول نحو الاستقرار والديمقراطية، أم أنها ستكون مجرد إعادة إنتاج لصراعات سياسية بواجهات جديدة.

لطالما كانت الانتخابات في سوريا قبل الحرب مجرد أداة شكلية لإضفاء الشرعية على النظام، حيث غابت التعددية السياسية، واقتصرت العملية الانتخابية على استفتاءات محسومة النتائج مسبقاً. ومع دخول البلاد مرحلة ما بعد الحرب، يبرز التحدي الأكبر في إمكانية إجراء انتخابات حقيقية تضمن تمثيلاً عادلاً لجميع المكونات السياسية والاجتماعية، في ظل بيئة مشحونة بالصراعات والانقسامات الطائفية والسياسية.

كما أن هناك تحديات جوهرية تواجه العملية الانتخابية، بدءاً من وضع الإطار القانوني الجديد الذي سيحكم الانتخابات، مروراً بمدى قدرة القوى السياسية المختلفة على المشاركة بحرية، وانتهاءً بدور القوى الإقليمية والدولية في التأثير على سير الانتخابات ونتائجها. فهل يمكن لسوريا تجاوز إرث عقود من الديكتاتورية نحو انتخابات حرة ونزيهة؟ أم أن الانتخابات ستتحول إلى ساحة جديدة للصراعات بين القوى المتنافسة؟

إجراء انتخابات حرة في سوريا ما بعد الحرب لن يكون مجرد استحقاق سياسي، بل اختبار حقيقي لقدرة البلاد على تجاوز الانقسامات والصراعات الطويلة. فبينما يطالب البعض بانتخابات تشرف عليها جهات دولية لضمان نزاهتها، تخشى أطراف أخرى من أن يتحول التدخل الخارجي إلى أداة لفرض أجندات سياسية معينة. وفي ظل هذه التحديات، يبقى السؤال الأهم: هل يمكن تحقيق انتخابات تعكس إرادة السوريين فعلاً، أم أنها ستكون مجرد إعادة توزيع للنفوذ بين القوى المسيطرة؟

في هذا المحور، سنناقش إمكانية إجراء انتخابات شفافة، ومن سيشرف عليها، وما إذا كانت القوى الدولية ستتدخل في مسارها، إضافة إلى دور الأقليات السياسية والطائفية في العملية الانتخابية، وما إذا كان هناك أفق حقيقي لحكومة وحدة وطنية تُمثل جميع الأطراف، أم أن الانقسامات ستظل تهيمن على المشهد السياسي السوري.

أولاً: ضمان نزاهة الانتخابات: كيف سيتم ضمان النزاهة ومن سيشرف عليها؟

إجراء انتخابات نزيهة وشفافة في سوريا ما بعد الحرب يمثل تحدياً كبيراً، خاصة في ظل الانقسامات العميقة بين القوى السياسية والعسكرية الفاعلة. لضمان نزاهة الانتخابات، لا بد من وجود هيئة مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية، سواء كانت هيئة وطنية ذات مصداقية أو لجنة دولية بمشاركة الأمم المتحدة والمنظمات الرقابية المختصة.

من جهة أخرى، يبقى التساؤل مطروحاً حول مدى قبول القوى المسيطرة على الأرض بإجراء انتخابات حرة، خاصة إذا كانت نتائجها قد تؤثر على مصالحهم. في هذا السياق، قد تكون هناك حاجة إلى ضمانات دولية وإقليمية تلزم جميع الأطراف باحترام العملية الديمقراطية، مع فرض رقابة صارمة على الحملات الانتخابية، ووسائل الإعلام، وآليات التصويت، لضمان عدم التلاعب بالنتائج.

كما أن البيئة الأمنية ستكون عاملاً حاسماً، إذ لا يمكن الحديث عن انتخابات نزيهة إذا لم يتم توفير أجواء آمنة للناخبين والمرشحين، بعيداً عن الترهيب أو التدخلات العسكرية. وعليه، فإن نجاح أي انتخابات في سوريا المستقبلية يعتمد على مدى قدرة القوى المحلية والدولية على فرض معايير النزاهة والشفافية، ومنع أي محاولة لاحتكار السلطة تحت غطاء ديمقراطي شكلي.

بعد سنوات من الحرب والصراعات السياسية، تبرز قضية نزاهة الانتخابات كأحد أهم التحديات التي ستواجه سوريا في المرحلة المقبلة. فإجراء انتخابات حرة ونزيهة في بلد لا يزال يعاني من آثار الانقسامات السياسية والعسكرية، يحتاج إلى آليات واضحة تضمن شفافيتها، وآليات رقابية تمنع التلاعب بنتائجها. فكيف يمكن تحقيق ذلك؟ ومن هي الجهات التي يمكن أن تضمن نزاهة هذه الانتخابات؟

١- الإشراف الدولي والمحلي:
لا يمكن الحديث عن انتخابات نزيهة دون وجود هيئة مستقلة تتولى الإشراف على العملية الانتخابية. في التجارب الدولية، غالباً ما تلعب الأمم المتحدة دوراً محورياً في الإشراف على الانتخابات في الدول الخارجة من النزاعات، حيث تساهم في وضع القواعد والإجراءات التي تمنع حدوث التزوير والتلاعب. لكن في الحالة السورية، يبقى التساؤل حول مدى قبول القوى المحلية والإقليمية بإشراف دولي مباشر على الانتخابات، خاصة إذا كانت هذه الجهات ترى في الانتخابات وسيلة للحفاظ على نفوذها السياسي والعسكري.

أما على المستوى المحلي، فمن الضروري إنشاء لجنة انتخابية مستقلة تضم ممثلين عن جميع القوى السياسية، مع توفير آليات لمراقبة سير العملية الانتخابية، بدءاً من

تسجيل الناخبين، مروراً بالحملات الانتخابية، وصولاً إلى عملية التصويت وإعلان النتائج. ولكن السؤال المطروح: هل يمكن ضمان استقلالية هذه اللجنة في ظل وجود جماعات مسلحة وقوى سياسية متنافسة قد تسعى للتلاعب بالانتخابات لصالحها؟

٢- البيئة الأمنية وضمان حرية الناخبين:

إجراء انتخابات حرة يتطلب بيئة آمنة تسمح للناخبين بالمشاركة دون خوف من الترهيب أو الانتقام. في ظل الواقع السوري الحالي، هناك مناطق خاضعة لسيطرة قوى مختلفة، بعضها قد لا يكون مستعداً للسماح بانتخابات حقيقية قد تؤدي إلى خسارته للسلطة. لذا، من الضروري وجود ضمانات أمنية، سواء من خلال قوات حفظ سلام دولية، أو ترتيبات داخلية تضمن عدم استخدام العنف أو القمع ضد الناخبين أو المرشحين.

كما أن وسائل الإعلام المستقلة تلعب دوراً محورياً في ضمان نزاهة الانتخابات، إذ يجب أن يكون هناك تغطية متوازنة تكفل لجميع المرشحين فرصاً متساوية في الوصول إلى الناخبين. في هذا السياق، يجب فرض رقابة على أي محاولات لتوظيف الإعلام الرسمي أو الممول خارجيًا لصالح أطراف معينة، لضمان عدم توجيه الرأي العام بطرق غير مشروعة.

٣- آليات منع التزوير وضمان الشفافية:

التلاعب بنتائج الانتخابات هو أحد المخاطر التي قد تهدد أي عملية ديمقراطية في سوريا، خاصة إذا لم تكن هناك آليات صارمة لمنع ذلك. من بين التدابير الممكنة:

- الاعتماد على أنظمة تصويت إلكترونية أو إلكترونية-ورقية هجينة، بحيث تكون هناك سجلات إلكترونية لكل صوت يتم الإدلاء به، مما يقلل من فرص التلاعب بالصناديق.
- مراقبة صارمة لعملية الفرز، من خلال السماح لمراقبين مستقلين ومنظمات حقوقية بالإشراف على عملية عدّ الأصوات وإعلان النتائج.
- إنشاء هيئة طعون انتخابية مستقلة، تتيح لجميع المرشحين الطعن في النتائج إذا كان لديهم أدلة على حدوث تزوير، مع إلزام القضاء بالبتّ في الطعون بشفافية تامة.

٤- تأثير القوى الإقليمية والدولية:

في ظل التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا، لا يمكن استبعاد تأثير هذه القوى على الانتخابات. فمن المحتمل أن تسعى بعض الدول إلى دعم أطراف سياسية معينة لضمان استمرار نفوذها في البلاد. لذا، يجب فرض قيود على التمويل السياسي الخارجي، مع إجبار جميع الأحزاب والمرشحين على الإفصاح عن مصادر تمويلهم لضمان عدم استخدام الأموال الأجنبية في شراء الولاءات أو التلاعب بالنتائج.

في النهاية، نجاح الانتخابات السورية في تحقيق الديمقراطية يعتمد على مدى قدرة السوريين والمجتمع الدولي على فرض معايير النزاهة والشفافية، ومنع أي محاولات لاحتكار السلطة تحت غطاء ديمقراطي شكلي. وإذا لم يتم اتخاذ تدابير حقيقية لضمان نزاهة الانتخابات، فقد تتحول العملية الديمقراطية إلى مجرد أداة لإعادة إنتاج سلطات استبدادية جديدة، مما يطيل أمد الأزمة السورية بدلاً من حلها.

ثانياً: دور القوى الإقليمية والدولية: تأثير القوى على الانتخابات ونتائجها.

في ظل تعقيدات المشهد السوري، تبدو الانتخابات المقبلة أكثر من مجرد استحقاق ديمقراطي، بل محطة مفصلية في إعادة رسم ملامح السلطة ومستقبل البلاد. فبعد أكثر من عقد من الصراع، لم تعد سوريا كياناً سياسياً موحداً، بل باتت ساحة نفوذ إقليمية ودولية متداخلة، حيث تتنافس قوى مختلفة على فرض رؤاها ومصالحها. وبالتالي، من الصعب تصور أي عملية انتخابية بمعزل عن هذه المعادلة المعقدة، إذ أن التوازنات العسكرية والاقتصادية، وكذلك التحالفات الإقليمية، تلعب دوراً حاسماً في تحديد من سيتصدر المشهد السياسي السوري في المرحلة المقبلة.

لكن التحدي لا يقتصر على التدخلات الخارجية، بل يشمل أيضاً البيئة الداخلية الهشة. فالمجتمع السوري ما زال منقسماً بين مناطق نفوذ متباينة، تخضع كل منها لحكم سلطة مختلفة، سواء هيئة تحرير الشام في الشمال، أو القوات الكوردية في الشرق، أو بقايا النظام المدعوم من إيران في بعض المناطق. هذه الفوضى السياسية تجعل من الانتخابات أداة قد تُستخدم لترسيخ وقائع جديدة بدلاً من أن تكون وسيلة حقيقية للتغيير الديمقراطي.

إضافة إلى ذلك، فإن البنية التحتية للدولة السورية تكاد تكون منهارة، ما يطرح تساؤلات جدية حول إمكانية تنظيم انتخابات حقيقية في ظل غياب مؤسسات مستقلة وفاعلة. فالانتخابات ليست مجرد عملية اقتراع، بل تتطلب إطاراً قانونياً نزيهاً، وضمانات لحرية التعبير، وأجواء سياسية تتيح لجميع الأطراف المنافسة دون خوف من القمع أو التزوير. فكيف يمكن الحديث عن انتخابات ديمقراطية في بلد لا تزال فيه آثار الحرب قائمة، حيث تتحكم الميليشيات والفصائل المسلحة في العديد من المناطق؟

وفي ظل هذه التعقيدات، لا يبدو أن الانتخابات السورية القادمة ستكون نقطة تحول نحو الاستقرار، بل ربما تكون ساحة جديدة لصراع النفوذ، حيث تحاول القوى المتحكمة فرض شرعية سياسية جديدة تخدم مصالحها. فهل ستكون هذه الانتخابات خطوة نحو إعادة بناء سوريا، أم أنها ستكرّس التقسيمات والانقسامات التي تهدد وجودها كدولة موحدة؟

١- النفوذ الإقليمي ودعم القوى المحلية:

لطالما لعبت الدول الإقليمية، مثل تركيا وإيران والسعودية وقطر، دوراً مؤثراً في دعم أطراف النزاع السوري. ومع اقتراب الانتخابات، من المتوقع أن تحاول هذه الدول دعم قوى سياسية معينة لضمان استمرار نفوذها داخل سوريا.

- تركيا قد تسعى لدعم فصائل معارضة قريبة منها، خاصة في الشمال السوري، لضمان استمرار نفوذها السياسي والعسكري هناك، وقد تستخدم ورقة اللاجئين كورقة ضغط للتأثير على مجريات العملية السياسية.

• إيران، التي كانت الحليف الأقوى لنظام الأسد، قد تدعم أطرافاً موالية لها لضمان استمرار تأثيرها داخل مؤسسات الحكم، خاصة مع وجود ميليشيات موالية لها تسيطر على مناطق واسعة في سوريا.

• السعودية وقطر، اللتان دعمتا المعارضة سابقاً، قد تحاولان العودة إلى المشهد عبر دعم قوى جديدة تتناسب مع استراتيجياتهما الإقليمية، مما قد يؤدي إلى زيادة الاستقطاب السياسي داخل سوريا.

هذا النفوذ قد ينعكس على الحملات الانتخابية وتمويل الأحزاب السياسية، مما يجعل التنافس الانتخابي غير متكافئ، إذ ستتمتع بعض الجهات بدعم مالي وسياسي أكبر مقارنة بغيرها، وهو ما قد يشوه نتائج الانتخابات ويجعلها أقرب إلى "إعادة ترتيب النفوذ" بدلاً من أن تكون عملية ديمقراطية حقيقية.

٢- التدخل الدولي وآلية الإشراف على الانتخابات:

بالإضافة إلى الدول الإقليمية، فإن القوى الدولية مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي سيكون لها تأثير كبير على الانتخابات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

• روسيا، التي تمتلك وجوداً عسكرياً قوياً في سوريا، قد تحاول فرض ترتيبات انتخابية تضمن فوز شخصيات أو أحزاب موالية لها، بما يضمن استمرار هيمنتها الاستراتيجية على البلاد.

• الولايات المتحدة قد تسعى لدعم عملية انتخابية تخدم مصالحها، عبر الضغط لإجراء انتخابات أكثر انفتاحاً، أو فرض عقوبات على شخصيات معينة لمنعهم من الترشح.

• الاتحاد الأوروبي قد يشترط الاعتراف بالانتخابات ونتائجها بوجود رقابة دولية صارمة، مما قد يعرقل أي محاولة لإجراء انتخابات تحت سيطرة طرف واحد.

السؤال الأهم هنا: هل ستقبل الأطراف المتصارعة داخل سوريا بوجود رقابة دولية فعلية على الانتخابات؟ أم أن الانتخابات ستكون مجرد عملية شكلية تكرس توازنات القوى القائمة؟

٣- تأثير العقوبات الاقتصادية على العملية الانتخابية:

مع استمرار العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، سيكون للاقتصاد دور أساسي في توجيه مسار الانتخابات. فمن الممكن أن تستخدم القوى الدولية هذه العقوبات كورقة ضغط على الحكومة السورية أو القوى السياسية الأخرى لفرض شروطها على العملية الانتخابية.

• هل سيتم تخفيف العقوبات في حال إجراء انتخابات شفافة؟
• هل ستُستخدم العقوبات كأداة لمنع بعض المرشحين من الوصول إلى السلطة؟
• كيف ستتعامل القوى السياسية السورية مع التدخلات الخارجية دون التفريط بسيادة القرار الوطني؟

هذه الأسئلة تعكس حجم التحديات التي ستواجه الانتخابات السورية، حيث لا يتعلق الأمر فقط بإجرائها، بل بكيفية ضمان استقلاليتها عن الحسابات الإقليمية والدولية التي قد تجعل منها وسيلة لإعادة رسم الخريطة السياسية للبلاد وفق مصالح خارجية.

٤- هل يمكن تحقيق انتخابات مستقلة رغم التدخلات الخارجية؟:

في ظل هذه التعقيدات، يبقى التساؤل الأساسي: هل يمكن لسوريا أن تجري انتخابات تعبر عن إرادة السوريين أنفسهم، أم أنها ستكون مجرد امتداد لصراع النفوذ بين القوى الكبرى؟

إذا لم تكن هناك آلية دولية تضمن حيادية الانتخابات واستقلالها بشكل فعلي، فإنها لن تكون سوى انعكاسٍ للواقع السياسي والعسكري المفروض على الأرض، حيث تصبح أداة لإعادة إنتاج النفوذ القائم بدلاً من أن تفتح الباب أمام عملية انتقال ديمقراطي حقيقي. فالانتخابات في بيئة غير مستقرة، تتحكم بها مصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين، قد لا تؤدي إلى أي تغيير جوهري، بل على العكس، قد تساهم في إضفاء شرعية شكلية على ترتيبات سياسية تخدم الأطراف المسيطرة، سواء كانت قوى محلية أو إقليمية.

لذا، فإن التحدي الأكبر أمام السوريين لا يكمن فقط في إجراء الانتخابات كحدث شكلي، بل في ضمان أن تكون هذه الانتخابات خطوة فعلية نحو إعادة بناء الشرعية السياسية من الداخل، لا مجرد إعادة تدوير للنفوذ المفروض بالقوة. وهذا يتطلب إطاراً دولياً ضامناً، قادراً على فرض معايير النزاهة والشفافية، ومنع الأطراف المتصارعة من استغلال الانتخابات كأداة لتعزيز مكاسبها العسكرية والسياسية.

لكن التحدي الأكثر تعقيداً هو كيفية تحقيق هذا الضمان الدولي في ظل انقسام المواقف الإقليمية والدولية بشأن سوريا. فبينما تسعى بعض الدول إلى فرض انتخابات على مقاس مصالحها، تدفع أطراف أخرى نحو عرقلة أي مسار انتخابي لا يحقق أهدافها الجيوسياسية. ونتيجةً لذلك، قد تجد سوريا نفسها أمام سيناريو تتكرر فيه التجارب السابقة: انتخابات شكلية تفرز قيادات مدعومة خارجياً دون أن تعكس إرادة السوريين الحقيقية، مما يفاقم أزمة الشرعية ويزيد من تعقيد المشهد السياسي.

ومن هنا، فإن أي عملية انتخابية حقيقية يجب أن تنطلق من الداخل، بتوافق وطني واسع يضمن مشاركة جميع الأطراف الفاعلة، وإيجاد ضمانات حقيقية تمنع التلاعب والتزوير. أما في غياب هذه الضمانات، فإن الانتخابات لن تكون سوى محطة أخرى في مسار طويل من الأزمات السياسية، حيث تبقى سوريا رهينة لمعادلات القوى المفروضة، بدلاً من أن تستعيد إرادتها الوطنية المستقلة.

ثالثاً: مستقبل الحكومة السورية: حكومة وحدة أم تمثيل أطراف معينة؟

مع تعقّد المشهد السياسي السوري بعد سنوات من الحرب وسقوط النظام القديم، تبرز إشكالية تشكيل حكومة جديدة قادرة على إدارة البلاد في مرحلة ما بعد الصراع. فبين الدعوات إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم مختلف الأطراف السياسية والطائفية، وبين احتمالية أن تُدار البلاد من قبل قوى محددة فرضت نفسها على الأرض، يبقى مستقبل الحكومة السورية مفتوحاً على عدة سيناريوهات، تتأثر بالتحالفات الداخلية والضغوط الخارجية.

١- خيار حكومة الوحدة الوطنية – الممكن والمستحيل:

يعد تشكيل حكومة وحدة وطنية الخيار الأكثر توازناً نظرياً، إذ يهدف إلى تجنب سيطرة طرف واحد على السلطة، وضمان تمثيل كافة المكونات السورية، مما يسهم في استقرار البلاد ويحدّ من احتمالات اندلاع موجات جديدة من الصراع.

- **التحديات السياسية:** على الرغم من أن هذا النموذج قد يبدو مثالياً، إلا أن تحقيقه يتطلب توافقاً بين القوى المتصارعة، وهو أمر غير مضمون في ظل انقسامات عميقة بين الأطراف المختلفة، سواء المعارضة التقليدية أو الفصائل المسلحة أو القوى السياسية الجديدة التي ظهرت بعد سقوط الأسد.
- **رفض القوى المسيطرة لفكرة تقاسم السلطة:** القوى التي صعدت إلى السلطة بعد الحرب، كهيئة تحرير الشام والفصائل المسلحة الأخرى، قد لا تكون مستعدة لتقديم تنازلات لصالح معارضيها، خاصة مع امتلاكها النفوذ العسكري والسياسي الذي يمكنها من فرض إرادتها دون الحاجة إلى توافق واسع.
- **العامل الدولي:** نجاح حكومة الوحدة الوطنية يتطلب دعماً إقليمياً ودولياً، وهو أمر قد يكون صعباً في ظل تباين مواقف القوى الكبرى مثل روسيا وأمريكا وتركيا وإيران تجاه مستقبل سوريا.

٢- خيار الحكومة المسيطرة – إعادة إنتاج الاستبداد؟:

إذا فشلت جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية، فقد تتشكل حكومة يسيطر عليها طرف واحد أو تحالف ضيق من القوى المنتصرة، سواء كان ذلك عبر الانتخابات أو من خلال ترتيبات سياسية تُفرض بحكم الأمر الواقع.

- **حكومة تقودها الفصائل المنتصرة:** مع سقوط نظام الأسد، تبرز قوى جديدة تسعى لفرض نفسها كبديل للحكم المركزي السابق، وقد تختار هذه القوى تشكيل حكومة تمثلها فقط، مستبعدة الأطراف الأخرى بحجة عدم أهليتها للمشاركة في إعادة بناء الدولة.
- **استمرار الإقصاء السياسي:** في حال استبعاد المعارضة السياسية التقليدية، أو التيارات الكوردية، أو ممثلي الأقليات الأخرى، فقد يؤدي ذلك إلى استمرار الصراعات الداخلية وإعادة إنتاج الديكتاتورية تحت غطاء جديد، مما يهدد استقرار البلاد على المدى الطويل.

• **الموقف الدولي:** قد لا يحظى هذا الخيار باعتراف دولي واسع، مما قد يفاقم الأزمة الاقتصادية ويعمّق عزلة سوريا، خاصة إذا كانت الحكومة الجديدة لا تلتزم بمتطلبات المجتمع الدولي في ما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات السياسية.

٣- سيناريو الحلول الوسط – حكومة انتقالية بمشاركة محدودة:

قد يتم التوصل إلى تسوية وسط بين الخيارين السابقين، عبر تشكيل حكومة انتقالية تضم مزيجاً من القوى المسيطرة على الأرض وبعض القوى المعارضة، مع استبعاد الأطراف الأكثر راديكالية أو التي ترفض الدخول في عملية سياسية توافقية.

• **حكومة مدعومة دولياً:** قد تتشكل حكومة انتقالية بدعم من الأمم المتحدة أو القوى الكبرى، على أن تتولى الإشراف على مرحلة إعادة الإعمار والتحضير لانتخابات مستقبلية أكثر شمولية.

• **تمثيل محدود للمعارضة:** رغم مشاركة بعض الشخصيات المعارضة، فإن هذه الحكومة قد تظل خاضعة لنفوذ القوى العسكرية المهيمنة، مما قد يجعلها انتقالية اسماً فقط، دون أن تحقق تغييراً جوهرياً في تركيبة السلطة.

• **مدى نجاح هذا النموذج:** يعتمد نجاح هذا السيناريو على قدرة الأطراف المختلفة على التوصل إلى تفاهمات، وهو أمر قد يكون صعباً في ظل انعدام الثقة المتبادل بين الفصائل والقوى السياسية المتصارعة.

ختاماً: أي مستقبل ينتظر الحكومة السورية؟

يبقى تشكيل الحكومة السورية الجديدة أحد التحديات الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب، حيث تتداخل العوامل المحلية والدولية في تحديد شكل الحكم القادم. وبين خيار حكومة وحدة وطنية قد تواجه صعوبات في التطبيق، وخيار حكومة مسيطرة قد يهدد بعودة الاستبداد، يبدو أن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو الوصول إلى تسوية سياسية جزئية تنتج حكومة انتقالية ذات طابع هجين، قد لا تحقق طموحات كل السوريين، لكنها قد تكون الخطوة الأولى نحو بناء دولة جديدة.

ومع ذلك، يبقى التساؤل مفتوحاً: هل ستتمكن سوريا من تفادي أخطاء الماضي وبناء حكومة تمثل جميع مكوناتها، أم أن الصراع على السلطة سيستمر ليحكم مستقبل البلاد لسنوات قادمة؟

رابعاً: مشاركة الأقليات السياسية: حقوق ومشاركة الأقليات في الانتخابات.

في ظل التحولات العميقة التي شهدتها سوريا بعد سقوط نظام الأسد وصعود قوى جديدة إلى السلطة، تبرز قضية حقوق الأقليات السياسية كعامل أساسي في تحديد مستقبل البلاد. فبعد عقود من التهميش السياسي والتمييز، تتجه الأنظار إلى مدى قدرة النظام السياسي الجديد على ضمان مشاركة حقيقية وعادلة للأقليات، سواء على المستوى التشريعي أو التنفيذي، دون إعادة إنتاج سياسات الإقصاء التي كانت سائدة في الماضي.

١- تاريخ التهميش السياسي للأقليات في سوريا:

طوال العقود الماضية، عانت العديد من المجموعات العرقية والدينية من تهميش سياسي وقانوني، حيث هيمن حزب البعث على الحياة السياسية وأقصى معظم القوى غير الموالية له، بما في ذلك الأحزاب الكوردية، والتمثيل السياسي المستقل للأقليات الأخرى مثل المسيحيين والدروز والإسماعيليين.

- الكورد، رغم كونهم أحد أكبر المكونات العرقية في البلاد، واجهوا سياسات تعسفية، مثل الحرمان من الجنسية لفترات طويلة، ومنعهم من تأسيس أحزاب سياسية قوية تعبر عن تطلعاتهم.
- المسيحيون لعبوا دوراً في الدولة، لكنهم كانوا غالباً ضمن أحزاب مؤيدة للنظام، مما حدّ من قدرتهم على تشكيل تيارات سياسية مستقلة.
- الدروز والإسماعيليون، رغم تمتعهم بدرجة من الاستقلال الاجتماعي في بعض المناطق، إلا أنهم ظلوا مقيدين سياسياً ولم يكن لهم حضور قوي في مراكز القرار.

مع سقوط النظام، يطرح السؤال حول مدى استعداد القوى الجديدة لمنح هذه الأقليات حقوقاً متساوية في الانتخابات والمشاركة السياسية، أم أن هذه المجموعات ستواجه موجة جديدة من الإقصاء تحت مسميات مختلفة؟

٢- حقوق الأقليات في النظام السياسي الجديد:

بعد الحرب، سيكون هناك اختبار حقيقي لمدى التزام القوى الحاكمة بإعطاء الأقليات السياسية حقوقها الكاملة في المشاركة بالحكم، سواء من خلال البرلمان أو المؤسسات التنفيذية.

- **التمثيل البرلماني:** هل سيتم تخصيص مقاعد مضمونة للأقليات لضمان مشاركتها في العملية التشريعية، كما هو الحال في بعض الدول التي تمر بمراحل انتقالية؟
- **حرية تشكيل الأحزاب:** هل سيتم السماح للأقليات بتأسيس أحزاب سياسية مستقلة تعبر عن تطلعاتها، أم أن النظام الجديد سيضع قيوداً على تشكيل الأحزاب ذات الطابع العرقي أو الديني؟

• **المشاركة في السلطة التنفيذية:** هل ستحصل الأقليات على مناصب قيادية في الحكومة، أم ستظل هذه المواقع محتكرة من قبل القوى السياسية الأكثر نفوذاً؟

٣- المخاوف من إعادة إنتاج التمييز:

رغم الحديث عن بناء دولة ديمقراطية تعددية، هناك مخاوف من أن تستمر بعض أنماط التمييز القديمة ضد الأقليات، سواء بشكل مباشر أو عبر إجراءات غير رسمية تحدّ من تأثيرهم السياسي.

• **هيمنة القوى المنتصرة:** بعض القوى التي برزت بعد الحرب قد تحاول فرض نظام سياسي أحادي، لا يسمح للأقليات بلعب دور فعّال، خصوصاً إذا اعتُبِرت بعض هذه الأقليات موالية للنظام السابق أو لقوى خارجية.

• **التوازنات الطائفية والإثنية:** قد يتم فرض نظام محاصصة غير عادل، يمنح الأقليات تمثيلاً شكلياً فقط دون أي تأثير حقيقي على صنع القرار.

• **تأثير القوى الخارجية:** بعض الدول الإقليمية والدولية قد تسعى إلى التأثير على التوازنات الداخلية، من خلال دعم مجموعات معينة على حساب أخرى، مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية والعرقية.

٤- مستقبل مشاركة الأقليات – أي نموذج يمكن اعتماده؟:

في حال أرادت سوريا تجاوز إرث التمييز السياسي، سيكون من الضروري تبني نموذج ديمقراطي يضمن التمثيل العادل لجميع المكونات، ومن بين السيناريوهات المطروحة:

• **نموذج الديمقراطية التوافقية:** كما هو الحال في لبنان أو العراق، حيث يتم توزيع المناصب السياسية وفق نظام محاصصة يضمن لكل مجموعة طائفية أو عرقية حصة محددة في الحكومة والبرلمان.

• **نظام المواطنة المتساوية:** نموذج يقوم على إلغاء جميع أشكال التميز، بحيث يكون لكل مواطن حقوق متساوية بغض النظر عن انتمائه العرقي أو الديني، وهو الخيار الأكثر ديمقراطية لكنه يتطلب تغييراً جذرياً في العقلية السياسية.

• **الحكم الذاتي لبعض المناطق:** قد يتم منح بعض المناطق التي تقطنها أقليات صلاحيات حكم ذاتي، كما هو الحال في إقليم كوردستان العراق، لضمان تمثيل سياسي وإداري مستقل لهذه المجموعات.

خاتمة: هل ستكون الانتخابات القادمة فرصة لإنصاف الأقليات؟

بين الطموحات الديمقراطية والتحديات السياسية، يبقى السؤال الأهم: هل ستتمكن سوريا الجديدة من تجاوز التمييز السياسي ومنح الأقليات حقوقها الكاملة؟ أم أن هذه المجموعات ستظل محاصرة في هامش الحياة السياسية، تعاني من الإقصاء بأشكال جديدة؟ ما ستحمله الانتخابات القادمة من نتائج سيكون مؤشراً حاسماً على مدى قدرة سوريا على بناء دولة حديثة تقوم على المواطنة المتساوية، أو استمرارها في حلقة من الصراعات السياسية والإقصاء المنهجي، مما قد يؤدي إلى تفجر أزمات جديدة تعرقل إعادة بناء البلاد.

المحور العاشر: الوجود العسكري الأجنبي بعد ٢٠٢٤

- **الوجود الأمريكي: هل ستبقى القوات الأمريكية في سوريا؟**
- **الوجود الروسي: مصير قاعدة حميميم بعد التحولات الجديدة.**
- **الوجود التركي: مستقبل النفوذ التركي في الشمال السوري.**
- **الوجود الإيراني: هل ستتراجع إيران أم تبقى قوة فاعلة؟**

مع نهاية حكم بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، دخلت سوريا مرحلة جديدة من التحولات السياسية والجيوسياسية التي أصبحت تشكل تحديات خطيرة على مستقبل البلاد. على مدار سنوات النزاع الدموي، تحولت سوريا إلى ساحة صراع ليس فقط بين النظام والمعارضة، بل أيضاً بين القوى الإقليمية والدولية التي تدخلت بأهداف ومصالح متناقضة، مما أدى إلى تدخلات عسكرية مباشرة من قبل عدة دول. بعد سقوط النظام، يبرز سؤال محوري يتعلق بمستقبل الوجود العسكري الأجنبي في سوريا، الذي بات جزءاً أساسياً من المعادلة السياسية في البلاد. الوجود العسكري الأجنبي في سوريا بعد ٢٠٢٤ لا يقتصر على القوة العسكرية التقليدية، بل يتضمن أيضاً الهيمنة على قواعد استراتيجية ومواقع عسكرية حساسة تمثل مفاتيح أساسية في تحديد موازين القوى داخل سوريا. القوات الأمريكية، الروسية، التركية، والإيرانية، إضافة إلى ميليشيات متعددة مدعومة من دول أخرى، جميعهم أصبحوا لاعبين أساسيين في صراع النفوذ الذي قد يحدد وجهة سوريا في المستقبل القريب. وبعد انهيار النظام الأسدي، لن يكون الوجود العسكري الأجنبي في سوريا مجرد وجود طارئ أو مؤقت، بل سيصبح جزءاً من خطة طويلة الأمد للهيمنة على الأرض والسيطرة على الموارد الطبيعية والمناطق الحيوية. من جهة، تسعى القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا إلى تأكيد وجودها العسكري في سوريا لضمان مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. ومن جهة أخرى، فإن تركيا، التي تحتفظ بقوات في الشمال السوري، تسعى لتوسيع نفوذها بشكل مستمر على مناطق الحدود وفرض سيطرتها على مناطق تضم أغلبية كوردية أو عرقية أخرى. أما بالنسبة لإيران، فقد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الصراع السوري، ووجودها العسكري في سوريا يشكل تهديداً مباشراً على الاستقرار الإقليمي، حيث تواصل دعمها للميليشيات الطائفية بهدف الحفاظ على نفوذها في المنطقة. هذا الوجود الإيراني يعكس تأثيراً كبيراً على المعادلات السياسية في سوريا والمنطقة، ويزيد من تعقيد أي مفاوضات محتملة أو محاولات لإعادة بناء سوريا على أسس جديدة. في هذا المحور، سيتم تناول أبعاد الوجود العسكري الأجنبي في سوريا بعد ٢٠٢٤، ودوره في تشكيل المستقبل السوري. سنتناول تأثير هذا الوجود على السيادة الوطنية، وكيف سيؤثر على إمكانية تحقيق تسوية سياسية شاملة بين الأطراف المحلية والدولية. كما سنناقش التحديات التي يواجهها الشعب السوري في ظل هذا الوجود العسكري المتعدد، وكيفية التعامل مع قوى خارجية قد تظل تفرض إرادتها على البلاد في المستقبل. من خلال هذا التحليل، نهدف إلى فهم أعمق للمعادلة العسكرية والدبلوماسية في سوريا، وكيف ستؤثر على استقرار البلاد ومستقبلها.

أولاً: الوجود الأمريكي: هل ستبقى القوات الأمريكية في سوريا؟

بعد أكثر من عقد من الزمن على التدخل الأمريكي في سوريا، أصبحت القوات الأمريكية واحدة من اللاعبين الرئيسيين على الأرض، حيث تمركزت في عدة مناطق استراتيجية في شمال شرق سوريا، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد). ومع تحول الأحداث في البلاد بعد سقوط نظام الأسد في ٢٠٢٤، يظل السؤال المطروح: هل ستبقى القوات الأمريكية في سوريا؟ أم أنها ستنسحب كما جرى في حالات سابقة؟

الوجود الأمريكي في سوريا لم يكن مجرد تدخل عسكري طارئ أو لدعم أطراف محلية، بل كان جزءاً من استراتيجية أوسع للولايات المتحدة في المنطقة. فقد كانت الولايات المتحدة تسعى إلى محاربة تنظيم "داعش"، وهو هدف رئيسي مهد الطريق لوجودها العسكري. ومع تقدم الحروب الداخلية وتغير خارطة الصراع السوري، لا يزال هناك حضور أمريكي مهم في مناطق شمال شرق سوريا الغنية بالموارد الطبيعية، مثل حقول النفط. لهذا، فإن انسحاب القوات الأمريكية قد يؤثر بشكل كبير على التوازنات العسكرية والسياسية في هذه المناطق.

ورغم الضغوطات الداخلية والدولية على الولايات المتحدة لسحب قواتها من سوريا، فإن بقاءها له أبعاد استراتيجية تتجاوز محاربة الإرهاب. فالقوات الأمريكية تشكل عامل توازن في مواجهة النفوذ الروسي والإيراني في سوريا. وجودها يوفر للكورد السوريين، خاصة قوات "قسد"، ضماناً ضد محاولات تركيا في فرض سيطرتها على المناطق الحدودية الشمالية، وبالتالي يسهم في خلق منطقة أمنية لا يخضع فيها الكورد للضغوط التركية. هذا التوازن يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في تحديد مدى استقرار هذه المناطق ومستقبل الأكراد في سوريا.

وفي الوقت نفسه، يتزايد الحديث عن مخاطر بقاء القوات الأمريكية في سوريا، حيث يعتبر البعض أن هذا الوجود يساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار في البلاد ويشكل تحدياً للسيادة الوطنية السورية. كما أن هناك تساؤلات حول مدى تأثيره على علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها الإقليميين مثل تركيا، التي ترفض الوجود الأمريكي في سوريا وتعتبره تهديداً لأمنها القومي.

بالإضافة إلى ذلك، ستؤثر الظروف السياسية المحلية والإقليمية على قرار واشنطن بشأن استمرار وجود قواتها في سوريا. مع تغيير أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة بعد ٢٠٢٤، قد يتغير الموقف الأمريكي إذا كانت هناك فرصة لإيجاد تسوية سياسية شاملة بين جميع الأطراف السورية، وهو ما سيحدد في النهاية ما إذا كانت القوات الأمريكية ستظل في سوريا أم لا.

إن بقاء القوات الأمريكية في سوريا قد يكون محكوماً بمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في المنطقة، بالإضافة إلى توافقات مع القوى المحلية والإقليمية التي ستكون حاسمة في تحديد هذا القرار.

ثانياً: الوجود الروسي: مصير قاعدة حميميم بعد التحولات الجديدة.

منذ تدخلها العسكري في سوريا عام ٢٠١٥، أثبتت روسيا أنها أحد اللاعبين الأساسيين في الصراع السوري، حيث ساعدت القوات الروسية نظام بشار الأسد في استعادة معظم الأراضي التي كانت قد فقدتها لصالح المعارضة أو تنظيمات أخرى. كانت قاعدة حميميم الجوية، الواقعة في الساحل السوري، نقطة محورية في الوجود العسكري الروسي في سوريا، إذ أصبحت مركزاً رئيسياً للعمليات الجوية الروسية في المنطقة.

مع التحولات السياسية والعسكرية بعد ٢٠٢٤، تبرز العديد من التساؤلات حول مصير هذه القاعدة ودور روسيا في سوريا بشكل عام. بعد سقوط نظام الأسد، سيكون من الضروري تحديد ما إذا كانت روسيا ستظل القوة الرئيسية في سوريا أو ما إذا كان عليها تعديل استراتيجيتها العسكرية في ظل الواقع الجديد.

يبدو أن روسيا تسعى للبقاء في سوريا على المدى الطويل، حيث تعتبر قاعدة حميميم نقطة حيوية بالنسبة لوجودها العسكري في المنطقة. فهي لا تقتصر على كونها قاعدة جوية بل تعتبر بمثابة نقطة انطلاق لمشروعات سياسية واستراتيجية واسعة تهدف إلى ضمان النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، في مواجهة النفوذ الأمريكي والتركي والإيراني. ولكن مع التحولات السياسية في سوريا بعد ٢٠٢٤، قد تواجه روسيا تحديات جديدة في إدارة مصالحها في البلاد.

إذا جرت تحولات نحو تحالفات جديدة في سوريا بعد سقوط الأسد، فإن بقاء القاعدة الروسية في حميميم سيكون مرتبطاً بمواقف الأطراف المحلية والإقليمية الجديدة. يمكن أن يشهد وجود روسيا في سوريا تحولاً في طبيعة تحالفاتها، حيث قد تضطر إلى التفاهم مع قوى جديدة غير مرتبطة بالأسد، كالمجموعات الكوردية أو القوى المحلية التي قد تسعى لإعادة ترتيب التحالفات وفق مصالحها السياسية.

أيضاً، سيتوقف مستقبل القاعدة الروسية في حميميم على التوازنات العسكرية الإقليمية، فقد يتغير دورها إذا قامت القوى الإقليمية الأخرى، مثل تركيا أو إيران، بتعديل استراتيجياتها في سوريا. كما أن هناك تساؤلات حول ما إذا كانت روسيا ستواجه ضغوطاً دولية للخروج من سوريا أو إذا كانت ستستمر في التمسك بوجودها العسكري، خاصةً في ظل مصالحها في البحر الأبيض المتوسط وموقعها الاستراتيجي.

في النهاية، سيكون لمصير قاعدة حميميم دور محوري في تحديد مستوى التأثير الروسي في سوريا، وبالتالي في مستقبل التوازنات السياسية والعسكرية في البلاد. إذا استمرت روسيا في فرض سيطرتها على القاعدة، فإنها ستظل قوة مؤثرة في أي تسوية سياسية مستقبلية لسوريا، أما إذا واجهت صعوبة في الحفاظ على وجودها، فقد يشهد الوضع السوري تحولاً جذرياً في المدى القصير.

ثالثاً: الوجود التركي: مستقبل النفوذ التركي في الشمال السوري.

منذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١، كان للوجود التركي في الشمال السوري دورٌ متزايد الأهمية، لا سيما بعد التدخلات العسكرية المتتالية التي قامت بها تركيا تحت مسميات "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام". تمكنت تركيا من فرض نفوذها في مناطق واسعة من الشمال السوري، لا سيما في شمال حلب والشريط الحدودي مع تركيا، في محاولةٍ لحماية مصالحها الأمنية والحد من تأثير الجماعات الكوردية التي تعتبرها أنقرة تهديداً، مثل وحدات حماية الشعب (YPG)، التي تربطها علاقة بالحزب العمال الكردستاني (PKK).

بعد التحولات السياسية والعسكرية التي شهدتها سوريا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد سقوط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، أصبح مستقبل النفوذ التركي في الشمال السوري محط أنظار المجتمع الدولي. تسعى تركيا إلى الحفاظ على وجودها العسكري في هذه المناطق، سواءً من أجل حماية حدودها الجنوبية أو لضمان استمرار تدفق اللاجئين السوريين إلى أراضيها، فضلاً عن تحقيق أهدافها في مواجهة التوسع الكوردي في المنطقة.

التحديات التي تواجه تركيا في هذا السياق تتمثل في عدة جوانب. **أولاً،** هناك احتمال أن تؤدي التحولات السياسية الجديدة إلى ظهور قوى محلية جديدة قد لا تكون متوافقة مع التوجهات التركية. على سبيل المثال، يمكن أن يصبح الكورد في مناطق الشمال السوري أكثر تأثيراً في المستقبل بعد تهميشهم من السلطة السورية الجديدة في الدستور الجديد. في حال حدوث هذا، قد تجد تركيا نفسها أمام منافسة على النفوذ في هذه المنطقة، ما قد يؤدي إلى صراعات جديدة بين القوى المتواجدة على الأرض.

ثانياً، على الرغم من الدعم الذي تقدمه تركيا للمجموعات المسلحة المعارضة في الشمال السوري، فإن هناك مخاوف من أن يؤدي استمرار التوترات مع السلطة السورية وبعض القوى الإقليمية الأخرى إلى تفاقم الأوضاع، مما قد يشكل تهديداً لأمن تركيا في المدى البعيد. فالصراع في سوريا قد يدخل في مرحلة من الانسداد، بحيث يصعب على تركيا تحديد موقفها الاستراتيجي في ظل تصاعد التحولات السياسية والعسكرية.

علاوة على ذلك، قد تواجه تركيا ضغوطاً دولية أكبر للحد من وجودها العسكري في سوريا، خاصةً من قبل دول غربية ومجتمع الأمم المتحدة، الذين يعتبرون التدخلات التركية بمثابة انتهاك لسيادة الدولة السورية. في هذا السياق، سيكون على تركيا إيجاد صيغة توافقية للحفاظ على نفوذها العسكري في الشمال السوري دون تعريض علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى لمزيد من التوتر.

وفي الختام، يبقى مصير النفوذ التركي في الشمال السوري معلقاً على ما ستؤول إليه التطورات السياسية المستقبلية في سوريا. إذا تمكنت تركيا من استدامة وجودها العسكري، فإنها ستظل قوة مؤثرة في هذه المنطقة، ولكن إذا تغيرت المعادلات السياسية والعسكرية في سوريا، قد تواجه تركيا تحديات كبيرة في الحفاظ على هذا النفوذ في المستقبل.

رابعاً: الوجود الإيراني: هل ستتراجع إيران أم تبقى قوة فاعلة؟

لطالما كان للوجود الإيراني في سوريا دورٌ محوري في تحولات الصراع السوري، سواء على المستوى العسكري أو السياسي. منذ بداية الحرب الأهلية السورية، دعم نظام بشار الأسد بشكل حاسم من قبل طهران، التي قدمت الدعم العسكري والمادي لميليشيات إيرانية وحليفة، مثل "حزب الله" اللبناني، و"الحرس الثوري الإيراني"، بالإضافة إلى قوات متعددة من الميليشيات الشيعية العراقية والأفغانية. هذا الدعم كان حاسماً في الحفاظ على استمرارية النظام السوري في مواجهة المعارضة المسلحة، كما سمح لإيران بتوسيع نفوذها في المنطقة، من خلال تأمين طريق بري يمتد من إيران عبر العراق وسوريا إلى لبنان، وهي منطقة تُعرف بـ"الهلال الشيعي".

مع سقوط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، يبقى السؤال الأهم: هل ستتمكن إيران من الحفاظ على نفوذها في سوريا؟ أم أن التحولات السياسية التي تشهدها البلاد ستجبرها على الانسحاب أو التقليل من حجم وجودها العسكري والاقتصادي؟

إيران تواجه تحديات كبيرة على صعيدين رئيسيين. الأول هو الضغوط الدولية المتزايدة، خاصة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، الذين يعتبرون الوجود الإيراني في سوريا تهديداً لاستقرار المنطقة. فقد ساعدت الولايات المتحدة، مع حلفائها، في زيادة العقوبات الاقتصادية على إيران، وهي عقوبات تؤثر بشكل مباشر على قدرتها على تمويل وجودها العسكري في سوريا. كما أن هناك من داخل المنطقة من يضغط على إيران، مثل إسرائيل التي هددت مراراً بضرب المواقع الإيرانية في سوريا، ما يزيد من تعقيد موقف طهران.

أما التحدي الثاني الذي تواجهه إيران، فهو الصعوبات الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها طهران، نتيجة العقوبات الدولية المستمرة والانكماش الاقتصادي الذي تعيشه البلاد. إذا استمرت الضغوط الاقتصادية، قد تجد إيران نفسها مجبرة على تقليص دعمها العسكري في سوريا، والتركيز على حماية مصالحها الحيوية داخل حدودها أو في أماكن أخرى تعتبرها أكثر استراتيجية.

وفي الوقت نفسه، تحاول إيران تعزيز وجودها عبر ميليشيات محلية وفصائل عسكرية موالية، حتى لو قللت من حجم قواتها النظامية في سوريا. هذا يتيح لطهران بقاء تأثير غير مباشر، يمكنها من الحفاظ على نفوذها في البلاد، خاصة في ظل ضعف أي قوى منافسة لها في الفترة الراهنة. كما أن وجودها في سوريا يعد جزءاً من مشروعها الأكبر في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن تراجعها عن هذه المنطقة يعني فقدانها للعديد من الأوراق الاستراتيجية الهامة.

من جهة أخرى، قد تسعى إيران إلى إعادة تقييم استراتيجيتها في سوريا بعد التغيرات السياسية، وقد توافق على صيغة تضمن استمرار وجودها بطرق غير مباشرة، مثل دعم النظام الجديد أو تشكيل تحالفات جديدة مع القوى المحلية والإقليمية. وقد

تركز إيران في هذه الحالة على تعزيز مصالحها الاقتصادية عبر الاستثمارات في قطاع إعادة الإعمار، مما يتيح لها القدرة على التأثير في مسار التطورات المستقبلية في البلاد.

وفي الختام، تظل الإجابة على السؤال حول مستقبل الدور الإيراني في سوريا غير واضحة، وهي محط اهتمام وتخمينات واسعة. فهل ستتراجع إيران عن سوريا وتقتصر على حضور محدود في إطار المصالح الإقليمية المتغيرة، أم ستظل قوة فاعلة تُحافظ على نفوذها السياسي والعسكري في قلب الصراع السوري؟ الإجابة عن هذا السؤال لا تتوقف فقط على متغيرات الوضع السوري الداخلي، بل تتداخل معها التطورات السياسية الإقليمية والدولية التي تتسم بالتحولات المستمرة.

إيران تواجه تحديات داخلية وخارجية معقدة، تشمل الأزمات الاقتصادية، الضغط الدولي من خلال العقوبات، بالإضافة إلى التحولات في البيئة الجيوسياسية في المنطقة، لا سيما مع الضغوط الأمريكية والغربية. إلا أن هذه التحديات قد تُحفز إيران على اتخاذ خطوات لتقليل تكاليف تدخلها في سوريا وتعديل استراتيجياتها بناءً على تغييرات تتعلق بمصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، قد تظل إيران متشبثة بموقعها في سوريا، ليس فقط لدعم النظام السوري ولكن لحماية مصالحها الأمنية في مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية، وللحفاظ على نفوذها في محور المقاومة ضد إسرائيل.

وفي الوقت ذاته، تتأثر هذه الخيارات بمدى قدرة إيران على التفاعل مع القوى الإقليمية الأخرى، مثل تركيا وروسيا، فضلاً عن مواقف الولايات المتحدة وحلفائها. في حال تغيرت العلاقات بين هذه القوى، قد تجد إيران نفسها أمام خيار صعب بين التوسع في تحالفاتها الإقليمية أو تعديل سياساتها بما يتماشى مع المتغيرات الدولية.

كما أن استمرار دعم إيران للنظام السوري السابق قد يواجه تحديات اقتصادية كبيرة، حيث قد تكون تكاليف إعادة الإعمار والدعم العسكري واللوجستي عبئاً ثقيلاً في ظل الأوضاع الاقتصادية المحلية والعقوبات المفروضة عليها. وبالتالي، قد تضطر إيران إلى إعادة النظر في آلية دعمها، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة مقابل تكلفة أقل.

بناءً على ذلك، فإن الإجابة على سؤال مستقبل الدور الإيراني في سوريا تعتمد على توازنات معقدة ومترابطة من المصالح المحلية والإقليمية والدولية، وقد يكون من غير الممكن التنبؤ بها بشكل دقيق في هذه المرحلة. في النهاية، سيكون مستقبل سوريا وتوجهاتها في السنوات القادمة مرتبطاً بشكل وثيق باستراتيجية إيران في المنطقة، وبالقدرة على التكيف مع التحديات الداخلية والخارجية، ومدى استعدادها لتعديل سياستها بما يتماشى مع المستجدات الإقليمية.

المحور الحادي عشر: حقوق الإنسان في سوريا بعد الحرب

- **محاكمة الجرائم ضد الإنسانية بعد ٢٠٢٤**
- **حقوق المرأة بعد الحرب: تحديات الحماية والمساواة**
- **حقوق اللاجئين وعودتهم إلى سوريا**
- **الإصلاحات القانونية لضمان حقوق الإنسان**

بعد أكثر من عقد من الصراع الدموي، خرجت سوريا من حربها الطويلة محملة بإرث ثقيل من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبتها مختلف الأطراف المتصارعة، سواء النظام السابق أو قوى المعارضة المسلحة أو الجهات الخارجية المتدخلة. ومع سقوط نظام بشار الأسد وصعود قوى جديدة إلى المشهد السياسي، يطرح السؤال نفسه: هل سيؤدي التغيير في هرم السلطة إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان في سوريا، أم أن الانتهاكات ستستمر ولكن بوجوه مختلفة؟

لقد مرت سوريا بواحدة من أعقد الأزمات الحقوقية في العصر الحديث، حيث شهدت عمليات قتل جماعي، وتهجير قسري، واعتقالات تعسفية، وتعذيب في السجون، إلى جانب الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة القضائية والرقابية. وبينما يسعى المجتمع الدولي لإيجاد آليات للمحاسبة وتحقيق العدالة الانتقالية، فإن الأطراف المسيطرة على الأرض لديها أولويات أخرى، تتعلق بترسيخ نفوذها السياسي والعسكري، دون إعطاء أهمية كبيرة لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم السابقة. فهل سيكون هناك فعلاً إرادة حقيقية لمساءلة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية؟ أم أن المصالح السياسية ستفرض نفسها مرة أخرى، لتكرس ثقافة الإفلات من العقاب؟

من جهة أخرى، تأتي قضايا حقوق المرأة في سوريا بعد الحرب كملف حرج يحتاج إلى معالجة جادة، حيث عانت النساء السوريات من العنف الممنهج، سواء خلال الحرب أو بسبب السياسات القمعية التي فرضتها الجماعات المتطرفة على المجتمعات المحلية. ومع التحولات السياسية الجديدة، تظل التساؤلات مطروحة حول مستقبل المرأة السورية، وما إذا كانت ستتمكن من استعادة حقوقها، والمشاركة بفعالية في الحياة السياسية والاجتماعية، أم أن الأوضاع ستظل كما كانت، أو ربما تتجه نحو مزيد من التراجع.

أما قضية اللاجئين السوريين، فتبقى من أكبر التحديات الحقوقية في المرحلة المقبلة، حيث يعيش الملايين في الخارج وسط أوضاع قانونية واقتصادية هشة، بينما يواجه العائدون إلى سوريا مصيراً مجهولاً، في ظل غياب الضمانات الأمنية والقانونية التي تحميهم من الانتقام أو التهميش السياسي والاقتصادي. فهل ستنجح سوريا الجديدة في تأمين عودة كريمة وآمنة لمواطنيها، أم أن ملف اللاجئين سيظل ورقة تستخدمها القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالحها؟

وأخيراً، يبقى الإصلاح القانوني واحداً من أهم الاستحقاقات الحقوقية بعد الحرب، حيث أن النظام القانوني في سوريا، سواء من حيث القوانين ذاتها أو آليات تطبيقها، بحاجة إلى إعادة هيكلة شاملة، تضمن استقلال القضاء، وتؤسس لدولة قانون تحترم حقوق المواطنين. ولكن في ظل الانقسامات السياسية الحادة، من سيقود عملية الإصلاح؟ وهل ستكون هناك بيئة قانونية تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، أم أن الاستبداد سيتخذ شكلاً جديداً، يتناسب مع ميزان القوى الجديد؟

إن حقوق الإنسان في سوريا بعد الحرب ليست مجرد قضية أخلاقية أو قانونية، بل هي ركيزة أساسية لأي استقرار مستقبلي. فبدون معالجة الانتهاكات وضمان الحقوق، لن يكون هناك سلام مستدام، وستبقى البلاد عالقة في دوامة جديدة من الصراعات والانقسامات.

في هذا السياق، يظل المجتمع الدولي لاعباً رئيسياً في تحديد مسار حقوق الإنسان في سوريا بعد الحرب. فالدول الغربية والمنظمات الحقوقية طالما دعت إلى محاسبة المسؤولين عن الجرائم، بينما تسعى القوى الإقليمية الفاعلة إلى توظيف ملف حقوق الإنسان لتحقيق مكاسب سياسية تخدم مصالحها. ومع ذلك، فإن الإرادة الدولية وحدها لن تكون كافية إذا لم يكن هناك توافق داخلي سوري على ضرورة ترسيخ مبادئ العدالة والمساءلة. فبدون مصالحة وطنية مبنية على احترام الحقوق، قد تجد سوريا نفسها أمام نزاعات جديدة، حيث ستنتقل الصراعات من الميدان العسكري إلى الميدان الاجتماعي والسياسي، مما يهدد أي فرصة للاستقرار الحقيقي.

إضافة إلى ذلك، فإن إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية ستكون مهمة شاقة، خاصة في ظل تباين وجهات النظر بين القوى المسيطرة على الأرض. فالبعض يرى أن الأولوية الآن هي لإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد، بينما يطالب آخرون بضرورة البدء بالإصلاحات السياسية والحقوقية أولاً. وبين هذين الاتجاهين، قد يجد السوريون أنفسهم أمام واقع يعيد إنتاج أنظمة قمعية جديدة، لكن بأدوات وشعارات مختلفة. والسؤال المطروح هنا: هل ستتمكن سوريا من تحقيق انتقال حقيقي نحو نظام يحترم حقوق الإنسان، أم أن الحسابات السياسية ستبقي هذا الملف مؤجلاً إلى أجل غير مسمى؟

في ظل هذه التحديات، يبقى مستقبل حقوق الإنسان في سوريا رهيناً بالتوازنات السياسية والتحولات الداخلية. فبدون إرادة حقيقية لإصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية وضمان الحريات الأساسية، سيظل الحديث عن العدالة والمساءلة مجرد شعارات دون تطبيق فعلي. ومع استمرار الانقسامات، قد تواجه سوريا خطر ترسيخ انتهاكات جديدة بدلاً من معالجتها، مما يجعل المصالحة الوطنية والاستقرار أهدافاً بعيدة المنال.

أولاً: محاكمة الجرائم ضد الإنسانية بعد ٢٠٢٤

بعد أكثر من عقد من الصراع السوري، تظل مسألة محاكمة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية واحدة من أكثر القضايا حساسية وتعقيداً في مرحلة ما بعد الحرب. فالانتهاكات الجسيمة التي شهدتها سوريا، سواء من قبل النظام السوري وأجهزته الأمنية، أو من قبل الفصائل المسلحة، تركت وراءها إرثاً من المعاناة والانقسام العميق داخل المجتمع السوري. ومع سقوط نظام الأسد وصعود قوى جديدة إلى السلطة، يثار التساؤل حول إمكانية تحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم، وما إذا كان المجتمع الدولي سيتحرك بجدية لمحاكمة المسؤولين، أم أن المصالح السياسية ستفرض معادلات جديدة قد تكرس الإفلات من العقاب.

١- التحديات السياسية والقانونية أمام المحاكمات:

الحديث عن محاكمة مرتكبي الجرائم في سوريا يواجه عقبات كبيرة، أولها غياب المؤسسات القضائية القادرة على إجراء محاكمات عادلة داخل البلاد. فالنظام القضائي السوري، الذي كان لعقود أداة بيد السلطة، تعرض للانهيار والتفكك، مما يطرح تساؤلات حول إمكانية إعادة بنائه ليكون مستقلاً وقادراً على محاسبة المتورطين في الجرائم. كما أن القوى الجديدة التي سيطرت على سوريا بعد ٢٠٢٤، مثل هيئة تحرير الشام بقيادة الجولاني، ليست بعيدة عن الاتهامات بارتكاب انتهاكات، مما يعني أن أي مسار قضائي داخلي سيكون عرضة للضغوط السياسية والتدخلات.

على المستوى الدولي، تبدو الخيارات أكثر تعقيداً. فإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية يتطلب قراراً من مجلس الأمن، وهو أمر مستبعد في ظل استمرار تضارب المصالح بين القوى الكبرى. كما أن تشكيل محكمة خاصة بسوريا على غرار محاكم يوغوسلافيا أو رواندا سيحتاج إلى توافق دولي قد لا يتحقق بسهولة، خاصة إذا فضّلت بعض الدول الفاعلة إغلاق الملف مقابل تسويات سياسية مع القوى الجديدة في دمشق.

٢- التسويات السياسية مقابل العدالة الجنائية:

في كثير من النزاعات، كانت العدالة الانتقالية تأتي على حساب العدالة الجنائية، حيث يتم منح الحصانة لبعض الأطراف مقابل ضمان استقرار البلاد ومنع اندلاع موجة جديدة من العنف. في الحالة السورية، قد تلجأ القوى الدولية والإقليمية إلى فرض تسويات سياسية تستبعد المحاكمات الشاملة، بحجة أن فتح ملفات الماضي قد يعرقل جهود إعادة الإعمار والتعافي. وهذا السيناريو سيكون كارثياً بالنسبة لعائلات الضحايا الذين ينتظرون تحقيق العدالة، وقد يؤدي إلى تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب، مما يمهد لدورات عنف مستقبلية.

٣- الخيارات الممكنة لتحقيق العدالة:

رغم العقبات، لا يزال هناك بعض السيناريوهات التي قد تتيح تحقيق العدالة، ولو جزئياً:

• **المحاكم الوطنية المُعاد هيكلتها:** يمكن إنشاء محاكم محلية مستقلة تتولى محاكمة المتورطين في الجرائم، على أن تخضع لمراقبة دولية لضمان نزاهتها.

• **المحاكم الدولية الخاصة:** قد تدفع بعض الدول إلى إنشاء محكمة خاصة بسوريا لمحاسبة كبار المسؤولين عن الانتهاكات.

• **العدالة الانتقالية:** قد يتم تبني نموذج يعتمد على لجان تقصي الحقائق والمصالحة، مع فرض عقوبات رمزية على بعض المسؤولين، مقابل اعترافهم بجرائمهم.

• **القضاء الأوروبي:** نظراً لأن العديد من المتورطين في الجرائم فروا إلى الخارج، فإن بعض الدول الأوروبية قد تستخدم مبدأ "الولاية القضائية العالمية" لمحاكمتهم.

ختاماً: بين الأمل والواقع:

محاكمة مجرمي الحرب في سوريا ستظل اختباراً حقيقياً لمدى التزام المجتمع الدولي بمبادئ العدالة، لكنها أيضاً ستواجه عراقيل سياسية وقانونية معقدة. فإذا تم التعامل مع الملف من منطلق المصالح السياسية، فقد نجد أنفسنا أمام تكرار لسيناريوهات أخرى شهدت إفلات الجناة من المحاسبة، مما يجعل الحديث عن "مرحلة جديدة" بعد ٢٠٢٤ مجرد وهم، حيث تبقى الجروح مفتوحة والعدالة غائبة.

لكن في المقابل، فإن غياب العدالة والمحاسبة قد يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الانتقام والانقسام داخل المجتمع السوري، مما يهدد أي محاولات لإرساء الاستقرار وبناء دولة قائمة على سيادة القانون. فالتاريخ أثبت أن تجاهل العدالة تحت ذريعة تحقيق الاستقرار غالباً ما يؤدي إلى عكس ذلك، حيث تبقى المظالم متراكمة وتتحول إلى وقود لجولات جديدة من الصراع. ولذلك، فإن أي حل سياسي مستدام يجب أن يتضمن مساراً واضحاً للمحاسبة، سواء عبر محاكمات داخلية بإشراف دولي، أو من خلال آليات عدالة انتقالية تضمن على الأقل الاعتراف بالجرائم وتعويض الضحايا. في نهاية المطاف، ستبقى مسألة العدالة في سوريا امتحاناً حقيقياً لمدى قدرة السوريين والمجتمع الدولي على تجاوز مرحلة الحرب وبناء مستقبل أكثر إنصافاً واستقراراً.

ورغم التحديات السياسية والقانونية التي تحيط بمسألة المحاسبة، فإن تجاهلها لن يؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات وإطالة أمد الفوضى. فبدون معالجة الجرائم التي ارتُكبت خلال سنوات الحرب، لن يتمكن السوريون من بناء دولة قائمة على الثقة المتبادلة وسيادة القانون. لذلك، فإن أي عملية سياسية تهدف إلى تحقيق الاستقرار لا يمكن أن تتجاهل حقوق الضحايا، سواء عبر إنشاء محاكم خاصة، أو دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية، أو اعتماد آليات محلية بإشراف دولي. وفي ظل الضغوط الدولية، قد تجد القوى الفاعلة نفسها أمام خيارين: إما القبول بعملية عدالة انتقالية تضمن قدراً من المحاسبة، أو المخاطرة بإبقاء سوريا عالقة في دوامة من الاضطرابات والانتقام السياسي والمجتمعي.

ثانياً: حقوق المرأة بعد الحرب: تحديات الحماية والمساواة

بعد أكثر من عقد من الحرب، تواجه المرأة السورية واقعاً معقداً يتجاوز الانتهاكات التي تعرضت لها خلال النزاع، ليشمل التحديات الاجتماعية والقانونية والسياسية التي ستحدد مكانتها في سوريا المستقبلية. لقد كانت النساء من أكثر الفئات تضرراً خلال الحرب، حيث تعرضن للعنف والاضطهاد والاغتصاب والقتل، سواء في ظل الأنظمة القمعية أو في مناطق الفصائل المسلحة، مما جعل قضية حقوق المرأة محوراً أساسياً في أي عملية إعادة بناء سياسية وقانونية للبلاد.

لكن السؤال الأساسي هو: كيف سيتم التعامل مع قضايا المرأة في مرحلة ما بعد الحرب؟ هل ستضمن القوانين الجديدة حماية حقوقها، أم أنها ستبقى رهينة التقاليد والسياسات الذكورية التي لطالما همّشت دورها في الحياة العامة؟ تعديلات القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية، وضمان المساواة في الفرص السياسية والاقتصادية، وحماية النساء من العنف والتمييز، كلها مسائل ستحدد مدى قدرة سوريا على تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي.

من ناحية أخرى، ستلعب الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية دوراً أساسياً في تشكيل مستقبل حقوق المرأة في سوريا، سواء من خلال فرض شروط على الحكومة المقبلة، أو عبر دعم المنظمات النسوية المحلية. ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر يكمن في قدرة المجتمع السوري نفسه على تجاوز الأعراف التقليدية التي تعيق تمكين المرأة، والاعتراف بدورها كشريك فاعل في بناء الدولة، وليس مجرد ضحية للصراعات السياسية والعسكرية.

بجانب التشريعات القانونية، سيكون من الضروري إنشاء مؤسسات ومنظمات محلية ودولية تعمل على تعزيز الوعي الاجتماعي حول حقوق المرأة وأهمية مشاركتها في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية. لكن التحدي الكبير يكمن في التغلب على العقبات الثقافية والاجتماعية التي تضعف من قدرة النساء على ممارسة حقوقهن بشكل كامل، مثل التمييز الاجتماعي والعائلي. هذه العوائق قد تجعل من الصعب تحقيق تغيير حقيقي في وضع المرأة على الأرض.

كذلك، لا بد من التعامل مع مسألة إعادة دمج النساء اللاتي تعرضن للعنف أو الاستغلال خلال الحرب، سواء كان ذلك من خلال توفير الدعم النفسي أو إعادة تأهيلهن من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. فالحرب قد خلفت وراءها جراحاً نفسية عميقة لا يمكن تجاهلها، ويجب أن تكون هناك استراتيجيات فعالة لمعالجة هذه الآثار بشكل شمولي.

في النهاية، إن ضمان حقوق المرأة في سوريا ما بعد الحرب لا يتعلق فقط بتطبيق القوانين وحماية حقوقها في الورق، بل يتعلق بتغيير عقلية المجتمع وتقديم فرص حقيقية للنساء للمشاركة في صنع القرار وممارسة حقوقهن السياسية والاقتصادية بشكل كامل.

ثالثاً: حقوق اللاجئين وعودتهم إلى سوريا

تعد قضية اللاجئين السوريين واحدة من أبرز القضايا التي تواجه سوريا ودول المنطقة بعد انتهاء الحرب، حيث يشكل ملايين السوريين اللاجئين في الدول المجاورة مثل تركيا ولبنان والأردن، إضافة إلى البلدان الأوروبية. هؤلاء اللاجئون الذين فروا من جحيم الحرب وتدمير البنية التحتية في وطنهم، يعيشون في ظروف صعبة للغاية، مع تطلعات للعودة إلى وطنهم مع نهاية النزاع. ومع التحولات السياسية التي قد تطرأ على سوريا بعد ٢٠٢٤، تبرز تساؤلات كبيرة حول حقوق هؤلاء اللاجئين في البلدان المضيفة، وكيفية ضمان عودتهم بطريقة آمنة ومتكاملة إلى سوريا، مع مراعاة حقوقهم الإنسانية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تعرضت للتهديد بسبب النزاع.

في البداية، يجب أن نُقرَّ بأن قضية اللاجئين هي قضية إنسانية بامتياز، ويجب التعامل معها وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. في دول اللجوء، سيحتاج اللاجئون إلى حقوق خاصة تضمن لهم حياة كريمة في الدول المضيفة قبل عودتهم إلى وطنهم. من أبرز هذه الحقوق حق التعليم، الرعاية الصحية، العمل، والحماية من التمييز. ومع تزايد الأعداد في المخيمات، من الضروري أن تقوم الدول المضيفة بتوفير بيئة آمنة للاجئين، مع ضمان تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم.

أما بالنسبة لحق العودة، فمن المهم أن تكون العودة الطوعية هي الخيار الأساسي، وهي عودة تتم بعد ضمان الأمن والاستقرار في المناطق التي كانوا يقطنون فيها. إن قضايا مثل إعادة تأهيل المنازل المدمرة، وتأمين سبل العيش، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها اللاجئون في أثناء الحرب، ستكون جزءاً من عملية العودة. ومع ذلك، يجب أن تكون هناك ضمانات حقيقية لحقوق هؤلاء العائدين، بما في ذلك حقوقهم في الحصول على التعويضات المناسبة عن الخسائر التي تكبدوها.

مع تسارع التحولات السياسية داخل سوريا، قد تطرأ تغييرات على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السوري. هناك تحديات كبيرة أمام عمليات الدمج بعد العودة، إذ ستكون هناك مسألة "إعادة التكيف" لأولئك العائدين في بيئة قد تكون تغيرت بشكل جذري بعد الحرب. وبخاصة أن بعض المناطق قد تكون قد شهدت تغيراً ديموغرافياً نتيجة النزاع، بالإضافة إلى أن هناك احتمالية لوجود مناطق تسيطر عليها قوى عسكرية وميليشيات مختلفة تجعل عملية العودة أكثر تعقيداً.

على المستوى السياسي، سيكون هناك دور حاسم للمجتمع الدولي في التأكد من أن عمليات العودة تتم وفقاً للمعايير الإنسانية. سيكون من الضروري أن تلتزم الحكومة السورية الجديدة بتقديم ضمانات لحقوق اللاجئين، ومكافحة أي محاولات للانتقام أو التمييز ضد أولئك الذين عادوا إلى سوريا بعد سنوات من اللجوء. من جانب آخر، يجب أن تقوم الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان بمتابعة أي انتهاكات قد تحدث خلال عملية العودة، لضمان حماية الحقوق القانونية للمواطنين السوريين في الخارج.

أخيراً، إن عملية إعادة دمج اللاجئين في سوريا بعد العودة ستكون عملية معقدة وطويلة. فبجانب إعادة بناء المنازل والبنية التحتية، يجب معالجة جروح السوريين النفسية والاجتماعية الناتجة عن النزاع، بما في ذلك توفير الرعاية النفسية والفرص الاقتصادية لهم. يجب أن يكون للنساء والشباب مكانة خاصة في هذه الجهود، حيث أنهم الأكثر تضرراً خلال الحرب، وقد يواجهون تحديات إضافية بعد العودة في المجتمع السوري.

بالتوازي مع هذه الإجراءات، يجب أن تعمل الحكومة السورية على بناء الثقة بين جميع فئات المجتمع، بما في ذلك العائدين من الشتات، لتجنب تكرار الصراعات الداخلية وتعزيز التماسك الوطني. إذ أن العملية ستكون أكثر نجاحاً إذا جرى دمج الجهود الدولية والمحلية مع إعادة إعمار البنية التحتية، بالإضافة إلى توفير بيئة قانونية توفر العدالة والمساواة لجميع المواطنين، بمن فيهم اللاجئون العائدون.

في هذا السياق، ستتطلب عملية العودة إعادة تأهيل المجتمع السوري على جميع الأصعدة. فإلى جانب توفير المساكن والمرافق العامة، هناك حاجة ماسة لبرامج تنموية تركز على توفير فرص العمل وتعزيز الاقتصاد المحلي في المناطق التي شهدت دماراً كبيراً. ستحتاج الحكومة السورية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، إلى وضع خطة استراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد المحلي في هذه المناطق، عبر خلق فرص عمل للشباب العائدين وتشجيع المبادرات الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في توفير مصادر دخل مستدامة للسكان العائدين.

من جهة أخرى، ستواجه سوريا تحديات كبيرة في معالجة آثار النزاع على المستوى الاجتماعي والنفسي، فبالإضافة إلى الأضرار المادية، يعاني العديد من السوريين من صدمات نفسية، وهو ما يتطلب إنشاء برامج تأهيل نفسي واجتماعي لمعالجة آثار الحرب. خصوصاً بالنسبة للأطفال الذين نشأوا في المخيمات أو في مناطق النزاع، الذين يحتاجون إلى دعم خاص يتيح لهم الاندماج في المجتمع المدني.

لا يمكن نسيان أن العودة لا تقتصر على العائدين فحسب، بل على المجتمعات المحلية التي استقبلتهم أيضاً. يجب أن يكون هناك برنامج توعية ونزع فتيل أي توترات قد تنشأ بين العائدين والمجتمعات المحلية القديمة، خاصةً في المناطق التي شهدت اختلالات ديموغرافية. كما أن التشجيع على المصالحة الاجتماعية، عبر إجراءات تضمن العدالة الانتقالية ومعالجة القضايا العالقة بين الأطراف المتنازعة، سيكون أحد الركائز الأساسية لاستعادة السلام الداخلي.

علاوة على ذلك، يمكن أن تشكل قضايا اللاجئين العائدين فرصة حقيقية للمجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، إلى جانب تمويل برامج إعادة الإعمار والتنمية. لن تقتصر هذه المساعدات على الجانب المادي، بل يجب أن تشمل أيضاً بناء القدرات المحلية وتدريب المواطنين على إدارة شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بطريقة شفافة وعادلة.

باختصار، إذا تم التعامل مع قضية اللاجئين وحقوقهم بشكل جدي ومسؤول، فإن عودتهم إلى سوريا يمكن أن تمثل بداية لمرحلة جديدة من إعادة البناء والإصلاح، حيث يمكن أن تكون نقطة انطلاق لتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد. فعودة اللاجئين لا تعني فقط استعادة الأعداد المفقودة من السكان، بل هي أيضاً عملية حيوية تساهم في ملء الفراغات التي خلفتها سنوات الحرب، والتي ألقت بظلالها على العديد من القطاعات الحيوية في سوريا. إن وجود هؤلاء اللاجئين في مجتمعاتهم الأصلية يمكن أن يعيد الحيوية للمدن والقرى التي تأثرت بالنزاع، ويسهم في توفير اليد العاملة والقدرات البشرية التي يحتاجها الاقتصاد السوري لإعادة بنائه من جديد.

لكن لتحقيق هذا الهدف الطموح، لا بد من توفير ضمانات حقيقية لحقوق اللاجئين التي تضمن لهم الأمن الشخصي والحقوق القانونية، بما في ذلك حقهم في العيش بسلام دون تهديدات من أي نوع. هذا يتطلب وضع سياسة واضحة تتعلق بعودة اللاجئين تتضمن إطاراً قانونياً يحمي حقوقهم بشكل دائم ويشمل الحصول على الوثائق الثبوتية اللازمة والاعتراف الكامل بحقوقهم المدنية والسياسية. من الضروري أيضاً أن تتم هذه العودة في إطار بيئة آمنة ومستقرة، بعيداً عن أي تمييز أو استغلال سياسي أو أمني، بما يضمن لهم حياة كريمة تليق بمكانتهم الإنسانية.

علاوة على ذلك، تتطلب عملية العودة بنية تحتية قوية، سواء كانت تتعلق بتوفير المساكن أو تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل، التي ستساعد اللاجئين في إعادة الاندماج بسهولة في مجتمعاتهم الأصلية. إن عدم توفير هذه المتطلبات الأساسية سيزيد من صعوبة العودة، وقد يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية بين العائدين والمجتمعات المحلية، لا سيما في المناطق التي تأثرت بالحرب بشكل كبير.

ومن المهم أيضاً أن يتم تبني برامج تأهيل نفسي ودعم اجتماعي للاجئين العائدين، نظرًا لتأثيرات الحرب والصدمات النفسية التي تعرضوا لها. هذه البرامج ضرورية لتمكينهم من إعادة بناء حياتهم الشخصية والعائلية والاجتماعية في بيئة آمنة. إضافة إلى ذلك، يجب تضمين مكونات اجتماعية تهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية والتعايش بين جميع الأطراف المكونة للمجتمع السوري، بغض النظر عن الخلفيات الطائفية أو العرقية.

إذاً، لا يمكن النظر إلى العودة كمسألة عاطفية أو عملية آنية؛ فهي جزء من مشروع سياسي واقتصادي طويل الأمد يهدف إلى استقرار سوريا وإعادة بناء قدرتها على النمو. إن دمج اللاجئين في سوريا بعد العودة يتطلب التخطيط المستدام الذي يشمل السياسات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية التي تعزز من فرص التنمية المستدامة وتحسن من نوعية الحياة لكافة أفراد المجتمع السوري. ولكن هذا كله يعتمد على مستوى التعاون بين الحكومة السورية والمجتمع الدولي، وكذلك قدرة الأطراف الفاعلة على تجاوز التحديات المتعلقة بالأمن والمصالحة، مما يضمن بيئة مناسبة وآمنة للعودة والاندماج الفعّال للاجئين في سوريا بعد سنوات من الحرب.

رابعاً: الإصلاحات القانونية لضمان حقوق الإنسان

الإصلاحات القانونية التي يحتاجها النظام السوري الجديد لضمان حقوق الإنسان تمثل أحد المحاور الأساسية التي يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار في مرحلة ما بعد الحرب. فبعد سنوات من القمع والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان تحت حكم النظام السابق، من الضروري أن يتم تبني إصلاحات قانونية شاملة تهدف إلى ضمان حماية الحقوق الفردية والجماعية لجميع المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم العرقية أو الدينية أو السياسية. هذه الإصلاحات يجب أن تشمل جميع القطاعات القانونية بدءاً من القضاء وصولاً إلى التشريعات المتعلقة بالحرية الشخصية وحقوق الأقليات.

أولاً، من الضروري أن تشمل الإصلاحات القانونية تحديث النظام القضائي بشكل كامل. فالقضاء في سوريا قبل الحرب كان يعاني من الفساد والتسييس، وكان يعجز عن تقديم العدالة للأفراد، خاصة لأولئك الذين كانوا يعارضون النظام أو ينتمون إلى فئات اجتماعية أو دينية مُستضعفة. ولذلك، يجب أن يُعتمد نظام قضائي مستقل تماماً عن السلطة التنفيذية، ويكون قادراً على إجراء المحاكمات بشكل نزيه وشفاف. يجب أن تُضمن فيه مبدأ فصل السلطات وضمان استقلالية القضاة، وتأسيس هيئة قضائية تراقب تنفيذ القوانين وحمايتها للحقوق الإنسانية.

ثانياً، يجب أن تُسَنَّ قوانين تحمي حرية التعبير والصحافة، وهي أحد الحقوق الأساسية التي كانت مهددة بشكل كبير في عهد النظام السابق. يجب أن تتمكن وسائل الإعلام والصحافيين من العمل دون خوف من الاعتقال أو التهديدات، ويجب أن تُعزز القوانين الخاصة بحقوق الإنسان للتأكد من أن الأفراد قادرون على التعبير عن آرائهم بحرية، سواء كان ذلك في الوسائل الإعلامية أو عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ثالثاً، يجب أن يتم العمل على إصدار قوانين تحمي حقوق الأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك الكورد والعلويين والمسيحيين وغيرهم من المكونات الاجتماعية في سوريا. يتطلب الأمر أيضاً تضمين حماية حقوق المرأة، وضمان تمثيلها بشكل كامل في جميع المناصب القانونية والسياسية. وهذا يشمل تعديل القوانين التي قد تميز ضد النساء في مجالات مثل الميراث والزواج والعمل.

رابعاً، لا بد من إنشاء مؤسسات قانونية مستقلة قادرة على التحقيق في جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت خلال سنوات الحرب. يجب أن تتضمن هذه المؤسسات آليات لمحاسبة جميع الأطراف التي ارتكبت تلك الجرائم، سواء كانت قوات النظام أو الجماعات المعارضة أو القوى الأجنبية التي تدخلت في النزاع. المحاسبة يجب أن تتم بشكل قانوني وبمشاركة المجتمع الدولي لضمان الشفافية والنزاهة.

خامساً، يجب أن تتم صياغة قوانين تنظم العودة الطوعية للاجئين السوريين، وتضمن حقوقهم في العودة إلى وطنهم، وتوفر لهم الحماية القانونية من التهديدات والمخاطر

المحتملة. يجب أن تشمل هذه الإصلاحات القانونية برامج لتسوية الأوضاع القانونية للأشخاص الذين تم تهجيرهم داخلياً أو الذين فقدوا وثائقهم خلال النزاع.

أخيراً، ينبغي أن يُعتمد دستور جديد للبلاد يعكس تطلعات الشعب السوري في بناء دولة ديمقراطية ومدنية تحترم حقوق الإنسان. ينبغي أن يتضمن هذا الدستور مبادئ أساسية لحماية الحريات المدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن مشاركة عادلة لجميع الأطراف في الحياة السياسية. وبالتالي، يجب أن يتضمن هذا الدستور ضمانات ضد تكرار الانتهاكات السابقة، ويتأسس على مبادئ العدالة والمساواة أمام القانون.

إن الإصلاحات القانونية التي يجب أن تجري بعد الحرب في سوريا لا تتعلق فقط بإصلاحات تشريعية، بل يجب أن تشمل أيضاً تغييراً جذرياً في ثقافة القانون والدولة. فإصلاح القانون يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية من جميع الأطراف المعنية، وإلى دعم المجتمع الدولي في وضع أسس قانونية جديدة تضمن استدامة حقوق الإنسان في سوريا مستقبلاً.

من المهم أيضاً أن تتواكب هذه الإصلاحات القانونية مع برامج تدريبية وتعليمية واسعة للقادة السياسيين والقضاة والمجتمع المدني حول حقوق الإنسان والقانون الدولي. يتعين أن تكون هناك جهود حثيثة لبناء ثقافة قانونية جديدة تركز على الاحترام الكامل لحقوق الأفراد، وتعزز من الوعي المجتمعي حول أهمية العدالة والمساواة. لن يكون النظام القانوني الفاعل في سوريا ممكناً بدون مشاركة حقيقية من المواطنين في مراقبة وتنفيذ هذه الإصلاحات، عبر مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان المحلية.

علاوة على ذلك، يجب أن تشمل الإصلاحات القانونية قوانين لتفعيل الشفافية والمساءلة في جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع العام والإداري. فمن خلال إنشاء هيئات رقابية مستقلة، يمكن ضمان عدم تحوّل السلطة إلى أداة قمع أو استبداد من جديد، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع السوري. كما أن ضمان مشاركة الشباب والنساء والأقليات في العملية القانونية من خلال تمثيلهم في المناصب التشريعية والقضائية يعد خطوة أساسية لبناء مجتمع عادل ومتوازن.

في النهاية، من دون هذه الإصلاحات القانونية الشاملة والمتكاملة، فإن سوريا بعد الحرب ستظل عرضة للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، مما سيؤدي إلى تفشي المزيد من العنف وعدم الاستقرار. لذا يجب أن تكون هذه الإصلاحات هي حجر الزاوية لبناء دولة قانون تحترم حقوق جميع المواطنين وتضمن لهم حياة آمنة وكريمة في المستقبل.

المحور الثاني عشر: الأمن القومي للدول المجاورة لسوريا

- **أمن لبنان والأردن: تأثير التحولات السورية على استقرار الدول المجاورة**
- **العراق وتركيا: التحديات الإقليمية وكيفية التفاعل مع الأوضاع السورية**
- **التهديدات الإقليمية: تداعيات الانفلات الأمني السوري على المنطقة**
- **الأمن الحدودي: كيف سيواجه المجتمع الدولي التهديدات الأمنية الناشئة من الحدود السورية؟**

منذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١، تحوّلت سوريا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، حيث تأثرت بشكل كبير ليس فقط على المستوى الداخلي، بل أيضاً على الدول المجاورة لها. هذه الدول، التي تشمل لبنان والأردن والعراق وتركيا، واجهت تحديات سياسية وأمنية متزايدة نتيجة للاضطرابات التي شهدتها سوريا، حيث انتقلت تلك الأزمات من حدود سوريا إلى الدول المجاورة. مع بداية سقوط النظام السوري في ديسمبر ٢٠٢٤ وتغير المعادلات السياسية والأمنية في المنطقة، أصبح من الضروري دراسة تأثير هذه التحولات على الأمن القومي للدول المجاورة، وسبل تعامل هذه الدول مع الأوضاع الجديدة.
لبنان، على سبيل المثال، يعاني من تأثيرات كبيرة بسبب قربه الجغرافي وتعقيدات الصراع الداخلي السوري، والذي ساهم في تدفق اللاجئين والميليشيات، ما جعل من الصعب الحفاظ على استقراره السياسي والأمني. أما الأردن، فقد كان له دور بالغ الأهمية كداعم للاجئين السوريين، مما جعل ملف الأمن الحدودي يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة له، بالإضافة إلى تأثير النزاع السوري على استقرار أمنه الداخلي. العراق، الذي يشترك مع سوريا في حدود طويلة ومعقدة، كان في وضع حساس بسبب تنامي نفوذ الجماعات المسلحة والإرهابية، وكذلك الهجرة الكبيرة التي ساهمت في زعزعة الاستقرار الأمني. تركيا، التي كانت من أوائل الدول التي تأثرت بالأزمة السورية، شهدت تغييرات كبيرة في سياساتها الأمنية، حيث سعت إلى تأمين حدودها من الهجمات المحتملة وفرض نفوذها في الشمال السوري عبر القوات العسكرية.

في هذا المحور، سيتم استعراض التهديدات الأمنية التي قد تواجهها الدول المجاورة لسوريا نتيجة للتغيرات السياسية والأمنية في سوريا بعد ٢٠٢٤، وكيفية تعامل هذه الدول مع التطورات المرتقبة. كما سيُستعرض الدور الذي قد تلعبه تلك الدول في تسوية الأزمة السورية، وتأثيرها على استقرار المنطقة ككل.
من خلال التحولات السياسية والأمنية التي ستشهدها سوريا بعد ٢٠٢٤، ستواجه الدول المجاورة تحديات كبيرة في الحفاظ على أمنها القومي. هذه الدول ستكون مضطرة لتعديل استراتيجياتها الأمنية لمواجهة التهديدات المتزايدة الناتجة عن التغيرات في التوازنات الإقليمية. سواء كانت تلك التهديدات ناتجة عن انتشار الجماعات المتطرفة، أو من جراء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمات الإنسانية، سيكون على هذه الدول التكيف مع الواقع الجديد وتحديد كيفية استجابة فعالة لاحتواء هذه المخاطر، بما في ذلك التعاون مع المجتمع الدولي لوضع حلول دائمة للأمن الإقليمي.

أولاً: أمن لبنان والأردن: تأثير التحولات السورية على استقرار الدول المجاورة

تُعد التحولات التي قد تشهدها سوريا بعد عام ٢٠٢٤ من العوامل الحاسمة في تحديد مستقبل الأمن القومي للدول المجاورة لها، وعلى رأسها لبنان والأردن. فالنزاع السوري الذي استمر لأكثر من عقد من الزمن لم يكن فقط محصوراً داخل الحدود السورية، بل أثر بشكل مباشر على الأمن والاستقرار في العديد من الدول المجاورة، وخاصة لبنان والأردن. مع سقوط النظام الأسدي المحتمل، والفراغ الأمني الذي سيترتب على ذلك، ستجد هذه الدول نفسها أمام تحديات جديدة، تتطلب تكتيكات أمنية دائمة وقرارات سياسية دقيقة.

في لبنان، تشكل الأزمة السورية تهديداً غير مباشر للأمن القومي من خلال تعزيز التأثيرات الإقليمية والدولية في البلاد. فلبنان، الذي يعيش حالة من التوازن الهش بين القوى السياسية والطائفية المختلفة، قد يجد نفسه في دائرة الاستقطاب الحاد بين الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية. بعض هذه القوى مدعومة من إيران أو من دول غربية، بينما أخرى تحتفظ بعلاقات مع دول إقليمية مجاورة، مما قد يزيد من تعقيد الوضع الداخلي. في حال حدوث أي فوضى جديدة في سوريا أو عدم استقرار بعد انهيار النظام، ستنعكس هذه التطورات على لبنان من خلال تدفق المزيد من اللاجئين، التهديدات الأمنية عبر الحدود، وربما نشاطات جماعات مسلحة تتخذ من الأراضي اللبنانية ملاذاً لها. أيضاً، هناك احتمال كبير أن تستمر الجماعات السياسية التي لها ارتباطات وثيقة بسوريا في التأثير على السياسة اللبنانية، مما قد يؤدي إلى استمرار الانقسامات الداخلية.

أما في الأردن، فإن تزايد تداعيات الأزمة السورية على الأمن القومي سيكون بمثابة اختبار حقيقي للقدرة على التعامل مع تدفقات اللاجئين وإدارة التهديدات الأمنية على الحدود. فالأردن يعاني بالفعل من ضغط كبير بسبب استضافة ملايين اللاجئين السوريين، وهو أمر يفوق قدرات الحكومة الأردنية على توفير الاحتياجات الأساسية لهؤلاء اللاجئين من تعليم، صحة، وإسكان. وفي الوقت ذاته، مع التغيرات السياسية التي ستحدث في سوريا بعد سقوط الأسد، قد تصبح الحدود الأردنية السورية نقطة توتر جديدة، حيث ستزداد احتمالية تدفق الجماعات المسلحة والمقاتلين الأجانب عبر الحدود.

التهديدات الأمنية في هذا السياق قد تشمل تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية، مثل تنظيمات الدولة الإسلامية أو الجماعات الجهادية الأخرى، التي قد تجد في الفراغ الأمني السوري مجالاً للتوسع. بالإضافة إلى ذلك، سيسعى بعض الأطراف الإقليمية والدولية لاستغلال الوضع الأمني في سوريا لتحقيق مصالحها، مما قد يؤدي إلى تحويل لبنان والأردن إلى مناطق صراع بالوكالة، حيث تتقاطع أجندات القوى الكبرى والإقليمية. وفي هذا السياق، سيكون على لبنان والأردن تعزيز التعاون الأمني مع المجتمع الدولي لمواجهة هذه التهديدات المتزايدة.

في ظل هذا الوضع، قد تستمر هذه الدول في لعب دور الوسيط بين القوى الدولية المختلفة، وقد تزداد أهمية دورهما في محادثات السلام والمفاوضات السياسية المتعلقة بسوريا. لكن إذا لم تتم معالجة التهديدات الأمنية بشكل فعال، فقد تتعرض هذه الدول لأزمات أكبر. من هنا، يظهر أن التحولات في سوريا ستكون بمثابة اختبار أمني وسياسي حساس للبنان والأردن، يتطلب مرونة سياسية وتعاوناً أمنياً من جميع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية.

إن التحديات الأمنية التي ستواجهها لبنان والأردن نتيجة للتحولات في سوريا بعد ٢٠٢٤ لن تقتصر على الجوانب العسكرية المباشرة فقط، بل ستمتد أيضاً إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فبجانب التهديدات المرتبطة بالتدفق المستمر للاجئين السوريين، قد تتعرض هذه الدول أيضاً لمزيد من الضغوط الاقتصادية نتيجة لاستمرار استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، ما يشكل عبئاً على الموارد المحدودة. في لبنان، على سبيل المثال، حيث يعاني النظام السياسي من تعقيدات طائفية وإقليمية، قد يزيد الوضع السوري من الصراعات الداخلية، حيث تتفاعل الأطراف السياسية المختلفة مع التطورات السورية بشكل متفاوت، مما قد يزيد من هشاشة الاستقرار الداخلي.

أما في الأردن، الذي يُعد أكثر الدول استضافة للاجئين السوريين في المنطقة، فقد تشكل تداعيات الأزمة السورية تهديداً طويل الأمد لاقتصاده. فالأردن يعاني من صعوبة في تأمين الموارد اللازمة لتلبية احتياجات اللاجئين، بينما يتوقع أن تكون هناك تحديات كبيرة تتعلق بتوفير الخدمات الأساسية لهم، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمأوى. في الوقت ذاته، قد تزداد الضغوط الأمنية على الحدود بين سوريا والأردن، حيث يظل خطر تسلل المقاتلين الأجانب أو الجماعات المسلحة قائماً، مما سيزيد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة.

من جانب آخر، سيكون على لبنان والأردن التأقلم مع تصاعد التدخلات الإقليمية والدولية، حيث يسعى العديد من اللاعبين الدوليين والإقليميين للاستفادة من الوضع السوري المتأزم، سواء عبر الدعم العسكري أو السياسي. وقد يؤدي ذلك إلى تحويل الحدود السورية اللبنانية والأردنية إلى نقاط تماس بين مصالح متعارضة، ما قد يفاقم التوترات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، قد يحاول كل من لبنان والأردن الموازنة بين تحالفاتهم المختلفة، في محاولة للحفاظ على استقرار البلدين وحماية مصالحهم في ظل عدم اليقين المستقبلي.

من هنا، يتضح أن أمن لبنان والأردن في المرحلة القادمة سيكون مرتبطاً بشكل وثيق بالتحولات السياسية والعسكرية في سوريا. لذا، سيكون من الضروري أن يعمل كلا البلدين بشكل مكثف مع المجتمع الدولي لتعزيز قدراتهما الدفاعية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بينهما لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة. كما ستظل العلاقات بين هذه الدول ومع القوى الدولية والإقليمية المعنية بالتطورات السورية، في غاية الأهمية، لضمان استقرار طويل الأمد في المنطقة.

ثانياً: العراق وتركيا: التحديات الإقليمية وكيفية التفاعل مع الأوضاع السورية

مع التحولات العميقة التي شهدتها سوريا بعد عام ٢٠٢٤، وجدت دول الجوار، وخاصة العراق وتركيا، نفسيهما أمام واقع استراتيجي جديد لم يكن متوقعاً بهذه الصورة، إذ لم تعد الأزمة السورية مجرد صراع داخلي، بل تحولت إلى معادلة إقليمية معقدة تفرض تحديات أمنية وسياسية واقتصادية متزايدة على هذين البلدين. فالعراق، الذي يشترك مع سوريا في حدود طويلة تمتد لأكثر من ٦٠٠ كيلومتر، يواجه خطر تحول المناطق الحدودية إلى ملاذات آمنة للجماعات المسلحة، ما يهدد أمنه القومي ويفتح الباب أمام موجة جديدة من عدم الاستقرار، خاصة في ظل هشاشة الوضع الأمني في غرب العراق، ووجود خلايا لتنظيم "داعش" في بعض المناطق الصحراوية.

أما تركيا، فإن الوضع أكثر تعقيداً، إذ لا يقتصر الأمر على التحديات الأمنية التي تفرضها الجماعات الجهادية المسلحة، بل يشمل أيضاً الصراع مع الفصائل الكوردية التي عززت من نفوذها في الشمال السوري مستغلة الانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية. تركيا تجد نفسها في موقف حرج بين الحفاظ على نفوذها العسكري في الشمال السوري من جهة، ومنع قيام كيان كوردي مستقل على حدودها الجنوبية من جهة أخرى، وهو ما يزيد من احتمالات استمرار المواجهات العسكرية بين الجيش التركي ووحدات حماية الشعب الكوردية المدعومة من بعض القوى الدولية.

وبالإضافة إلى التحديات الأمنية، تواجه كل من العراق وتركيا تبعات اقتصادية خطيرة نتيجة الوضع المتأزم في سوريا. فقد أدى انهيار الدولة المركزية في دمشق إلى تراجع النشاط التجاري الإقليمي، وإلى تدفقات جديدة من اللاجئين الذين يشكلون ضغطاً على البنى التحتية والموارد في الدول المجاورة. كما أن سيطرة الفصائل المختلفة على المعابر الحدودية وتحويلها إلى مصادر تمويل غير شرعية عبر التهريب وفرض الضرائب على التجارة العابرة جعلت من الصعب استئناف التبادلات التجارية الطبيعية بين سوريا وجيرانها.

في ظل هذه التحديات، يبدو أن العراق وتركيا مطالبان بصياغة استراتيجيات جديدة للتعامل مع الوضع السوري، إما من خلال تعزيز التعاون الأمني بينهما، أو عبر إعادة ضبط تحالفاتهما الإقليمية بما يخدم مصالحهما في سوريا. لكن تبقى الأسئلة الجوهرية مطروحة: إلى أي مدى ستؤثر هذه التحولات على مستقبل التوازنات الإقليمية؟ وهل ستتمكن بغداد وأنقرة من تجاوز خلافاتهما حول الملف السوري، أم أن تعقيدات المشهد ستؤدي إلى مزيد من التصعيد والصراع في المنطقة؟

١- العراق: بين تهديدات أمنية وتوازنات إقليمية:

بالنسبة للعراق، فإن انهيار نظام الأسد وصعود قوى جديدة إلى السلطة في دمشق قد يؤدي إلى إعادة تشكيل خريطة التهديدات الأمنية التي تواجهها بغداد. فمع انتشار

الجماعات المسلحة غير المنضبطة على طول الحدود السورية العراقية، تبقى المخاوف قائمة من تسلل المقاتلين أو انتقال الصراع عبر الحدود، مما قد يؤثر على استقرار المحافظات الغربية، مثل الأنبار ونينوى. كما أن الصراعات العرقية والطائفية في سوريا قد تجد لها صدى داخل العراق، حيث لا تزال البلاد تعاني من هشاشة أمنية نتيجة التجاذبات الإقليمية.

إلى جانب التحديات الأمنية، فإن العراق يواجه معضلة سياسية تتعلق بالتوازن بين علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية. فمن جهة، يرتبط العراق بعلاقات قوية مع إيران، التي كانت الداعم الرئيسي لنظام الأسد في السابق، ومن جهة أخرى يسعى للحفاظ على علاقاته مع الدول العربية والولايات المتحدة، التي قد تنظر بحذر إلى أي تقارب عراقي-سوري إذا ما هيمنت قوى غير موالية للغرب على الحكم في دمشق. وبالتالي، سيكون على العراق اتباع سياسة حذرة تحاول تجنب الانزلاق في صراع المحاور، وفي الوقت ذاته ضمان أمن حدوده ومنع تحول سوريا إلى مصدر دائم للاضطرابات داخل أراضيه.

٢- تركيا: حسابات معقدة في الشمال السوري:

أما تركيا، فهي تجد نفسها أمام تحديات متزايدة في الشمال السوري، حيث كانت قد فرضت نفوذها على أجزاء واسعة من المناطق الحدودية، بحجة حماية أمنها القومي ومنع تمدد الفصائل الكوردية المسلحة. ولكن بعد سقوط النظام السوري وتغير موازين القوى، أصبح على أنقرة إعادة النظر في استراتيجيتها، خاصة في ظل وجود قوى جديدة قد تكون أكثر عدائية تجاه الوجود التركي.

إحدى أكبر التحديات التي تواجهها تركيا هي التعامل مع المسألة الكوردية، حيث أن أي محاولة لتوسيع النفوذ الكوردي في سوريا قد تعتبرها أنقرة تهديداً مباشراً لأمنها القومي. في هذا السياق، قد تسعى تركيا إلى تأمين اتفاقات مع القوى المسيطرة في سوريا لضمان عدم السماح بإنشاء أي كيان كوردي مستقل على حدودها، وهو ما قد يقود إلى تفاهمات سياسية مع قوى سورية صاعدة مثل هيئة تحرير الشام أو بعض الفصائل المسلحة الأخرى.

على المستوى الدولي، ستكون تركيا مضطرة للتعامل مع روسيا والولايات المتحدة، اللتين تمتلكان مصالح متشابكة في سوريا، حيث تحاول أنقرة إيجاد توازن يضمن استمرار وجودها العسكري دون الدخول في مواجهة مباشرة مع أي من القوتين. كما أن تركيا قد تواجه ضغوطاً داخلية متزايدة بسبب اللاجئين السوريين، حيث يطالب جزء كبير من الرأي العام التركي بإيجاد حلول تضمن إعادتهم إلى سوريا، وهو ما قد يدفع أنقرة إلى اتخاذ إجراءات أكثر تشدداً على الحدود.

٣- تأثير التحولات السورية على العلاقات العراقية-التركية:

مع استمرار حالة عدم الاستقرار في سوريا بعد ٢٠٢٤، تجد كل من العراق وتركيا نفسيهما في موقف معقد يتطلب تنسيقاً أمنياً ودبلوماسياً متزايداً، خاصة مع تداخل

مصالحهما في الملف السوري. فالعراق، الذي يحاول إعادة ضبط أمنه الداخلي بعد سنوات من محاربة الإرهاب، يدرك أن أي فراغ أمني على حدوده مع سوريا قد يؤدي إلى تصاعد نشاط الجماعات المسلحة، وهو ما يدفعه إلى البحث عن حلول تعاونية سواء مع الحكومة السورية الجديدة أو مع أطراف إقليمية أخرى، بما في ذلك تركيا.

أما تركيا، فرغم تنافسها التقليدي مع العراق في بعض الملفات الإقليمية، فإنها قد تجد نفسها مضطرة إلى تعزيز التنسيق الأمني مع بغداد لمواجهة المخاطر المشتركة.
فالحدود العراقية-السورية قد تصبح نقطة عبور رئيسية للمقاتلين والجماعات المسلحة، وهو ما يشكل تهديداً لكلا البلدين. كذلك، فإن مسألة الأكراد تبقى نقطة حساسة، حيث تخشى تركيا أن يؤدي أي تراجع لدورها في سوريا إلى تعزيز النفوذ الكوردي، سواء داخل سوريا أو في المناطق الحدودية مع العراق.

بناءً على ذلك، من المحتمل أن نشهد في المستقبل القريب تحركات دبلوماسية بين أنقرة وبغداد بشأن الملف السوري، سواء من خلال تفاهمات أمنية لضبط الحدود، أو عبر اتفاقات اقتصادية قد تساهم في تحقيق استقرار جزئي في المناطق المتأثرة بالصراع. لكن في الوقت ذاته، يبقى احتمال التوتر قائماً، خصوصاً إذا قررت تركيا التصرف بشكل أحادي في الشمال السوري دون تنسيق مع العراق أو القوى الأخرى في المنطقة.

بالمحصلة، فإن مستقبل العلاقات بين العراق وتركيا في سياق الأزمة السورية سيعتمد إلى حد كبير على طبيعة التوازنات الجديدة في دمشق، ومدى قدرة كلا البلدين على تجاوز خلافاتهما لتحقيق مصالحهما الأمنية والاستراتيجية المشتركة.

٤- السيناريوهات المحتملة:

في ضوء هذه المعطيات، فإن العراق وتركيا أمام عدة سيناريوهات للتعامل مع الوضع السوري الجديد. فقد يسعى العراق إلى تعزيز تعاونه الأمني مع دمشق لضبط الحدود، أو قد يجد نفسه مضطراً للقبول بدور أكثر فاعلية في الشأن السوري، خاصة إذا تصاعدت التهديدات الأمنية. أما تركيا، فقد تضطر إلى تقديم تنازلات سياسية لضمان بقاء نفوذها في الشمال السوري، أو قد تختار نهجاً أكثر تصعيداً، خاصة إذا رأت أن التوازنات الجديدة في سوريا لا تخدم مصالحها.

بكل الأحوال، فإن التحولات في سوريا بعد ٢٠٢٤ لن تبقى محصورة داخل حدودها، بل ستعيد تشكيل معادلات الأمن الإقليمي، مما يفرض على العراق وتركيا إعادة تقييم سياساتهما وفقاً للواقع الجديد، سواء من حيث التحالفات أو الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد.

ثالثاً: التهديدات الإقليمية: تداعيات الانفلات الأمني السوري على المنطقة

الانفلات الأمني في سوريا بعد ٢٠٢٤: مخاطر إقليمية وسيناريوهات قاتمة. مع تفاقم الفوضى الأمنية في سوريا بعد عام ٢٠٢٤، باتت تداعيات هذا الانفلات تتجاوز حدود البلاد، لتشكل تهديداً مباشراً على الأمن والاستقرار الإقليمي. فبعد انهيار سلطة الدولة المركزية في دمشق، لم تعد سوريا كياناً سياسياً موحداً، بل أصبحت ساحة تتنازعها قوى محلية وإقليمية ودولية، حيث تتوزع السيطرة بين جماعات مسلحة متعددة، بدءاً من هيئة تحرير الشام في الشمال، مروراً بالفصائل الكوردية في الشرق، وصولاً إلى بقايا النظام المدعوم من إيران في بعض المناطق الساحلية والوسطى. هذا الوضع خلق فراغاً أمنياً خطيراً، فتح المجال أمام تصاعد أنشطة الميليشيات المسلحة، واتساع نطاق تجارة السلاح، وانتشار الجرائم العابرة للحدود، الأمر الذي بات يشكل تحدياً كبيراً ليس فقط لسوريا، بل لدول الجوار والمنطقة بأكملها.

إن أحد أخطر التهديدات التي يفرضها الانفلات الأمني في سوريا هو تحولها إلى بؤرة رئيسية لتدفق المقاتلين الأجانب والأسلحة، ما يعزز نشاط الجماعات الجهادية المتطرفة، التي قد تستخدم الأراضي السورية كقاعدة انطلاق لتنفيذ عمليات إرهابية داخل وخارج المنطقة. ومن شأن هذا السيناريو أن يعيد تشكيل خريطة العنف في الشرق الأوسط، خاصة مع ارتباط بعض هذه الجماعات بشبكات عالمية تمثل تهديداً للأمن الدولي. كما أن الفوضى الأمنية تساهم في تفاقم العنف الطائفي والمناطقي، حيث تتسابق القوى المتصارعة على ترسيخ نفوذها عبر تحالفات قائمة على الانتماءات الطائفية أو العرقية، مما يهدد بانفجار صراعات محلية تتحول لاحقاً إلى حروب أهلية ممتدة داخل المناطق السورية، وربما تتوسع إلى الدول المجاورة.

ولا تقتصر التداعيات الخطيرة على الجوانب العسكرية فقط، بل تمتد أيضاً إلى الأوضاع الاقتصادية والإنسانية. فقد أدى تفتت السلطة المركزية إلى انهيار الخدمات الأساسية وانتشار الفقر، ما دفع بملايين السوريين إلى النزوح داخلياً أو اللجوء إلى الدول المجاورة، الأمر الذي فرض ضغوطاً غير مسبوقة على الموارد والبنية التحتية في هذه الدول. كما أن استمرار حالة الفوضى يمنع أي جهود جادة لإعادة الإعمار، حيث تعجز الأطراف المتناحرة عن الاتفاق على نموذج حكم مستقر يمكن أن يشكل أساساً لأي مشروع تنموي.

في ظل هذه المعطيات، يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً هو: هل يمكن لسوريا أن تستعيد استقرارها وسط هذا المشهد الفوضوي، أم أن البلاد تتجه نحو مصير يشبه السيناريوهات الكارثية لدول انهارت ولم تتمكن من إعادة بناء نفسها؟ إن الإجابة على هذا السؤال تعتمد بشكل كبير على قدرة المجتمع الدولي والدول الإقليمية على التدخل بطريقة تساهم في إنهاء الصراع، وليس تأجيجه، وكذلك على إمكانية بناء توافق سياسي داخلي يضع حداً لنزيف الحرب المستمر منذ أكثر من عقد.

١. تصاعد النشاط الإرهابي وعودة الجماعات المتطرفة:

مع فقدان السيطرة الأمنية في بعض المناطق، قد تعود الجماعات الإرهابية مثل "داعش" و"القاعدة" لاستغلال الفوضى لتجنيد عناصر جديدة وإعادة بناء شبكاتها. هذا الخطر لا يهدد سوريا فقط، بل يمتد إلى دول الجوار مثل العراق ولبنان وتركيا، حيث يمكن أن تنشط الخلايا الإرهابية عبر الحدود، مستهدفة المنشآت الأمنية والمدنيين.

مع تزايد الانفلات الأمني في سوريا بعد ٢٠٢٤، تبرز المخاوف من عودة الجماعات الإرهابية مثل "داعش" و"القاعدة" للاستفادة من الفوضى السائدة لتجديد نشاطاتها وتوسيع نفوذها. فعلى مدار السنوات السابقة، استطاعت هذه الجماعات التغلغل في المناطق الضعيفة أمنياً، مستغلة الفراغ الذي تركته الحرب والصراعات الداخلية. ومع استمرار غياب سلطة مركزية قوية، يزداد خطر عودة هذه الجماعات لاستغلال المناطق المنكوبة بالحرب لتمويل عملياتها، وتجنيد مقاتلين جدد، وإعادة بناء شبكاتها الإرهابية التي تستهدف استقرار المنطقة بأسرها.

هذا النشاط الإرهابي لا يقتصر على داخل سوريا فقط، بل يمتد تهديده إلى دول الجوار مثل العراق ولبنان وتركيا، حيث يمكن أن تنشط خلايا إرهابية عبر الحدود. من خلال تعزيز الروابط بين الخلايا المنتشرة في تلك البلدان، تصبح هذه الجماعات قادرة على تنفيذ هجمات عبر الحدود، مستهدفة المنشآت الأمنية والمدنيين، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة. قد ينعكس ذلك على استقرار العراق، الذي يعاني من حضور مستمر للجماعات المتطرفة، وكذلك على لبنان الذي عانى في الماضي من أنشطة مماثلة، إضافة إلى تركيا التي تواجه تهديدات إرهابية على أراضيها بسبب تواجد الفصائل الكوردية المسلحة والجماعات المتشددة في الشمال السوري.

إن تصاعد النشاط الإرهابي في هذا السياق يمثل تهديداً ليس فقط للاستقرار الداخلي لسوريا، بل أيضاً للأمن الإقليمي والدولي. فهذه الجماعات تمتلك القدرة على تقويض جهود بناء السلام في المنطقة، وتعطيل مساعي إعادة الإعمار. ومن هنا، فإن مكافحة الإرهاب تتطلب تنسيقاً دولياً شاملاً، إضافة إلى إعادة بناء الهياكل الأمنية داخل سوريا، وتعزيز التعاون بين الدول المجاورة في مواجهة هذا التهديد المتنامي.

٢. تصاعد الصراعات الطائفية والمذهبية:

تاريخياً، كان للانقسامات الطائفية والمذهبية في سوريا تأثير مباشر على الاستقرار الإقليمي. وفي ظل غياب حل سياسي متفق عليه، قد تشهد المنطقة موجة جديدة من العنف الطائفي، مما يدفع القوى الإقليمية إلى الانخراط في الصراع لدعم حلفائها داخل سوريا، كما هو الحال بين إيران ودول الخليج، أو بين تركيا والأكراد.

تُعتبر الانقسامات الطائفية والمذهبية في سوريا من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تأجيج النزاع المستمر منذ سنوات. هذه الانقسامات لم تكن مجرد عامل داخلي، بل كان لها تأثيرات عميقة على الاستقرار الإقليمي، حيث امتد أثرها إلى دول الجوار التي

كانت حاضنة لتوترات مماثلة. وفي غياب حل سياسي شامل ومتفق عليه، قد تنزلق سوريا إلى موجة جديدة من العنف الطائفي والمذهبي، مما يعمق الانقسامات داخل المجتمع السوري ويزيد من تعقيد الصراع.

مع تزايد هذه الانقسامات، تزداد احتمالية تدخل القوى الإقليمية في الشؤون الداخلية لسوريا، في محاولات لدعم حلفائها وتأمين مصالحهم في هذا السياق المعقد. على سبيل المثال، قد تزداد العلاقة التوترية بين إيران ودول الخليج العربي، حيث تستمر إيران في دعم الطائفة العلوية والنظام الأسدي، مما يؤدي إلى تعزيز التحالفات المذهبية مع الأطراف المناوئة لها في المنطقة، بينما تبقى دول الخليج حريصة على دعم المعارضة السنية. في الوقت نفسه، يُتوقع أن تزداد التوترات بين تركيا والفصائل الكوردية المدعومة من قوى غربية مثل الولايات المتحدة، والتي تمثل تهديداً وجودياً بالنسبة لتركيا بسبب قلقها من انتشار النزعة الانفصالية الكوردية في المنطقة.

مع تصاعد الصراعات الطائفية والمذهبية، يصبح الوضع أكثر تعقيداً بالنسبة لجهود التوصل إلى حل سياسي. فإذا استمرت هذه الانقسامات في التفاقم، فإنها قد تؤدي إلى تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ طائفية ومذهبية، مما يعزز الفوضى ويديم الصراعات المسلحة. وهذا بدوره سيؤدي إلى مزيد من التدخلات العسكرية من قوى إقليمية ودولية، التي ستسعى لتوجيه الصراع لمصلحتها، ما يؤدي إلى تصعيد العنف في المنطقة بشكل أوسع.

إن معالجة هذا التحدي يتطلب أن يكون هناك توافق داخلي بين جميع الطوائف والمكونات السورية، مع التركيز على بناء هوية وطنية مشتركة تُغلب مصالح البلاد العليا على الانتماءات الطائفية والمذهبية. علاوة على ذلك، فإن الحلول السياسية التي تحترم التنوع الطائفي والسياسي في سوريا قد تكون السبيل الوحيد لاحتواء هذا الصراع المذهبي المتصاعد، وضمان استقرار طويل الأمد للمنطقة.

٣. تفاقم أزمة اللاجئين وامتدادها إقليمياً:

مع استمرار النزاع، سيؤدي الانهيار الأمني إلى موجات جديدة من النزوح الجماعي، مما سيزيد من الضغوط الاقتصادية والسياسية على الدول المضيفة مثل لبنان والأردن وتركيا، التي تعاني بالفعل من تحديات داخلية بسبب أزمة اللاجئين. وقد يؤدي ذلك إلى تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية داخل هذه الدول، خاصة إذا لم يتم التوصل إلى حلول مستدامة لهذه القضية.

تعد أزمة اللاجئين واحدة من أكبر تداعيات النزاع السوري المستمر، ومع تفاقم الأوضاع الأمنية والانهيار المتزايد في بعض المناطق، من المتوقع أن تشهد المنطقة موجات جديدة من النزوح الجماعي. هذا الانفلات الأمني، الذي أدى إلى تفكك الدولة السورية وانقسامها إلى مناطق متعددة تسيطر عليها فصائل مختلفة، يعزز من معاناة ملايين المدنيين الذين يبحثون عن ملاذات آمنة في الدول المجاورة. إلا أن هذا النزوح سيحمل

تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على تلك الدول المضيفة، مما يعمق من أزمات اللاجئين التي يعانون منها بالفعل.

لبنان والأردن وتركيا، التي تستضيف ملايين اللاجئين السوريين، ستكون أكثر تأثراً بهذه الموجات الجديدة من النزوح. فقد تعرضت هذه البلدان لضغوط كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بسبب الأعداد الضخمة من اللاجئين الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، التعليم، الرعاية الصحية، وفرص العمل. وفي ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول، ستزداد التحديات في توفير هذه الاحتياجات الأساسية. كما أن الوضع الاجتماعي والسياسي في هذه البلدان قد يشهد مزيداً من التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المحلية، حيث ينشأ شعور متزايد بالاستياء بسبب تحميل اللاجئين جزءاً كبيراً من العبء الاجتماعي والاقتصادي.

وإذا لم يتم التوصل إلى حلول سياسية ودبلوماسية فعّالة لحل أزمة اللاجئين، فإن هذا الوضع قد يؤدي إلى تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية داخل الدول المضيفة. على سبيل المثال، قد تتصاعد المشاعر المعادية للاجئين في بعض المجتمعات المحلية، مما يهدد الاستقرار الداخلي لتلك الدول. من جهة أخرى، قد تتزايد الضغوط على الحكومات لإيجاد حلول دائمة ومستدامة، مثل برامج إعادة التوطين أو العودة الطوعية للاجئين، مما يعقد الموقف السياسي الداخلي.

علاوة على ذلك، فإن استمرارية أزمة اللاجئين قد تدفع المجتمع الدولي إلى زيادة التدخلات الإنسانية والإغاثية، ولكن من دون تقديم حلول جذرية. هناك حاجة ملحة للضغط على الأطراف المتورطة في النزاع السوري لتوجيه الحلول السياسية إلى إنهاء هذه الأزمة، والعمل على توفير ظروف آمنة لعودة اللاجئين إلى ديارهم في المستقبل. وفي غياب هذه الحلول المستدامة، فإن أزمة اللاجئين ستظل تلقي بظلالها على الاستقرار الإقليمي، وتعزز من صعوبة تحقيق التسوية السياسية في سوريا.

٤. استغلال القوى الإقليمية والدولية للفراغ الأمني:

تستغل القوى الإقليمية والدولية أي فراغ أمني في سوريا لتعزيز نفوذها أو تحقيق أجنداتها الخاصة. فبينما تسعى إيران إلى توسيع وجودها العسكري، تحاول تركيا تأمين مصالحها في الشمال السوري، في حين تعمل روسيا على حماية مواقعها الاستراتيجية، أما الولايات المتحدة فتراقب التطورات لضمان عدم تحول سوريا إلى مركز جديد لتهديد مصالحها وحلفائها في المنطقة.

في ظل استمرار النزاع وتفكك الدولة السورية، باتت سوريا تمثل ساحة لصراع المصالح الإقليمية والدولية، حيث تستغل القوى الخارجية الفراغ الأمني الذي نتج عن انهيار السلطة المركزية لتعزيز نفوذها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. إذ مع تصاعد حالة الفوضى وعدم القدرة على فرض سيطرة مركزية حقيقية، أصبحت الأراضي السورية مساحة خصبة للعديد من الأطراف الفاعلة التي تتنافس على كسب الأرض والتأثير على مجريات الصراع.

إيران، على سبيل المثال، تسعى إلى توسيع وجودها العسكري في سوريا لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في مواجهة التحركات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. تسعى طهران إلى ترسيخ وجودها عبر دعم الفصائل الموالية لها وتنظيم "حزب الله" اللبناني، بالإضافة إلى تعزيز تواجدها العسكري المباشر في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. هذه الخطوات تتماشى مع استراتيجية إيران الطويلة الأمد التي تهدف إلى ضمان وجودها على الحدود مع إسرائيل، مما يضمن لها ورقة ضغط في صراعها الإقليمي.

أما تركيا، فهي تسعى بدورها إلى تأمين مصالحها في الشمال السوري، حيث تركز على منع الأكراد من تحقيق أي شكل من أشكال الاستقلال أو الحكم الذاتي في مناطقهم. كما أن تركيا ترغب في توسيع منطقة نفوذها عبر إقامة منطقة عازلة على طول حدودها الجنوبية لضمان أمنها القومي، وهو ما يعزز من تحركاتها العسكرية المباشرة في الشمال السوري. تركيا، المدعومة من فصائل المعارضة السورية المسلحة، تسعى إلى فرض هيمنتها على مناطق واسعة من الشمال في سياق صراعها مع القوى الكوردية المدعومة من الولايات المتحدة.

روسيا، بدورها، تسعى إلى حماية مواقعها الاستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، وخاصة قاعدة طرطوس البحرية، التي تعد واحدة من أبرز نقاط قوتها العسكرية في المنطقة. كما أن موسكو تأمل في أن تصبح القوة الرئيسية التي ترعى الحلول السياسية في سوريا بعد أن تدخلت عسكرياً لصالح النظام السوري في ٢٠١٥. روسيا تسعى إلى تثبيت سيطرتها على الأرض ومنع أي تدخلات أخرى قد تهدد نفوذها الاستراتيجي في هذا البلد.

أما الولايات المتحدة، فهي تراقب التطورات في سوريا عن كثب، وتسعى لضمان عدم تحول الأراضي السورية إلى مركز جديد لتهديد مصالحها وحلفائها في المنطقة. في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن إلى دعم الأكراد في مناطق شرق الفرات لمكافحة تنظيم "داعش"، فإنها تتحفظ على أي تواجد دائم للنظام الإيراني في سوريا. الولايات المتحدة تستمر في ممارسة الضغط على النظام السوري السابق وحلفائه، والسلطة الجديدة الحالية ، خاصة في ما يتعلق بالقضايا الأمنية، بما في ذلك سعيها لإعاقة أي عمليات لتوسيع النفوذ الإيراني على الأرض.

باختصار، تشكل سوريا اليوم ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، حيث تستغل القوى الخارجية الفراغ الأمني لضمان مصالحها وتحقيق أجنداتها الخاصة. هذا الوضع يعزز من تعقيد المشهد السوري، ويجعل من الصعب تصور تسوية سياسية شاملة في ظل تضارب المصالح الخارجية.

٥. تهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة:

مع انهيار البنية الأمنية، تصبح سوريا معبراً رئيسياً لتهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة، مما قد يفاقم الأوضاع الأمنية في الدول المجاورة ويزيد من مخاطر العنف والجريمة العابرة للحدود.

مع انهيار البنية الأمنية وتفكك مؤسسات الدولة، أصبحت سوريا بيئة خصبة لازدهار شبكات التهريب والجريمة المنظمة، التي تستغل الفراغ الأمني والحدود غير المضبوطة لتحقيق مكاسب مالية هائلة. فبعد أكثر من عقد من الحرب، تحولت البلاد إلى مركز رئيسي لعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات، مما يشكل تهديداً مباشراً ليس فقط داخل سوريا، ولكن أيضاً لدول الجوار التي تعاني من تبعات هذه الظاهرة.

تهريب الأسلحة: مع انتشار المجموعات المسلحة وانهيار المؤسسات الرسمية، ازدهرت تجارة السلاح غير الشرعية، حيث يتم تهريب الأسلحة الثقيلة والخفيفة من وإلى سوريا عبر شبكات إجرامية معقدة تمتد إلى العراق ولبنان وتركيا والأردن. هذه التجارة لا تغذي فقط الجماعات المتطرفة والمليشيات المحلية، بل تمتد أيضاً إلى عصابات الجريمة المنظمة في الدول المجاورة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات العنف وتهديد الأمن الإقليمي.

المخدرات، وأبرزها "الكبتاغون": أصبحت سوريا أحد المراكز الرئيسية لإنتاج وتهريب المخدرات، لا سيما "الكبتاغون"، وهو نوع من المنشطات التي لاقت انتشاراً واسعاً في المنطقة. تشير التقارير إلى أن إنتاج المخدرات بات يمثل مصدر دخل رئيسي لبعض الجماعات المسلحة، بما في ذلك الفصائل الموالية للنظام وبعض الجماعات المعارضة، حيث يتم تهريب هذه المواد إلى دول الخليج وأوروبا عبر شبكات تمتد إلى لبنان والأردن والعراق. هذا النشاط الإجرامي أدى إلى توتر العلاقات بين سوريا والدول المجاورة، حيث كثفت الأردن والسعودية حملاتهما الأمنية لوقف تدفق المخدرات عبر الحدود السورية.

الجريمة المنظمة: في ظل غياب الدولة والقانون، انتشرت عصابات الجريمة المنظمة التي تنشط في مجالات مثل الاتجار بالبشر، والخطف مقابل الفدية، وعمليات الاحتيال المالي. كما شهدت بعض المناطق، خاصة تلك القريبة من الحدود، تزايداً في نشاط العصابات التي تستغل الفوضى الأمنية لتنفيذ عمليات تهريب منظمة تشمل البضائع المسروقة، والعملات المزورة، وحتى تهريب البشر إلى أوروبا عبر تركيا ولبنان.

تداعيات إقليمية ودولية: لا تقتصر آثار هذه الأنشطة على سوريا فقط، بل تمتد إلى الدول المجاورة، مما يزيد من التوترات الأمنية في المنطقة. فدول مثل الأردن ولبنان والعراق أصبحت تواجه تحديات متزايدة بسبب تدفق الأسلحة والمخدرات عبر حدودها، مما استدعى اتخاذ إجراءات أمنية صارمة، بما في ذلك تكثيف المراقبة الحدودية وشن عمليات عسكرية لمكافحة التهريب. ومع استمرار الفوضى داخل سوريا، من المرجح أن تبقى هذه التهديدات قائمة، مما يعقد جهود تحقيق الاستقرار في المنطقة.

باختصار، تحول سوريا إلى مركز رئيسي لتهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة لا يشكل فقط خطراً داخلياً، بل يمثل تهديداً واسع النطاق يتطلب استجابة إقليمية ودولية منسقة لكبح جماح هذه الأنشطة قبل أن تؤدي إلى مزيد من الفوضى والانفلات الأمني في المنطقة.

الخاتمة:

في ظل هذه التهديدات المتعددة التي تلقي بظلالها على مستقبل سوريا والمنطقة، يصبح من الضروري أن تعي الدول المجاورة والمجتمع الدولي خطورة استمرار حالة الانفلات الأمني دون حلول واضحة. إن انهيار سلطة الدولة المركزية وغياب الحلول السياسية الناجعة يفتح المجال أمام مزيد من التدخلات الخارجية والصراعات الطائفية، مما يجعل سوريا نقطة توتر دائمة، تؤثر بشكل مباشر على أمن العراق ولبنان وتركيا والأردن، بل وتمتد تداعياتها إلى مناطق أبعد في الشرق الأوسط وأوروبا.

إن معالجة هذه الأزمة تتطلب استراتيجيات شاملة لا تقتصر فقط على الحلول العسكرية أو الأمنية، بل يجب أن تشمل أبعاداً سياسية واقتصادية وإنسانية. فمن دون إعادة بناء دولة ذات مؤسسات قوية، ستظل سوريا بيئة خصبة لظهور الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة، وستظل الدول المجاورة في حالة تأهب دائم تحسباً لأي امتداد للفوضى عبر حدودها. ولذلك، فإن الحاجة ملحّة إلى تنسيق إقليمي ودولي يهدف إلى ضبط الحدود، وتجفيف منابع تمويل الجماعات المسلحة، والحد من التدخلات الخارجية التي تؤجج الصراع بدلاً من حلّه.

وفي هذا السياق، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية كبرى في دعم استقرار سوريا، سواء من خلال فرض ضغوط دبلوماسية على القوى الفاعلة للقبول بحل سياسي متوازن، أو من خلال تقديم مساعدات لإعادة الإعمار، وضمان عودة اللاجئين بطريقة آمنة وكريمة، بما يساهم في استعادة التوازن الديموغرافي والاجتماعي داخل البلاد. كما أن الدور الإقليمي يجب ألا يقتصر على المنافسة الجيوسياسية، بل ينبغي أن يكون قائماً على التعاون المشترك لضمان عدم تحوّل سوريا إلى ساحة صراع طويلة الأمد تُستنزف فيها موارد المنطقة وتُهدد استقرارها.

ختاماً، يمكن القول إن مستقبل سوريا، بما يحمله من تحديات وفرص، سيعتمد على قدرة الأطراف المحلية والإقليمية والدولية على تجاوز المصالح الضيقة والعمل من أجل تحقيق استقرار طويل الأمد. فإما أن تكون سوريا نموذجاً جديداً للتعايش والسلام في المنطقة، أو أن تبقى ساحة مفتوحة للنزاعات التي لن تقف حدودها عند الداخل السوري، بل ستظل تمتد كأزمة أمنية وسياسية إلى محيطها الإقليمي والدولي.

رابعاً: الأمن الحدودي: كيف سيواجه المجتمع الدولي التهديدات الأمنية الناشئة من الحدود السورية؟

تمثل الحدود السورية اليوم واحدة من أخطر بؤر التهديد الأمني في الشرق الأوسط، حيث باتت تشكل مصدر قلق كبير للدول المجاورة والمجتمع الدولي. فالانفلات الأمني، وتنامي نفوذ الجماعات المسلحة، وعمليات التهريب عبر الحدود، كلها عوامل تجعل من سوريا بؤرة اضطراب إقليمي تحتاج إلى معالجة حاسمة. ومع استمرار غياب سلطة مركزية قوية قادرة على ضبط الحدود، تزداد التحديات التي تواجه الدول المجاورة، خاصة فيما يتعلق بمنع تسلل العناصر الإرهابية، والحد من تهريب السلاح والمخدرات، وضمان عدم استخدام سوريا كمنطلق لعمليات عسكرية عابرة للحدود.

على هذا الأساس، أصبح لزاماً على المجتمع الدولي التعامل مع هذه التهديدات من خلال استراتيجيات أكثر فاعلية، تتضمن تعزيز التعاون الأمني بين الدول المتأثرة، وتكثيف عمليات المراقبة الحدودية، واستخدام تقنيات حديثة لضبط عمليات التهريب والتسلل. فالدول المجاورة مثل العراق وتركيا ولبنان والأردن تحتاج إلى دعم دولي لتأمين حدودها، سواء عبر نشر قوات مراقبة مشتركة، أو من خلال تزويدها بقدرات استخباراتية متقدمة لكشف التهديدات قبل وقوعها.

علاوة على ذلك، فإن المجتمع الدولي مطالب بممارسة ضغوط دبلوماسية على القوى الفاعلة في سوريا لضمان عدم استغلال النزاع القائم لتحقيق أجندات توسعية على حساب الأمن الإقليمي. فمثلاً، استمرار وجود الميليشيات الأجنبية على الأراضي السورية، وتغلغل بعض القوى الإقليمية في المشهد العسكري، يفاقم من حالة عدم الاستقرار ويعقد الجهود الرامية إلى استعادة سيادة الدولة السورية على أراضيها.

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في دعم الحلول السياسية التي تؤدي إلى استعادة سلطة الدولة السورية على حدودها، كجزء من عملية تسوية أوسع للصراع. فإعادة بناء مؤسسات أمنية سورية موثوقة وذات كفاءة سيكون المفتاح الأساسي لضمان استقرار طويل الأمد، ومنع استخدام الحدود السورية كنقاط انطلاق للجماعات المتطرفة أو لموجات جديدة من النزوح والتهجير.

في النهاية، يبقى الأمن الحدودي قضية محورية لا تقتصر على سوريا وحدها، بل تمتد إلى الأمن الإقليمي والدولي. وأي فشل في معالجتها بشكل جدي قد يؤدي إلى استمرار الفوضى، وزيادة التدخلات الخارجية، وتعميق حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لعقود قادمة.

المحور الثالث عشر: الروابط بين سوريا والعالم العربي بعد ٢٠٢٤

- **عودة سوريا إلى الجامعة العربية: الانعكاسات والتحديات**
- **العلاقات السورية-الخليجية: بين القطيعة وإعادة التطبيع**
- **سوريا واستقرار الشرق الأوسط: الدور المحتمل بعد الحرب**
- **التعاون العربي-السوري: آفاق الشراكة الاقتصادية والأمنية بعد ٢٠٢٤**

مع انتهاء مرحلة من الحرب في سوريا وبروز تحولات سياسية جديدة، تبرز مسألة مستقبل العلاقات بين دمشق والعالم العربي كملف أساسي سيحدد موقع سوريا في المشهد الإقليمي والدولي. فبعد أكثر من عقد من العزلة السياسية والتوترات مع الدول العربية، ولا سيما بعد تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية عام ٢٠١١، أصبح السؤال الرئيسي هو: هل تستطيع سوريا استعادة علاقاتها العربية، وما هي العقبات التي قد تعترض هذا المسار؟

إن الدول العربية، وعلى رأسها دول الخليج، لعبت أدواراً متباينة خلال سنوات الصراع السوري. فمنها من دعم المعارضة، ومنها من حافظ على قنوات اتصال محدودة مع النظام، فيما اتخذت بعض الدول موقف الحياد الحذر. واليوم، مع تغير موازين القوى وسقوط نظام الأسد، تجد الدول العربية نفسها أمام واقع سياسي جديد يتطلب إعادة تقييم علاقاتها مع سوريا وفق اعتبارات أمنية، سياسية، واقتصادية. فهل ستكون هناك عودة كاملة لسوريا إلى الصف العربي، أم أن التوترات السياسية والخلافات الاستراتيجية ستظل عائقاً أمام هذه العودة؟

تاريخياً، كانت سوريا لاعباً رئيسياً في السياسة العربية، وامتلكت نفوذاً واسعاً في قضايا إقليمية مثل الصراع العربي-الإسرائيلي، والعلاقات مع إيران، والتوازنات في لبنان والعراق. إلا أن الحرب غيرت المعادلات الداخلية والخارجية، حيث فقدت سوريا الكثير من قوتها السياسية والعسكرية، مما جعلها بحاجة إلى دعم اقتصادي وإقليمي لإعادة الإعمار. من هذا المنطلق، ستشكل العلاقات مع الدول العربية، ولا سيما الخليجية منها، عاملاً حاسماً في قدرة سوريا على التعافي من آثار الحرب وإعادة الاندماج في النظام الإقليمي.

لكن إعادة بناء العلاقات السورية-العربية ليست مجرد مسألة دبلوماسية، بل تتطلب إعادة النظر في التوجهات السياسية للنظام الجديد في دمشق، ومدى استعداده للابتعاد عن النفوذ الإيراني، والانخراط في ترتيبات إقليمية تضمن الحد من التوترات. إضافة إلى ذلك، فإن الدول العربية نفسها تواجه تحديات في تحديد موقفها من سوريا ما بعد الحرب، خاصة فيما يتعلق بالمخاوف الأمنية، والملف الكوردي، ومستقبل الميليشيات الموالية لإيران في الأراضي السورية.

إلى جانب السياسة، يبرز التعاون الاقتصادي كأحد المحاور الرئيسية التي قد تعزز العلاقات بين سوريا والعالم العربي. فالدول العربية يمكن أن تكون شريكاً رئيسياً في إعادة إعمار سوريا، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة أو عبر المؤسسات المالية الإقليمية. غير أن هذا التعاون لن يكون ممكناً دون استقرار سياسي، وإصلاحات داخلية تضمن مناخاً اقتصادياً ملائماً، فضلاً عن توافق سياسي بين دمشق وعواصم الدول العربية المؤثرة.

بعد التحولات العميقة التي شهدتها سوريا في عام ٢٠٢٤، باتت العلاقة مع العالم العربي تخضع لحسابات معقدة تتداخل فيها المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية. فبينما كانت سوريا تاريخياً جزءاً أساسياً من المنظومة العربية، فإن الحرب المستمرة والتدخلات الخارجية أعادت تشكيل موقعها ودورها الإقليمي. اليوم، ومع غياب نظام الأسد وصعود قوى جديدة إلى السلطة، تطرح العديد من التساؤلات حول طبيعة العلاقات السورية-العربية في المرحلة القادمة.

إعادة التموضع في المشهد العربي:

لطالما شكّلت سوريا لاعباً مهماً في التوازنات الإقليمية، لكن سنوات الصراع عمّقت عزلة دمشق عن محيطها العربي، خاصة مع تصاعد النفوذ الإيراني والروسي داخل البلاد. ومع التغيرات الأخيرة، تواجه الدول العربية معضلة التعامل مع سوريا الجديدة: هل يتم احتواؤها وإعادتها إلى الجامعة العربية كجزء من المنظومة العربية؟ أم أن التحولات الداخلية تجعل من الصعب إعادة العلاقات إلى سابق عهدها؟

العوامل المؤثرة على مستقبل العلاقات:

هناك عدة عوامل ستحدد طبيعة العلاقات السورية-العربية في السنوات المقبلة:

- **موقف القوى العربية الكبرى:** تلعب دول مثل السعودية، مصر، والإمارات دوراً محورياً في رسم ملامح السياسة العربية تجاه سوريا. فإذا تبنت هذه الدول نهجاً داعماً للحكومة الجديدة، فقد نشهد إعادة دمج تدريجية لسوريا في المؤسسات العربية، أما إذا كان هناك تحفظات أو مخاوف من التوجهات السياسية الجديدة في دمشق، فقد تبقى العلاقات محدودة ومشروطة بإصلاحات سياسية أو تنازلات معينة.
- **دور إيران وتركيا:** أي تقارب عربي-سوري سيصطدم بالضرورة بمصالح قوى إقليمية أخرى، لا سيما إيران وتركيا. فإيران، التي عززت وجودها في سوريا خلال الحرب، قد ترى في التقارب العربي تهديداً لنفوذها، بينما تسعى تركيا إلى حماية مصالحها في الشمال السوري، وهو ما قد يخلق توترات في العلاقات بين دمشق والدول العربية.
- **الوضع الاقتصادي وإعادة الإعمار:** سيكون للملف الاقتصادي دور محوري في تحديد مستقبل العلاقات، إذ تحتاج سوريا إلى دعم مالي ضخم لإعادة إعمار ما دمرته الحرب. الدول العربية، خصوصاً الخليجية، تمتلك القدرة على تقديم هذا الدعم، لكنها قد تربطه بشروط سياسية تتعلق بتوجهات الحكومة السورية الجديدة، مما قد يؤخر أو يعقد عملية التقارب.

• **الملف الأمني ومكافحة الإرهاب:** لا تزال سوريا تمثل مصدر قلق أمني كبير لجيرانها العرب، سواء بسبب انتشار الجماعات المسلحة أو بسبب تجارة المخدرات العابرة للحدود، التي تحولت إلى أزمة تهدد الأمن الإقليمي. لذلك، فإن أي تطبيع للعلاقات سيعتمد إلى حد كبير على قدرة الحكومة السورية الجديدة على ضبط الوضع الأمني وإثبات أنها شريك موثوق في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة.

عودة طبيعية أم تحالفات تكتيكية؟

في ضوء هذه المعطيات، يبقى السؤال الأساسي: هل ستعود سوريا إلى الحضن العربي بشكل كامل ومستدام، أم أن العلاقات ستظل محكومة باعتبارات تكتيكية مؤقتة؟ من المرجح أن تسير الأمور في اتجاه تدريجي، حيث ستبدأ بعض الدول العربية بالتقارب مع سوريا وفقاً لمصالحها المباشرة، بينما قد تتريث دول أخرى في إعادة العلاقات بشكل كامل. كما أن طبيعة الحكومة السورية الجديدة ونهجها في الحكم سيكونان عاملين حاسمين في تحديد مدى الانفتاح العربي على دمشق.

في النهاية، فإن مستقبل العلاقات السورية-العربية سيظل رهناً بالتطورات السياسية والميدانية داخل سوريا وخارجها. وبينما قد نشهد محاولات لإعادة سوريا إلى موقعها العربي التقليدي، فإن المصالح الإقليمية المتشابكة قد تجعل من هذا التقارب عملية طويلة ومعقدة، قد لا تصل إلى إعادة العلاقات إلى طبيعتها السابقة، بل إلى صيغة جديدة من التحالفات والتوازنات السياسية.

ومع استمرار هذه التعقيدات، يبقى العامل الأهم هو قدرة الحكومة السورية الجديدة على بناء علاقات متوازنة مع الدول العربية دون الدخول في تحالفات تُعيد إنتاج الصراعات السابقة. فبينما تسعى بعض الدول إلى الاستفادة من الفراغ السياسي في سوريا لتعزيز نفوذها، يبقى السؤال مفتوحاً حول ما إذا كانت دمشق قادرة على صياغة سياسة خارجية مستقلة تضمن لها دوراً فاعلاً في المنطقة، أم أنها ستظل رهينة لتجاذبات القوى الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، يبدو أن مستقبل العلاقات السورية-العربية سيتحدد بناءً على مدى قدرة دمشق على تقديم نفسها كشريك موثوق، بعيداً عن الارتهان لمحاور إقليمية أو دولية معينة. فالتحديات الاقتصادية وإعادة الإعمار قد تدفع سوريا للبحث عن دعم عربي، لكن في المقابل، هناك مخاوف لدى بعض الدول من أن تؤدي عودة العلاقات إلى تعزيز نفوذ جهات غير مرحب بها إقليمياً. لذلك، فإن أي تقارب سيكون مشروطاً بتفاهمات سياسية وأمنية تضمن تحقيق المصالح المشتركة دون المساس بالتوازنات الإقليمية الحساسة.

وفي ظل هذه المعطيات، سيحاول هذا المحور استكشاف طبيعة العلاقات المحتملة بين سوريا والعالم العربي بعد ٢٠٢٤، وما إذا كانت هذه العلاقات ستعود إلى طبيعتها السابقة أم ستدخل في مرحلة جديدة من التحالفات والتوازنات السياسية. فهل ستتمكن سوريا من العودة إلى الحضن العربي، أم أن المصالح المتضاربة ستجعل من هذا التقارب مجرد تحرك تكتيكي قصير الأمد؟

أولاً: عودة سوريا إلى الجامعة العربية: الانعكاسات والتحديات

تُعد مسألة عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل في المشهد السياسي العربي، خاصة بعد أكثر من عقد على تجميد عضويتها في عام ٢٠١١. فمع انتهاء الحرب السورية بصيغتها التقليدية، وتغير موازين القوى الداخلية والإقليمية، تجد الدول العربية نفسها أمام معضلة استراتيجية: هل تعيد احتضان سوريا ضمن المنظومة العربية، أم تبقيها في دائرة العزلة السياسية؟

إن إعادة سوريا إلى الجامعة العربية ليست مجرد خطوة بروتوكولية، بل هي قرار ذو أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية عميقة. فمن جهة، ترى بعض الدول أن عودة دمشق إلى المحيط العربي قد تسهم في الحد من النفوذ الإيراني والتركي في المنطقة، مما قد يحقق توازناً استراتيجياً جديداً. ومن جهة أخرى، هناك مخاوف حقيقية من أن يؤدي هذا التقارب إلى تطبيع غير مشروط مع النظام السوري دون تقديم ضمانات للإصلاح السياسي أو معالجة القضايا الإنسانية العالقة.

كما أن للملف السوري تعقيداته الخاصة، إذ لا يزال الوضع الداخلي هشّاً، مع وجود مناطق نفوذ متعددة تشمل القوى الكوردية، وبقايا المعارضة المسلحة، والتدخلات العسكرية الخارجية. لذلك، فإن أي إعادة دمج لسوريا في المنظومة العربية ستتطلب إعادة تقييم شاملة للدور الذي يمكن أن تلعبه دمشق في النظام الإقليمي، ومدى استعدادها للالتزام بتفاهمات جديدة مع الدول العربية التي اختلفت مواقفها تجاه الصراع السوري على مدار السنوات الماضية.

وفي ظل هذه المعطيات، يبرز تساؤل جوهري: هل ستكون عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية خطوة نحو تعزيز الاستقرار الإقليمي، أم أنها مجرد تحرك دبلوماسي تكتيكي لن يغير كثيراً من واقع التحالفات والمصالح المتشابكة؟ هذا ما سيسعى هذا المحور إلى تحليله، من خلال استعراض العوامل المؤثرة في هذا القرار، والتداعيات المحتملة لمثل هذه الخطوة على مستقبل العلاقات العربية-السورية.

- الانعكاسات المحتملة لعودة سوريا إلى الجامعة العربية:

١- الشرعية السياسية للنظام الجديد:

إذا ما تم قبول سوريا مجدداً في الجامعة العربية، فسيشكل ذلك اعترافاً رسمياً بشرعية النظام السياسي الجديد في دمشق، مما يمنحه دعماً دبلوماسياً هاماً في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. هذا القرار قد يعزز موقع سوريا على الساحة الدولية ويفتح الباب أمام فرص اقتصادية جديدة عبر التعاون مع الدول العربية.

٢- التأثير على العلاقات الإقليمية:

عودة سوريا إلى الجامعة العربية قد تعيد رسم التوازنات الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بعلاقات دمشق مع كل من إيران وتركيا. فالدول الخليجية، وعلى رأسها السعودية

والإمارات، قد ترى في هذا التطور فرصة لإبعاد سوريا عن النفوذ الإيراني، بينما قد تعتبره تركيا خطوة تؤثر على حساباتها في الشمال السوري.

٣- انعكاسات اقتصادية وإعادة الإعمار:
من شأن العودة إلى الجامعة العربية أن تفتح المجال أمام استثمارات عربية في سوريا، مما قد يسهم في إعادة إعمار المدن المدمرة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية التي تضررت بفعل الحرب والعقوبات. غير أن هذا لن يتحقق دون تقديم ضمانات سياسية واقتصادية تضمن استقرار بيئة الاستثمار.

- التحديات التي تواجه عودة سوريا إلى الجامعة العربية:

١- الموقف من التدخلات الخارجية:
لا تزال بعض الدول العربية، مثل قطر، تعارض عودة سوريا ما لم يكن هناك حل سياسي شامل يضمن انتقالاً حقيقياً في السلطة. كما أن النفوذ الإيراني في سوريا يمثل عائقاً رئيسياً أمام إعادة العلاقات العربية-السورية إلى مسارها الطبيعي.

٢- الملف الحقوقي والعدالة الانتقالية:
لا تزال مسألة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال الحرب السورية محل خلاف بين الدول العربية والمجتمع الدولي. بعض الدول قد تطالب بضمانات تتعلق بالمحاسبة والعدالة الانتقالية قبل إعادة دمج سوريا في المنظومة العربية.

٣- إعادة تعريف الدور السوري داخل الجامعة العربية:
حتى لو استعادت سوريا مقعدها في الجامعة العربية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة عودتها إلى دورها السابق كلاعب رئيسي في القضايا الإقليمية. فالدول العربية قد تضع شروطاً تحد من نفوذها السياسي، خاصة فيما يتعلق بمواقفها من إيران وحزب الله.

الخلاصة:
إن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية ليست مجرد خطوة دبلوماسية رمزية، بل قرار يعكس تحولات عميقة في التوازنات الإقليمية والدولية بعد أكثر من عقد من العزلة السياسية. هذه العودة المحتملة تحمل في طياتها فرصاً وتحديات على عدة مستويات، فمن جهة، يمكن أن تشكل خطوة نحو إعادة دمج سوريا في النظام العربي واستعادة دورها كلاعب إقليمي مؤثر، وهو ما قد يفتح الباب أمام دعم اقتصادي واستثماري عربي يساهم في إعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد السوري المنهك. كما قد تمنح هذه العودة شرعية سياسية إضافية للنظام الجديد في دمشق، ما يعزز موقفه في أي مفاوضات مستقبلية تتعلق بالوضع السوري.

لكن من جهة أخرى، فإن هذه العودة لن تكون بدون شروط أو تكاليف سياسية، إذ ستجد سوريا نفسها أمام تحديات تتعلق بإعادة بناء علاقاتها مع الدول العربية التي انقسمت مواقفها تجاهها خلال سنوات الحرب. فبعض الدول، مثل السعودية والإمارات،

قد ترى في عودة سوريا فرصة لإبعادها عن النفوذ الإيراني، بينما قد تظل دول أخرى، مثل قطر، متحفظة على هذه الخطوة ما لم يكن هناك تقدم ملموس في المسار السياسي والإصلاحات الداخلية. كما أن ملف العدالة الانتقالية والانتهاكات الحقوقية لا يزال عاملاً معقداً قد يعيق تطبيع العلاقات بشكل كامل.

علاوة على ذلك، فإن عودة سوريا إلى الجامعة العربية ستتطلب منها إعادة صياغة دورها الإقليمي بما يتماشى مع التوازنات الجديدة في الشرق الأوسط. فبعد أن كانت لاعباً رئيسياً في القضايا العربية قبل ٢٠١١، ستواجه دمشق اليوم واقعاً مختلفاً، حيث تصاعدت أدوار دول أخرى، مثل تركيا وإيران، في المنطقة. وبالتالي، فإن السؤال الأهم ليس فقط ما إذا كانت سوريا ستعود إلى الجامعة العربية، بل كيف ستؤثر هذه العودة على مستقبل سياستها الخارجية وعلاقاتها مع القوى الفاعلة في المشهد الإقليمي والدولي.

في نهاية المطاف، فإن إعادة سوريا إلى الجامعة العربية لن تكون سوى بداية لمسار طويل ومعقد يتطلب قرارات استراتيجية من جميع الأطراف المعنية. فهل ستكون هذه العودة مدخلاً لتحقيق استقرار إقليمي أوسع، أم مجرد خطوة تكتيكية ضمن حسابات القوى الدولية والإقليمية؟ الإجابة عن هذا السؤال ستتحدد وفقاً لمجريات المرحلة القادمة والتطورات التي ستشهدها المنطقة.

إن التحديات التي ستواجه سوريا في هذا السياق تتعدى الجانب الدبلوماسي، فهي تتعلق أيضاً بالإصلاحات الداخلية التي سيحتاج النظام الجديد إلى تنفيذها لتلبية شروط العودة إلى الحظيرة العربية. فعلى الرغم من أن العودة قد تمنح سوريا فرصة لاستعادة جزء من مكانتها الإقليمية، إلا أن المشهد السوري المتأزم سيظل معقداً. سيكون على سوريا العمل على إصلاح العلاقات مع خصومها في الداخل والخارج، مع التركيز على بناء الثقة بين مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية. في هذا الصدد، سيكون من الضروري معالجة قضايا حقوق الإنسان، والانتقال إلى مرحلة ما بعد الحرب، والتي قد تتطلب تقديم تنازلات سياسية من النظام السوري لضمان تحقيق توافق داخلي.

كما أن الأزمة السورية قد تركت تأثيرات عميقة على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول العربية وسوريا، ولن تكون العودة إلى الجامعة العربية حلاً سحرياً لهذه المشكلات. ستحتاج سوريا إلى تقديم ضمانات حول استقرارها السياسي وقدرتها على إعادة بناء هياكلها الاجتماعية والاقتصادية المدمرة. من هنا، تتجلى أهمية وجود استراتيجيات اقتصادية وأمنية تعزز من اندماج سوريا في محيطها العربي، وتعيد رسم دورها بما يتماشى مع تطورات المرحلة المقبلة.

وبينما تمثل العودة إلى الجامعة العربية خطوة إيجابية في تعزيز المكانة السياسية لسوريا، فإنها لن تكون نهاية المطاف، بل بداية مرحلة جديدة معقدة ومليئة بالتحديات. ستستمر هذه العملية في اختبار قدرة النظام السوري على التأقلم مع التوازنات الإقليمية والدولية المتغيرة، وفي نفس الوقت، سيتعين على الدول العربية أن تحدد مدى استعدادها للقبول بسوريا في محيطها العربي وفقاً لمقتضيات الواقع الجديد في المنطقة.

ثانياً: العلاقات السورية-الخليجية: بين القطيعة وإعادة التطبيع

العلاقات السورية-الخليجية بعد ٢٠٢٤ ستكون محكومة بالعديد من العوامل التي تشمل التوترات السياسية، الاقتصادية، والأمنية التي نشأت خلال سنوات الحرب. فقد شهدت العلاقات بين سوريا ودول الخليج، وخصوصاً المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، تدهوراً شديداً بسبب مواقف هذه الدول من النظام السوري ودعمه لمعارضة الثورة. وفي الوقت الذي كانت فيه بعض دول الخليج تدعم فصائل المعارضة السورية، كانت هناك دول أخرى ترى في النظام السوري حليفاً محورياً في مواجهة التهديدات الإقليمية مثل إيران.

بعد التحولات السياسية في سوريا، قد تطرح الدول الخليجية خيارات جديدة لإعادة تطبيع العلاقات مع دمشق، لكن ذلك يتطلب أولاً تحولات جوهرية على المستوى الداخلي السوري، خاصة في ما يتعلق بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان. من المتوقع أن تكون العلاقات الاقتصادية أحد المحاور الرئيسية في إعادة بناء هذه الروابط، حيث أن الدول الخليجية قد ترى في سوريا سوقاً واعدة وفرصة للاستثمار في عملية إعادة الإعمار.

لكن التحدي الأكبر سيكون في التغلب على مخاوف الدول الخليجية بشأن النفوذ الإيراني في سوريا. فوجود إيران وميليشياتها في سوريا سيظل نقطة خلاف رئيسية بين دمشق ودول الخليج، ويجب أن يتم تسوية هذه المسألة من خلال تفاهمات إقليمية ودولية لضمان استقرار المنطقة.

من جهة أخرى، هناك أيضاً مسألة المصالح الاقتصادية التي قد تشكل نقطة انطلاق لتطبيع العلاقات بين سوريا ودول الخليج. ففي ظل الحاجة الماسة لتمويل مشاريع إعادة الإعمار، يمكن أن يكون الخليج مصدراً مهماً للاستثمارات، خاصة مع رغبة بعض الدول الخليجية في تعزيز نفوذها في سوريا بعد فترة طويلة من القطيعة.

إذا كان من الممكن تجاوز هذه التحديات، فإن العلاقات السورية-الخليجية قد تشهد مرحلة جديدة من التعاون السياسي والاقتصادي، وقد تكون خطوة مهمة في استعادة دور سوريا الإقليمي، ولكن ذلك سيكون مشروطاً بالتزامات على صعيد الإصلاحات الداخلية والالتزامات العربية التي تضمن استقرار المنطقة.

لكن إعادة التطبيع الكامل للعلاقات بين سوريا ودول الخليج لن تكون سهلة، إذ يتطلب الأمر توازناً دقيقاً بين تطبيع العلاقات مع دول الخليج وضرورة الحفاظ على العلاقة مع القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران. فموقف سوريا من دور إيران في المنطقة سيكون محط اهتمام بالنسبة للدول الخليجية، التي لا تزال تعتبر النفوذ الإيراني تهديداً لأمنها واستقرارها. لذا، فإن أي محاولة لتحسين العلاقات ستحتاج إلى ضمانات واضحة حول دور إيران في سوريا ومستقبل تحالفاتها الإقليمية.

من جهة أخرى، فإن دول الخليج قد تشترط على دمشق اتخاذ خطوات ملموسة نحو إصلاحات سياسية واقتصادية، مثل تحسين حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وتوسيع المشاركة السياسية، لتكون العلاقات السورية-الخليجية أكثر استدامة. في هذا السياق، يمكن أن تلعب سوريا دوراً حيوياً في استقرار المنطقة إذا ما نجحت في تحقيق توافق داخلي وإقليمي، وهو ما يفتح المجال أمام هذه الدول للاستثمار في إعادة الإعمار السوري وتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة.

علاوة على ذلك، فإن استعادة سوريا لعلاقاتها مع دول الخليج قد تكون خطوة مهمة نحو تحقيق نوع من التسوية الإقليمية الشاملة، حيث يمكن أن تساهم هذه الروابط في تعزيز الاستقرار في المنطقة، سواء من خلال التعاون الأمني أو الاقتصادي. وهذا يمكن أن يكون بمثابة خطوة مهمة نحو عودة سوريا إلى الساحة العربية والإقليمية بشكل قوي، مما يسهم في بناء مستقبل أفضل بعد سنوات من الحرب والعزلة.

وفي النهاية، تبقى التحديات التي تواجه إعادة تطبيع العلاقات السورية-الخليجية عميقة ومعقدة، ولكن من الممكن أن تشكل هذه الخطوة جزءاً من المسار الطويل نحو استقرار سوريا ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

ثالثاً: سوريا واستقرار الشرق الأوسط: الدور المحتمل بعد الحرب

بعد سنوات من الحرب والدمار، يمكن لسوريا أن تلعب دوراً محورياً في استقرار منطقة الشرق الأوسط، إذا ما استطاعت التغلب على التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها. إن موقع سوريا الجغرافي الاستراتيجي، كحلقة وصل بين شرق البحر الأبيض المتوسط وعمق العالم العربي، يجعل منها لاعباً أساسياً في أي تسوية إقليمية في المستقبل. علاوة على ذلك، فإن عودة سوريا إلى الساحة السياسية الإقليمية بعد الحرب ستساهم في بناء توازنات جديدة في المنطقة التي عانت من النزاعات المستمرة.

من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول العربية المجاورة، يمكن لسوريا أن تسهم في استعادة الأمن الإقليمي. ستحتاج دمشق إلى بناء شراكات اقتصادية وأمنية مع الدول المجاورة لها، كالأردن ولبنان والعراق، وكذلك مع الدول الخليجية، لتشكيل جبهة موحدة ضد التهديدات الإقليمية مثل الإرهاب والتطرف. علاوة على ذلك، يمكن لسوريا أن تكون جزءاً من أي تسوية سياسية أكبر في المنطقة، خاصة في ما يتعلق بالأزمات في اليمن وليبيا وغيرها من القضايا الإقليمية التي تحتاج إلى وسطاء محايدين أو طرف فاعل في مسار الحل.

على الجانب الآخر، فإن الدور المحتمل لسوريا في استقرار الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تمكنت من إيجاد حل شامل وعادل للقضية الكوردية التي تشكل جزءاً أساسياً من التحديات الداخلية التي تواجهها. القضية الكوردية في سوريا هي قضية تاريخية ومعقدة، تتعلق بحقوق الإنسان، والحقوق الثقافية، والحقوق السياسية للشعب الكوردي الذي طالما عانى من التهميش والقمع. ومع تصاعد تطلعات الكورد في سوريا، سواء في مناطق شمال البلاد أو في مناطق أخرى، فإن حل هذه القضية لن يكون مجرد مسألة محلية، بل سيكون له انعكاسات إقليمية كبيرة على استقرار المنطقة بأسرها.

إن عدم حل الحقوق الكوردية بشكل عادل، بما يضمن للشعب الكوردي تمثيلاً سياسياً حقيقياً، ويعترف بحقوقه الثقافية واللغوية، فإن سوريا قد تواجه خطر التفكك الداخلي. فقد تسهم هذه القضية في خلق مزيد من التوترات بين المكونات المختلفة في المجتمع السوري، مما يعزز من احتمالات التقسيم أو الانفصال. ومن هنا، فإن الحلول الجزئية أو القمعية لهذه القضية قد تؤدي إلى تأجيج الصراع، بما يزيد من تعقيد الوضع الداخلي.

في الوقت نفسه، فإن عدم إيجاد حل للقضية الكوردية سيؤثر بشكل كبير على علاقات سوريا مع القوى الإقليمية والدولية، خاصة مع تركيا، التي تعتبر القضية الكوردية أحد محاور اهتمامها الأمني والسياسي. بينما يسعى الكورد في سوريا إلى بناء كيان سياسي ذاتي، قد تتدخل القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران وروسيا بشكل أكبر في هذا الملف لتحقيق مصالحها الخاصة. وعليه، فإن عدم التوصل إلى حل يرضي الأطراف الكوردية

يمكن أن يجعل سوريا عرضة للضغوط الدولية، ويزيد من تعقيد العلاقات مع هذه الدول.

إن ضمان حقوق الكورد ضمن إطار وحدة سوريا، إلى جانب معالجة قضاياهم السياسية والاجتماعية، سيكون خطوة أساسية لتحقيق استقرار طويل الأمد في البلاد. من خلال منح الكورد حقوقهم السياسية والثقافية بشكل كامل، يمكن لسوريا أن تتجنب التحولات المدمرة التي قد تؤدي إلى التقسيم، مع الحفاظ على استقرار النظام السياسي. كما أن التوصل إلى حلول سلمية وشاملة للقضية الكوردية سيكون عاملاً حاسماً في إعادة بناء الثقة بين جميع الأطراف في سوريا، وهو ما سيسهم في التوصل إلى تسوية شاملة تنعكس إيجاباً على العلاقات بين مكونات الشعب السوري كافة.

علاوة على ذلك، فإن نجاح سوريا في تجنب التوترات الداخلية والعودة إلى الاستقرار السياسي سيعزز من قدرتها على المشاركة الفعالة في مشاريع إعادة الإعمار والتنمية الإقليمية، ويجعلها شريكاً ذا قيمة في استقرار المنطقة. ولكن، يبقى أن حل القضية الكوردية سيكون الأساس الذي ستبنى عليه سوريا الجديدة، حيث يجب أن يُمنح الكورد تمثيلاً سياسياً حقيقياً، ويُحترم حقهم في تقرير مصيرهم ضمن الإطار السوري الموحد.

في النهاية، تواجه سوريا تحديات كبيرة ومعقدة في المرحلة القادمة، تتراوح بين القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب حلولاً شاملة ومتكاملة. ومن بين هذه التحديات، تأتي ضرورة تحقيق استقرار داخلي مستدام، وهو ما يشمل ضمان حقوق جميع المكونات الاجتماعية والطائفية، بما في ذلك القضية الكوردية التي تعد حجر الزاوية في بناء الوحدة الوطنية. من دون إيجاد تسوية عادلة لهذه القضية، فإن سوريا ستظل مهددة بالانقسام الداخلي والاضطراب المستمر. لذا، فإن التوصل إلى اتفاق يضمن تمثيلاً سياسياً حقيقياً لجميع المكونات السورية ويضمن لهم حقوقهم الثقافية والسياسية هو أمر ضروري لبناء سوريا موحدة ومستقرة.

على صعيد آخر، لا يمكن لسوريا أن تحقق الاستقرار الداخلي بمعزل عن علاقاتها مع محيطها العربي والإقليمي. فالتحولات السياسية في سوريا بعد ٢٠٢٤ ستكون محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، بما في ذلك تركيا وإيران وروسيا والدول العربية. إذا تمكنت سوريا من إعادة بناء جسور الثقة مع الدول العربية، وخاصة من خلال العودة إلى جامعة الدول العربية، فإنها ستتمكن من استعادة موقعها الاستراتيجي في المنطقة، ما سيسهم في استقرار الشرق الأوسط ككل. لكن هذه العودة ليست عملية سهلة، إذ تحتاج إلى معالجة العديد من القضايا العالقة مع الدول المجاورة، فضلاً عن ضرورة إعادة تقييم العلاقة مع القوى الإقليمية مثل تركيا التي لا تزال تحمل تحفظات على السياسة السورية في ما يتعلق بالقضية الكوردية.

من جهة أخرى، تعتبر سوريا جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الإقليمي، وإذا نجحت في معالجة التوترات الداخلية وبناء مؤسسات سياسية ودستورية قادرة على الحفاظ على

الاستقرار، فإنها ستكون قادرة على لعب دور فاعل في تعزيز استقرار الشرق الأوسط. سوريا التي تمتلك موقعاً استراتيجياً مهماً يمكن أن تكون جسراً للتعاون الإقليمي في مجالات مثل الأمن والتنمية الاقتصادية. لكن هذا الدور يعتمد في الأساس على قدرتها على تجاوز الأزمات الداخلية وإيجاد حلول سياسية مرنة تأخذ بعين الاعتبار التنوع الداخلي والتحديات الخارجية.

وفي هذا السياق، يمكن لسوريا أن تسهم في حل القضايا العالقة في المنطقة، مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والنزاعات الإقليمية في العراق ولبنان، بل وتقديم نموذج لإعادة بناء الدول بعد الحروب. إلا أن هذه الطموحات لن تتحقق إلا إذا تم احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الحريات الأساسية، وتنفيذ إصلاحات سياسية حقيقية تضمن مشاركة الجميع في عملية صنع القرار.

إجمالاً، فإن التحديات أمام سوريا ضخمة، ولكن إذا استطاعت تجاوز هذه العقبات، فإنها ستكون قادرة على العودة إلى قلب المنطقة كلاعب رئيسي. نجاحها في تجنب الانقسامات الداخلية، وإعادة بناء مؤسساتها السياسية، ومعالجة قضاياها الاجتماعية والاقتصادية، سيؤهلها لتكون محركاً للاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط، مما يعزز من موقعها الاستراتيجي ويضعها في مكانة قوية على الساحة الإقليمية والدولية.

رابعاً: التعاون العربي-السوري: آفاق الشراكة الاقتصادية والأمنية بعد ٢٠٢٤

بعد سنوات طويلة من العزلة الدولية التي فرضت عليها بسبب الحرب الأهلية والمعارضة الإقليمية والدولية، تبرز أمام سوريا اليوم فرصة جديدة لإعادة بناء علاقاتها مع الدول العربية في إطار شراكة استراتيجية تهدف إلى تحقيق استقرار المنطقة والتعافي الاقتصادي. هذه الفرصة قد تكون بمثابة نقطة تحول تاريخية، حيث ستسعى سوريا إلى استعادة دورها الحيوي في العالم العربي، واستئناف علاقاتها مع الجيران، وهو ما سيساهم بشكل كبير في إعادة بناء الأمن والاستقرار الداخلي.

إن التعاون العربي-السوري في المرحلة القادمة لا يقتصر فقط على المجالات الاقتصادية التي تشكل حجر الزاوية لإعادة إعمار البلاد، بل يمتد ليشمل التعاون الأمني والسياسي، وهو ما يعد أمراً حاسماً لضمان استقرار المنطقة بشكل عام. تعتبر الدول العربية، وخاصة تلك التي كانت تؤيد المعارضة السورية في بداية الحرب، أن هناك ضرورة لمساعدة سوريا على تجاوز أزمتها الحالية وضمان عدم استغلال الفراغ الأمني في البلاد من قبل قوى إقليمية ودولية أخرى قد تؤثر سلباً على المنطقة ككل. وفي هذا السياق، فإن الدول العربية باتت تدرك أهمية التواجد السوري كجزء من المنظومة العربية، ومساهمتها في حل العديد من القضايا الإقليمية التي تؤثر على الأمن الجماعي.

التعاون بين سوريا والدول العربية في هذه المرحلة سيكون بالغ الأهمية لضمان تجنب تفاقم الأزمات الإقليمية، والعمل على استعادة السلام الأهلي داخل سوريا. لكن ذلك يتطلب التزاماً جاداً من قبل الحكومة السورية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تؤهلها للعودة إلى محيطها العربي والدولي بشكل إيجابي. وستكون الدول العربية أيضاً مطالبة بتقديم الدعم اللازم لسوريا في هذه المرحلة الانتقالية، سواء كان من خلال المساعدات الإنسانية، أو دعم مشروعات إعادة الإعمار، أو تعزيز التنسيق الأمني لمواجهة التحديات المشتركة.

إن عملية إعادة بناء هذه العلاقات لا تتعلق فقط بالمصالح السياسية والاقتصادية، بل أيضاً بإعادة الثقة بين سوريا والدول العربية، وهو ما سيتطلب معالجة العديد من القضايا العالقة التي قد تكون قد تأثرت بسبب السنوات الماضية من الصراع. من خلال تعاون بناء وتفاهم مشترك، يمكن لسوريا والدول العربية أن يعيدا بناء منطقة أكثر استقراراً وأماناً، تحقق منفعة لجميع الأطراف، وتكون قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية التي قد تعترض المنطقة العربية في السنوات المقبلة.

١- التعاون الاقتصادي:

إن سوريا، التي كانت في السابق جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العربي، تحتاج اليوم إلى دعم كبير من الدول العربية لإعادة بناء بنيتها التحتية المدمرة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

الدول الخليجية، وخاصة الإمارات والسعودية، يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في توفير الاستثمارات اللازمة لهذا الهدف. إذا تم تسوية القضايا العالقة وعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، ستكون هناك فرص لفتح أسواق جديدة للمنتجات السورية، وكذلك توفير دعم مالي وتقني لإعادة إعمار البلاد. ولكن لتحقيق ذلك، سيكون من الضروري أن تلتزم الحكومة السورية بالإصلاحات الاقتصادية والشفافية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية والعربية.

إضافة إلى ذلك، فإن التعاون في المجالات التجارية والاقتصادية سيكون ذا أهمية قصوى. فتح الطرق التجارية بين سوريا ودول الخليج، خاصة بعد إعادة بناء البنية التحتية، يمكن أن يعزز من الاقتصاد السوري. كما أن تحسين العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة مثل لبنان والأردن سيساهم في زيادة التبادل التجاري وإعادة الانتعاش الاقتصادي.

٢- التعاون الأمني:

من جهة أخرى، إن التعاون الأمني بين سوريا والدول العربية بعد ٢٠٢٤ سيتطلب معالجة العديد من القضايا المعقدة، بدءاً من مكافحة الإرهاب والتطرف وصولاً إلى ضمان الاستقرار في المناطق الحدودية. في هذه السياقات، يمكن لسوريا والدول العربية العمل معاً لتعزيز التنسيق الأمني، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى تطوير آليات لحماية الحدود والمصالح المشتركة.

العلاقات السورية-العربية، إذا تم بناؤها على أسس من الثقة المتبادلة والاحترام، ستكون أيضاً نقطة انطلاق للتعاون في مجالات أخرى مثل مكافحة تهريب المخدرات، والهجرة غير الشرعية، والتهديدات الأمنية المتزايدة من الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

٣- التحديات والفرص:

ورغم الإمكانيات الكبيرة التي قد يتيحها التعاون العربي-السوري في مختلف المجالات، فإن التحديات تبقى قائمة. فالقضايا العالقة مثل القضية الكوردية في سوريا وعلاقتها مع القوى الإقليمية مثل تركيا، والقلق من تحركات إيران في المنطقة، قد تكون عوامل مؤثرة في استقرار هذا التعاون. بالتالي، يتطلب النجاح في بناء شراكة اقتصادية وأمنية صادقة تغييرات حقيقية في السياسة الداخلية السورية، إلى جانب إشراك الأطراف الدولية المعنية في محادثات بناءة.

في المجمل، إذا تم تنسيق السياسات والجهود بشكل متكامل، فإن التعاون العربي-السوري بعد ٢٠٢٤ يمكن أن يساهم في استقرار المنطقة بشكل عام. سيتمكن كل طرف من الاستفادة من هذا التعاون، بحيث يتمكن العالم العربي من استعادة دوره الحيوي في دعم الاستقرار داخل سوريا، وبالتالي في المنطقة ككل.

خلاصة الكتاب:

يمثل هذا الكتاب محاولة لفهم التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها سوريا والمنطقة العربية بعد الحرب، مع التركيز على القضية الكوردية التي شكلت أحد أبرز ملامح الصراع السوري والإقليمي. في هذا السياق، كان أحد المحاور الرئيسية للكتاب هو تحليل تأثير هذه التحولات على مستقبل سوريا، وأثرها على استقرار المنطقة والعلاقات بين القوى الإقليمية والدولية.

في البداية، استعرض الكتاب جذور الأزمة السورية، التي بدأت كثورة ضد النظام، ثم تحولت إلى صراع دموي طال مختلف الفئات والطوائف في البلاد. وقد أظهرت هذه الصراعات العميقة هشاشة الوحدة الوطنية السورية وضرورة معالجة القضايا العالقة، وفي مقدمتها حقوق الشعب الكوردي. لم تكن القضية الكوردية مجرد مسألة إقليمية أو طائفية، بل كانت أحد العوامل المؤثرة في هيكلية الصراع السوري، والتي ما زالت تشكل تحدياً كبيراً في مرحلة ما بعد الحرب. الكتاب تناول التحديات التي تواجه سوريا في بناء هوية وطنية شاملة، حيث أن حل القضية الكوردية سيكون أساساً في ضمان الوحدة الوطنية، وعدم الانزلاق إلى التقسيم.

الكتاب أيضاً ناقش العلاقة بين سوريا والعالم العربي في مرحلة ما بعد الحرب. بعد سنوات من العزلة السياسية، كان هناك تساؤل كبير حول كيف ستتم إعادة إدماج سوريا في جامعة الدول العربية. الكتاب سلّط الضوء على المحاولات المستقبلية لإعادة بناء العلاقات مع الدول العربية، ودور سوريا في استقرار المنطقة، مع التأكيد على أن التحولات في سوريا ستعتمد بشكل كبير على قدرتها على حل القضايا الداخلية الشائكة، بما في ذلك القضية الكوردية. كما كان للوجود العسكري الأجنبي دور كبير في تحديد ملامح السياسات الداخلية والخارجية لسوريا، وأثر ذلك على تحولات المنطقة.

فيما يتعلق بالوجود العسكري الأجنبي، فكانت القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، وروسيا، وتركيا، وإيران تلعب أدواراً حاسمة في تشكيل المشهد السياسي والعسكري السوري. لقد ناقش الكتاب تأثيرات الوجود العسكري لهذه القوى على مستقبل الاستقرار السوري والتهديدات المحتملة التي قد تنشأ نتيجة لذلك.

ومع تجاوز الحرب، ظل السؤال الأبرز: هل ستتمكن سوريا من إعادة بناء اقتصادها المتضرر من الحرب؟ وهل ستنجح في ضمان استقرار سياسي داخلي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ تناول الكتاب أيضاً الأزمات الاقتصادية العميقة التي تراكمت بسبب الصراع، وطرح رؤى حول كيف يمكن لسوريا أن تخرج من هذا المأزق، من خلال تعاون إقليمي ودولي وتقديم دعم فني ومالي لاستعادة البنية التحتية، وتخفيف آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام.

ختاماً، الكتاب يخلص إلى أن الاستقرار في سوريا في مرحلة ما بعد الحرب يتطلب أكثر من مجرد معالجة القضايا السياسية والاقتصادية. بل يتطلب أيضاً تصالحاً داخلياً حقيقياً، وجدية في تطبيق إصلاحات حقيقية تضمن حقوق جميع المواطنين السوريين، بما في ذلك الكورد، في إطار وحدة وطنية شاملة. مع إدراك أن الضمانة الوحيدة لعدم تقسيم سوريا هي قدرتها على بناء دولة قوية تعتمد على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة لجميع أطياف المجتمع.

إن مستقبل سوريا لا يعتمد فقط على محادثات بين القوى الدولية والإقليمية، بل يتطلب أيضاً تحركات محلية موجهة نحو تحقيق المصالحة الوطنية، وإيجاد حلول شاملة للقضايا العميقة التي تسببت في الصراع. في ظل تحديات ضخمة، إذا تم معالجة هذه القضايا بطريقة حكيمة وعادلة، يمكن لسوريا أن تتجاوز أزمتها وتعود إلى موقعها الطبيعي في المنطقة العربية والعالمية.

كلمة الباحث الأخيرة

في لحظة تاريخية فارقة، إذ تخرج سوريا من ظلال الحرب التي استمرت سنوات طوالاً، وتواجه تحديات لا حصر لها في طريقها نحو إعادة بناء نفسها، يظل السؤال المحوري الذي ينبغي على الجميع أن يسعى للإجابة عليه: كيف يمكن لسوريا، التي عانت ويلات الحرب وأوجاعها، أن تجد طريقها إلى الاستقرار والسلام؟ وإذا كانت الحرب قد تركت آثاراً عميقة على بنية المجتمع السوري وعلى علاقاته الدولية والإقليمية، فإن التحديات التي تنتظرها في مرحلة ما بعد الحرب أكبر وأعقد من أن تُحسم بمجرد حلول مؤقتة أو اتفاقات سطحية. إن الطريق نحو استقرار سوريا سيكون طريقاً محفوفاً بالعقبات، لكنه لا يزال ممكنا، إذا تم التصدي لهذه العقبات بعقلانية، بحكمة سياسية، وإرادة وطنية لا تنكسر.

هذا الكتاب، في محاوره المتعددة، ليس مجرد توثيق لتاريخ مضى أو وصف لحالة راهنة، بل هو دعوة جادة لالتقاط اللحظة الراهنة والعمل على فهم أبعادها السياسية والفلسفية العميقة. من خلال تناولنا للقضايا الأساسية، من قضية الوحدة الوطنية إلى قضية حقوق الأقليات، ومن الوجود العسكري الأجنبي إلى تأملات في التوازنات الإقليمية، نكون قد حاولنا تقديم نظرة شاملة لما يمكن أن تكون عليه سوريا في المستقبل، رغم التحديات الهائلة التي تواجهها.

القضية الكوردية، على سبيل المثال، تظل محورية في صياغة هوية سوريا المستقبل. إن استبعادها أو تجاهل حقوقها سيعني استمرار الجراح المفتوحة، وهو ما لا يمكن أن يتحقق في عالمنا المعاصر الذي أصبح فيه التسامح والتعددية قيماً لا يمكن التنازل عنها. فإن لم تجد سوريا الحلول اللازمة لهذا الملف، فكل المؤشرات تشير إلى أنها ستظل على حافة الهاوية، نحو التقسيم أو الصراع المستمر. لكن الحلول الممكنة، على الرغم من تعقيداتها، موجودة إذا كانت هناك رغبة حقيقية في إيجاد توافقات وطنية تضمن الحقوق المشروعة لجميع الأطراف.

وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية، فإن سوريا لن تتمكن من النهوض إذا لم تُحسن استغلال فرص التعاون الإقليمي والدولي. إعادة إعمار البنية التحتية السورية لا يمكن أن تتم في إطار محدود، بل يجب أن يكون هناك تحالفات استراتيجية مع دول المنطقة والعالم. لا يمكن النظر إلى هذا الملف بمعزل عن محيط سوريا العربي والدولي. إن التوجه نحو تسوية القضايا العالقة مع الدول الخليجية والعربية، بالإضافة إلى إعادة بناء علاقاتها مع القوى الكبرى، سيحدد إلى حد كبير مدى قدرتها على التأثير في استقرار الشرق الأوسط بشكل عام.

من هنا، تأتي التوصية التي أؤكد عليها في هذه الكلمة: لا بد من أن تبدأ سوريا بعملية مصالحة حقيقية داخلياً، تشمل جميع مكوناتها السياسية والطائفية والإثنية، وتعترف

بحقوق الجميع دون تمييز. بل يتوجب على النظام السوري أن يقر، وبصورة غير قابلة للرجعة، أن أي إصلاح لا يمكن أن يتحقق دون توسيع المشاركة السياسية لجميع القوى السياسية السورية، بما فيها القوى التي كانت مهمشة سابقاً. وهذا لا يعني فقط فتح الأبواب للمصالحة، بل يتطلب تأسيس آليات واضحة لضمان العدالة الانتقالية، والاعتراف بالحقوق الإنسانية، والمساواة في المشاركة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي.

من ناحية أخرى، يجب على سوريا أن تتحلى بالقدرة على التفكير بشكل استراتيجي بعيد المدى، لا سيما في ما يتعلق بعلاقاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، روسيا، وتركيا، وكذلك مع جيرانها في المنطقة. أما على الصعيد الداخلي، فإن التحديات الاقتصادية ستكون بلا شك أكثر صعوبة من أي وقت مضى، ولكنها في ذات الوقت تفتح أبواباً للفرص إذا تم التعامل معها بحنكة. سوريا، التي عانت من الخراب المادي، يمكن أن تكون نموذجاً في إعادة بناء الشعوب بعد الحروب، إذا أظهرت مرونة في الإصلاحات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.

أخيراً، قد يعتقد البعض أن سوريا تقف عند مفترق طرق معقد، وأن خيارها سيكون إما الانزلاق إلى الفوضى أو العودة إلى الاستقرار. لكنني أعتقد أن سوريا، من خلال إرادة شعبها وجوهر قوتها الداخلية، قادرة على تخطي كل هذه العوائق. والفرصة لا تزال سانحة أمام سوريا لتستعيد مكانتها في العالم العربي والعالمي، إذا امتلكت الإرادة السياسية التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح شعبها بكل فئاته.

إن الكتاب الذي بين يديكم ليس مجرد سرد تاريخي أو تحليل سطحي، بل هو رسالة واضحة لكل من يهمه مستقبل سوريا، أن هذه البلاد ما زالت قادرة على النهوض إذا ما توفرت الإرادة الوطنية الحقيقية. والكرة الآن في ملعب الجميع، من الداخل والخارج، في تحقيق الاستقرار والسلام المنشودين.

الحرية والمسؤولية: تلازم لا انفصام فيه

الحرية بلا مسؤولية فوضى، والمسؤولية بلا حرية عبودية. فلا يكون الإنسان حرًا حقًا إلا إذا وعى تبعات أفعاله وتحمّل نتائج اختياراته. وفي المجتمعات، تزدهر الحرية حين يدرك الأفراد أن حقوقهم لا تنفصل عن واجباتهم. وكلما غاب هذا التوازن، انحرفت الحرية إلى فوضى أو قُمعت باسم النظام. فالحرية مسؤولية قبل أن تكون امتيازاً، ومن لا يتحملها لا يستحقها.

سوريا بين التقسيم وضياع البوصلة